الصحافة الإستقصائية

أطر نظرية ونماذج تطبيقية

دكتور
عيسى عبد الباقي
كلية الآداب - جامعة بني سويف



الصحافة الإستقصائية

أطر نظرية ونماذج تطبيقية

دكتور

عيسى عبد الباقى

كلية الآداب جامعة بنى سويف

دار العلوم

2013م-1434هـ



الطبعة الأولى: 1434هـ/ 2013م

العنوان: 29 شارع 9 ثكنات المعادي

هاتف وفاكس: 23593918(00202)

الموقع الإلكتروني

www.dareloloom.com

البريد الإلكتروني

daralaloom@hotmail.con

فهرسة أثناء النشر

موسى/ عيسى عبد الباقي موسى

الصحافة الاستقصائية – أطر نظرية ونماذج تطبيقية/ د. عيسى عبد الباقي موسى. ط1.

(القاهرة): دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013.

304 صفحة، 1.9 سم

الرقيم الدولي: 4-338-380-977-978

1. الصحافة أ. العنوان

رقم الإيداع: 2778/ 2013 التاريخ: 14/ 01/ 2013

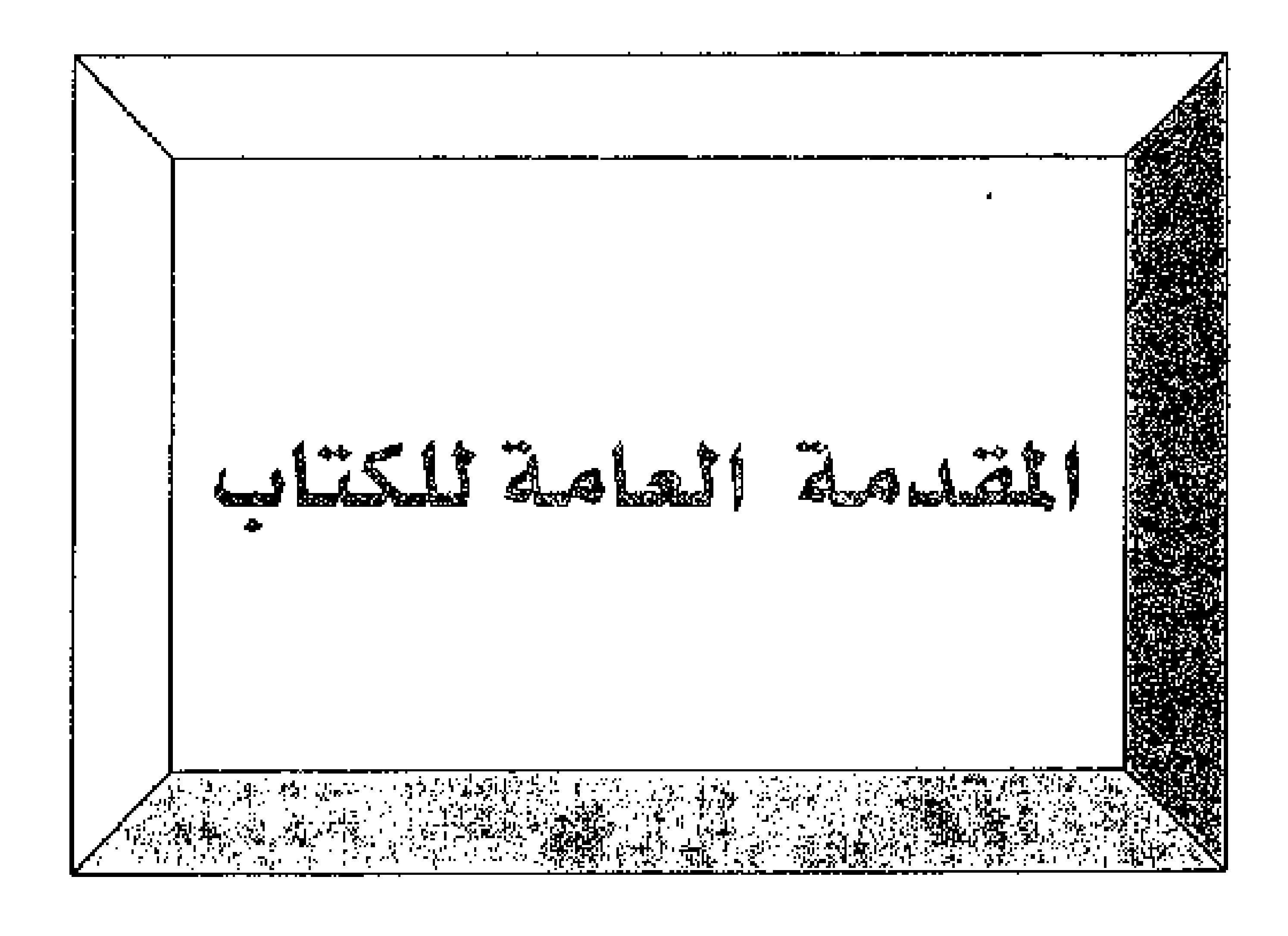
إهـــــــــداء

إلى ومبض الشموع التى أضاءت حياتى..

إلى زوجتي..

وإبنتىّ

ملك.. ومرام


المقدمة العامة للكتاب

تعد الصحافة الإستقصائية واحدة من أكثر الأنماط الصحفية المثيرة للجدل وأكثرها تكلفة ، إذ تتطلب المزيد من الالتزام والوقت والاستثمارات ، فهي تضطلع بدور أكثر تحريضا للرأي العام تجاه أية انحرافات تحدث في المجتمع ، بالإضافة إلى دورها في تحليل المعلومات وممارسة الدور شبة القضائي في تحديد جهات الاتهام للانحرافات التي يتم تحديدها ، ويتجاوز هذا الدور كما يرىDe. Burgh (21 : 2000) مجرد الاقتصار على الوصف ، أو رد الفعل ، على غرار ما يحدث في الأنواع الأخرى من الصحافة ، ومن ثم فهي تحظى بالمزيد من الإطراء والتشجيع بإعتبار أنها تساهم في تعزيز الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في الرقابة على الحكومات ، والشركات الكبرى التي تتمتع بنفوذ هائل في تلك المجتمعات.

ويوضح De. Burgh (2008: 3 – 15) أن هناك مفهوماً شائعاً للصحافة الإستقصائية يتمثل في المضي خلف ما يريد بعض الأشخاص إخفائه، وهي بذلك تقدم المسودة الأولى من التشريعات بجذبها الانتباه إلى مظاهر الإخفاق في نطاق الرقابة بالمجتمع، وكيف تم اختراق هذه النظم من جانب الأغنياء وذوي النقوذ والفاسدين.

ويصف كل من Benjamin son and Anderson (156 : 1990)الصحافة الإستقصائية بأنها صحافة المعلومات المخفية ، أي الصحافة التي تهدف إلى الكشف عن المعلومات التي لايتاح الإطلاع عليها لكافة الأشخاص ، ويشير Aucoin (2005 :2) إلى أن الصحافة الإستقصائية هي النمط الذي يتميز بالنظرة الشمولية وبذل الجهد المضني تجاه القضايا التي تؤثر على حياة المواطنين ، بينما يرى Defleur (1997:18) أن الصحافة الإستقصائية تتعامل بكل ما يعد ذا أهمية للرأي العام ، ولا يمكن الكشف عنه بسهولة.

وذهب كل من Leonard Dowie and Robert Kaiser (4- 5 : 2004) إلى أن الصحافة الإستقصائية تساهم بدورلا يمكن الإستعاضة عنه في المجتمع الحديث ، خاصة أن تعرية القصور والفساد في الحكومة يمكن أن يؤدي إلى تغيير السياسات الحكومية العقيمة ، ومن ثم حماية أموال دافعي الضرائب من التبديد والإهدار وبالتالي إنهاء خدمة المسئوليين الذين يسيئون التصرف في الأموال العامة ، كما أن عملية الكشف عن الممارسات غير الأخلاقية لرجال الأعمال يمكن أن ينقذ صحة وأموال المستهلكين.

ويشير Protess ورفاقة (1991:12) إلى أنه غالباً ما يقوم المحررون المتخصصون في

الصحافة الإستقصائية بإيضاح وتفسير العمل الذى يقومون به من خلال رسم ما يعرف بنموذج الحشد والتحريض Mobilization Model ، ووفقاً لهذه النظرة التى تتسم بالإبداع التميز ، يعمل الصحفيون الإستقصائيون بصورة مستقلة فى الكشف عن الأخطاء فى المجتمع ، ومن ثم تتسبب التقارير التى يعدونها فى حشد وتهييج الرأى العام من أجل المطالبة بالإصلاح والتغيير ، مع دفع صانعى القرار لتقديم مشروعات القوانين التى تنظم المقترحات الإصلاحية ، ومن خلال هذا النموذج يمكن أن يؤثر المحررون بصورة ايجابية على العملية السياسية ، كما ذهب البعض من الباحثين(Charles H. Raphael , 1997 : 28 , Lang and , 1983:58 – 59)إلى أن الصحافة الإستقصائية فى كثير من الأوقات تقوم بوضع اجندات العمل العام دون ممارسة أية أدوار تهدف للحشد والتعبئة و التحريض من قبل الرأى العام ، فهى تسلط الضوء على الأخطاء التى يتم ارتكابها بدون الدعوة المباشرة للمطالبة بالإصلاح والتغيير ، وفى أحيان أخرى تقوم الصحافة الإستقصائية ببناء الأولويات العامة كعملية جماعية يمكن أن يتبادل التأثير فيها كل من الحكومة ، ووسائل الإعلام ، والرأى العام ، من أجل خلق وايجاد نتائج إصلاحية ، وتغييرات فى السياسات العامة ، يمكن أن تعزز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

ويوضح Andrew D.Kaplan (2 : 2008) أن تاريخ الصحافة الإستقصائية فى الغرب ، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص حافل بما لديها من ثراء فى عدد المحررين المتمرسين الذين تمكنوا من الكشف عن الجوانب غير المنظورة فى المجتمع ؛ ومن ثم إعداد التقارير عن أوجه القصور وتقديمها إلى العالم الخارجى ، ومثل هذا النوع من الصحافة أدى إلى إحداث تغييرات عميقة فى تلك الأنظمة ، وساهم فى تخليص المجتمع من العيوب المستترة التى قد لا تثير الانتباه فى معظم الأحيان.

وقد بدأت الصحافة الإستقصائية فى المرحلة الأولى من ظهورها بإعتبارها نوعاً من الصحافة يبحث عن تعقب الفساد والفضائح Muckraking من خلال التيار الرئيسى لممارسة مهنة الصحافة فى الولايات المتحدة بدءاً من سنوات القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914م ، مما أدى إلى تأثيرها على العديد من الأفراد ذوى التوجهات السياسية ، وقد حظيت الصحافة الإستقصائية بدورمهم وإن لم يكن محورياً خلال الفترة من عام 1920 وحتى عام 1960 ، ومنذ عام 1960 وحتى عام 1975 ، برزت

الصحافة الإستقصائية مرة أخرى كعنصر متميز خلال التيار العام لممارسة وسائل الإعلام(James L. Aucoin, 1993:122).

وفى بريطانيا ينظر إلى سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين بإعتبارها تمثل نمطاً من العصر الذهبى Kind of golden age للصحافة الإستقصائية، فقد خصصت فى تلك الفترة الكثير من الصحف البريطانية القومية مجموعات من العاملين بها للعمل الإستقصائى، ومنها صحيفة صنداى تايمز Sunday Times فقد خصصت مجموعة إستقصائية أكثر شهرة وتميزاً عرفت بإسم إنسايت Insight وقد أنشات هذه المجموعة عام 1963، وكان لها السبق فى الكشف عن مجزرة ماى لاى التى وقعت خلال حرب فيتنام وتم فيها قتل خمسمائة مدنى أعزل من قبل مجموعة من الجنود الأمريكيين كانوا فى مهمة بحث وتدميرفى مارس 1968من خلال فيلم تسجيلى وكتاب بعنوان : أربع ساعات فى ماى لاى ، وتدمير في الصحفى البريطانى الشهير مايكل بيلتون Michael Bolton.

فعملية كشفت الأخطاء من خلال الصحافة الإستقصائية يمثل قوة يمكنها أن تؤثر على السياسات العامة ، ففى الحقبة الأولى لظهور هذا اللون من الصحافة كان لها الفضل فى فضح جرائم الرشوة ، والفساد ، والجريمة المنظمة ، وهدر الموارد ، والوحشية من جانب أجهزة الشرطة فى التعامل مع المواطنين ، وكان الإحساس بالمسئولية الاجتماعية الدافع وراء هذه التوجهات من جانب المحررين (Martin , Linsky ,1986 :35).

ومن أكثر النماذج شهرة آبان تلك الفترة ، سلسلة التقارير التى أعدها Lincoln Stiffens عام 1904، بعنوان " عار المدن Shame of the cities " والتى تصدت بالتوثيق لكشف الفساد فى الحكومات المحلية بالولايات المتحدة الأمريكية ، وكذا التقارير الإستقصائية التى كتبتها Rachal Carson's بعنوان " الربيع الصامت Silent spring " والتى كشفت فيها عن الآثار المدمرة لاستخدام المبيدات الحشرية السامة Frank E. Fee. (Jr, 2005: 77-102).

وفى أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين تسبب الكشف عن الفضائح التى ارتكبتها القوات الأمريكية فى حرب فيتنام فى تحويل توجه الرأى العام الأمريكى إلى معارضة تلك الحرب ، مما أدى إلى ادخال بعض التغييرات فى السياسة

الخارجية الأمريكية ، وبالمثل فإن نشر القصص الإستقصائية عن المسئولين فى البيت الابيض أبان فضيحة ووترجيت Watergate تسبب فى فقد الثقة فى ادارة الرئيس الجمهورى السابق ريتشارد نيكسون Nixon ، مما أسفر عن ارغام نيكسون على الإستقالة من منصبه قبل أن يتم فترة رئاسته الأولى.

وكانت هناك بعض العوامل التى ساعدت فى ازدهار الصحافة الإستقصائية فى تلك الفترة منها : الاضطراب السياسى بسبب الحرب غير الأخلاقية فى فيتنام ، والتنافس بين المؤسسات الصحفية ، والدعم المالى الذى حصلت عليه الصحافة من خلال انشاء صندوق مستقل للصحافة الإستقصائية تموله المؤسسات والأفراد ، وتأسيس اتحاد المندوبين والمحررين الإستقصائيين (IRE) عام 1976 كجماعة صحفية لاتهدف إلى الربح لتشجيع الصحافة الإستقصائية وتنميتها ، ومشاركة عدد من الصحفيين الأكفاء والمتمرسين وكان ابرزهم سيمورهيرش Seymour Harsh الذى كشف الجرائم التى ارتكبها الجيش الأمريكى فى قرية Mai lai فى فيتنام 1969 ، وبوب وودوارد ، وكارل برنشتاين Bob Woodward , Carl Bernstein اللذان تمكنا بطريقة مثالية من تفجير فضيحة ووترجيت Watergate ، فقد كانت هذه الاعمال بمثابة بعث للصحافة الإستقصائية مرة اخرى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد قدم Harsh كما يقول Shapiro ، درساً بالغ الأهمية ، يتمثل فى أن أحد التقارير الإستقصائية يمكن ان يغير بصورة واضحة محددات الرأى العام خلال عدة سنوات تالية.

وفى المرحلة الراهنة هناك العديد من الموضوعات الإستقصائية الرصينة التى توضح بقوة الأثر الذى أحدثه أجهزة الحاسبات الآلية فى تطور تقنيات العمل الإستقصائى ، فقد خرجت إلى النور العديد من التقارير الإستقصائية بفضل المساعدة التى قدمتها اجهزة الحاسوب.

فكما يبدو من العرض السابق ، فإن الصحافة الإستقصائية يمكنها أن تترك أثراً واضحاًعلى السياسات العامة ، فى حين أن البعض منها قد يترك تأثيراً ضخما على الرأى العام ، وعملية صنع القرار ، فيما البعض الأخر قد يتراجع تأثيره إلى حد الطفيف ، الأمر الذى يوضح أن هناك عناصر مهمة تحدد مدى وعمق هذا التأثير.

وتنبع هذه العوامل كما يرى (Doris A. Graber, 1994 : 5) من العوامل السياسية ، وطبيعة وأهمية تلك التقارير ، ودرجة المصداقية التى تتمتع بها وسائل الإعلام ، ومعدو

التقارير ، وتوقيت النشر ، ومحتوى تلك التقارير ، وتوجهات الرأى العام ، وتعتبر هذه المتغييرات بمثابة المقاييس التى تؤكد مدى فاعلية وتأثير الصحافة الإستقصائية ، والنتائج التى يمكن أن تترتب عليها.

وفى البيئة العربية فقد ظل هذا النوع من الصحافة غائباً بشكل واضح بمفهومه المنهجى والعلمى الدقيق والمتعارف عليه فى أدبيات مهنة الصحافة (*) رغم التحديات التى تواجهها ، والبحث عن تقديم ماهو مختلف للحفاظ على القراء من جهة ، وضمان قدرتها على البقاء فى السوق الإعلامية من جهة أخرى ففى ظل تسيد وسائل الإعلام المرئية والشبكات الإخبارية واجهة المشهد الإعلامى بعد أن أصبحت المصدر الرئيسى للأخبار عن مختلف الأحداث، ودخول وسائل الإعلام الجديدة والتى ساعدت شبكة الإنترنت على وجودها قد جعلت وسائل الإعلام التقليدية خاصة الصحافة المطبوعة أمام تحدى الإستمرارية بتقديم ماهو مختلف، وهو ماتنبهت إليه بعض المؤسسات الصحفية خاصة الخاصة ، فكان تركيزها على العمل الإستقصائى المثير كمادة أن تنافس بها وسائل الاتصال الحديثة.

فلم تعرف الصحافة المصرية والعربية هذا النمط من الصحافة بشكل منهجى إلا فى السنوات الأخيرة من القرن الحالى ، وبقدر هامش الحرية المتاح فى كل دولة ، مما جعل المشهد متفاوتا من بلد إلى آخر.

وربما يرجع ذلك إلى عدة أسباب تتلخص فى: القيود التشريعية المنظمة للعمل الصحفى والإعلامى بشكل عام فيما يتعلق بقانون حق الحصول على المعلومات ، وعدم توفير المؤسسات الصحفية والإعلامية البيئة المناسبة للصحفيين لديها لتنفيذ مشاريع استقصائية ، وغياب الصحفى المتدرب بسبب اهمال تلك المؤسسات تدريب العاملين

(*) هذا اللون من الصحافة مارسته الصحافة المصرية والعربية بشكل غير منهجى وبدرجات متفاوته عبر تاريخها ، وقد ازدهر خلال النصف الأول من القرن العشرين أبان عهد الاحتلال الانجليزى فكانت تجلياته الكشف عن فضيحة الأسلحة الفاسدة التى تم تزويد الجيش المصرى بها فى مواجهته مع الكيان الصهيونى بفلسطين عام 1948م ، تلك الفضيحة التى فجرها الكاتب الصحفى إحسان عبد القدوس عام 1949م فى مجلة روزاليوسف ، وقد اعتبر بعض المحللين هذا التحقيق من أسباب التئام تنظيم الضباط الاحرار ، وارهاصات التغيير فى مصر عام 1952م ، حيث نجحت روزاليوسف فى تكوين ضغط شعبى كبير اضطر معه وزير الحربية مصطفى نصرت فى ذلك الوقت أن يقدم بلاغا للنائب العام لفتح التحقيق فيما نشر بمجلة روزاليوسف فى العدد رقم 149 بتاريخ 20 يونيو 1950م من صفقات الاسلحة الفاسدة فى حرب فلسطين، وقيام النائب العام محمود عزمى بفتح باب التحقيق فى القضية من خلال توجيه اتهامات لأفراد الحاشية الملكية ، وأفراد من الجيش والمدنيين.

لديها ، بالإضافة إلى العقلية التى تتحكم فى القائمين على أمر هذه الوسائل وعدم الرغبة فى تقديم ماهو مختلف.

الا أنه فى ظل تسيد وسائل الإعلام المرئية خاصة الشبكات الإخبارية الفضائية لواجهة المشهد الإعلامى العربى ، بحيث أصبحت المصدر الرئيسى للأخبار عن مختلف الأحداث ، بجانب دخول وسائط اتصال جديدة ساهم الإنترنت على وجودها وسرعة انتشارها بين مختلف الأوسائط والفئات فى المجتمع – باتت الصحافة المطبوعة أمام تحدى الاستمرارية بتقديم ماهو مختلف لضمان عدم الخروج من حلبة المنافسة ، وهو ما تنبهت إليه بعض الصحف المصرية والعربية خاصة المؤسسات الصحفية الخاصة (*) فكان تركيزها على التحقيقات الإستقصائية المثيرة كمادة يمكن أن تنافس بها وسائل الاتصال الحديثة والإعلام الفضائى، وتضمن لها الوجود على الخريطة ، مستمدة دعمها من المنظمات التى لا تهدف إلى الربح ، والتى أنشأت من أجل تدعيم هذا اللون من الصحافة بمساعدة وتمويل من المؤسسات الدولية(*) ، ومن هذا المنطلق يأتى هذا الكتاب ليقدم رؤية نظرية وتطبيقية وتفسيراً شاملاً

(*) كانت جريدة المصرى اليوم وهى صحيفة مصرية خاصة أول من قامت بتأسيس وحدة للتحقيقات الإستقصائية أيماناً منها بأهمية الصحافة الإستقصائية ودورها فى كشف قضايا الفساد ، ومواطن الخلل فى المجتمع ، بالتعاون مع منظمة اريج للصحافة الإستقصائية ، وهى منظمة لا تهدف للربح وتمول من المؤسسات الدولية العاملة فى هذا المجال ، وقد قامت الجريدة بنشر عدد كبير من التحقيقات الإستقصائية فى مجالات مختلفة ، كشفت فيها المناطق الرمادية والسوداء فى الاداء السياسى والتنفيذى للحكومة المصرية ، وممارسات النظام السابق ، وكان لتلك التحقيقات تأثير لدى الرأى العام ومتخذى القرار ، حيث قامت الجريدة بنشر أول تحقيق استقصائى لها عام 2009 م تحت عنوان "موظفون فى الصحة يهربون النفايات الخطرة إلى ورش تصنيع الاطباق وعلب الزبادى" للمحررتان ، هبة عبد الحميد ، و ولاء نبيل ، وحصلتا من خلاله على جائزة دبى للصحافة العربية ، وفى نفس العام نشرت الصحيفة تحقيقاً اخر بعنوان "المصرى اليوم تجرى أول تحقيق استقصائى يثبت تلوث مياه النيل من خلال أحد المجمعات الصناعية فى الحوامدية" للمحرران ، هشام علام ، و دارين فرغلى ، وحصلا من خلاله على جائزة اريج الدولية للصحافة الإستقصائية ، وجائزة دبى للصحافة العربية ، وقد حصلت الوحدة الإستقصائية بالمصرى اليوم على ثمانى جوائز دولية فى ثلاثة أعوام متتالية لموضوعات استقصائية مختلفة ، كما أنشأت جريدة اليوم السابع وهى صحيفة خاصة وحدة للصحافة الإستقصائية ونشرت مجموعة من التحقيقات الإستقصائية المهمة منها : صناعة الموبيليا القاتلة فى دمياط ، للمحررة سهام الباشا 2010 م ، والعالم السرى لسماسرة الهجرة غير الشرعية ، للمحرر اسلام النحراوى ، ومافيا دولية لتهريب المبيدات الى مصر ، للمحرر كمال مراد 2011م، وخبايا سرقة أعضاء افارقة حاولوا التسلل الى اسرائيل ، وغيرها من التحقيقات الإستقصائية ، وقد فازت هذه التحقيقات بجوائز دولية فى الصحافة الإستقصائية ، وجريدة الدستور المصرية الخاصة ، حيث فازت الجريدة بجائزة اريج للصحافة الإستقصائية لعام 2010 م عن تحقيق بعنوان " موت السجون.. أنين بلاداوى " للمحررة أيمان عبد المنعم ، كما قامت جريدة الأهرام القومية بمجموعة من التحقيقات الإستقصائية المهمة لموضوعات خاصة بتجارة السلاح ، وصناعة الألبان وغيرها ، ثم جريدة الوطن ، والصباح أحدث الإصدارات اليومية الخاصة.

(*) دخلت المنظمات التى لا تهدف إلى الربح كعنصر فاعل ودعم رئيسى لتطور الصحافة الإستقصائية وممارستها وفقاً لمنهجية علمية بالصحف والمؤسسات الإعلامية العربية ، ومن هذه المنظمات ، شبكة أريج

للصحافة الإستقصائية من خلال سبع فصول ، يعرض الفصل الأول للصحافة الإستقصائية كمدخل تاريخي ومراحل تطورها حتى العصر الرقمي ،ويناقش الفصل الثاني الصحافة الإستقصائية المفهوم والخصائص بإعتبارها نمطاً متميزاً عن الصحافة العامة ، ويوضح الفصل الثالث المداخل النظرية المفسرة للصحافة الإستقصائية ودورها الرقابي في المجتمع، بينما يقدم الفصل الرابع الأسس والمبادئ الخاصة بالصحافة الإستقصائية كممارسة مهنية، ويبحث الفصل الخامس دور الصحافة الإستقصائية في صناعة الرأي العام بإعتبارها قوة دافعة للحشد والتحريض، ويشرح الفصل السادس التقنيات المستخدمة في الصحافة الإستقصائية ، وبناء الفرضية في العمل الإستقصائي، ويعرض الكتاب من خلال الفصل السابع والأخير بعض النماذج من الصحافة الإستقصائية التي تم تنفيذها بالصحف المصرية بإسلوب منهجي يعتمد على فرضيات العمل الإستقصائي كما هو موجود في الصحافة الغربية.

وآمل أن يكون هذا الكتاب هو الخطوة الأولى في هذا الحقل الحيوي الذي غاب عن الإعلام العربي والصحافة العربية بشكل خاص لفترات طويلة ، خاصة مع حركة التغيير

---

[1] Arab Reporters For Investigative Journalism (ARIJ) إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية وهي أول منظمة غير ربحية تهتم برسم طريق الصحافة الإستقصائية بمنهجية متقدمة في المنطقة العربية ، وأنشأت الشبكة في عمان بالاردن مع مطلع عام 2005م بهدف دعم الصحافة الإستقصائية المستقلة ذات المهنية العالية والنوعية المتميزة وذلك من خلال تمويل مشاريع استقصائية في الصحف ووسائل الاعلام المرئية، مع توفير مشرفين محترفين للصحفيين الشبان في الوطن العربي ، وتقدم الشبكة خدماتها للإعلاميين في الصحافة المطبوعة ، والاذاعات ، والقنوات التليفزيونية ، وكذلك الإعلام الالكتروني ، في مناطق عربية تشمل ، الاردن ، سوريا ، لبنان ، فلسطين ، مصر ، العراق ، البحرين ، اليمن ، تونس ، وتعمل الشبكة على تحسين مهارات المتخصصين في العمل الإستقصائي من خلال توفير الورش التدريبية ، والموارد والدعم المجتمعي للمحررين الإستقصائيين ، بجانب المساهمة في انشاء وحدات إستقصائية داخل المؤسسات الإعلامية العربية ، وتمول الشبكة من البرلمان الدنماركي من خلال برنامج دعم الإعلام الدولي (IMS) ، ونقابة الصحفيين الدنماركية (FUJ) ، ومنظمة اليونسكو ، والمركز الدولي للصحفيين بواشنطن (ICFJ) ، والوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي (STDA)

وكذلك مؤسسة محمد حسنين هيكل للصحافة العربية ، حيث أنشأت المؤسسة في مصر عام 2007م ، وهدفها السعي من أجل الرقي بمهنة الصحافة وتقدمها ، والمساهمة في تحقيق أعلى قدر ممكن من تعريف العاملين في الصحافة العربية على آخر التطورات في ميدان الصحافة في العالم ، خاصة صحافة العمق أو الإستقصاء ، وقد بدأت المؤسسة نشاطها بمحاضرة للصحفي الامريكي الشهير سيمور هيرش Seymour harsh رائد الصحافة الإستقصائية في العالم ، وكذلك ورشة عمل حول التغطية الصحفية للفساد ، للصحفي البريطاني الشهير ديفيد لي ، رئيس قسم التحقيقات الإستقصائية بجريدة الجارديان ، وأستاذ الصحافة الإستقصائية بجامعة لندن ، كما قامت المؤسسة بإنشاء برنامج زمالة مؤسسة هيكل The Heikal Fellowship في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة والتي بدأت مع بداية عام 2008م لشباب الصحفيين.

السريعة التى تمر بها المنطقة العربية ، وسعى شعوبها للتحول نحو الديمقراطية... كما آمل أن يلقى هذا الكتاب قبولاً لدى القائمين على شرف الكلمة.... وحماة الضمير العام.... من شباب الصحفيين، وشيوخهم ، المرابطين لحماية المجتمع من الفساد والإنحراف ، والقضاء على الأمراض المجتمعية الناتجة عن سوء استخدام السلطة... كما آمل أن يكون هذا الكتاب دليلاً ومرشداً للباحثين من طلاب الصحافة والإعلام ، والمهتمين بالصحافة الإستقصائية كنمط مستحدث فى البيئة الصحفية العربية.

دكتور : عيسى عبد الباقى

الهرم -1 يناير 2013م

الفصل الأول

الصحافة الإستقصائية

مدخـل تـاريـخـى

مقدمة:

لم يتطور تاريخ الصحافة الإستقصائية فى الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مستمرة ومتتابعة Linear، فيما يتعلق بقبول الرأى العام لهذا النوع من الصحافة، أو أن تتضح من خلاله زيادة شعبيتها، وبدلاً من ذلك فقد اتسم معدل التقدم بالتذبذب بين الصعود والهبوط خلال فترات متعاقبة من تاريخ الصحافة الإستقصائية، ففى غضون السنوات الأولى من القرن العشرين، لم تكن صحافة التنقيب عن الفساد، والتى تعد أحد أنواع الصحافة الإستقصائية بصورة أوبأخرى، تحظى بالقبول بمعدلات متزايدة من الشعب الأمريكى؛ وبالتحديد أثناء السنوات السابقة والتالية على الحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب تزايد الثقة فى الحكومة، مع تأجج الروح الوطنية الأمريكية، فى حين وجهت انتقادات إلى الصحافة الإستقصائية واتهامها بإمكانية التسبب فى تدهور المشاعر الوطنية أثناء الحرب، إذ تساءل منتقدو الصحافة الإستقصائية، عما إذا كانت الصحافة الإستقصائية ستؤدى إلى إصابة المجتمع الأمريكى بالعلل السياسية والاجتماعية المدمرة أثناء التأهب للحرب (Armao ,2000:39)، وعلى امتداد عدة عقود فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، استمر الصحفيون العاملون فى مجال الصحافة الإستقصائية فى نشر العديد من التقنيات الإستقصائية، التى اصبحت أداة مهمة ونموذجية فى إرساء الأسس المؤسسية والمنهجية فى مجال صحافة الإستقصاء التى تتسم بالاحترافية.

وعلى سبيل المثال افتتحت جامعة ميسورى Missouri أول مدرسة للصحافة الإستقصائية فى الولايات المتحدة عام 1908، ولكن تقنيات الصحافة الإستقصائية استخدمت بصورة محدودة، وركزت على القصص ذات الطابع المحلى، ولكن فى غضون سنوات الستينيات من القرن العشرين، عاودت الصحافة الإستقصائية الاهتمام بالتقارير ذات الاهتمام القومى فى الولايات المتحدة باكملها، وقد بلغت هذه الموجة أعلى معدل لها خلال عقد السبعينيات.

وبدأت الصحافة الإستقصائية فى المرحلة الأولى من ظهورها باعتبارها نوعاً من الصحافة يبحث عن تعقب الفضائح والفساد، مما أدى إلى تأثيرها على العديد من الأفراد من ذوى التوجهات السياسية، بالإضافة إلى أفراد كثيرين من الأعضاء فى

المجتمع، ولكن طبيعة ونفوذ الصحافة الإستقصائية تغير مع مرور الوقت، وذلك وفق الأدوار التى اضطلعت بالقيام بها ،ففى بعض الأحيان فإن المحررين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية، يقومون بدور الحشد من خلال حفز الرأى العام، وذلك لاتخاذ تحركات ضد الانحرافات التى تحدث فى المجتمع، بينما فى أحيان أخرى يحدد المحررون أولويات (أجندات) العمل العام، دون ممارسة أى دور يهدف إلى تحفيز وحشد الرأى العام.

وكان الصحفيون المتخصصون فى صحافة التنقيب عن الفساد Muckrakers فى طليعة الذين كشفوا عن انحرافات الساسة،بإعتبارهم المحررين الأوائل فى الصحافة الإستقصائية، الذين كشفوا عن الانحرافات وساهموا فى معالجة وإصلاح تلك الانحرافات، وبهذا النمط من الفكر، فقد اعتبر هؤلاء الصحفيون أن الهدف الأول لهم، ينحصر فى تصحيح المشكلات ، وإحداث تأثير عميق فى السياسات العامة.

وبالطبع فإن المحررين فى الصحافة الإستقصائية، تلقوا بعض الانتقادات، بسبب الواجبات والأعباء التى ينهضون بها ، وخلال الفترة التى سادت فيها صحافة الكشف عن الفساد، فقد كان الرئيس الأمريكى الأسبق تيودور روزفلت Theodore Roosevelt، رئيس الولايات المتحدة السادس والعشرون فى مطلع القرن العشرين هو أول من صاغ مصطلح صحفيو التنقيب عن الفساد اوالصحافة الإستقصائية ، وذلك فى واحد من خطاباتهُ الشهيرة التى وجهها إلى مجلس الشيوخ الأمريكى عام 1906 ، والتى اتهم فيها المحررين فى صحف التنقيب عن الفساد والفضائح، بتضليل الرأى العام ، وخلق الاضطرابات والمشاكل للحكومة الفيدرالية والمحلية، فضلاً عن عدم مساهمة الصحفيين فى عملية بناء المجتمع(Robert, Miraldi,2000:p.xii)، واستتبع ذلك إدعاء منتقدى الصحافة الإستقصائية بأن المحررين فى الصحافة الإستقصائية، تنعدم لديهم الأسس الأخلاقية للاهتمام بالناس، بالإضافة إلى إيذائهم المجتمع، ولكن من جهة نظر أخرى فإن مؤيدى الصحافة الإستقصائية، أكدوا أنه من خلال الكشف عن الأخطاء والانحرافات، فإن الصحافة الإستقصائية ساهمت بدور فعال فى تعميق الديمقراطية الشعبية فى الولايات المتحدة.

الجذور التاريخية للصحافة الإستقصائية:

غالباً مايشير المؤرخون إلى أن عملهم يختص بدراسة الأحداث الماضية ، وينطبق هذا القول أيضا على الصحافة الإستقصائية ، حيث يستمر تأثر الصحفيين من العاملين في الصحافة الإستقصائية في الوقت الحاضر، بتجارب زملائهم في الماضي، وترصد المجلة العلمية الرئيسية ، التي تصدرها رابطة المحررين والصحفيين في مجال الصحافة الإستقصائية بالولايات المتحدة Investigative Reporters and Editors والتي تعرف اختصاراً بالأحرف الأولى بإسم (IRE) أن أعمال إيدا تاربيل Ida Tarbell,s في مطلع القرن العشرين في مجال الصحافة الإستقصائية ، لا يزال يعد مثالاً للعاملين في هذا القطاع من الصحافة (Brady ، 2008:12-13)، ويشير أرمو Armaeo (2000:36) أن الأدب الأمريكي في مجال الصحافة الإستقصائية يعد نموذجاً للصحافة الإستقصائية في جميع أنحاء العالم ، وفي الولايات المتحدة يمكن الرجوع بسوابق الصحافة الإستقصائية إلى السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، بالرغم من أن بدايات الصحافة الإستقصائية الحديثة ترجع إلى مطلع القرن العشرين.

ويكشف تاريخ الفترة الأولى من الصحافة الإستقصائية في الولايات المتحدة عن استخدام العديد من المناهج المتداخلة في التأريخ لهذا النوع من الصحافة، فعلى سبيل المثال يطبق كل من واينبرج ، وواينبرج Weinberg and Weinberg في الكتاب المنشور عام 1964 ، المنهج التاريخي التقليدي الذي يعني بسرد الأعوام ، وأهم الشخصيات المؤثرة في سير وصياغة الأحداث، في حين يركز هويج Whig في كتابه المنشور عام 1974 على إبداعات الصحفيين المتخصصين في صحافة التنقيب عن الفساد، والسيرة الشخصية لأبرز المحررين في هذا المجال، وفي نفس السياق أيضا يركز فرانك Francke في الكتاب المنشور عام 1974 على نتاج ما يقدمه الصحفيون المتخصصون في صحافة الفضائح والفساد ، بالإضافة إلى السيرة الذاتية لكل منهم، وذلك من أجل إثبات أن الصحافة الإستقصائية وجدت بالفعل كنمط متميز من الصحافة ، وذلك قبل الفترة التي عرفت بمرحلة صحافة التنقيب عن الفساد بين أعوام 1902 ، 1912 ، 1914، بينما يطبق فيللر Filler في كتابه المنشور عام 1976 المدخل الثقافي، وذلك عندما ربط بين ظهور الصحافة الإستقصائية ، والحركة التقدمية السياسية ، وسيطرة الطبقة الوسطى على الحياة السياسية في الولايات

المتحدة وغيرها من الدول الغربية ، وعلى نفس النمط قام ميرالدى Miraldi فى الكتاب المنشور عام 1990 بالربط بين القيم والأفكار التى تلتزم بها صحافة الكشف عن الفساد ، مع الأفكار والقيم التى تشتمل عليها التقارير الإستقصائية الحديثة الهادفة ، وهناك العديد من البحوث المتعلقة بصحافة التنقيب عن الفساد التى نشرت عام 1973 تحت عنوان، صحافة الكشف عن الفساد والفضائح ماضيها وحاضرها ومستقبلها Muckraking: Past ,Present and Future ، وقد التزم معظم هذه البحوث بصرامة المنهج الثقافى للتأريخ للصحافة الإستقصائية فى الولايات المتحدة، ولكن جهدا ضئيلا من تلك البحوث تم توجيهه إلى تطبيق المنهج الاجتماعى فى دراسة تاريخ صحافة الكشف عن الفساد ، ولكن هناك استثناء وحيد يتمثل فى المعالجة التى قدمها شودسون Schudson فى كتابه المنشور عام 1978 عن الصحافة الإستقصائية، والذى يحمل عنوان" استكشاف الأخبار: تاريخ اجتماعى للصحف الأمريكية Discovering the News: A social History of American Newspapers"،بينما تمت دراسة المرحلة الأولى من تاريخ صحافة التنقيب عن الفساد بدقة متناهية، إلا أن المرحلة الحديثة من الصحافة الإستقصائية، لم تحظ إلا بجهد محدود من جهود الباحثين، وقد جمع هاريسون وستاين Harrison and Stein فى كتابهما الصادر عم 1973 العديد من البحوث ذات التوجهات التاريخية والثقافية للصحافة الإستقصائية، وذلك حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار أن تلك البحوث تعد نتيجة جهود عدد من الباحثين،فى حين أن العمل ككل الذى أعده ستاين وهاريسون يفتقر إلى العمق والترابط ، بينما قام لامبث Lambeth فى كتابه المنشور عام 1983 ، بإعادة كتابة سيرة حياة الصحفى بول واى أندريسون Paul Y.Anderson (James. Aucoin , 1993:10-11).

فالصحافة الإستقصائية فى أمريكا قديمة قدم الصحافة ذاتها، ففى عام 1690 نشر بنجامين هاريس Benjamin Harris صحيفته التى حملت إسم، الأحداث العامة The Public Occurrences ، وتعد هذه الصحيفةالأولى من نوعها فى الولايات المتحدة، قبل أن تحصل على الاستقلال عن الإمبراطورية البريطانية، فى أعقاب الحروب الدامية التى شهدتها الثورة الأمريكية.

وقد كشفت هذه الصحيفة عن تعرض الجنود الفرنسيين للتعذيب الوحشى، على أيدى القبائل الهندية الحمراء المتحالفة مع الجيش البريطانى الموجود فى الأراضى الأمريكية، وذلك أثناء الحرب التى اندلعت بين الجنود الفرنسيين فى المقاطعات التي

كانت فرنسا تحتلها فى العالم الجديد، وهو الإسم الذي حملته قارتا أمريكا الشمالية والجنوبية حينذاك، ولكن رد الفعل الصادر عن المسئولين الإنجليز فى العالم الجديد، كان فظا وباطشا، فقد تم إلغاء رخصة الطباعة التي سبق أن منحت لبنيامين هاريس، خاصة أن الحصول على إذن بالطباعة كان إجبارياً حتى عام 1720، وأرغم هاريس على التخلى عن نشر أية تحقيقات أخرى تتعلق بهذه الفضيحة (Greenwald.Bernt,2000:36) وتسبب رد الفعل العنيف من جانب السلطات البريطانية فى منع أية تحقيقات إستقصائية أخرى خلال الفترة الكولونيالية (الاحتلال العسكرى ذى الصبغة السياسية)، وذلك خلال مدة استمرت ثلاثين عاماً من نشر التحقيق الأول فى تلك الفضيحة.

وكانت صحيفةالأحداث العامة عملاً متميزاً حيث سلط هاريس الضوء على أدله محددة تكشف انحراف قيادة الجيش البريطانى فى أمريكا الشمالية، وطالب بإرساء سياسة محددة، كما كشف عن حساسيته للرأى العام بعد أن ترك واحدة من الصفحات الأربع التى كانت تضمها الصحيفة خالية من أية مواد تحريرية حتى يشارك فيها القراء بأرائهم (Protess ,1991:30).

وخلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، قام جيمس فرانكلين James Franklin، شقيق الزعيم الأمريكى الشهير بنيامين فرانكلين، بنشر تحقيق إستقصائى فى الصحيفة التي كان يصدرها تحت أسم New England Courant عن دور السلطات فى الكنيسة البيورتانية (مذهب أنجليكانى متشدد للغاية) فى نشر اللقاحات المضادة للإصابة بمرض الجدرى، فى حين أدى التلقيح ضد الجدرى إلى أحداث مدمرة، بمعدلات تفوق أية آثار إيجابية، وقد ارتأى بعض المؤرخين أن نشر هذه الفضيحة، يعتبر بداية الصحافة التى تسخر من السلطة فى الولايات المتحدة، وقد حكمت السلطات بالسجن على جيمس فرانكلين بسبب نشر هذا التقرير.

وفى واحدة من أشهر القضايا فى تاريخ الصحافة، قام جون بيتر زينجر John Peter Zinger فى عام 1735 بنشر عدة تقارير عن الفساد فى إدارة وليام كوسبى William Cosby حاكم مدينة نيويورك الموفد من جانب ملك بريطانيا، وقد تم تقديم زينجر للمحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية، على أساس أن من أهان ممثل الملك، فقد أهان الملك شخصياً.

بينما قام أندرو هاميلتون Andrew Hamilton محامى زينجر بتقديم دفاع

مبتكر وغير تقليدى عن زينجر، فقد اشار هاميلتون إلى أن هيئة المحلفين، يمكن محاكمتها بالعيب فى الذات الملكية أيضا، إذا استطاع المحلفون اثبات أن التقرير الذي نشره زينجر يستند إلى معلومات سليمة، ومن ثم كسب هاميلتون القضية، وأنقذ موكله زينجر من حكم مؤكد بالسجن، ومن ثم، تم إرساء إحدى السوابق القانونية، وهى أن من الممكن الدفاع عن الحقيقة بصورة عملية ضد تهمة العيب فى الذات الملكية.

ورغم خروج جون بيتر زينجر من السجن إلا أنه قد منع من كتابة أية تقارير إستقصائية خلال ماتبقى من سنوات حياته، ونتيجة لرد الفعل المعادى من جانب السلطات البريطانية تجاه الصحفيين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية خلال تلك الفترة فقد التزم هؤلاء بالمزيد من الحذر أثناء إعداد التقارير الإستقصائية وحتى اندلاع الثورة الأمريكية ضد الاحتلال البريطانى لشمال أمريكا (Protess, 1991:31).

وبحلول العقد الأخير من القرن الثامن عشر وفى غضون السنوات التالية على 1790، أدى التوجه نحو الإستقلال إلى أن انقسمت الحكومة إلى اثنين من الأحزاب هما الجمهوريين TheRepublicans فى الشمال، والاتحاديين أو الفيدراليين TheFederalist فى الجنوب، وقد كان التنافس والصراع بين الحزبين بالغ الشراسة، واستخدمت الصحافة كسلاح فى هذه المواجهات، ونظراً لأن الصحف كانت فى تلك الفترة تحظى بدعم ورعاية الأحزاب السياسية، فإن التقارير التى كانت تنشرها تميزت بنبرة استفزازية عالية للغاية، بما فى ذلك الكشف عن الانحرافات التى يتورط فيها الأعضاء فى الحزب المنافس، ومن ثم حرص هؤلاء الصحفيون على الترويج لوجهة النظر التى يساندونها.

وقد ارتفع توزيع الصحف خلال الفترة التى تزامنت مع الحرب الأهلية بين ولايات الجنوب التى تسعى إلى الانفصال، والولايات الشمالية المؤيدة لاستمرار الرابطة السياسية للولايات التى شكلت مايعرف بالولايات المتحدة الأمريكية حالياً، وتميزت تلك الفترة بالصحف التى تدعم وجهة نظر كل من المعسكرين (D.kaplam, 2008:16).

وفى عام 1973قام فيليب فرينو Philip Freneau، محرر الصحيفة الرئيسية التي يصدرها معسكر الجمهوريين بنشر تفاصيل الفضيحة المالية التي تورط فيها العاملون بوزارة الخزانة الأمريكية (أي فى معسكر الشمال حينذاك) وقام الكونجرس الأمريكى بالتحقيق فى تلك الإدعاءات مع عدد من كبار المسئولين، وقد أدين البعض منهم، وصدر الحكم بإعدام المدانين بمن فيهم مساعد وزير الخزانة، الذى أعدم رمياً بالرصاص.

ولكن حدث نوع من الثورة خلال السنوات التى أعقبت عام1830 ، أى خلال القرن التاسع عشر ، وقد أذكت هذه الثورة التطورات التي شهدتها صناعة الطباعة ، ورخص أسعار الورق ، وانتشار التعليم فى صفوف المواطنين الأمريكيين، فضلا عن التغيرات الاجتماعية ، وهكذا ظهرت الصحف الزهيدة السعر Penny Press، وسيطر هذا النوع من الصحف على مهنة الصحافة خلال الأعوام التالية ، وبدأت هذه الموجة من الصحف فى الولايات المتحدة مع صدور صحيفة New York Sun، والتى كانت تباع ببنس واحد (فى الولايات المتحدة يعادل سنتا واحدا أو واحداً من المائة من الدولار الأمريكى، على النقيض من البنس فى بريطانيا الذى يعادل واحدا من مائتين وأربعين جزءا من الجنيه الإسترلينى).

وبالتدريج بدأت الصحف فى الإستقلال عن الأحزاب السياسية الأمريكية، بعد أن تمكنت من تدبير نفقاتها من خلال عائد الإعلانات والتوزيع بين جمهور القراء ، ومن ثم أصبح ما ينشر يتفق مع اهتمام الرأى العام بصرف النظر عما يتطلع الناشرون إلى نشره فى الصحف التى يملكونها (Greenwald ,Bernt 2000 :37)، واستطاعت الصحف التى تحررت من هيمنة الأحزاب، أن تطبع المواد التحريرية التى ترغب فيها ، وانجذب الناشرون مثل وليم راندولف هيرست William Randolph Hearst وإى دبليو سكريبس E. W Scripps وجوزيف بولتزر Joseph Pulitzer، وغيرهم، إلى التقارير ذات النزعة الإستقصائية، من أجل العمل على زيادة التوزيع، وربما استخدمت هذه التقارير الإستقصائية من أجل تعزيز النفوذ الشخصى لهذه المجموعة من الناشرين حينذاك، إذ أن معظم الناشرين اهتموا بزيادة المبيعات من الصحف التى يقومون بنشرها ، بصورة أكبر من التزام العدالة ، ومع ذلك فإن العديد من التحقيقات الإستقصائية قد نشر خلال هذه الفترة.

ففى سنوات عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر، نشرت نيويورك تايمز بدءاً من عام 1870 وما بعدها العديد من التقارير الإستقصائية ، عن الفساد فى إدارة قاعة تامانى هول Tammany Hall التابعة للبلدية فى مدينة نيويورك، والأضرار التي ألحقها الحاكم بوس تويد Boss Tweed بالمدينة حينذاك، ولكن هذا التقرير الإستقصائى : كان مؤثراً ودافعا إلى اتخاذ قرار يقضى بتخفيف قبضة تامانى هول على الشئون السياسية بالمدينة ، مع إدانة بوس تويد كمجرم؛ بل أن هناك مجموعة من الرسوم الكاريكاتيورية الأكثر شهرة قد تناولت هذه القضية ، وهناك مثال أكثر يتميز بالشهرة في تلك الفترة؛ وهو خاص بنيللى بلاى Nellie Bly، التى كانت تعمل فى صحيفة نيويورك وورلد New York World، التي كان ينشرها

بولتيزر Pulitzer ، وقد استطاعت نيللي بلاى التسلل إلى ملجأ للمصابين بأمراض عقلية ، وكشف التقرير الذى أعدته عن الظروف المأساوية التي يعيشها المرضى، وقد حمل التقرير عنوان (عشرة أيام في مستشفى المجانين Ten Days in A Madhouse).

كما تصدت تلك الصحف لصالات القمار وبيوت الدعارة التي تفشت في المدن الأمريكية خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وفي أعقاب هذه التطورات فإن الكثير من القصص الإخبارية المعروفة والتي لم تكن تنشر، أصبح يتم تقييمها كأخبار صالحة للنشر، ومن ثم ، تم نشر بعض من هذه القصص بدون أية محاذير، مثل العملات التي يقدمها المصرف الوطني National Bank، بين عامى 1830 ،1840 ، كذلك نشر الفضائح الخاصة بمساهمة مصرف كريديت موبلير Credit Mobilier في الحملة الانتخابية التي خاضها الرئيس اويسيس اس. جرانت Ulysses S. Grant ، كما كانت الافتتاحيات المناهضة للرق، التي يكتبها هوراس جريلي Horrace Greeley's لصحيفة نيويورك ويكلى تريبيون New York Weekly Tribune ، بمثابة تقارير إستقصائية وذلك خلال سنوات (1850- 1860)، ونتيجة للنشر، ظهرت بعض محاولات الإصلاح السياسي والاجتماعي في الولايات المتحدة حينذاك (Martin.Linsky,1986:32).

وبصورة عامة فإن القرن التاسع عشر، لم يكن فترة ملائمة تماماً لانتشار صحافة الإستقصاء في الولايات المتحدة، إذ أن الصحافة الأمريكية في تلك الفترة لم يكن لديها إدارك قوى للمسئولية الاجتماعية ، في حين أن الصحافة في تلك الفترة كانت تحاول تلبية الرغبات الضيقة للقاعدة المحدودة من القراء حينذاك، وبمعدل يفوق الاهتمام بمصالح المجتمع ككل، أيضا لم يكن المجتمع مستعداً للتجاوب مع الحملات التي تقوم بها الصحف، وكان انعزال الصحافة عن ممارسة مسئوليتها واضحاً، فقد كان الرأى العام يفضل التعبير عن عدم الرضا من خلال الاحتجاجات المباشرة، دون أن يقتصر الأمر على كشف الأخطاء التي تتصدى لها الصحافة آنذاك (Russell A.Mann,1977:1-10).

علاوة على ذلك فقد اتسمت بنية الصحف في تلك الفترة بالمحلية والتفتت، ولم تكن شبكة قوية من الصحافة القومية على مستوى الولايات المتحدة ، كذلك شكل الخوف من مواجهة قضايا التشهير عائقاً آخر عمل على الحد من انتشار الصحافة الإستقصائية خلال القرن التاسع عشر، ولم يحاول المحررون التصدي لمهمة تغيير العالم المحيط بهم، بكل ما فيه من أخطاء وأوجه القصور، ولذا فإن الكشف عن الأخطاء، من أجل حشد الرأى العام لم يكن يمثل الأولوية لدى المحررين.

لـذا فـإن متابعـة تطـور الـصحافة الإستقـصائية خـلال الأعـوام الماضيـة، يـستلزم ملاحظـة بعـض الـتغيرات فـى المجتمـع الأمريكـى، والتـى شـكلت فكـرة الـصحافة الرقابيـة watchdog press ، فـالثراء الواضـح خـلال الـسنوات التـي أعقبـت الحـرب العالميـــة الثانيـــة، ســـاهم فـــى التغطيـــة علـــى الجـــرائم التـــى ارتكبتهـــا المكارثيـــة McCarthyism فى جميع مجالا الحياة الأمريكية (تنسب المكارثية إلى السيناتور جوزيف مكـارثى الـذى شـن حملـة ضـارية استهدفت المفكـرين وأسـاتذة الجامعـات. وزعـم مكـارثى أنّـه يـسعى إلى تطهـير الحيـاة الأمريكيـة ممـن تحـوم حـولهم شبهات الإنتمـاء إلى الفكـر الـشيوعى، ولكـن اتـضح بعـد ذلـك أن كـثيرا مـن الـضحايا الـذي فـصلوا مـن أعمـالهم كـانوا أبريـاء مـن تلـك الاتهامـات التـى اسـتندت فـى معظمهـا إلى وشـايات، وقد بدأت المكارثية خلال السنوات الأخيرة مـن عـصر الـرئيس الـسابق هـارى ترومـان الـذى تـولى مـسئولية الرئاسـة بعـد وفـاة سـلفه فـرانكلين ديلانـو روزفلـت، وترومان، هو صاحب قرار قصف اليابان بالقنابل الذرية).

فى عام 1950 تم تمرير قانون مـاكران McCarran Act الـذي بموجبـه تم تـشديد القيود علـى الشيوعيين، وتبع ذلك تغيرات درامية فى ميزان القوى الدوليـة، بينمـا حـدثت تغـيرات داخليـة متـسارعة فـى الولايـات المتحـدة، ومـن أهـم تلـك الـتغيرات الداخليـة فـى الولايـات المتحـدة، إنتهـاء الفـصل العنـصرى ضـد الـسود، وحركـة الحقـوق المدنيـة، وسلسلة من الاغتيـالات الـسياسية، سـقط ضـحيتها فـى غـضون عقـد الـستينيات داعيـة الحقـوق المدنيـة الـشهير مـارتن لـوثر كـينج، وكـذلك الأخـوين كينـدى، وإبـان انعقـاد المؤتمر القومى الد يمقراطى العاصف عام 1968 بمدينة شيكاغو، تبددت بصورة حادة المواجهة المستقرة والخادعة عن إمكانية تحقيق الحلم الأمريكـى The American Dream (فكـرة تـسيطر علـى الأمـريكيين منـذ تأسـيس الولايـات المتحـدة، بإمكانيـة تحقيق الرفاهية والثراء غير المحدود فى مجتمع يقدم فرصـاً هـائلة للجـادين والنوابـغ فـى كـافة المجالات).

وفى ذروة الأحداث الدرامية فـى تلك الـسنة، وعـد رتشارد نيكـسون بإنهـاء الحـرب فـى فيتنـام، ممـا أدى إلى فـوزه بالرئاسـة فى العام التـالى، أي عـام 1969 ، بهـامش طفيـف للغايـة لم تـشهده الانتخابـات الرئاسـية الأمريكيـة منـذ عـام 1912 ، ولكـن سـقوط نيكـسون المـدوى عـام 1974 ، بـسبب فـضيحة ووترجيـت، أدى إلى انطـلاق طوفـان مـن الاهتمـام مـرة أخـرى بالـصحافة الإستقـصائية الهادفـة إلى الإصـلاح ؛ وشـهدت كليـات الـصحافة فى الولايات المتحدة إقبـالاً هـائلاً علـى الالتحـاق بهـا، بـالرغم مـن أن الحمـاس لاحتراف الـصحافة كـان قد بدأ فى التراجع أثناء الفترة الانتقالية التـى عاشـتها الولايـات المتحدة فى الثمانينيات (Laura McCreery,1995:17-18).

أشار إتيما وجلاسر Glasser, Ettema (1998:11-12) إلى علاقة الصحافة الإستقصائية المعاصرة بالروح الإصلاحية للأسلاف الصحفيين المعاصرين من المتخصصين فى صحافة الفضائح والفساد، وعلى غرار صحفى التنقيب عن الفساد خلال المرحلة المبكرة من ظهور هذا النوع من الصحافة- فإن إنجاز التقارير الإستقصائية المتميزة، التى قام بدراستها كل من إتيما وجلاسر، لم يكن الدافع إليها ارتكاب خطأ منعزل عن المجتمع أو تورط فيها أحد الأشخاص من المنحرفين، وبنفس الدرجة تقريباً يميل كل الصحفيين إلى ذكر المشاكل المتعلقة بالنظام العام، بإعتبارها المحفزة لإعداد التقارير الإستقصائية.

ومن الواضح أن الكشف عن العلل المجتمعية Societal ills، من خلال الصحافة لا يزال مزدهراً فى هذه المرحلة، وبالرغم من أن مصطلح صحافة الفضائح يستخدم غالباً فى إطار المدلول التاريخى فى الأدب الصحفى، ومن ثم اعتبار الصحفيين الإستقصائيين فى العصر الحديث، بمثابة سلالة ممتدة لصحفى الفساد والفضائح، وهناك أدلة متوافرة على ذلك فى كل المجالات، حتى بدون التقيد اللصيق Cohesiveness، مع تجربة صحافة الفضائح فى النصف الأول من القرن العشرين.

فى عام 1990 قام التشول Altschull (316-318) بدراسة تسع من الحركات الأساسية فى الصحافة الأمريكية الحديثة، وقال إن كلا منها كانت بمثابة رد فعل فى عصرها على المعايير الشائعة فى الصحافة، بإعتبار الصحفى مجرد مرآة تنعكس عليها الأحداث، وكأنه شخص غير مشارك فى صناعة الخبر، ولكنه أقرب إلى أن يكون شخصا ينساب الخبر من خلاله، لدى تقديمه إلى القارئ ، وكانت الحركات التسع التى درسها التشول، هى :

- الصحافة الإستقصائية Investigative Journalism.
- صحافة المغامرة Enterprise Journalism.
- صحافة تفسير الأخبارInterpretive Journalism.
- الصحافة الجديدة New Journalism.
- الصحافة السرية Underground Journalism.
- الصحافة المدافعة Advocacy Journalism ، أى الصحافة التى تتبنى الدفاع عن

وجهة نظر معينة أو عن فئة من المجتمع.

- الصحافة المعادية Adversary Journalism ، أي الصحافة التى تتقيد بالخصومة تجاه حزب أو تيار سياسى معين.
- الصحافة المدققة Precision Journalism.
- صحافة المشاهير Celebrity - Journalism ؛ أى التى تهتم بتتبع ونشر أخبار المشاهير من نجوم الفن والسياسة والرياضة.

وبعض هذه الحركات تشترك فى هدف توخى الموضوعية ؛ بينما البعض الآخر من تلك الحركات لم يكترث أو تجاهل الموضوعية بزعم أنها فكرة غير واقعية unrealistic ،أو أنها مثيرة للتقزز، وقد أثارت القائمة التى اختارها التشول، نقطة أن إعداد التقارير الحديثة، وحتى التقارير الإستقصائية ، يأخذ العديد من الأشكال، وبما يسمح بطرح العديد من وجهات النظر.

العصر الذهبى للصحافة الإستقصائية:

دخلت الصحافة الإستقصائية عصرها الذهبى مع بداية السنوات الأولى من القرن العشرين وكانت هناك اثنتان من القوى شكلت الحافز الرئيس للصحافة؛ وكانت القوة الأولى تتمثل فى زيادة الانعزال عن السلطة العامة فى المجتمع الأمريكى فى تلك المرحلة، خصوصاً من جانب الطبقة الوسطى المتعلمة، وقد أدت الثورة الصناعية إلى مضاعفة تأثير ونفوذ هذه الطبقة على الحكومة والاقتصاد فى نفس الوقت ، وتمثلت القوة الثانية فى وصول المهاجرين إلى المدن الأمريكية؛ مما أدى إلى نزوح القوى المؤثرة من المناطق الإقليمية إلى تلك المدن، فضلا عن ذلك، فإن زيادة التضخم ساهم فى تعميق مشاعر الإحساس بالعزلة لدى المواطنين الأمريكيين، وفى النهاية أدت هذه التطورات إلى اتساع تأثير الطبقة التقدمية فى الولايات المتحدة، مع ملاحظة أن الحكومة الأمريكية كانت قد أوشكت على التحول إلى الشيوعية أبان فترة الكساد العظيم فى عام 1929.

ومع انتشار النزعة التقدمية ذات الصبغة اليسارية فقد أصبحت صحافة إثارة الفضائح والكشف عن الفساد ، من الأدوات السياسية المستخدمة فى إدارة الصراع مع

المعسكر الرأسمالي داخل الولايات المتحدة نفسها، وهكذا أعيد طرح نموذج الصحافة الإستقصائية التي تسعى إلى الحشد والتحريض، وعمد المحررون إلى فضح جرائم الرشوة ، والفساد ، والجريمة المنظمة ، وهدرالموارد، والوحشية ، من جانب أجهزة الشرطة في التعامل مع المواطنين، وكان الإحساس بالمسئولية الاجتماعية الدافع وراء هذه التوجهات من جانب المحررين، واتجه المحررون إلى دفع الرأى العام للتحرك ضد هذه الانحرافات ، وأسفرت بعض هذه التحركات في تحقيق عدة نتائج إصلاحية(Martin .Linsky,1986:35-37).

وبالتوازى مع هذه الحركات الاجتماعية، فقد كان هناك العديد من التطورات في وسائل الإعلام الأمريكية، فقد شهدت تلك الفترة زيادة في أعداد الصحف اليومية التي تصدر بصورة منتظمة في الولايات المتحدة، وبلغ عدد هذه الصحف حوالى 2461 صحيفة عام 1916، وهو اكبر عدد من الصحف ظهر في التاريخ الأمريكي؛ وترتب على ذلك بزوغ فترة المنافسة بين الصحف، وأصبحت المجلات قوة جديدة منافسة ، ومن ثم ، تأسيس شبكة من الصحف على المستوى القومي الأمريكي، وبدأت الصحف الكبرى في نشر وإعادة نشرالتحقيقات التي تهم القارئ المحلي في الولايات المتحدة التي تصدر فيها تلك الصحف الكبرى طبعات إقليمية، وعملت التقنيات الحديثة على خفض التكلفة مع زيادة معدلات سرعة نقل الأخبار اليومية، ومن ثم الوصول إلى جمهور أكثر اتساعاً لوسائل الإعلام.

وباختصار فإن التفاعل بين القوى الاجتماعية الثلاث السابق الإشارة إليها، أسفر عن ظهور وتدعيم الصحافة الإستقصائية في الولايات المتحدة، إذ أن الطلب المتزايد من المنعزلين عن الانحرافات التي يتم إرتكابها في المؤسسات الحكومية ، والخاصة، عمل على زيادة عدد القراء، فضلا عن التنافس بين المؤسسات الصحفية في نشرالمزيد من الأخبار عن الفساد ، وقد تمتع المحررون المتخصصون في صحافة كشف الفساد في هذه الفترة بفرصة فريدة، فقدكان الجناة والضحايا في الفضائح التي انتشرت في تلك السنوات في كل مكان، وقد ركز محررو تلك الصحف على استهداف ثلاث فئات، هي: الشركات الكبرى، والسياسات العامة، و انعدام العدالة الاجتماعية، ومن وجهة نظر هؤلاء المحررون، فقد عملت الشركات الكبرى على إفساد السياسات العامة في الولايات المتحدة، مما أدى إلى غياب العدالة الاجتماعية.

ومع بداية القرن العشرين، شهدت الصحافة الإستقصائية العصر الذهبي The Golden Age of Muckrakers فقد نشرت الصحف مثل، ماك كلوير McClure العديد من التقارير التي تناولت الفضائح السياسية في الولايات المتحدة، وأشرف على تحرير عدد من تلك التقارير، عدد من الصحفيين الذين أصبحوا يتمتعون بمكانة أسطورية في تاريخ الصحافة الأمريكية مثل لينكولن ستيفنز Lincoln Stiffens، وإيدا تاربيل Ida Tar bell ،وروى ستانرد بيكر Roy Stanard Baker، ففي العدد الصادر في يناير من عام 1903 من صحيفة ماك كولير، على سبيل المثال تم نشر تقرير عن الفضائح التي تورطت فيها شركة ستادر أويل Standard Oil الأمريكية العملاقة للنفط، وكان التقرير بقلم إيدا تاربيل، في حين نشر لينكولن ستيفنز عدداً من التقارير عن الفضائح والفساد في المدن الأمريكية بعنوان " العار في مدينة مينا بوليس Shame in Minneapolis "، كما أعد روي ستانرد بيكر عدداً آخر من التقارير التي تتناول فضائح استغلال الطبقة العاملة في الولايات المتحدة، وهذه التقارير الرائدة مهدت الطريق أمام الكثيرين من الصحفيين الذين سلكوا درب الصحافة الإستقصائية فيما بعد ،كماأدت هذه التقاريركذلك إلى إدخال إصلاحات جوهرية.

فعلى سبيل المثال، أدت سلسلة التقارير التي كتبتها إيدا تاربيل بعنوان تاريخ شركة ستاندرد أويل The History of The Standard Oil Company،إلى صدور قرار من المحكمة العليا The Supreme Court في الولايات عام 1911 بتفكيك الشركة، ومن ثم انقسمت الشركة إلى عدد من الكيانات الاقتصادية الأصغر حجما مثل إكسون Exxon وموبيل Mobil (Brady, 2008:12).

ولكن على العكس من الأسطور ة المنتشرة لدى الرأى العام، فإن صحافة التنقيب عن الفساد Muckrakers لم تكترس بتقديم المبررات الخاصة بإختيار بعض القصص المحددة، دون غيرها من أجل معالجتها ، إذ أن الفضائح لا تقتصر على التقارير المنشورة وحدها ، ففي حالة إيدا تاربيل فقد راهنت ومعها هيئة التحرير، على إمكانية اجتذاب المزيد من القراء الذين يقبلون على شراء المجلة؛ من خلال نشر هذه التقارير في تلك المجلة التى يتولون تحريرها ، وفى خطاب تكتبه إيدا تاربيل إلى الناشرة اليس رايس Alice Rice، بعد ذلك بعدة سنوات، أشارت إلى أن اى شخص

يتوهم أننا كنا نجلس معا أثناء نشر التقارير عن فضائح الفساد فى المجتمع الأمريكى، وقد عقدنا جباهنا من التفكير العميق فى كيفية إصلاح العالم بأسره- فإن هذا الشخص سوف يبعد كثيراً عن الحقيقة، بل كانت الأسباب المهنية وحدها الحافز وراء النشر فى تلك الفترة، ولكن محررى تلك التقارير قاموا بقراءة مادة ضخمة، وتصوروا أنهم إذا قاموا بنشر هذه المادة فإنهم بذلك يساهمون فى إصلاح المجتمع وتعزيز الصالح العام.(Brady, 2008:13)

ولكن أصداء صحافة الكشف عن الفساد لاتزال تتردد أصداؤها بقوة فى هذه الفترة، وطبقا لما ذكره ستيف واينبرج Steve Weinberg فى كتابه الصادر عام 2008 ،فإن الأساليب التى اتخذتها إيدا تراببل لكشف روكفلر Rockefeller الملياردير الأمريكى اليهودى المعروف الذى يعد من الرواد الأوائل فى صناعة النفط بالولايات المتحدة وفى العالم، وشركة ستاندرد أويل التى أسسها، فقد استخدمت أساليب الصحافة الإستقصائية، وأوضح واينبرج أن تلك التقارير كتبتها إيدا تراببل قبل عام 1900 ، ولكنها عملياً بدأت على إعادة النظر فيها بدقة متناهية، إذ أن التصدى لروكفلر لم يكن عملاً سهلا على الإطلاق.

ولذا تتبعت تراببل الدعاوى القضائية، التى أقامها العديد من الشركات والأفراد ضد شركة ستاندر أويل، فضلا عن الإطلاع على المذكرات التى تضمنت آراء القضاة فى تلك القضايا، وجلسات الاستماع التى عقدتها لجان الكونجرس، والدراسات والمراسلات التجارية، بجانب عدد لايحصى من أنواع البيانات الأخرى، كما أجرت لقاءات مطولة مع عدد من الأشخاص الذين سبق لهم العمل فى الشركة، بالإضافة إلى الذين لم يزالوا فى الخدمة.

وبحلول عام 1912، نشرت الصحف والمجلات فى جميع أنحاء الولايات المتحدة حوالى 2000 تقرير إستقصائى، حول موضوعات مثل : التزييف فى أعمال البنوك، واغتصاب النساء من الأقليات العرقية والدينية فى الولايات المتحدة، وانعدام الأمان فى صناعة تعليب اللحوم (Kaplan,2008:18)، وقد كانت الحركة التقدمية لها دور فى غاية الأهمية فى تلك الفترة، وأدى نشر التقارير الإستقصائية إلى فرض إصلاحات تشريعية، منها على سبيل المثال، القوانين التى تحظر عمل الأطفال، وتنظيم قطاع التجارة والاستثمار، وكذلك إصلاح نظام الانتخابات، وتنظيم صناعة الدواء.

أهم رواد العصر الذهبي للصحافة الإستقصائية و لينكولن ستيفنز Lincoln Steffen's:

قد تكون الحلقات التي نشرها لينكولن ستيفنز Lincoln Steffen's بعنوان ، عار المدن Shame of the Cities في مجلة ماك كلوري McClure's Magazine بمثابة نقطة انطلاق الصحافة الإستقصائية في الولايات المتحدة، فمحرر تلك الحلقات وجه انتقادات إلى سلسلة طويلة من الأشخاص،من هم في موقع المسئولية ، وحرص كاتب تلك الحلقات على أن يكتشف الأخطاء التي وقع فيها الأشخاص كما هي ، وفي الواقع فقد كتب ستيفنز أنه ، لم يكن يقصد أن يكون صحفياً متخصصاً في صحافة كشف الفساد ، وأنه لم يكن يعرف انه ينتمي إلى هذه الفئة من الصحفيين ، حتى التقط الرئيس فرانكلين روزفلت Rooseveltهذا الأسم Muckrakers ، أي صحفيو الفضائح أوالمنقبون عن الفساد ، من رواية جون بنيان التي تحمل أسم رحلة الحاج Bunyan's Pilgrim's Progress (رواية رحلة الحاج من أشهر الروايات التي كتبها أحد الرهبان الهواة، من الذين لم تعترف بهم الكنيسة رسميا ، وقد كتبها جون بنيان في صورة رمزية تشير إلى تخلص الإنسان المسيحي الذي أطلق عليه لقب الحاج من الخطايا التي تعرقل تقدمه باتجاه الملكوت)، وأضاف ستيفنز ان الرئيس الأمريكي لم يقصده بالتحديد ، ولكن قبل فترة طويلة فإن الصحفي الذي يتبنى قضية ذات طابع جماعي، تنعدم معه المصلحة الشخصيةCrusader (كلمة تعني في الأصل المحارب المسيحي، ويقصد بها هنا الصحفي الذي يتولى الدفاع عن المجتمع بدون أية مصالح شخصية ، على غرار ما كان يقوم به الفرسان الصليبيون) ، وقد كان ستيفنز يفضل خوض الصراعات لصالح المجتمع من خلال الصحافة، فقد كان يريد مجالاً أوسع للمطالبة بالإصلاح الاجتماعي.

وقد قالت أيدا تاربيل Ida.Tarbell منذ فترة مبكرة أي حوالي عام 1908 ، أنها أدركت ان ستيفنز لم يكن مقتنعا بمرور الوقت بالقيود التي تحكم الصحافة، بل كان يريد مجالا أكثر اتساعا : أي مجال يمكن من خلاله التأثير بصورة مباشرة على القادة السياسيين ، والشخصيات البارزة في المجتمع؛ وقد دافع ستيفنز بصورة أكثر مباشرة عن القاعدة الذهبية Golden Rule ، التي تخيرها في تلك الفترة لكي تصبح مرشداً له ، وتقول تاربيل أن الجمهور الذي كان يستهدفه ستيفنز تمثل في،

القادة السياسيين، وكبار رجال الأعمال الذين يتمتعون بنفوذ هائل في المجتمع في حي المال والأعمال Wall Street بمدينة نيويورك الأمريكية، وعائلة براهمن Brahmins التي ترجع أصولها إلى مدينة بوسطن بالولايات المتحدة.

في السيرة الذاتية لستيفنز، وفي العديد من الخطابات التي قام بتحريرها، برهن بإستمرار على اهتمام واضح في الكشف عن المسئولين المتورطين في الفساد، وفي عام 1903 كتب ستيفنز لوالده، عن الحلقات التي نشرها عن قضايا الفساد في إحدى المجلات، وقد لاحظ ستيفنز أنه سوف يتسبب في خلق المشاكل للبعض من كبار الأوغاد المتورطين في ارتكاب قضايا الفساد، الذين يتوهمون أنهم فوق أن يتعرضوا للخطر(Frank E,2005:80).

إيدا. أم.تاربيل Ida.M.Tarbell:

إن المفارقة paradox التي تنطوي عليها تجربة إيدا. أم تاربيل، تعد واحدة من أشهر التجارب التي تنتمي إلى هذا النمط من الصحافة، فقد كانت من الصحفيين المتخصصين في صحافةالكشف عن الفساد والفضائح، وبالفعل كانت من الصحفيات الشهيرات عندما نشرت تقريرها الإستقصائي عن شركة ستاندرد أويل Standard Oil وجون دي روكفلر John D. Rockefeller، والذي نشر على حلقات في مجلة ماك كلوري عام 1902، ومع ذلك فقد استمرت تاربيل في اعتبار أنها واحدة من الصحفيات، أوالمؤرخات وبدرجة تفوق اعتبار أن ما نشرته ينتمي إلى صحافة التنقيب عن الفساد، وذلك خلال الفترة التي شهدت نشر العديد من الأعمال الصحفية التي تعتبر من صحافة الإستقصاء، وقد بدأت الكتابة لمجلة ماك كلوري منذ عام 1893، بإعتبار أنها محررة متجولة Stray Journalist من العاصمة الفرنسية باريس، وقد ظلت على ارتباط بالمجلة، حتى اضطرت إلى الإستقالة مع عدد من زملائها، من جراء رفض أحد المشروعات التي كان اس اس S.S ماك كلوري ناشر المجلة يعتزم تنفيذها، وقد غادرت تاربيل مجلة ماك كلوري، لكي تلتحق بالعمل في مجلة The American Magazine في مارس من عام 1906، وقد كتبت تاربيل عن الفترة التي أمضتها في مجلة ماك كلوري، قائلة، أنها لم تكن ذات نزعة تميل إلى التبرير Apologist أوالانتقاد Critic، ولكنها كانت صحفية تسعى فقط إلى اكتشاف الأسباب التي جعلت شركة ستاندرد أويل للنفط، تتحول إلى نمط من الاحتكار الكامل لصناعة النفط التي كانت وليدة في الولايات المتحدة حينذاك.

وقد كانت مجلة The American Magazine مكرسة أيضا للصحافة، وليس لصحافة الإستقصاء ومن ثم تقول تاربيل انه في الواقع أن مجلة The American Magazine كان لديها قدر ضئيل من التوجه الأصيل Genuine نحو صحافة التنقيب عن الفساد، وقد كان لدى إدارة المجلة اهتمام في الدفاع عن النزاهة والمصداقية في ممارسة الوظيفة العامة في الولايات المتحدة، ومن ثم التصدي للفساد، وكان من المفترض أن تقدم المجلة الوقائع كما هي، وليس كما يتطلع بعض الأشخاص إلى ما يجب أن تكون عليه تلك الأحداث، إذ أننا كنا صحفيين، ولم نكن من المحرضين propagandists من ذوي الأجندات السياسية المعارضة، وقد كنا نرى الصحفيين كملائكة يتصدون لقضايا تتعلق بمواجهة الفساد (Louis Filler: 1993:105)، وتقول تاربيل عن أسلوب المحررين المسئولين عن إعداد التقارير الصحفية في مجلة The American Magazine، أن الحماس للكشف عن الإنحرافات، كان مرشد للصحفيين لدى إعداد تلك التقارير، فقد كانت هناك إرادة لاستخدام أية أدوات، وبطريقة استخدام الأدوات المرتبطة بمشروعية ممارسة مهنة الصحافة في الولايات المتحدة.

تمثل تاربيل ،وفيلبيس ،وستيفنز Tarbell ,Phillips,Seffens ثلاثة من الموضوعات التي ترتبط بحركة صحافة التنقيب عن الفساد في الولايات المتحدة، وأيدت تاربيل الأهداف الصحفية لتلك الحركة، والتي تمثلت في، الموضوعية، وجمع المعلومات الوفيرة كما هي في الواقع، مع إتاحة الفرصة للحقيقة لكي تتحدث عما وقع بالفعل.

ومن ناحية أخرى فإن فيليبس كان يعتقد أنه لكي يتم الإبلاغ عن الحقيقة فإنه يتعين جمع المزيد من المعلومات ذات الطبيعة الهادفة، وهي فكرة ترددت أصداؤها لدى جاى روزين Jay Rosen المشارك في تأسيس الصحافة العامة في التسعينات من القرن العشرين، ولكن صحافة كشف الفساد أدت إلى ابتعاد ستيفنز عن المعارك الخاصة بالبحث عن الحقائق أوالموضوعية، بل ابتعاده عن الصحافة ذاتها، وذلك عندما حاول أن يكون عضوا نشطاً في الحركات الإصلاحية في مناطق متعددة من الولايات المتحدة (Patrick F.Palermo,1978:74) .

بالنسبة لكل من تاربيل وستيفنز وفليبس ، انحصرت مهمة الصحافة الإستقصائية في الكشف عن الفساد من خلال الإقدام على عمل محظور لا تجيزه القوانين في الحياة العامة ، والهدف من التصدي لهذا الانحراف يتمثل في إسناد الوظائف العامة إلى أشخاص يتمتعون بالكفاءة والطهارة وعدم التورط في الفساد ، ووفق ما ذكره كابلان Kaplan فإن الصحفي المتخصص في صحافة الفضائح ، يدرك أن الديمقراطية تعاني من البطء لدى محاولة تطهير الإدارة الحكومية ، ومن ثم يتطلع أفراد هذه الفئة من الصحفيين إلى الرجال الأقوياء الذين يضعون أنفسهم فوق القانون (وهو ما يدفعهم إلى التورط في الإنحرافات) ، ومهمة هؤلاء القادة تتمثل في تقديم برامج ورؤى تتعلق بتحقيق طموحات المواطنين ، وفق تدفق عملية الاتصال من أعلى إلى أدنى ، وبالعكس (Patrick,1978:74, Kaplan,1974:119) وقد توصل سلون Sloan من خلال التحليل الذي قام به ، على أن الحركة التقدمية ومحاولتها السيطرة على الحكومة ، تسعى بالدرجة الأولى إلى محاولة انتزاع السيطرة من الشركات الكبرى في المجتمع ، مع إعادة هذه السيطرة إلى الطبقة الوسطى William David) .(Sloan,1991:271

ملكة صحافة التنقيب عن الفساد جيسكا ميتفورد :Jessica Mitford

أمضت جيسكا ميتفورد Jessica Mitford فترة تزيد على خمسة وثلاثين عاما في تأليف الكتب ، وتمكنت هذه السيدة الإنجليزية المولد ، من أن تؤكد مكانتها كصوت غير مألوف في المشهد الأمريكي ، وقد تركت الأعمال الصحفية الإستقصائية والنشاط السياسي لها ، تأثيرا عميقا على المؤسسات الاجتماعية في الولايات المتحدة ، خصوصا خلال فترة الحرب الباردة ، بجانب الدور المهني الكبير الذي لعبته في تطور صحافة الكشف عن الفساد ، ومن أعمالها كتاب الطريقة الأمريكية للموت The American Way of Death ، ويركز الأسلوب الذاتي المتميز للسيدة ميتفورد على كل من كشف المعلومات غير المعلنة عن المشاكل الاجتماعية ، والدفاع الصريح عن بعض وجهات النظر المتعلقة ببعض القضايا ، ومنها : الجنازات وما يصاحبها من عادات اجتماعية ، وكذلك التعديل الأول الذي أدخل على الدستور الأمريكي ، وبالرغم من أن ميتفورد تتقاسم فلسفة الإصلاح مع الصحفيين

المتخصصين في صحافة الكشف عن الفساد، من الذين خاضوا حربا ضارية خلال الفترة التقدمية؛ التي عاشت فيها صحافة التنقيب عن الفساد أوج ازدهار لها، ومن ثم اطلق على جيسكا ميتفورد، لقب ملكة صحافة الكشف عن الفضائح Queen of Muckrakers (Laura McCreery,1995:12-16).

وقد تحول إسم جيسكا ميتفورد بصورة ما إلى مرادف مصطلح الصحفي المتخصص فى الكشف عن الفساد والفضائح Muckraker، ويظهر الأدب الصحفي أنها تتقاسم بعض السمات المميزة، مع الصحفيين الأصليين في الحقبة التي ازدهرت فيها صحافة التنقيب عن الفساد بين عامى 1902، 1912،حيث يكشف الأدب الصحفي المتواجد، عن العديد من الموضوعات المثيرة للاهتمام؛ والكثير من الكتب والمقالات العلمية تفترض أن السيدة ميتفورد قد أحرزت مستوى متميزا من الاعتراف بها فى المجال الصحفى، والبروز المهنى Prominence، ولكنها مع ذلك أيضا لم يتم اعتبارها بصورة مستمرة كواحدة من الصحفيين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية، وذلك من جانب الصحفيين أو بعض الباحثين.

وبرزت مكانة ميتفورد كصحفية متخصصة فى الصحافة الإستقصائية بصورة ممتدة، من خلال الأنشطة الشخصية، والحضور المؤثر لها فى الأوساط الصحفية والسياسية، بالإضافة إلى الإنجازات الصحفية التي حققتها، ففي الصحافة الشعبية الأكثر انتشار فى الولايات المتحدة؛ تذكر جيسكا ميتفورد جنباً إلى جنب مع جاك أندرسون الذي يعد واحدا من أهم الكتاب الصحفيين الأمريكيين فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك وفق ما يتضح من كتابه الشهير أوراق جاك أندرسون، كما يتم تصنيف ميتفورد إلى جانب عدد من أبرز الناشطين السياسيين الأمريكيين، منهم راكيل كارسون واللبنانى ،رالف نادر، فضلا عن عدد آخر من الصحفيين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية الذين كانوا من معاصري ميتفورد، ولكن من وجهة نظر الأدب الأكاديمي، فإن العمل الذى قامت به ميتفورد لايحظى بالاعتراف الجاد الذى يمكن أن يقارن بالباحثين؛ فعلى سبيل المثال لم يظهر أسم ميتفورد فى الدراسة الأكاديمية التي أعدها ستاين Stein ونشرت عام 1975، وقد تصدت تلك الدراسة لتحليل عشرة من الكتب التي تنتمي إلى صحافة التنقيب عن الفساد، والتي نشرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد خلال الفترة من الأربعينات وحتى السبعينات من القرن الماضي.

وبالرغم من أن كتاب الطريقة الأمريكية للموت والذى نشر عام 1963، . جيسكا ميتفورد، يعد أكثر شهرة من بعض الكتب التي قام ستاين بمراجعته ولكن هذا الاختيار من جانب ستاين، ربما يعكس وجهة نظر أكاديمية بارز ومنتشرة لدى الباحثين تجاه أعمال جيسكا ميتفورد، ولكنها قد تشير إلى وجه النظر الشخصية الخاصة بستاين(Stein,1975:297-303)، ولذا يظل من الصعب التعبير interpretation بصورة واضحة عن مكانة ميتفورد فى الأدب الأكاديمي وتأثيرها، على الصحفيين المعاصرين المتخصصين فى صحافة الفضائح.

ومع أن ميتفورد كان لديها عدد من الناشرين الذي ينشرون أعمالها بصورة منتظمة خلال الأعوام التي احترفت فيها الصحافة الإستقصائية، إلا أنه لم يتم توظيفها لدى أي من المؤسسات الصحفية، وطالما تأكدت مكانتها كصحفية ناجحة غير مرتبطة بمؤسسة محددة Freelancer، فقد أصبحت أكثر قدرة على اختيار موضوعاتها، والمحتوى الوارد فى تلك الموضوعات، وقد كان القلم الجرئ Poison Pen الذي تتمتع به ميتفورد، مطلوبا بشدة لكتابة المقالات التي تظهر فى المجلات الأمريكية، ولكنها في بعض الأحيان كانت ترفض طلبات النشر التى تطلب أحيانا إدخال بعض التغييرات على محتوى تلك المقالات.

فترة الهدوء النسبى:

ولكن هذا الازدهار فى الصحافة الإستقصائية، لم يستمر طويلا، فمع تحقق نذر الحرب العالمية الأولى، حلت فترة من الهدوء النسبى Period of Relative Quiet، وكان هناك العديد من العوامل التى ساهمت فى ذلك الهدوء، فقد فقدت المجلات والصحف مصادر التمويل، ويرجع ذلك بصورة أو بأخرى إلى سوء الإدارة فى تلك المؤسسات، ومن ثم توقف العديد منها، كما هدد المعلنون بوقف مساندة المجلات والصحف التى تقوم بنشر الفساد والكشف عن الفضائح، كذلك فإن الظروف الاجتماعية التي أدت إلى ازدهار صحافة التنقيب عن الفساد أصبحت أقل إثارة؛ كما ساهم اندلاع الحرب العالمية الأولى فى خلق حالة من الروح الوطنية المتشددة فى جميع أنحاء الولايات الأمريكية، ومن ثم مساندة الحكومة، ولم يكن هذا المناخ مواتياً للصحافة الإستقصائية على الإطلاق، ومن ثم تراجعت الصحافة الإستقصائية عن الاهتمام بالشئون القومية الأمريكية إلى القضايا المحلية، وكانت الفترة بين الحرب

العالمية الأولى وعام 1960 من وجهة نظر الكثير من الباحثين، أمثال (أرميو Armaeo 2000 ، وبروتيس Protess 1991 ، وأكوين Aucoin 2005) مرحلة الهدوء النسبي، ولم تشهد هذه الفترة أياً من تقارير الصحافة الإستقصائية الشهيرة.

وإن كانت هذه النظرة الشائعة لا تحظى بالقبول من جانب شابيرو Shapiro(2003) إذ يرى أن هذه الآراء أثرت على العديد من البحوث التي أعدها المؤرخ ريتشارد هوفستيدر Richard Hofstadter ، والتي تناولت تاريخ صحافة التنقيب عن الفساد ، والتي تحولت بعد ذلك إلى تناول الفضائح التي تتنافى مع الأخلاق العامة في المجتمع الأمريكي بالتحديد ، وبالرغم من الآراء السابقة ، فإن هناك عددا من التقارير الإستقصائية تم نشرها بين عامي 1917,1960 ، بما في ذلك التقارير التي نشرتها صحيفة Saint Louis Post Dispatch عام 1922 ؛ والتي تناولت فضيحة تي بوت دوم Tea pot Dome ، والتي تورط فيها وزير الداخلية في عهد الرئيس الأمريكي هاردنج Harding ، وهناك سلسلة من التقارير الإستقصائية الأخرى التي كتبها كيري ماك ويليام Carrey McWilliams عن العلاقات بين الأجناس في الولايات المتحدة ، والعمل الشاق والمرهق في المزارع الأمريكية ، بين عامي 1930 و1940 ، وقد نشرت هذه التقارير مجلة The Nation ؛ وبدءاً من عام 1930 وعلى امتداد عشرات السنين، حقق الكاتب درو بيرسون Drew Pearson ، شهرة مدوية منذ أن بدأ في كتابة سلسلة من المقالات عن تعاقب الأحداث بشكل سريع في واشنطن، وقد كانت تلك المقالات بمثابة نمط من الصحافة الإستقصائية ، وقد خلفه في كتابة مقالات مشابهة تلميذه جاك اندرسون Jack Anderson.

كما قام الصحفي إدوارد ر. مورو Edward R. Murrow's بالتحقيق في الاتهامات التي أطلقها السناتور جوزيف مكارثي أحد أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري، وقد فرض حالة من الإرهاب والرعب استهدفت النخبة السياسية والمثقفة في الولايات المتحدة بزعم حماية البلاد من المد الشيوعي في الخمسينات من القرن الماضي، بدءا من عام 1954 ، وكذلك التقارير الإستقصائية التي حملت عنوان حصاد العار The Harvest of Shame ، وفي عام 1960 تم بث إثنين من أهم الأعمال في التقارير الإستقصائية بعنوان، انظر إليها الآن See It Now ، بواسطة شبكة سي بي اس نيوز CBS News (Andrew D,2008:19-20).

ويعد آي اف ستون I.F.Stone، واحداً من أبرز الصحفيين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية خلال الفترة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وعام 1960؛ وقد كان ستون يحرر بنفسه تلك الصحيفة، التى تحمل أسم ، آي اف ستون الأسبوعية I. F. Stone Weekly، وقد تركت المجلة تأثيراً واضحاً على الرأي العام، وبالتحديد على سبعين ألفا من القراء فى غضون الفترة بين عامى 1953 ، 1971، ولكن خلال السنوات الثلاث الأخيرة من عمر المجلة كانت تصدر كل أسبوعين، وكانت هذه المطبوعة التي تصدر فى صورة نشرة من أربع ورقات، تعد من صحف التنقيب عن الفساد، وقد تناولت ما يحدث فى العاصمة الأمريكية واشنطن وبالتحديد ما يجرى فى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، ومن خلال مصادر موثقة أظهرت صحيفة آى اف ستون كيف تقوم واشنطن بتضليل وسائل الإعلام والرأى العام فى الولايات المتحدة.

وبالرغم من أن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية؛ كانت مرحلة هادئة نسبياً، إلا أنها أفرزت إثنين من الأعمال المذهلة وعالية التأثير، وقد صدر هذان العملان فى صورة كتابين، ولكن تتوافر فى كل منهما معايير الصحافة الإستقصائية؛ والكتاب الأول يحمل عنوان الربيع الصامت The Silent Spring، الذى ألفته راشيل كارسون Rachel Carson عام 1962، والذى قام بتعرية المخاطر الناجمة عن استخدام المبيدات الحشرية، مما أدى بصورة مؤكدة إلى حظر استخدام مادة دى دى تى DDT، فقد تم الاعتراف بأن هذاالكتاب يمثل طليعة الحركة الداعية إلى حماية البيئة، بينما قام رالف نَدر Ralph Nader؛ ناشط سياسي أمريكى من أصل لبنانى عام 1965 بنشر كتابه ، غير آمن عند أى سرعة Unsafe at Any Speed، والذى اشتمل على نظرة انتقاد عالية النبرة، موجهة إلى صناعة السيارات فى الولايات المتحدة، مع الكشف عن بعض التصميمات غير الآمنة فى بعض الأنواع من السيارات، وقد لاحظ شابيرو Shapiro (2003: xviii) أن تلك الكتب تحدد بوضوح الانحرافات البيئية التي تتورط فيها بعض الشركات والوكالات الفيدرالية فى الولايات المتحدة، فضلا عن فضح هيمنة نزعة جنى أكبر قدر من الأرباح من الشركات الصناعية فى الولايات المتحدة، بما لا يمثل خطرا على المواطنين الأمريكيين وحدهم، ولكن بما يعني اغتصاب الأسس التي قامت الديمقراطية الأمريكية ذاتها عليها.

فترة الإزدهار وظهور التقنيات الحديثة لصحافة الإستقصاء:

بحلول عقد التسعينيات من القرن الماضي، أصبحت الصحافة الإستقصائية نمطا متميزاً من الصحافة، وقدمت كليات الصحافة والإعلام ، وأقسامها المتخصصة فى الصحافة مناهج دراسية تتناول ممارسة الصحافة الإستقصائية، والمبادئ التي يتم الاعتماد عليها لدى إعداد التقارير الإستقصائية، فضلا عن تاريخ هذا النمط من الصحافة، وتحفل المراجع الدراسية(James W.Carey,1974:3-5) فى تخصص الصحافة بالتنوع حول كيفية إنجاز هذه التقارير، وأطرى مؤلفو المراجع على المحررين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية، بإعتبار أنهم يقومون بدور البطولة فى الذاكرة الشعبية الحديثة بدلاً من الفرسان الذين كانوا يدافعون عن حقوق الفقراء والمعدمين فى التاريخ القديم والوسيط، وقدمت الطبعات الشعبية من الكتب الأكثر تداولاً، والبرامج التى تبثها شبكات التليفزيون فى الولايات المتحدة على وجه الخصوص روايات شيقة عن المغامرات التي يقوم بها المحررون فى مجال الصحافة الإستقصائية.

بينما قام الأساتذة المتخصصون فى الصحافة بدراسة تقنيات إعداد التقارير الإستقصائية، مع رصد ما يحظى به هذا النوع من الصحافة من القبول لدى الرأى العام الأمريكى ، وفى مناطق أخرى من العالم، بالإضافة إلى التقاليد المتبعة فى كتابة التقارير الإستقصائية ، ومدى تأثيرها فى المجتمع،وعلى أجندة صناع القرار.

واكتشف الباحثون أن الصحافة الإستقصائية لا تزال قائمة وتحظى بالاحترام والمصداقية فى المجتمع الأمريكي، ، خاصة مع نشر المزيد من التقارير الإستقصائية أو بث هذا النوع من التقارير من خلال شبكات التليفزيون المنتشرة فى مختلف الولايات الأمريكية، وذلك فى عام 1989، بمعدلات تزيد عما تم نشره قبل ذلك بعشر سنوات، وفى عام 1975 تم تأسيس منظمة تهتم بشئون المحررين المتخصصين فى مجال الصحافة الإستقصائية، وقدمت المنظمة خدماتها إلى نحو 3300 من الأعضاء من المحررين ورؤساء التحرير فى العديد من المطبوعات التى تصدر فى الولايات المتحدة، ودول العالم الأخرى حتى عام 1993.

وقد ازدهرت الصحافة الإستقصائية فى نهاية الستينات وخلال السبعينيات من القرن العشرين ويعتقد ارمو Armoa أن هناك العديد من العوامل ساهمت فى هذا الازدهار، بما فى ذلك الاضطراب السياسى فى تلك الفترة بسبب الحرب غير الأخلاقية

فـي فيتنـام، فـضلا عـن التنـافس بـين المؤسـسات الـصحفية، ومـشاركة عـدد مـن الصحفيين الأكفاء المتمرسين. ومن أهم أهـم التقـارير الإستقصائية فـي تلـك الفتـرة مـا كتبـه سـيمور هـيرش Seymour Hersh's، عـن الجـرائم التـي ارتكبهـا الجـيش الأمريكـي فـي قريـة مـاي لي My Lai فـي فيتنـام عـام 1969، ممـا أدى إلى تغذيـة مشاعر الغضب لـدى الأمـريكيين بسبب استمرار الحـرب فـي فيتنـام، والـذي لا يـزال يعد نموذجاً لما يجب أن تكون عليه الصحافة الإستقصائية، وقد كانت أعمـال هـيرش بمثابة إعادة بعث للصحافة الإستقصائية فى الولايات المتحدة مـرة أخـرى .Michael G (Powell, 2006: 241-242).

وصـف هيرش فـي تقريره أنه فى مـارس مـن عـام 1968 قـام الجنـود الأمـريكيـون مـن كتيبة شارلي بذبح 567 مـن القـرويين سـكان قريـة مـاي لي، وكانـت التفاصيل الـتي كشفها هـيرش لحظـة فاصـلة فـي تـاريخ الـصحافة الإستقصائية، إذ لم يعـد التركيـز محصوراً فى أعمـال صغار المسئولين فى المدن الإقليمية النائية، ولكـن تم فضح أعمـال المؤسـسة العـسكرية الأمريكيـة، التـي لا تـزال تعـد واحـدة مـن الأبقـار المقدسـة فـي الولايات المتحدة، ومـن هنـا دفـع هـيرش الـصحافة الإستقصائية إلى تقـديم تقـارير عـن الجـرائم البـشعة التـي يتعـرض لهـا المدنيون خـلال فـترات الحـروب، خاصـة أن المحـررين شاهـدوا مـا يحـدث في فيتنـام، ولكـنهم لم يكتبـوا عـن حـصيلة مـا شـاهـدوه هنـاك مـن الجـرائم الداميـة التـي الحقـت أبلـغ الأذى بالمـدنيين، ومـن ثـم تم اعتبـار عمليـات قتـل المدنيين أخبار بالغة الأهمية، ولا يجب تجاهلها على الإطلاق.

ومن وجهة نظر شابيرو Shapiro، فإن هيرش قدم درساً بالغ الأهمية يتمثل فـي أن أحد التقاريرالإستقصائية، يمكن أن يغير بصورة واضحة محددات الرأى العـام خـلال عدة سنوات تالية. إن تأثير المحررين فى الصحافة الإستقصائية بدأ فى التزايـد، عنـدما قـام دانيـل اليـسبرج Daniel Ellsberg، المحلـل المتخـصص فـي الـشئون الدفاعيـة، بتسريب وثـائق سـرية مـن وزارة الـدفاع الأمـريكية عـن تـاريخ، وأحـداث الحـرب فـي فيتنـام، إلى المحـررين فـي صـحيفة نيويـورك تـايمز، وبعـد أن قـام المحـررون بتحليـل هـذه الوثائق بعناية بالغة، نشرتهـا الـصحيفة على حلقـات فـي يونيـو مـن عـام 1971، بعنـوان "أوراق البنتـاجون The Pentagon Papers"، وأظهـرت تلـك الوثـائق أن المسئولين فـي الحكومة الفيـدرالية يكـذبون باستمـرار وبإصـرار علـى الـرأى العـام، لـدى محـاولـة تبريـر أسـباب التـدخل فـي فيتنـام، كمـا أدى ذلـك إلى إرسـاء سـابقة مهمـة وذلـك مـن خـلال

السماح لوسائل الإعلام الأمريكية بنشر أسرار الحكومة بالرغم من عدم رغبة الحكومة فى طرح مضمون هذه الوثائق على الرأى العام.

وفيما يتعلق بالصحافة الإذاعية والتليفزيونية، أى التقاريرالتى يتم نشرها عبر موجات الإذاعة وقنوات التليفزيون بدلا من الصحف والمجلات، فإن أحد العروض المؤثرة تم بثه اعتبارا من عام 1968 ،مع ولادة برنامج (60دقيقة 60 Minutes)، الذى تبثه شبكة CBS الأمريكية المتخصصة فى الأخبار، وساهمت مواهب مايك والاس Mike Wallace وهارى ريزونر Harry Reasoner فى تحقيق هذا البرنامج شهرة مدوية، فضلا عن ألجرأة الأسطورية التى تميز بها مخرج البرنامج دون هيويت Don Hewitt، وسرعان ما استحوذ هذا البرنامج على اهتمام الشعب الأمريكى، من خلال التقارير التى تصدت بقوة للفساد، بالإضافة إلى الصياغة المحكمة والإعداد الجيد لتلك التقارير، وعلى مدار عشرات السنين ظل برنامج (60 دقيقة) على قمة أكثر البرامج مشاهدة فى الولايات المتحدة، وظل يحظى بالشعبية والإقبال حتى يومنا هذا.

كما لعب التليفزيون دوراً هائلاً فى تقديم فكرة ديمقراطية وسائل الإعلام، فالشبكات الإخبارية التليفزيونية أضفت على التغطية الإستقصائية المزيد من المعانى والنزعة الشخصية، من خلال المتابعة الدرامية المؤثرة واللقطات المعبرة التى تتم معالجة القصص الإخبارية من خلالها، فالسرعة التي تتم بها إعداد التقارير التليفزيونية، تدفع المسوئلين إلى تقديم إجابات فورية حول القضايا التى تهم الرأي العام، مع تفادى الوقوع فى أيةأخطاء أخرى.

وبالطبع فإن أفضل التقاريرالإستقصائية كانت بقلم بوب وودوارد Bob Woodward وكارل برنشتاين Carl Bernstein، فى صحيفة واشنطن بوست، عندما تمكنا بطريقة مثالية من تفجير فضيحة ووترجيت Watergate، وقد أصبحت هذه الفضيحة معروفة فى جميع أنحاء العالم، وقد ساعد وودوارد، وبيرنشتاين من كشف الأساليب غير الأخلاقية لإدارة الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون، ومحاولة كبار المسئولين فى تلك الإدارة ،التغطية على الانحرافات التي ارتكبوها، خاصة أن رئيسهم غاص فى المناورات الانتخابية القذرة ، فضلاً عن انتهاك معايير تمويل الحملة الانتخابية ، وكذلك الأنشطة الإجرامية، بما فيها تضليل العدالة.

وقد كانت فضيحة ووترجيت العامل الرئيسى فى إرغام نيكسون على الإستقالة من الرئاسة الأمريكية ومغادرة البيت الأبيض قبل أن يتم فترة رئاسته الأولى، وقد تركت فضيحة ووترجيت تأثيراً عميقاً على مهنة الصحافة، واندفع الشباب الذين تأثروا بإسلوب وودوارد، وبيرنشتاين، إلى الالتحاق بأقسام الصحافة الإستقصائية بالمؤسسات التي يعملون بها، وشهدت كليات الصحافة Journalism Schools إقبالاً كاسحاً من المتقدمين الراغبين فى التخصص بهذا القسم من الصحافة.

أيضاً أثرت فضيحة ووترجيت على جيل من الصحفيين الأمريكيين وغيرهم، من الذين استغلوا الفضائح لتبرير التطفل بصورة مستفزة على أسرار الآخرين، مما أدى إلى أن انتزعت وسائل الإعلام قدراً من نفوذ السلطة التنفيذية الحاكمة فى الولايات المتحدة،ويرى بعض النقاد أن تداعيات فضيحة ووترجيت، جعلت بعض الصحفيين أكثر تشككاً فى الحكومة، مع افتراض أن أى سياسى أو مؤسسة بالضرورة تعانى من الفساد أو عدم الالتزام بالقواعد السليمة للحكم والإدارة، والتقارير الإستقصائية التى ظهرت فى أعقاب ووترجيت جعلت الرأى العام يميل إلى التشكك فى نوايا الحكومة، مما أدى إلى أن يصبح الرأى العام أكثر سلبية وأقل فعالية فى الشئون العامة (Andrew. Kaplan, 2008:22).

وتناول عالم الاجتماع مايكل شودسون Michael. Schudson (1992:103-125) تأثير فضيحة ووترجيت على الذاكرة الأمريكية، وقد كرس المؤلف اهتماماًخاصاً لدور الصحافة الإستقصائية، وناقش بصورة موسعة قضية التأثير الهائل لفضيحة ووترجيت على الصحافة الأمريكية، وبصرف النظر عن تأثير تلك الفضيحة على الممارسات الصحفية التى تتسم بالاحتراف فإن شودسون يضع ووترجيت كاسطورة محورية، على أساس أنها أصبحت جزءاً من الجهاز المؤسسى لمهنة الصحافة فى الولايات المتحدة وفى غيرها من دول العالم، وتحولت الفضيحة إلى أحد المعالم المميزة للصحافة الإستقصائية الحديثة، مثل أسم الشهرة الذى يتحقق لدى المتاجر الكبرى، بل أن الفضيحة أصبحت سمة مميزة مثل اللغة ذاتها، بالرغم من أن صحافة الفضائح التى سبقت ووترجيت، قد منحت الصحافة الإستقصائية الهيكل الأساسى لها، إلا أن تلك الفضيحة،حققت انتصاراً فى مجال الصحافة الحديثة، بعد إرغام الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون على الإستقالة من منصبه، ويعزى هذاالنجاح بصورة مطلقة للصحافة.

وتم تعزيز أسطورة ووترجيت من خلال ثقافة الموسيقى الشعبية الأمريكية والأغانى التى انتشرت فى منتصف السبعينيات من القرن الماضى، فقد تم تصوير الصراع بين الصحافة والبيت الأبيض ، على غرار الصدام غير المتكافئ الذى وقع بين النبى داوود البطل الفلسطينى ، والعملاق القديم جالوت (الصراع بين قوة الحق والباطل) والذى استطاع فيه أن يقضى داوود الشاب الصغير المسلح بالمقلاع على جالوت المدجج بالعتاد، فى إشارة ذات مغزى إلى أن الضعيف (هنا هو الصحافة) ، تمكن من التغلب على القوى (وهو هنا المؤسسة الأمريكية) بكل مالديها من امكانيات ،حيث تحولت أسطورة ووترجيت إلى إبراز الدور الذى اضطلع به اثنان من الصحفيين الشبان، ممن لم يتلوثوا بعد بالعوامل المادية، ولكنهما ظلاعلى درجة من النقاء والبراءة المثالية، وقد انتهى بهما الصراع إلى القضاء على الرئيس الذى يتمتع بأكبر قوة فى العالم، والذى كان يساعده عدد من أعوانه الأشرار، فى إعادة تجسيد لأسطورة داوود وجالوت.

وتتبع شودسون Schudson بدأب بالغ ووترجيت كأسطورة، تنطوى على العديد من المعانى فى حد ذاتها، مما يتطلب استحضار العديد من الأسئلة المعقدة، حول دور الصحافة فى المجتمع، وهو ما يعنى إعادة إنتاج الأسطورة مرة أخرى، لكى تتناسب مع الفترة المقبلة.

حتى قبل أن يتم التعامل مع ووترجيت كأسطورة يمكن أن تنضم إلى تراث الصحافة الإستقصائية الخالد ، حاول بعض النقاد التشكيك فى الدور الذى اضطلعت به الصحافة فى كشف فضيحة ووترجيت، فعلى سبيل المثال يتساءل إداورد جى إيبيشتين Edward Jay Epstein فى كتابه الصادر عام 1974 ، والذى يحمل عنوان " هل كشفت الصحافة فضيحة ووترجيت did the press uncover Watergate ؟، وقدجاءت الإجابة بالنفى، وعلل إيبيشتين هذه الإجابة بأن كلا من بوب وودوارد ، وكارل بيرنشتاين أنهيا نشر الحلقات الإستقصائية عن فضيحة ووترجيت، قبل أن تبدأ لجنة الاستماع فى مجلس الشيوخ عملها ، وقبل أن يتم الكشف عن التسجيلات الصوتية المطولة التى تكشف تورط الرئيس الأمريكى السابق فى التجسس على الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطى المنافس فى الانتخابات الرئاسية آنذاك ،خلال النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين،وأيضا سبق تاريخ إنهاء نشر حلقات ووترجيت قيام المحقق ارشيبلاد كوكس Archibald Cox بمصادرة الشرائط المسجلة، وتزامن إنهاء النشر أيضا مع الحكم الذى أصدره

القاضى جون سيركا John Sirica بضرورة أن يخضع الرئيس نيكسون لمذكرة الإستدعاء إلى المحكمة التى أصدرها المحقق كوكس، علاوة على ذلك فقد تزامن نشر حلقات بوبو وودوارد ، وكارل بيرنشتاين مع التحقيقات التى أجراها المحققون فى مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية(Edward Jay. Epstein, 1974:12-24).

والآن أصبح بمقدورنا أن نتعرف على الشخصية الحقيقية للرجل الذى ورد فى حلقات وودوارد ، وبيرنشتاين، تحت أسم حركى هو الحلق العميق Deep Throat ، والذي تبين إنه كان أحد كبار المسئولين فى مكتب التحقيقات الفيدرالية، وهو الذى قام بتسريب المعلومات الأولى إلى وودوارد، وبيرنشتاين، وقد كان المسئول فى مكتب التحقيقات الفيدرالية على اطلاع واسع بمجريات التحقيق التى يجريها الخبراء فى المكتب، والأمر الأكثر اهمية يتبلور فى أن الموظفين والمسئولين وحتى المصادر المجهولة الهوية قدمت معلومات معينة إلى كل من وودوارد ، وبيرنشتاين، بالإضافة إلى المعلومات الي قدمها أعضاء لجنة الاستماع فى مجلس الشيوخ، وهو ما قد يستحق الكثير من الإطراء، بصورة تفوق ما حصلت عليه الصحافة من إطراء (Michael G. Powell, 2006: 242-243).

ومع ذلك فإن الكتاب الذى أصدره إداورد جى إيبيشتين والفيلم الذي تم تصويره عن فضحية ووترجيت بإسم " كل رجال الرئيس All the President's Men "، قد ساهم فى تعزيز أسطورة ووترجيت، مع الإعتراف بالدور الذى اضطلع به كل من بوب وودوارد وكارل بيرنشتاين فى التحقيقات الخاصة بفضيحة ووترجيت، وبدرجة تفوق مجرد أنهما أثنان من الصحفيين ساهما فى كشف واحدة من أخطر الفضائح السياسية والأخلاقية فى التاريخ الأمريكى بأكمله.

ومن ثم أعتبر مؤرخو الصحافة الإستقصائية أن وودوراد وبيرنشتاين قاما بالدورالأكثر تأثيراً فى دفع الرئيس الأمريكى الأسبق إلى الإستقالة، ففى الفيلم الذى أنتجته هوليوود عام عام 1976، تحت عنوان "كل رجال الرئيس " يمكننا أن نرى على سبيل المثال الإطار الرمزى للقصة الأصلية، وذلك من خلال المقارنة بين المشاهد البراقة فى قسم الأخبار فى صحيفة واشنطن بوست التى كان يعمل بها كل من بوب وودوارد وبيرنشتاين،والمشاهد المظلمة التى يخيم عليها السواد والظلال فى العاصمة الأمريكية واشنطن دى سى(Leuchtenburg, 1995:288-291)، مع ملاحظة أن معظم أجزاء الفيلم الذى تم تصويرها داخل قسم الأخبار فى صحيفة واشنطن بوست،

التي شهدت بداية حملة التحقيقات الإستقصائية التي شنها كل من بوب وودوارد وكارل بيرنشتاين ضد الرئيس السابق ريتشارد نيكسون، وأمضى المخرج ساعات طويلة للغاية فى محاولة مضاهاة الوقائع الفعلية التى تزامنت مع إعداد ونشر حلقات ووترجيت، ولم يغفل المخرج حتى الاستفادة من الدلالة الرمزية لسلة المهملات فى إبراز ما يرمى إليه من أهداف، على اعتبار أن قسم الأخبار يمثل المكان الذى يعمل به من ينشرون الحقيقة، ولكن من جهة أخرى، فإن البيت الأبيض، يمثل المكان الذي يتستر على الحقيقة ، ويسعى إلى إخفائها بشتى السبل، وقد تم إظهار المدينة المشمسة بشوارعهاالفسيحة والبنايات االبيضاء والزهور البنفسجية اللون،وقد اختفت وراء ظلام يثير في النفس الحزن والانقباض ، وأشار الفيلم إلى أن بوب وودوارد التقى الحلق العميق في أحد مواقف انتظار السيارات النائية، وفى هذه الفترة كانت الحقيقة تتعرض لمحاولة الطمس والإخفاء من جانب الساسة الذين يعملون فى الظلام.

إن تأثير تراث فضيحة ووترجيت لا يزال يحتل مكانة أسطورية فى إعلام الصحافة المعاصرة، فى ضوء الدراسات الحديثة التى تصدت بالنقد للسياسات المفرطة فى السرية والتكتم التى تتقيد بها الحكومات حتى فى ابسط الأمور، وهو ما يدفع البعض إلى محاولة تسريب المعلومات المشينة إلى خارج الدوائر الحكومية.

وخلال سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، تحولت الأضواء الساطعة المرتبطة بالصحافة الإستقصائية من الأشخاص، إلى المؤسسات الإخبارية، وبالتحديد تميزت اثنتان من المؤسسات الصحفية بالتقارير الإستقصائية وهما، صحيفة فيلادلفيا اكوايرر Philadelphia Inquirer، تحت رئاسة تحريرها يوجين روبرتس Eugene Roberts، وكذلك صحيفة أتلانتا جورنال كونستيوشن Atlanta Journal-Constitution، تحت رئاسة تحريرها بيل كوفاك Bill Kovach، وقد كان كوفاك وروبتس من الملتزمين بالصحافة الإستقصائية، وقد جمعا فريقاً عالى الكفاءة من المحررين المتميزين بالخبرة والموهبة، وقد كشفت الصحيفتان الكثير من الانحرافات فى المجتمع، وتحت رئاسة روبرتس قامت صحيف فيلادلفيا اكوايرر بالتحقيق فى قانون الضرائب الأمريكى، وعمليات التدليس فى إدارة أجهزة الغسيل الكلوى، و ممارسات الشرطة فى مدينة فيلادلفيا، وعالم صناعة النفط الأمريكية.

وفى ظل إشراف كوفاك على تحرير صحيفة أتلانتا جورنال، تم تنفيذ عدد من المشاريع المميزة، بما فى ذلك التحقيقات الصحفيةالإستقصائية التى حظيت بمساعدة الحاسوب، حيث تم الكشف عن الممارسات الإجرامية للبنوك الأمريكية، ضد

الأمريكيين من ذوى الأصول الأفريقية السوداء، وبالتحديد لدى تقديم القروض على هذه الفئة من الأمريكيين.

وبالرغم من هذه الإنجازات المؤثرة، فإن كلا من كوفاك وروبرتس غادر منصبه فى رئاسة تحرير صحيفتى فيلادلفيا انكوايرر وأتلانتا جورنال، وذلك فى نهاية عقد الثمانينيات، ويرجع قرار مغادرتهما إلى التغيرات التى طرأت على صناعة الصحافة آنذاك، حيث تم التركيز على تحقيق الربح، بصورة أكبر من الاهتمام بالمحتوى التحريرى، وهكذا فإن المؤسسات الإعلامية الضخمة ومجموعات الصحف التى تصدر عن إحدى تلك المؤسسات، أصبحت لا تدعم الصحافة الإستقصائية.

وبحلول عقد التسعينيات من القرن العشرين، أصبحت الصحافة الإستقصائية نمطا متميزاً من الصحافة، وقدمت كليات الصحافة وأقسامها المتخصصة فى الصحافة، مناهج دراسية تتناول ممارسة الصحافة الإستقصائية، والمبادئ التى يتم الاعتماد عليها لدى إعداد التقارير الإستقصائية، فضلا عن تاريخ هذا النمط من الصحافة.

وتحفل المراجع الدراسية فى تخصص الصحافة بنصوص مفصلة حول كيفية إنجاز هذه التقارير، وأطرى مؤلفو المراجع الصحفية على المحررين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية، بإعتبار أنهم يقومون بدور البطولة فى الذاكرة الشعبية الحديثة بدلاً من الفرسان الذين كانوا يدافعون عن حقوق الفقراء والمعدمين فى التاريخ القديم والوسيط، وقدمت الطبعات الشعبية من الكتب الأكثر تداولا، والبرامج التى تبثها شبكات التلفزة فى الولايات المتحدة على وجه الخصوص، روايات مشوقة عن المغامرات التى يقوم بها المحررون فى مجال الصحافة الإستقصائية.

بينما قام الأساتذة المتخصصين فى الصحافة بدراسة تقنيات إعداد التقارير الإستقصائية، مع رصد ما يحظى به هذا النوع من الصحافة من القبول لدى الرأى العام الأمريكى وفى مناطق أخرى من العالم؛ بالإضافة الى التقاليد المتبعة فى كتابة التقارير الإستقصائية ومدى تاثيرها فى المجتمع.

واكتشف الباحثون أن الصحافة الإستقصائية لا تزال قائمة وتحظى بالاحترام والمصداقية فى المجتمع الأمريكي، ، خاصة مع نشر المزيد من التقارير الإستقصائية أو بث هذا النوع من التقارير من خلال الشبكات الإخبارية التليفزيونية المنتشرة فى مختلف الولايات الأمريكية، بمعدلات تزيد عما تم نشره قبل ذلك بعشر سنوات ،وفى عام 1975 تم تأسيس منظمة تهتم بشئون المحررين المتخصصين فى مجال الصحافة الإستقصائية، وتقدم المنظمة خدماتها إلى نحو 3300 من الأعضاء من المحررين ورؤساء التحرير في العديد من المطبوعات التي تصدر في الولايات المتحدة، ودول العالم الأخرى (James L. Aucoin 1993:1-4).

الصحافة الإستقصائية بين الماضى والحاضر:

يعد المحررون المتخصصون فى التنقيب عن الفساد بمثابة الرواد الأوائل للصحافة الإستقصائية فى الولايات المتحدة، فقد كانوا يقومون بدور الخطباء ضد الإنحرفات، بالإضافة إلى قيامهم بالتحرى وتتبع مظاهر الفساد، كذلك قام هؤلاء المحررون بدور المعلمين والمتخصصين فى الخدمة الاجتماعية، وتمكن هؤلاء من كشف الجوانب الخفية لأداء الحكومات الأمريكية، مع إطلاع الرأى العام عليها، وأدى الكشف عن الإنحرافات فى الأداء الحكومى، والمؤسسات الخاصة إلى ظهور الحقبة التقدمية، ومن ثم تعزيز الحركة الإصلاحية التى استحوذت على السنوات العشر الأولى من القرن العشرين، واستهدف المحررون الأوائل للصحف المتخصصة فى كشف الفساد إدخال تغييرات ملموسة فى المجتمع الأمريكى، وذلك من جراء المعاناة التى كانت تسيطر على المواطنين الأمركيين، ومشاعر الغضب التى كانت تستحوذ على دعاة الإصلاح والتغيير، ولم يتردد المحررون فى الاستعداد للتضحية من أجل حملات الإصلاح التي يؤمنون بها، وتطلعوا إلى أن إثارة الرأى العام، سيؤدى إلى تجاوب السلطات الأمريكية مع الحملات المطالبة بالإصلاح والتغيير، ولكن كان تجاوب الحكومات مع الحملات التي شنتها الصحافة على الإنحرفات، أكبر بكثير من تجاوب الرأى العام مع تلك الحملات، ومن ثم أقدمت الحكومات على اتخاذ إجراءات فعالة لتصحيح تلك الأخطاء.

وبمرور الوقت، فقد تغيرت القيم والأهداف التى سيطرت على الصحافة الإستقصائية، واستحوذت أجواء من التردد والخوف والنزعة التجارية على التقارير الإستقصائية التى يتم نشرها حالياً، وفى المرحلة الراهنة تميل الصحافة الإستقصائية إلى الكشف عن الانحرفات لأهداف مجردة، دون أن تسعى إلى التفسير

أوالإصلاح، خاصة أن كشف هذه الانحرافات يتسبب فى إحداث الابتهاج لدي البعض مع خلق أجواء من الإثارة والاهتمام، مع ملاحظة أن الروائح غير المستحبة المرتبطة بنشر الفضائح يؤدى إلى زيادة اهتمام الرأى العام بالصحف التى تنشر هذه النوعية من التحقيقات الإستقصائية، ومن ثم تحقق تلك الصحف المزيد من الأرباح.

وتم استبدال مشاعر الغضب والألم، التى كانت تسيطر على المحررين فى صحف التنقيب عن الفساد خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، بأفكار أخرى تتعلق بضرورة توافر عنصر التوازن فى أية تقاريرإستقصائية يتم نشرها خلال المرحلة الراهنة، بزعم التزام الموضوعية والبعد عن الإثارة.

ولعل هذا الموقف مرتبط بالنزعة الهجومية التى ارتبطت بالتقارير الإستقصائية، مما أدى إلى انتشار الامتعاض لدى الرأى العام، إذ أن المواطنين الأمريكيين لم يقبلوا تركيب الكاميرت المخفية بطرق سرية، فضلا عن كشف دقائق الحياة الخاصة، أوالتورط فى الأكاذيب، من أجل الكشف عن الحقائق، وقد كانت ظروف الوفاة المروعة التى أنهت حياة الأميرة ديانا – الزوجة السابقة لولي عهد بريطانيا عند مدخل نفق آلما فى مدينة باريس أغسطس من عام 1997، وهى بصحبة عماد الفايد نجل رجل الأعمال المصرى المغترب محمد الفايد، من العوامل التى ساهمت فى تأليب الرأى العام ضد الصحافة المتخصصة فى نشر الفضائح والفساد، ومن ثم تزايدت الشكوك التى تتساءل حول مصداقية وسائل الإعلام، وتطفلها على أسرار الحياة الخاصة للمشاهير فى الدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، أيضا شكلت القضايا التى يقيمها المتضررون من نشر الفضائح عاملا آخر تسبب فى تراجع العديد من الصحف عن نشر قضايا الفساد، ونتيجة لذلك، ومن جراء المخاوف الناجمة من ردود الأفعال المتوقعة من الرأى العام، والأضرار المتوقعة من الحكم فى قضايا التشهير المقامة ضد وسائل الإعلام - لجأت الصحف إلى تقديم أسلوب متوازن وبناء لدى إعداد التقارير الإستقصائية، وبدلاض من اللجوء إلى الحقائق التى يمكن أن تثير الغضب لدى الرأي العام، أواستهداف إدخال إصلاحات فى المجتمع الأمريكى، يعتقد القائمون على الصحافة المعاصرة فى الولايات المتحدة فى أن الحقيقة المجردة تمثل قوة فى حد ذاتها، ومن ثم تقتصرعلى سرد الحقائق الهادفة، مع عرض وجهة نظر الطرفين فى أية تقارير إستقصائية، دون الإكتفاء بأحد الطرفين، كما كان يحدث فى السابق.

وفي هذه المرحلة حددت الصحافة الإستقصائية الأمريكية عدداً من الأولويات التي يمكن الالتزام بها في ضوء احتياجات واهتمامات المجتمع الأمريكي، ومن ثم تترك الفرصة للرأى العام لكي يتخذ ما يراه مناسبا تجاه الانحرافات التي تنشرها الصحافة الإستقصائية.

ومن خلال هذا التوجه ، تقوم الصحافة الإستقصائية بنشر التقارير عن الانحرفات انطلاقا من المسئولية الاجتماعية التي تلتزم بها، ولكنها تخلت عن المطالبة بالإصلاحات التي يمكنها أن تحدث تغييرت ملموسة في المجتمع الأمريكي، وتركت هذه المهمة للرأى العام، ولذا ، ومع أن القيم ، وتقنيات إعداد التقارير الإستقصائية ، تغيرت مع مرور الوقت ، فإن الصحافة الإستقصائية في الماضي والحاضر تشترك في هدف واحد، وهو فتح النوافذ التي كان من المحتمل أن تظل مغلقة، ومساعدة المصلحين سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة لاتخاذ مواقف تصحح الأخطاء التي تقع في مؤسسات المجتمع.

الصحافة الإستقصائية في العصر الرقمي:

خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، أدت شبكة الإنترنت إلى تغيير كيفية تقديم القصص الإستقصائية، وتظهر هذه الدراسات، أنه بالرغم من أن حجم ومضمون القصص الإستقصائية على الشبكة العنكبوتية، لم يرتفع بصورة ثابتة خلال تلك السنوات، إلا أنه قد تطورت القدرة على القص Storytelling ، أي القدرة على عرض المعلومات بصورة مترابطة ومشوقة، ويعني هنا تحسن مستوى صياغة التقارير الإستقصائية، حيث تتيح التكنولوجيا الحديثة للقراء تتبع المسار الخاص بها، من استخدام المعلومات وروابط الوثائق وروابط اللقطات المصورة بالفيديو أو المسجلة صوتيا ، وكذلك الخرائط والرسوم الجرافيكية ذات الصور التفاعلية، وبحلول نهاية العقدين الماضيين حددت الأدوات الرقمية كيفية قيام المحررين بجمع المعلومات من خلال تقنيات مثل دوائر المعارف المتعددة مثل الويكيبيديا - Wiki ، وقدمت الإنترنت للصحفيين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية أدوات جديدة ومؤثرة، فضلا عن استنزاف الموارد من الصحف.

وقد أتاحت شبكة الإنترنت المشاركة بين الصحفيين، وبين المحررين والقراء، كما لم يحدث مطلقا من قبل، فإستخدام الأشكال التفاعلية عبر الشبكة العنكبوتية، وقدرتها على المشاركة بمقاطع الفيديو والصور واللقطات المسجلة بالصوت والبيانات والوثائق الأصلية والروابط وغيره من المصادر الأخرى، وكذلك الصور الجرافيكية التفاعلية، قد أدى إلى أن تصبح الإنترنت الأكثر ثراء وتنوعاً، من أي شئ آخر ظهر من قبل.

فقد بحث Jon Marshall (2010:21-23) فى دراسته بعنوان "تحول الصحافة الإستقصائية فى العصر الرقمى" التعرف على التغييرات التى أحدثتها شبكة الإنترنت فى تقديم القصص الإستقصائية الفائزة عالمية بدءا من عام 1999م وحتى عام 2009 ، وتوصلت الدراسة الى أن العصر الرقمى المصاحب لظهور شبكة الإنترنت قد أدى الى اعادة تشكيل الصحافة الإستقصائية ، حيث اتاحت الشبكة فرص المشاركة والتنسيق والتعاون بين المحررين والمحررين من جانب ، وبين المحررين والقراء من جانب آخر ، كما لم يحدث مطلقا من قبل.

وخلال الحقبة الاولى من القرن العشرين أصبحت الموضوعات الإستقصائية المقدمة عبرالشبكة العنكبوتية الأكثر ثراءاً وتنوعاً من الوسائل الاتصالية الأخرى نظراً لقدرة الإنترنت على المشاركة بمقاطع الفيديو والصور واللقطات المسجلة بالصوت ، والبيانات والوثائق الاصلية ، والروابط وغيرها من المصادر الإخرى بجانب للصور والخرائط والرسوم الجرافيكية التفاعلية وأوضحت الدراسة أنه على الرغم من أن حجم ومضمون الموضوعات الاستقصائية على الشبكة العنكبوتية لم يرتفع بصورة ثابتة خلال تلك السنوات – الا أن القدرة على القص Storytelling ، وعرض المعلومات بصورة مترابطة ، ومشوقة ، قد شهد تطورا كبيراً.

وبحث David Glenn (2007:22-27) الدور الذى يساهم فيه المدونون Bloggers على شبكة الإنترنت فى الصحافة الإستقصائية المعاصرة من خلال دراسة حالة على مدونة جوش مارشال Josh Marshall بعنوان مذكرة بنقاط الحوار Talking Points Memo-Blog ناقش الباحث من خلالها الدور الذى قام به Marshall من خلال مدونته فى اثارة قضية المدعين الأمريكين الذين تعرضوا للفصل من عملهم وذلك على المستوى القومى الامريكى ، حيث تميزت معالجة Marshall بالبراعة والمهارة مما أدى فى

النهاية إلى ارغام المدعى العام الامريكي Alberto Gonzales على الإستقالة من منصبه مع عدد آخر من كبار المسئولين فى الحكومة الأمريكية.

فقد حظيت المدونة بتصفح ما لايقل عن 400 ألف شخص فى الولايات المتحدة وفى مناطق أخرى من العالم على مدار معظم أيام الاسبوع مما اتاح لهذه القضية متابعة - تفوق حجم ما كان يمكن أن تظفر به لو نشرت فى احدى المطبوعات الورقية ، كما

توصلت الدراسة الى أن المدونة قد خصصت قسما لنشر التقارير الإستقصائية التى تتناول الشئون السياسية الأمريكية بعنوان TPM Muckrakers (تى. ب أم لصحافة الفضائح أو الفساد) وقد كان هذا القسم مسئولاً عن نشر القصة المثيرة عن صفقة الأراضى المثيرة للشبهات التى تورطت فيها Lisa Murkowski عضو مجلس الشيوخ عن ولاية الأسكا Alaska الأمريكية.

ولكن هل تمثل مدونة جوش مارشال التي تحمل عنوان مذكرة بنقاط الحوار ، مستقبل الصحافة ، بعد أن تحل الصحافة الإ ليكترونية بدلاً من الورقية؟ أم أن المدونات ستظل نتذكرها باعتبارها شيئا مماثلا للصحف التي كانت تكتب بخط اليد وتوزع على أضيق نطاق: مثل صحيفة آي اف ستون ويكلى I.F. Stone's Weekly؟.

ويعتقد باحثون آخرون مثل تشارلس لويس Charles Lewis(2007:32-36) ، أن الصحافة التى لا تهدف إلى الربح، يمكن أن تمثل مصدر لدعم إعداد التقارير الإستقصائية خلال المستقبل، واشار إلى آن هناك حاجة ماسة إلى المعلومات الأصلية والمستقلة والموثوق بها عن المجتمع المعقد والعالم الخارجي بعبارة اكثر اتساعا ، وذلك بدرجة لم يسبق لها مثيل ، فضلا عن ذلك ، لم يشهد العالم وسائل اتصال تتميز بالقدرة التى تتيح نقل الصور والأصوات والنصوص المكتوبة فى نفس اللحظة إلى مختلف أنحاء الكرة الأرضية ، وهو ما يمكن من إعداد التقارير فى أى مكان من العالم.

ولكن هذه التطورات حدثت فى وقت غاب فيه الملاك المباشرون لشبكة الانترنت ، وفى وقت لم تعد فيه اقسام الأخبار فى الصحف والمجلات تزدحم بالمحررين، ومن ثم تراجعت قدرة المحررين على العثور على القصص الإخبارية أو إعداد التقارير عنها.

ويعتقد لويس Lewis) أن هناك عدداً متناقصا باستمرار من المحررين الإستقصائيين، الذين يمكنهم الإسهام في توجيه المجتمع، ومن ثم قامت الكثير من الصحف بتعديل اوضاعها، لكي تظهر في نمط هجين Hybrid، بين النمط المطبوع والإليكتروني، ففي حين أن الإعلانات الإليكترونية يمكن أن تساعد في دفع رواتب المحررين، بالرغم من أنه من غير المتوقع في هذه المرحلة أن تتجه الصحف إلى الإغلاق - إلا أن هذه التغيرات أدت إلى تراجع حجم وخصائص القصص الإخبارية، خصوصا لدى الصحف الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ولكن أي نوعٍ من الصحافة يمكن أن يعمل على إنقاذ الموقف؟ بالنسبة لتشارلس لويس يكمن الحل في الصحافة التي لا تهدف إلى الربحnonprofit journalism، وفي هذا السياق فإن الأشكال الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تنتج صحافة موضوعية بديلة، تبدو فجأة أكثر إثارة واقترابا من مهنة الصحافة التي تعاني الآن من الخضوع للحصار(بسبب تغير البيئة الثقافية والوسائط المطبوعة وانتشار الصحافة الإليكترونية)، وبالرغم من أن الكثير قد كتب خلال الفترة الأخيرة، عن الحالة المزرية للصحافة ذات الأغراض التجارية، أي التي تهدف إلى الربح- إلا أن القليل قد كتب عن الأنواع الأخرى من المبادرات المستقلة والتي لا تسعى إلى تحقيق الربح، خصوصا المبادرات المكرسة لإنتاج الصحافة البديلة.

وتحمل موقع جوش مارشال أيضا المسئولية بصورة جزئية، عن التعليقات العنصرية التي أدلى بها تيرنت لوت Trent Lott، زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، مما أدى إلى سقوطه من موقع قائد الحزب الجمهوري.

كما سعى Defleur , Margaret Hanus (1994:1) من خلال دراسته بعنوان "تطور أساليب إعدادالتقارير الإستقصائية المستعينة بالحاسبات الآلية" إلى تحقيق اثنين من الأهداف، الأول منهما وصف تطور طرق إعداد التقارير الإستقصائية بمساعدة الحاسوب (أو ما يعرف اختصاراً بإسم (--- CAIR) Computer-Assisted investigative reporting، وذلك من خلال تحليل السجلات العامة باستخدام الوسائل الالكترونية بواسطة الصحفيين، والهدف الثاني، يتمثل في إيضاح وتقديم أسباب وضع النظم لإعداد التقارير الإستقصائية بمساعدة الحاسوب ، كما قام بفحص خلفية الأحداث التاريخية في مجال السياسة العامة وفي الصحافة وتكنولوجيا الحاسوب، وذلك منذ إدخال الحكومة لأجهزة الحاسوب.

واوضح كيف أن هذه العوامل تتفاعل معا، كبيئة مساعدة لتنفيذ التقارير الإستقصائية خلال السنوات الأخيرة من عقد الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وفى البداية فإن عددا قليلا فقط من المطورين استخدموا الحاسب الآلى، فى إجراء العمليات الإستقصائية على السجلات الالكترونية للوكالات الحكومية والمسئولين العاملين بها فى الولايات المتحدة، وذلك من أجل تطوير قاعدة بيانات يمكن أن تكون مفيدة لدى إجراء أية دراسات استقصائية عن مشروعات محددة، وبحلول منتصف الثمانينيات أصبحت هذه المشروعات أكثر شيوعا، والآن أصبحت التقارير التي يتم إعدادها من خلال مساعدة الحاسوب جزءا مهما من الصحافة الأمريكية، كما، تمت دراسة الممارسات المرتبطة بإعداد التقارير الإستقصائية بمساعدة الحاسوب، وقد أعدت إستراتجيات نظامية Systematic للتحليل مع غيرها من الأبعاد الأخرى المحددة لتناسب تنظيم إجراء التقارير الإستقصائية من خلال الحاسوب، وذلك لكي تفى باحتياجات الصحفيين التي تم اقتراحها وإبرازها.

ويستند هذا المجهود بدرجة كبيرة إلى الدراسة التي تناولت 5,5ملايين ووثيقة من سجلات نظام المحاكم الفيدرالية الأمريكية، بالإضافة إلى 130 من التقارير التي تم تنفيذها بمساعدة الحاسوب، وتم نشرها فى كل من الصحف الأمريكية الكبرى والصغرى، خلال فترة تصل إلى سبع سنوات، والإجراءات التحليلية التي استخدمت فى إعداد تلك القصص، تمت مقارنتها بالأشكال الأخرى من تحليل البيانات، مثل تلك الأساليب المستخدمة فى بحوث علم الاجتماع والصحافة المدققة precision journalism، وقد ظهرت نتيجة محورية من هذا العمل، تشير إلى أن إعداد التقارير الإستقصائية باستخدام الحاسوب، يعتبر توجها mode فريداً من التحليل، والذي يختلف عن نماذج التحليل الأخرى فى بحوث علم الاجتماع، إذ أن هذا التوجه له أهدافه الخاصة والقواعد المنظمة والمتطلبات والمسئوليات المرتبطة به، وقد أدى تنفيذ التقارير الإستقصائية من خلال مساعدة الحاسوب، إلى تغيير توصيف جمع الأخبار للأغراض المرتبطة بالصحافة، باعتبارها السلطة الرابعة The Fourth Estate فى المجتمع، وهكذا فإن النظام الذي تم تصميمه لكي يلاءم إعداد تحليل

السجلات الالكترونية الخاصة بالحكومة، يعد أمرا حساسا للغاية في استمرار الصحافة في القيام بدورها الرقابي في المجتمع، وذلك لمصلحة المواطنين، وهو ما يعد جزءا محوريا من دورها النظم الديمقراطية منذ ظهورها.

كما وجد كل من جوستين وليشنر Justin , Leshner(2000:68-81) أن القصص الإستقصائية التي يتم إعدادها بالاستعانة بالحاسبات الآلية، تحظى بالثقة والمصداقية لدى الرأي العام، مثل القصص التي تم تأسيسها استنادا إلى مصادر موثقة Authoritative أو استناداً إلى أدلة لا يمكن الطعن فيها على الإطلاق، وبأي وسيلة من طرق الطعن، بل أن المحررين الإستقصائيين يقدمون موضوعات تستند إلى خبرات داخلية، ومن ثم فإن القراء يمكنهم متابعة ثلاثة أنماط من الموضوعات الصحفية لدى الإطلاع على أية قصة استقصائية تم إعدادها من خلال الاستعانة بالحاسوب، وهذه الأنماط هي: بيانات تستند إلى أدلة موثقة، وتقارير تم إعدادها بالاستعانة بالحاسوب (مثل البيانات والأرشيف الالكتروني وغيرها)، والنمط الثالث يتمثل في البيانات الرسمية أو البيانات التي يقدمها الخبراء.

وقد وجد جوستين وليشنر أنه بالرغم من المصداقية والثقة وجدارة الأنباء التي يتم الحصول عليها من الحاسوب للنشر Newsworthiness، إلا أن هذه المعلومات لا تختلف كثيراً عن الأدلة التي يمكن الحصول عليها بالطرق التقليدية، ولكن التقارير التي يتم إعدادها استنادا إلى الحاسوب تواجه بصورة عامة بالاستهجان، ويتم تقييمها بدرجة من حيث قيمتها، لدى مقارنتها بالتقارير التي تعتمد على المصادر الموثقة.

وتوصل Jin grng tong and Colin sparks (2009: 337 – 352) إلى أن الإنترنت قدمت مساندة قوية للصحافة الإستقصائية في الصين، فقد قدمت مصدراً جيداً للقصص الإستقصائية بالإضافة إلى افساح المجال أمام نشر المواد التي لم يكن من الممكن نشرها في وسائل الإعلام التقليدية وكذلك التأكد من إطلاع جمهور أكثر اتساعا على القصص ذات الأهمية الخاصة، ومن ثم دفع القادة السياسيين إلى التجاوب السريع مع أية مشاكل اجتماعية، واتاحة الفرصة للمواطنين لكي يعبروا

عن أرائهم ومن ثم المساهمة في بناء نظام اجتماعي أكثر انفتاحا وشفافية وادراكا للمسئولية في الصين ، وتعزيز حكم القانون.

الفصل الثانى

الصحافة الإستقصائية

المفـــهـوم والخـــصـائــص

مقدمة

تعد الصحافة الإستقصائية واحدة من أكثر الأنماط الصحفية المثيرة للجدل وأكثرها تكلفة، بين الأنواع الأخرى التي تشملها مهنة الصحافة، إذ تتطلب المزيد من الالتزام والوقت والمزيد من الاستثمارات، ولكنها مع ذلك ذات تأثير أكبر ونتائج أعلى من كافة الأنواع الأخرى فى الممارسات الصحفية، وتهدف الصحافة الإستقصائية إلى الكشف عن الفساد والأخطاء التى يتم ارتكابها ، وأية ممارسات أخرى قد تحيد عن الهدف المحدد لها، مع ملاحقة أية أخطاء قد يتم الكشف عنها، والتى قد تتنافى مع المعايير الأخلاقية أو القانونية (Benjaminson, Anderson, 1990:156)، ومن هذه الناحية ، فإنه يختلف إعداد التقارير الإستقصائية عن العديد من التقنيات الصحفية الأخرى حيث تركز على الموضوعية وإعداد تقارير متوازنة.

ووفق التقاليد المستقرة عن إعداد التقارير الإستقصائية ، يبحث الصحفيون المتخصصون فى هذا النوع من الصحافة عن كشف الأخطاء وتقديمها إلى دائرة اهتمام الرأى العام، وقد يتجاوب الرأى العام مع تلك التقارير، من خلال المطالبة بالإصلاحات من المسئولين فى الحكومة، وأخيراً فإن صانعى السياسة مطالبون باتخاذ الإجراءات التي تصحح تلك الأخطاء والتجاوب مع مطالب الرأى العام(Protess, 1991:3) وتفترض هذه الفكرة المباشرة عن الصحافة الإستقصائية ، أن وسائل الإعلام لديها القدرة على الحشد والتأثير، وبالتالى يمكنها أن تحدث تأثيراً كبيراً على الرأى العام والأجندة السياسية ، وعلى الرغم من ذلك يظل تعريف الصحافة الإستقصائية، عملا شائكاً منذ فترة طويلة، فكثير من الصحفيين والباحثين فى مجال الصحافة يؤكدون أن جميع أنواع الصحافة تكتسب صفة الصحافة الإستقصائية، بينما يستهجن البعض فكرة أن هناك نوعاً محدداً، يمكن أن يوصف بأنه صحافة إستقصائية، خاصة أن هذه الصفة يمكن أن تطلق على جميع أنماط التحرير الصحفى المتميز.

بينما يؤمن الغالبية العظمى من الصحفيين والباحثين بوجود هذا النمط من الصحافة ، ويرون أنه بسبب النقص فى المحررين المدربين ، وبسبب المطالب اليومية للنشر، فإن كثيراً من المادة التحريرية، تفتقد أحد جوانب الصحافة الإستقصائية، علاوة على ذلك فإنه إذا كانت الصحافة الإستقصائية تتعلق بالكشف عن

الانحرافات التي يحاول البعض إخفائها، فإن الأغلبية العظمى من التقارير الصحفية المنشورة، لا تنتمى إلى الصحافةالإستقصائية، كما يرون أن العمل الإستقصائى يمثل مصدراً لإنفاق الموارد فى المؤسسات الإعلامية ، ولهذا السبب تتضمن التقارير الإستقصائية تحقيق دوراً أكثر اهمية لكل من الصحفى ، والمؤسسة التى يعمل بها ، وبدرجة تفوق مجرد انجاز خبطة صحفية.

ويرى بعض الباحثين أمثال (Ettema ,Glasser,Tuchman) أن تحديد مفهوم الصحافة الإستقصائية يتطلب توضيح وبحث العلاقة التى تربطها مع الأشخاص فى مواقع السلطة، مع مقارنة هذه العلاقة مع العلاقة التى تربط الصحفيين فى الصحف اليومية مع شاغلى مراكز السلطة، إذ أن المحرر فى الصحف اليومية، يتلقى المعلومات من المصادر الرسمية الموثوق بها، مثل الحكومات والمحاكم وأجهزة الشرطة والموظفين فى المصالح العامة، مع تطبيق التقييم الخبرى، ومن ثم تحديد أولويات الأخبار التى تستحق النشر، مع تنظيم تقديم هذه المعلومات للقارئ، بينما وظيفة الصحفى الإستقصائى، هى النظر إلى ما وراء ما يمكن قبلوه فى المعتاد، وأن ينظر إلى ما وراء التفسير الذى تقدمه السلطات الرسمية للأحداث .

وعلى الصحفى الإستقصائى أيضا أن يفحص مزاعم الأشخاص الذين فى موقع السلطة بعيدا عن الإدعاء وإنكار التورط فى الأخطاء، ويميل المحرر فى الصحف اليومية إلى قبول البيانات الرسمية باعتبارها حقيقية ، أو حتى إذا لم تكن حقيقية، فإنها تستحق أن يتم إدراجها على الأقل، فى التقارير الإخبارية المعتادة ، وعلى النقيض من ذلك فإن دور الصحفي الإستقصائى يتمثل فى فحص المزاعم التي تصدر عن الأشخاص الذين فى موقع السلطة (Marni Cordell ،2009:120- 123).

وقد كتب إتيماوجلاسر Ettema . Glasser (1998:158)، بأن المحررين فى الصحف اليوميةلايقررون فى الغالب ماذا يعتقدون أنه الحقيقة بنفس الطريقة التي يقرر بها الصحفيون المتخصصون فى الصحافة الإستقصائية، والمحررون فى الصحف اليومية يتحملون المسئولية عن دقة تحرير الخطاب الرسمى، ولكنهم لا يتحملون المسئولية veracity لهذا الخطاب، وتقوم الصحافة الإستقصائية بالكشف عن المعلومات الجديدة، وذلك من خلال البحث الأصلي ، الذي يمكن أن يثير انتباه الرأي العام بواسطة المبادرة التي يقوم بها الصحفيون ، ومع ذلك فإن تلك المعلومات الجديدة، لا تكون دائما نتيجة مماثلة لنموذج تسريب المعلومات التى قام بها المصدر السرى الذي

حمل كنية الحلق العميق Deep Throat فى فضيحة ووترجيت التى تسببت فى الإطاحة بالرئيس الأمريكى الأسبق رتشارد نيكسون من البيت الأبيض فى منتصف السبعينيات، بعد أن نقل هذا المصدر إلى كل من بوب وود وراد ، وكارل بيرنشتاين المحرران فى صحيفة واشنطن بوست، معلومات عن قيام نيكسون بالتجسس على الحملة الإنتخابية للحزب الديمقراطى المنافس فى الانتخابات الرئاسية التي كانت، وشيكة آنذاك.

تعريف الصحافة الإستقصائية:

ويوضح De.Burgh (15 – 3: 2008) أن هناك مفهوماً شائعاً للصحافة الإستقصائية يتمثل فى المضى خلف ما يريد بعض الأشخاص إخفائه ، وهى بذلك تقدم المسودة الأولى من التشريعات بجذبها الانتباه إلى مظاهر الإخفاق فى نطاق الرقابة بالمجتمع ، وكيف تم اختراق هذه النظم من جانب الأغنياء وذوى النفوذ والفاسدين .

ويصف كل من Benjaminson and Anderson (1990:156) الصحافة الإستقصائية بأنها صحافة المعلومات المخفية ، أى الصحافة التى تهدف إلى الكشف عن المعلومات التى لايتاح الإطلاع عليها لكافة الأشخاص ، ويشير Aucoin (2005:2) إلى أن الصحافة الإستقصائية هى النمط الذى يتميز بالنظرة الشمولية وبذل الجهد المضنى تجاه القضايا التى تؤثر على حياة المواطنين.

بينما يرى Defleur (1994:18) أن الصحافة الإستقصائية تتعامل بكل ما يعد ذا أهمية للرأى العام ، ولا يمكن الكشف عنه بسهولة .

وذهب كل من Leonard Dowie and Robert Kaiser (2002:4-5)، إلى أن الصحافة الإستقصائية تساهم بدورلايمكن الإستعاضة عنه فى المجتمع الحديث ، خاصة أن تعرية القصور والفساد فى الحكومة يمكن أن يؤدى إلى تغيير السياسات الحكومية العقيمة ، ومن ثم حماية أموال دافعى الضرائب من التبديد والإهدار وبالتالى إنهاء خدمة المسئولين الذين يسيئون التصرف فى الأموال العامة ، كما أن عملية الكشف عن الممارسات غير الأخلاقية لرجال الأعمال يمكن ان ينقذ صحة وأموال المستهلكين.

ويرى بول ويليامز Paul. Williams (1978:5-6) ، أن الصحافة الإستقصائية هى عملية عقلية تقوم على جمع وتخزين الأفكار والحقائق وبناء لأنماط صحفية ، وتحليل البدائل المتاحة أمام المحرر ، واتخاذ قرارات قائمة على المنطق أكثر من قيامها على العاطفة ، مما يمكن الصحفى من نقد الأوضاع السيئة فى أى وقت طالما توافر لديه الحقائق والمعلومات.

أما كلارك مولينهوف Clark.Mollenhoff الصحفي الأمريكي الشهير ، فيعرف الصحافة الإستقصائية بأنها ؛ هى التغطية التى تتجه مباشرة إلى كشف السلوك والتصرفات غير السليمة ، والتى تمس الراى العام كالرشوة ، والفساد ، والانحراف ، والإهمال ، فى الأماكن العامة (1981:v).

وذهب Protess ورفاقه (1991:12) إلى أنه غالبا ما يقوم المحررون المتخصصون فى الصحافة الإستقصائية بإيضاح وتفسير العمل الذى يقومون به من خلال رسم ما يعرف بنموذج الحشد والتحريض Mobilization Model ، ووفقا لهذه النظرة التى تتسم بالإبداع المتميز ، يعمل الصحفيون الإستقصائيون بصورة مستقلة فى الكشف عن الأخطاء فى المجتمع ، ومن ثم تتسبب التقارير التى يعدونها فى حشد وتهييج الرأى العام من أجل المطالبة بالإصلاح والتغيير ، مع دفع صانعى القرار لتقديم مشروعات القوانين التى تنظم المقترحات الإصلاحية ، ومن خلال هذا النموذج يمكن أن يؤثر المحررون بصورة ايجابية على العملية السياسية ، وذهب البعض من الباحثين ، ومنهم (Charles Raphael , 1997 : 28 , Lang 1983: 58 – 59) ، إلى أن الصحافة الإستقصائية فى كثير من الأوقات تقوم بوضع أجندات العمل العام دون ممارسة أية أدوار تهدف للحشد والتعبئة والتحريض من قبل الرأى العام ، فهى تسلط الضوء على الأخطاء التى يتم ارتكابها بدون الدعوة المباشرة للمطالبة بالإصلاح والتغيير ، وفى أحيان أخرى تقوم الصحافة الإستقصائية ببناء الأولويات العامة كعملية جماعية يمكن أن يتبادل التأثير فيها كل من الحكومة ، ووسائل الإعلام ، والرأى العام ، من أجل خلق وايجاد نتائج إصلاحية ، وتغييرات فى السياسات العامة ، يمكن أن تعزز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

وتعرف رابطة المحررين والصحفيين العاملين فى الصحافة الإستقصائية بالولايات المتحدة الأمريكية (Investigative Reporters and Editors) والتى تعرف اختصاراً

بالأحرف الأولى بإسم (IRE)، الصحافة الإستقصائية، بأنها " إعداد التقارير من خلال المبادرة الفردية ونتيجة للعمل الذى يقوم به المحرر، والذى يكتسب أهمية خاصة لدى القراء أو المشاهدين أو المستمعين ، وفى كثير من الحالات فإن القضايا التى تتطرق إليها الصحافة الإستقصائية تتصل بالملفات التى يتطلع البعض إلى إبقائها فى حيز السرية والتكتم "، ووفقاً للتعريف الذى قدمته رابطة الصحفيين والمحررين الإستقصائيين فى الولايات المتحدة ، فإن العمل الإستقصائى يستهدف الكشف عن المعلومات أو الأحوال الاجتماعية التي لاتعرف على نطاق واسع ، ولكنها تمثل مصدراً لاهتمام الرأى العام ؛ كما أن هذا العمل الصحفى يمثل مصدراً لإنفاق الموارد فى المؤسسات الإعلامية ، ولهذا السبب تتضمن التقارير الإستقصائية تحقيق دوراً أكثر أهمية لكل من الصحفى والمؤسسة التى يعمل بها ، وبدرجة تفوق انجاز خبطة صحفية مميزة (CharlesH.Raphael,1997: 25).

وقدم روبرت دبليوجرين Robert W. Green (1983: vii-viii) تعريفاً شاملا للصحافة الإستقصائية بأنها " إعداد التقارير نتيجة الجهد الشخصى وبمبادرة ذاتية ، وتهتم بالمعلومات ذات الاهمية التى يسعى البعض من الأشخاص أو المنظمات إلى الاحتفاظ بها سراً " ، فالعناصر الثلاثة الأساسية فى التعريف السابق هى من عمل المحرر المتخصص فى الصحافة الإستقصائية ؛ إذ أن التقارير الإستقصائية لايعدها أى شخص أخر ، وأن موضوع القصة الإستقصائية يتضمن شيئاً ذا أهمية نسبية لكل من القارئ، والمشاهد الذى يتابع شبكات التليفزيون ، فى حين أن الأخرين يسعون لإخفاء هذه القضايا عن الرأى العام ، أما أوكوين Aucoin (2005:91) فقد كتب يقول أن الصحافة الإستقصائية تتسم بخمسة مكونات مميزة، هى:

1. الكشف عن المعلومات.
2. معلومات تتعلق بقضية تهم الرأى العام.
3. معلومات تتعلق ببعض الأشخاص أو المنظمات التى تسعى إلى عدم نشر هذه المعلومات.
4. يتم الكشف عن هذه المعلومات خلال عملية تنقيب تستغرق الكثير من الوقت من جانب المحرر.
5. نشر المعلومات بهدف الإيحاء بأفكار لإصلاح الأوضاع المغلوطة.

إن العنصر الأول يتم التعبير عنه في الغالب بهدف الكشف عن السلوك غير القانوني أو غير الأخلاقي والذي يمكن أن يؤثر على الرأى العام بصورة سلبية ، ولكن الكشف عن تلك المعلومات ، يمكن أن يتضمن الكشف عن أوجه القصور وانعدام الكفاءة أو العدالة من خلال التحليل المنهجي ، علاوة على ذلك ، فإن المهارات التي يتم توظيفها من جانب المحررين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية ، قد ينظر إليها على أنها مهارات تقليدية يشترك فيها أغلب الصحفيون ، ولكنها تستخدم من جانب المحررين الإستقصائيين بصورة أكثر تكثيفاً وأكثر ميلاً إلى النزعة الهجومية ومنهجية أكثر تميزاً.

يشدد أكوين Aucoin) 2005:2) على أن هناك جانبا مهماً ، يمكن من خلاله التمييز بين الصحافة الإستقصائية الجادة ، والتحقيقات الصحفية غير الرصينة التي تنشرها صحف التابلويد ، ويحدد النوع الجاد من الصحافة الإستقصائية ، بأنه النمط الذي يتميز بالنظرة الشمولية وبذل الجهد المضنى ، تجاه القضايا التي تؤثر على حياة المواطنين في أي مجتمع ،وذلك على النقيض من استخدام الكاميرات التي يتم زرعها سرا ، وغيرها من الأدوات الأخرى المرتبطة بتقنيات التحرى المثيرة للجدل ، والتي تعد ذات تأثير محدود على الرأي العام ، خاصة أن استخدام مثل هذه الأدوات يرتبط بقيم وأغراض أخرى لا تخدم الصحافة ، مثل أعمال الشرطة الجنائية أو الرقابة في العمل فضلا عن التسلية والإمتاع في بعض الأحيان.

من أجل المضى في وضع مصطلح أكثر تحديداً للصحافة الإستقصائية ، يحدد كل من كوفاك Kovach وروزنتيل Rosenstiel (118-116 :2007) ثلاثة أشكال مميزة للصحافة الإستقصائية ، وهى : الصحافة الإستقصائية الأصلية ، وإعداد التقارير الإستقصائية ، وكتابة التقارير عن العمليات الإستقصائية حتى في غير المجال الصحفى ، وتضم أنشطة الصحافة الإستقصائيةالأصلية ، قيام المحررين بعمليات البحث والتوثيق للانحرافات التي تقع فيها السلطة التنفيذية ، وبالتحديد الانحرافات غير المعروفة للرأي العام ، وتشمل هذه الأنشطة ايضا البحث في السجلات العامة ، عن أية انحرفات ربما وقعت في الماضي ، دون أن تثير ما يكفى من الانتباه ، أو رد الفعل من جانب السلطات المسئولة عن تطبيق القانون ، وكذلك الاستفادة من خدمات شركات التحريات الخاصة خارج أجهزة الشرطة الرسمية ، وفى بعض الحالات يقوم المحرر بهذه التحريات بنفسه.

وهناك بعض الأمثلة الأكثر شهرة فى مجال الصحافة الإستقصائية، منها سلسلة التقارير التي أعدها لنكولن ستفنز Lincoln Steffen's عام 1904، بعنوان عار المدن Shame of the Cities، التي تصدت بالتوثيق لكشف الفساد فى الحكومات المحلية بالولايات الأمريكية، وكذلك التقارير الإستقصائية التي كتبتها راشيل كارسون Rachel Carson's بعنوان الربيع الصامت Silent Spring، والتي كشفت فيها عن الآثار المدمرة لاستخدام المبيدات الحشرية السامة، وفى الوقت الحالي فإن هناك العديد من التقارير الإستقصائية الرصينة، التي تتناول بصمة وقوة الأثر الذي أحدثته أجهزة الحاسوب، بما يمكن أن يتطور إلى التحكم فى حياة البشر، وبالفعل فإن كثيراً من التقارير الإستقصائية خرجت إلى النور بفضل المساعدة التي قدمتها أجهزة الحاسوب(Andrew D.Kaplan:2008:8).

كما أن الفئة الثانية من الصحافة الإستقصائية يمكن توصيفها بأنها كتابة وبلورة التقارير الإستقصائية، أو الجانب التحريرى الذي يسبق عملية النشر ذاتها، والذي يتضمن أيضا تنسيق المعلومات التي تم جمعها فى مرحلة سابقة، من أجل صياغتها فى صورتها النهائية، قبيل تقديمها إلى الرأى العام، وتشمل هذه العملية كذلك تحليل المعلومات واستخلاص الحقائق المركزة منها، مع تتبع بعض المعلومات التي بحاجة إلى المزيد من العناية والاهتمام والبحث العميق، ومن ثم التوصل إلى فهم أشمل وأكثر دقة للمعلومات المتعلقة بالتقارير الإستقصائية.

وربما كان قيام مؤسسة نيويورك تايمز بنشر أوراق البنتاجون The Pentagon Papers عام 1971 المثال الأكثر شهرة فى هذا المجال، فالمعلومات التي تم استخدامها فى إعداد تلك التقارير الإستقصائية، قام المحررون فى مرحلة لاحقة بتبويبها وتصنيفها وترجمة ما فيها من بيانات، لكي تصبح قابلة للنشر والفهم من جانب المواطنين فى الولايات المتحدة، والفئة الثالثة من الصحافة الإستقصائية، تشمل إعداد التقارير عن التحقيقات التى تقوم بها بعض الجهات الأخرى خصوصا الجهاز القضائى والشرطة وغيرهما من مؤسسات الحكومة المعنية بتطبيق القانون، ورصد أية انحرافات قد تمثل محاولة الخروج عليه، ومثل هذا النوع من الصحافة الإستقصائية، يرتبط بتسريب بعض المعلومات من جهات التحقيق إلى المحررين، حتى أثناء العمل على استكمال التحقيق، وقبل أن يصل إلى نتيجته الأخيرة.

ويحدد هنرى ديماريست لويد Henry Demarest Loyd الصحافة الإستقصائية الحديثة بأنها " نمط يعكس قيام الصحفيين بإستخدام التقنيات التى يستخدمها المحققون من رجال الشرطة والقضاء بما فى ذلك الاستدلال بأقوال الشهود والخبراء مع تعقب دورة المستندات مع نشر نتائج ما يتوصل إليه من معلومات تعزز موقفه ،(Armao,2000: 38).

ويرى كل من بنجامينسون Benjaminson واندرسون Anderson الصحافة الإستقصائية بأنها " صحافة المعلومات المخفية ؛ أى الصحافة التى تهدف إلى الكشف ، عن المعلومات التى لايتاح الإطلاع عليها لكافة الأشخاص ، اما فيدلر وويفر Fielder Weaver,(1982:57) فيشيران إلى أن الصحافة الإستقصائية تعنى البحث عن القضايا التي تمثل مصدر اهتمام للرأي العام فى المجتمع المحيط بتلك الصحف؛ وذلك من خلال التعرف على ما إذا كانت المؤسسات الاستثمارية أو الحكومة أو الجهات المسئولة عن تطبيق القانون أو أية قضايا أخرى يتم تنفيذ الأنشطة المرتبطة بها بصورة ملائمة، وفى بعض الأحيان فإن بعض التقارير الإستقصائية تشمل الكشف عن معلومات أو تصرفات تتعلق بالفساد يحاول البعض التستر عليها بصورة أو بأخرى.

إن النقطة المحورية فى هذا التعريف تتمثل فى فكرة قيام الصحفيين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية بالكشف عن المعلومات التي تخص إحدى المنظمات أو الوكالات الحكومية، التي قد لا تكون معروفة للغير، ولكنها تؤثر بصورة فعالة على المواطنين فى المجتمع، فعلى سبيل المثال فإن حادث تحطم إحدى الطائرات قد يشمل قيام مسئولى الحكومة بإجراء تحقيقات لمعرفة سبب الحادث ، وقد يعد الصحفيون تقريراً عن النتائج التي توصلت إليها التحقيقات الرسمية، ومن ثم يمكن اعتبار هذه المعلومات مجرد أنباء خالصة، ولا تتميز بالملامح الإستقصائية، ولكن أحد الصحفيين قد يحصل على بعض المعلومات من أحد المصادر؛ ولذا يسعى إلى الكشف عن المزيد من الأسرار التي قد تكون مرتبطة بالسبب الفعلى لحادث التحطم، وهو ما قد يعني أن شركة الطيران المالكة للطائرة المنكوبة، ربما تقاعست عن اتباع معايير الأمان مع إهمال الصيانة، وهي معلومات قد تسعى شركة الطيران إلى إخفائها عن الرأي العام، وقد تظل هذه المعلومات مجهولة حتى يتمكن أحد الصحفيين من الكشف عنها، وهو ما يمكن أن يمثل مصدرا للعديد من التقارير الإستقصائية.

ويعرف رئيس المركز الدولى للصحفيين ديفيد نايل الصحافة الإستقصائية بأنها " سلوك منهجى ومؤسساتى صرف ، يعتمد على البحث والتدقيق والإستقصاء حرصاً على الموضوعية والدقة ، والتأكد من صحة الخبر ، وماقد يخفيه انطلاقاً من مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد ، والتزاماً بدور الصحافة ككلب حراسة على السلوك الحكومى، وكوسيلة لمساءلة المسئولين ومحاسبتهم على أعمالهم خدمة للمصلحة العامة ، ووفقاً لمبادئ وقوانين حق الإطلاع وحرية المعلومات (عيسى عبد الباقى ، 2004: 188- 189). ويرى الصحفى الانجليزى نيك جوردن أن التحقيق الإستقصائى هو الذى يفرض عناوين الصحف الأخرى فى صباح اليوم التالى.

ويرى بول ويليامز أن التغطية الإستقصائية هى "عملية عقلية حيث تقوم على جمع، وتخزين الأفكار والحقائق وبناء لأنماط صحفية ، وتحليل للبدائل المتاحة أمام الصحفى ،واتخاذ قرارات قائمة على المنطق أكثر من قيامها على العاطفة ، والتى تمكن الصحفى من نقد هذه الأوضاع السيئة فى اى وقت طالما توافر لديه الحقائق والمعلومات (Paul N. Williams, 1978: 5-6). ويرى جوديس بلوك Judith Bloch أن الصحافة الإستقصائية هى الصحافة التى تكشف الأخطاء والإنحرافات والفساد وتنقب فى الماضى ، وتحلل القضايا المعاصرة ، وترشد وتهدى لما يجب أن نعمله فى المستقبل ، فهى ضمير الحكومة ووجدان المحكومين ، مما يجعلها مجال اهتمام الجمهور والحكام معاً (Judith Bloch, Kay Miller,1978:1-10)، كما يصفها وليام ريفيرز William Reveres بأنها "مهنة فتح الأبواب المغلقة" William L. Reveres, 1982: 119).

ويرى دى بيرج De Burgh (2008:15) ان هناك مفهوماً آخراً شائعاً للصحافة الإستقصائية، وهو المضى خلف ما يريد بعض الأشخاص إخفائه ، فالصحفي الإستقصائي يبحث عن كشف الحقائق التى يحاول البعض التكتم عليها ، ويشير سبارك (Spark,1999:6) أن الصحفى الإستقصائى لايستخدم المصادر المباشرة من المعلومات، ولكن أيضا المصادر الأقل وضوحا، فهم الذين يطلعون على الأسرار المثيرة للانزعاج، ويشعرون بالغضب أوالقلق بدرجة تكفى لدفعهم إلى تسريب هذه الأسرار ، ومن ثم فقد تكون مناقشة أن الكتمان المتعمد للمعلومات بحاجة إلى أن يتم تحديثه ،

إذ أنه ضيق للغاية، بسبب حصره فى إعداد التقارير الإستقصائية كما تطورت عليه الآن.

ويوضح دى بيرج، قد يقال أن جمع المعلومات التي يرغب بعض الأشخاص فى إخفائها، أو يصعب العثور عليها من جهة أخرى، تعتبر ضرورية للغاية بالنسبة لأحد الأنماط من الصحافة الإستقصائية لكى تتعقبه Pursue، هنا ،يكون من الضرورى أن نميز بين الصحافة الإستقصائية ، وصحافة الكشف عن الفضائح، وهذا النوع من الصحافة – أي صحافة الفضائح، أكثر انتشاراً فى القنوات ذات الأغراض التجارية Commercial أى التى تسعى إلى تحقيق الربح بصرف النظر عن الجدية أوالقيمة الأخلاقية لمحتوى الرسالة الإعلامية التى تبثها هذه القنوات.

ويقترح الآن روسبريدجر Alan Rusbridger ، رئيس تحرير صحيفة الجارديان البريطانية السابق، أن تكون قيمة الهدف Quality Of the target، هي ما يمكن أن يميز بين الصحافة الإستقصائية ، وصحافة الكشف عن الفضائح ، ويشير دى بيرج ، أن الصحفيين الإستقصائيين يقومون بالكشف عن الفضائح والفساد، ولكن هذا الكشف لمصلحة الرأى العام، وهواختبار جيد لتحديد ما إذا كانت المعلومات التى تم الكشف عنها، تساهم فى فهم الرأى العام لهذا الهدف، بطريقة سوف تقدم الآراء الخاصة بالصحفيين الإستقصائيين إلى الرأى العام الرسمى ؛ وهو الدور النموذجى للصحفيين الإستقصائيين.

ويؤكد كل من إتيما وجلاسر (Ettema, Glasser, 1998:3) أن الصحافة الإستقصائية تستخدم الذكاء الأخلاقى من أجل البحث عن أي خروج على النظام الاجتماعى أو، أي اضطراب فى المؤسسات العامة، والذي يسبب انعدام العدالة، وفى معظم الحالات، وبدرجة تتجاوز التركيز على الحالات الفردية من تجاوز القانون، فإن الصحفى الإستقصائى، سوف يختار القصص التى ينقل الحقائق من إحدى الحالات الخاصة ، مع تصوير التوجهات الأكثر اتساعا أوالكشف عن فشل أحد النظم القائمة فى المجتمع.

ويوضح دى بيرج De Burgh أن الصحفيين الإستقصائيين يقومون بدور أكبر من الكشف عن حدوث أى انحراف عن قيم المجتمع ، ويشيرون إلى أن الفشل الذى حدث فى المجتمع ، وقع فى ضوء المعايير السائدة فى هذا المجتمع، وبهذه الطريقة يطالب

الصحفيون الإستقصائيون المسئولين فى المناصب العامة وأعضاء المجالس التشريعية : وكذلك الرأي العام نفسه، ليس فقط بالاهتمام بحالات انعدام العدالة، ولكن أيضا بإتخاذ قرارات بشأن هذه الحالات، ويرى دى بيرج أن الهدف الذى يسعى إليه العمل الذى يقوم به الصحفيون الإستقصائيون، من الناحية النموذجية يتمثل فى مواجهة المنحرفين من شاغلى السلطات العامة ومن إليهم من المسئولين، ويمكن مواجهة المنحرفين بصورة جماعية، وبالتحديد فى الحكومة أو أى كيان آخر يتمتع بالقوة والنفوذ مثل الشركات الكبرى، وهناك دائما ضحايا ،حتى لو كانوا مجموعة، كما أن هناك أشراراً ينبغي أن يوجه إليهم اللوم (D. Burgh,2008: 3-14-23).

ونستخلص من التعريفات التى قدمها، إتيما وجلاسر 1998 ، ودى بيرج 2008 ، وسبارك عام 1999 ، ودى فلير عام 1997 ، أن أى مادة صحفية يمكن أن تصنف بإعتبارها قصة تنتمى إلى الصحافة الإستقصائية، يجب أن تتوافر فيها الخصائص التالية :

1. المستهدف من القصة يجب أن يكون شخصية عامة أوشخصاً أومجموعة فى موقع السلطة، وأن المعلومات المتعلقة بالهدف والتى يتم الكشف عنها يجب أن تتهم الرأى العام.
2. إن القصة تكشف المعلومات التى يرغب البعض فى التكتم عليها، أو يسعى إلى إخفائها عن الرأى العام، وأن هذه المعلومات يتم الكشف عنها فقط بمبادرة من الصحفى.
3. إن الصحفى يستمر فى متابعة القضية بما يتجاوز محاولات إنكار المعلومات أوالإدعاء بعد التورط.
4. إن القصة يجب أن تكشف معلومات جديدة، أو تجمع بين المعلومات التى لا تزال لدى السلطة العامة، وأن يتم الجمع بصورة تكشف عن الترابط بين هذه المعلومات.
5. إن القصة يجب أن تثير الانتباه إلى الفشل فى النظام العام، أو تشير إلى مواضع الخلل والإخفاق فى نظام المجتمع وفق المعايير السائدة.

عناصر الصحافة الإستقصائية:

وفق ما ذكره أنشيل وآخرون Ansell and et.al (2002:4-5)، فإن إعداد التقارير الإستقصائية، يشمل العناصر التالية:

1- تتناول البحث العميق حول أحد الموضوعات أو القضايا: فكما تشير كلمة إستقصاء investigative ، فإنها تعني ببساطة الاعتماد على بعض الموضوعات فمثلا خبر إقامة سوق الماشية في قرية ما ، خلال الشهر القادم، لا يمكن أن ينتمي إلى الصحافة الإستقصائية.

2- تتناول قضية أوموضوعاً يحظى باهتمام الرأي العام : فاهتمام الرأي العام يعني أن المجتمع لن يتمتع بمزايا الاطلاع على تلك المعلومات؛ أو لن يستفيد منها ، سواء بصورة مادية أومن خلال إطلاع صانعي القرار على المعلومات التي تكشف عنها التقارير الإستقصائية، وفي بعض الأحيان، فإن مايمثل بعض المزايا في مجتمع، قد يعد مصدراً لمتاعب في مجتمع الأخر، فمثلا، فإن سكان مناطق الغابات التي تكثر بها الأشجار، يمكن أن يطلبوا سعراً أفضل لو أنهم علموا أن السوق العالمية للأخشاب التي تقوم الشركات الاستثمارية بتسويقها يتجه إلى الارتفاع، ولكن هذه الشركات لا تميل إلى انتشار المعلومات الخاصة بارتفاع السعر، إذ أن ذلك سوف يكلفهم المزيد من الأعباء المالية، ولكن المحررين بحاجة إلى إدراك واضح لما تعنيه المهمة التي يطلعون بها المجتمع، وبأية طريقة يمكن أن يقوموا بهذه المهمة، وهو ما يمكن أن يقود إلى مناقشات حامية داخل قسم الأخبار.

فالمصلحة العامة تعني المصالح التي يتأثر بها المجتمع وهو ما لا يعني مصلحة دولة بكاملها، وبالفعل قد تكون المصلحة العامة مختلفة عن المصلحة القومية، ومصطلح المصلحة العامة، قد يستخدم بصورة غير قانونية من جانب الحكومات، من أجل تبرير التصرفات غير القانونية أوالتي تفتقر إلى الأبعاد الأخلاقية، وذلك بذريعة مناصرة بلادي سواء كانت على صواب أو خطأ ، وربما تم استخدام مصطلح المصلحة العامة، من أجل العمل على تراجع المحررين الإستقصائيين عن تناول بعض المشاكل الحقيقية.

3- إعداد التقارير الإستقصائية عملية وليست حدثاً: لا تقدم الصحافة الإستقصائية على الإطلاق قصة استقصائية على الفور، بل إن إعداد تلك القصة، يمر بمراحل معترف بها من التخطيط وإعداد التقارير ، كما يجب العمل وفق معايير من الدقة والمصداقية.

4- عمل أصلي يتطلب نشاطا زائداً: يجب أن تستند القصص الإستقصائية على عمل الصحفيين(أو فريق عمل مساعد له أو لها عندما تسمح موارد المؤسسة التي يعمل بها)، وبالرغم من أن القصة الإستقصائية، يمكن أن تبدأ بمعلومة أو فكرة صغيرة، أوقد تبدأ القصة الإستقصائية بعد تلقى نسخة من وثيقة سرية من مصدر مجهول أو قد يتم إرسالها بالفاكس، أو بأية وسيلة أخرى- إلا أن مجرد هذه الوثيقة أو تلقيهالايعتبر ضمن أنشطة الصحافة الإستقصائية.

وفى الواقع فإن أداء مثل هذه الأنشطة يعد مثالا للكسل وعدم الاكتراث، وهو ما قد يتضمن مخاطرة هائلة، وبالتحديد من جراء عدم التحقق من صحة Authenticity الوثائق، إذ أن المحرر اذا لم يتحقق من هوية مرسل تلك الوثيقة، والدافع الذي جعله يرسل هذه الوثيقة، ومدى أصالة الدليل الوارد في تلك الوثيقة، ربما أنتهى به الأمر إلى التشهير defaming بأحد الأشخاص، أو ربما تتورط فى طباعة أكاذيب ، أو قد تتعرض أنت للتشهير بك من جانب عملاء بعض الأشخاص ، وبدلاً من ذلك يتعين أن تطور فروضاً دقيقة عما تعنيه المعلومات ، مع تخطيط المزيد من البحث ، وتحديد التساؤلات المرتبطة بالمعلومة الأصلية، مع الانطلاق في محاولة الحصول على إجابات عن هذه الأسئلة، ويجب أن ترى الدليل، وأن تسمع وتحلل الإجابات التي تحصل عليها بنفسك، مع المضى قدماً إلى أبعد من مجرد تحليل المعلومة أو الفكرة الأصلية.

5- يجب أن تقدم معلومات جديدة ، أو تضم المعلومات المتاحة من قبل معاً ، وذلك فى نمط جديد من أجل الكشف عن تميزها: فالمعلومات أو إدراك أهميتها لا يعد أمراً جديدا، فماذا تستقصى عنه بالضبط.

6- يجب أن تكون الصحافة الإستقصائية متعددة المصادر: المصدر الوحيد قد يكشف عن معلومات مثيرة (وهو ما يعتمد على شخصية المصدر)، وقد يتيح لك المصدر إلقاء نظرة على المعلومات التى قد تكون محجوبة hidden عن الآخرين، ولكن القصة التى يمكن الحصول عليها من ذلك المصدر ، أو حتى مع اختبار صحتها

من خلال مقارنتها بمصادر أخرى سواء كانت هذه المصادر بشرية أو وثائقية، أو حتى مع استكشاف المغزى الحقيقي لتلك المعلومات من المصدر الأخرى ، فإن هذا لا يعد عملاً إستقصائياً.

7- تتطلب الصحافة الإستقصائية موارد كبرى وفريق عمل بدرجة تفوق إعداد التقارير الإخبارية المعتادة؛ فمعظم الحالات الدراسية، التي يتم تقديمها كنماذج للتقارير الإستقصائية: تعد نتيجة فريق الإستقصاء، ولكن هذا يطرح مشاكل بالنسبة للمطبوعات الصغيرة والمحلية، التي تعاني من العدد المحدود من العاملين بها والوقت المحدود أيضاً، وكذلك ندرة المال أو أصحاب المهارات المتخصصة، وقد يبحث الصحفي الحصول على منح أو هبات، لدعم قيامه بإجراء التحقيقات الإستقصائية، كما قد يتعلم الحصول على مهارات من الآخرين من خارج الصحيفة التي يعمل بها، لمساعدته من ذوى الخبرات المتخصصة.

ملامح وخصائص الصحافة الإستقصائية :

تعد الصحافة الإستقصائية الحديثة نمطاً متسقاً ومعقداً من النشاط الاجتماعى والتى تختلف عن الصحافة التقليدية المتعارف عليها ، وذلك من حيث تركيزها على تطبيق الطرق التقليدية لإعداد التقارير، وكذلك فى مفهوم التجهيز لمشروع إعداد التقارير، فكما يشير Williams . Paul (1978:12) إلى أن الصحافة الإستقصائية تعد عملاً ذهنياً مثلها مثل جميع المهارات التى تتطلب حذقاً عقلياً.

ويوضح Michael.Schudson (1978:187) أن الصحافة الإستقصائية قدازدهرت من التقاليد المرتبطة بصحافة الكشف عن الفضائح والفساد Muckraking ، وإعداد التقارير عن الإنحرافات التى يتورط فيها بعض الاشخاص أوالمؤسسات ، وقد بذل القائمون على الصحافة الإستقصائية جهوداً دؤوبة ظهرت بوضوح وبصورة عامة خلال التيار العام للممارسة الصحفية اعتباراً من سنوات القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، وقد عززت دورها ولكن بصورة أقل محورية خلال الفترة من عام 1920، وحتى عام 1960، وفى غضون المرحلة بين عامى 1960-1975 عاودت الصحافة الإستقصائية الظهور مرة أخرى بصورة أكثر بروزاً فى التيار العام من الصحافة الأمريكية.

ويمكن توضيح الملامح والخصائص التى تتميز بها الصحافة الإستقصائية من خلال الايضاحات والشروح التى تتعلق بالممارسة والنماذج المنشورة عنها وذلك كالتالى:

التقارير الإستقصائية كأداة لكشف الإنحرافات:

فى عام 1962 كتب جون هونبيرج John Hohenberg (1962:14-17)، عن الطلبات المقدمة للفوز بجائزة بولتيزر Pulitzer Prize الأمريكية التى تمنح لأفضل الموضوعات الصحفية المنشورة عن قطاع الخدمة العامة، وقد عزل هونبيرج نمطا من التقارير المرفقة بطلبات الترشح للجائزة، أطلق عليه أسم التقارير الإستقصائية، وقال عن هذا النوع من التقارير أنه من إعداد محررين متخصصين فى التنقيب Digging عن المعلومات ولديهم مهارات الغوص وراء الأسرار التى لم تكن معروفة من قبل ومنهم: كلارك مولنهوف Clark Mollenhoff الذى كان يعمل فى صحيفتى Des Moines Register، وTribune، وقد حصل على اعتراف رسمى بمكانته فى عالم الصحافة الإستقصائية بالولايات المتحدة، بعد أن تمكن من الكشف عن الفساد فى فضيحة تمستر يونيون TeamsterUnion، والتى تم نشرها فى أواخر الخمسينيات من القرن الماضى، بالإضافة إلى رائد آخر فى مجال الصحافة الإستقصائية هو جاك نيلسون Jack Nelson من صحيفة Atlanta Constitution الذى تمكن من تتبع فضائح الرشاوى التي يحصل عليها رجال الشرطة فى مدينة بيلوكسى Biloxi بولاية Mississippi الأمريكية، فى مقابل التغاضى عن نوادى القمار غير المرخص بها فى تلك المدينة، والتى تسبب انتشارها فى إلحاق الخراب بمئات الأسر التى حاول اربابها تحقيق ثروة وهمية من خلال الاشتراك فى عمليات المقامرة، وقد نشرت هذه السلسلة من التحقيقات الإستقصائية عام 1948.

كما قام جاك نيلسون بتغطية أعمال العنف المصاحبة لحركة الحقوق المدنية Civil Rights فى نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضى ايضا (James.Dygert,1976:50-52)، والعنصر الذى يجمع بين هذه التقارير الإستقصائية، يتمثل فى الكشف عن الفضائح أوالانحرافات، سواء فى الأجهزة الحكومية أو فى المؤسسات التي يديرها القطاع الخاص، مع التركيز على جرائم الفساد والسلوك الإجرامى والرشوة التى يستحوذ عليها بعض ضعاف النفوس من المسئولين.

وخلال عام 1964 استمر عنصر الكشف عن الانحرافات يمثل العامل الأكثر أهمية الذي يميز الصحافة الإستقصائية عن غيرها من الأنواع الأخرى من الصحافة، وذلك عندما وصف هونبيرج Hohenberg الأمثلة التى تتطرق إليها هذه النوعية من الصحافة المميزة مثل، التقاريرالتى تنشرها صحيفة Newsday، والتقاريرالتى أعدها الصحفى روبرت كارو Robert Caro، عن عمليات التدليس والخداع فى بيع الأراضى بكل من ولايتى فلوريدا واريزونا بالولايات المتحدة من خلال صفقات وهمية يتم الاتفاق عليها من خلال البريد. والتى اشرفت على الترويج له شركة كليفلاند بلين ديلر Cleveland Plain Dealer العقارية، وقد نشرت التقاريرالإستقصائية بعد جهود مضنية فى تتبع المتورطين فى تلك الفضيحة، التي شملت عددا كبيرا من الضحايا من المواطنين الأمريكيين من البسطاء، الذين لم يتمكنوا من مقاومة الإغراء الذي عرضته الجهات التي تقف خلف هذه الفضيحة.

كما كشفت صحيفة Philadelphia Builiten العديد من الصور التى تفضح رجال الشرطة فى مدينة فيلادليفيا فى المنطقة الجنوبية وهم يتلقون رشاوى من عصابات الجريمة المنظمة، مما أدى إلى إحداث هزة عنيفة فى جهاز الشرطة بالمدينة، وقد القى القبض على أربعة من المشتبه بهم، وقدموا إلى المحاكمة.

وإذا كان لأحد أن يقوم بفحص ودراسة أنواع القصص الإخبارية التي تابعها المحررون المتخصصون فى الصحافة الإستقصائية فى منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضى، فإن القصص المتعلقة بالرشوة والفساد المالى والإدارى والهبات غير المشروعة التى يحصل عليها موظفو السلطات المدنية فى الدولة، وسوء استغلال السلطة - كانت الملامح الأكثر انتشارا فى التقارير الإستقصائية التي تم نشرها فى تلك الفترة، ففى حواره مع بيهرنزBehrens عام 1977، تناول بيل أندرسون Bill. Anderson من صحيفة Indiana polis Star طبيعة سلسلة القصص الإستقصائية التي قام بإعدادها مع غيره من المحررين المتخصصين فى هذاالنوع من التقارير، ومن أهم من تزاملوا مع أندرسون فى إعدادها كل من ريتشارد كادى Richard Cady، وهارلى برايسHarley Pierce، وتمكنت هذه المجموعة من المحررين الإستقصائيين من الكشف عن الفساد المتغلغل في صفوف جهاز الشرطة فى مدينة انديانا بوليس الأمريكية (John.Bebrens, 1977:15-23).

بينما أبلغت جينى كانانجهام Gene Cunningham من صحيفة Milwaukee Sentinel بيهرنزBehrens بأنه فى مقدمة التقارير الإستقصائية التي قامت بإعدادها والتى حازت على رضاها، يتمثل فى الفساد لدى أعضاء مجلس إدارة المقاطعة التي تقيم بها، فقد كان رئيس المجلس أكثر الأعضاء فسادا، وقد أدين بالسجن بعد نشر التقريرالذى يكشف انحرافه، بينما أبلغ جيم بولك Jim Polk – وهو أحد المحررين الإستقصائيين بصحيفة Washington star ، ومن الذين سبق لهم العمل فى وكالة الأسوشيتدس برس Associated Press وشبكة NBC News الإخبارية بالولايات المتحدة، عن إحدى القصص الإستقصائية التي تم بثها عبر شبكة NBC، وقد تناول التقرير، تورط اثنين من الأعضاء فى مجلس الشيوخ الأمريكى بقبول رحلات مجانية للتزحلج على الجليد فى أحد المنتجعات، من إحدى الشركات الخاصة، وذلك فى مقابل محاولة التأثير على وزارة الإسكان الأمريكية ووكالة التخطيط العمرانى فى الولايات المتحدة، للإسراع فى عملية إقرار منحة معالجة مياه الصرف الصحى على المستوى الفيدرالى الأمريكى.

وقد كان الربط بين إعدادالتقاريرالإستقصائية وسوء التصرف من جانب اثنين من الأعضاء فى أعلى سلطة تشريعية بالولايات المتحدة أمراً فى غاية الوضوح، وفى عام 1971 قام كل من مايك باكستر Mike Baxter، وجيم سافيدج Jim Savage بتشكيل فريق استقصائى للعمل فى صحيفة Miami Herald .

ووفق ما ذكره دوانى Downie فإن القصة الإستقصائية الرئيسية الأولى التى قام بنشرها كل من باكستر وسافيدج فى تلك الصحيفة، تتعلق بقيام أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى بابتزاز إحدى شركات المقاولات من اجل طلب الحصول على قرض من الشركة بمعدل فائدة يقل كثيراً عن السعر المتداول فى الأسواق المالية، بالإضافة إلى محاولةالعضو المذكور الحصول على المزيد من الامتيازات من إدارة الإسكان الفيدرالية(Downie,1976:138-140)، ويتضح من ذلك أن مصطلح الصحافة الإستقصائية يرتبط بالكشف عن الانحرافات والفساد الذى يرتكبه الأشخاص فى مواقع المسئولية فى جهاز السلطة العامة.

• الصحافة الإستقصائية والكشف عن الأسرار المهمة :

من أولى المحاولات المبكرة التي استهدفت التوصل إلى تعريف للصحافة الإستقصائية، تم تقديمه عام 1972في مقال نشرته صحيفة كويل Quill ، بقلم كى سكوت كريستانسون K.Scott Christianson والذى عرف الصحافة الإستقصائية بأنها ، جمع المعلومات المهمة التي يحاول البعض إخفائها أو تظل فى نطاق السرية ، ويضيف هذا التعريف اثنين من العناصر ،هما، طبيعة الموضوع ، والذي يجب أن يمثل مصدراً لاهتمام الرأى العام،والعنصر الآخر، يتمثل فى الكشف عن المعلومات التي يسعى البعض إلى أن تظل طى الكتمان بعيدا عن متابعة الرأي العام.

وتشمل أمثلة الصحافة الإستقصائية التي قدمها هونيبرج بين عامى 1962، 1964، هذين العنصرين السابق الإشارة إليهما، فمثلا الرشاوى المقدمة إلى رجال الشرطة فى مدينة بيلوكسى ، والعنف المضاد من جانب الشرطة أثناء حركة الحقوق المدنية فى ولايات جورجيا وميسسبى، وفساد المسئولين فى أجهزة الحكومة فى ولاية أوهايو ، وكذلك خداع المستهلكين وتغاضي الأجهزة الحكومية عن ذلك فى نيويورك ، وانعدام النزاهة والأمانة لدى رجال الشرطة فى مدينة فيلادلفيا.

كل هذه الانحرافات تثير العديد من التساؤلات الجادة حول اهتمام الرأى العام بالسلوك المنحرف الذي تصدت الصحافة الإستقصائية للكشف عنه، منذ أن أصبح سراً غير معلن للرأى العام، قبل أن تقوم الصحافة بنشر هذه الانحرافات، ومع ذلك فإن التعريف الذى قدمه كريستانسون Christianson للصحافة الإستقصائية يتسم بالاتساع بما يكفى لكى يشمل التقارير الإستقصائية التي تتجاوز مجرد الكشف عن الفساد الحكومى أو الانحراف أو السلوك الإجرامى من جانب المسئولين فى مختلف الأجهزة التابعة للحكومة أو السلطة التشريعية أو القضائية.

فعلى سبيل المثال يتضمن تعريف كريستانسون، العمل الذي قام به توم ميللرTom Miller لحساب صحيفة Herald Dispatch. التى تصدر فى منطقة ويست فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان هذا العمل من عدة حلقات استقصائية بعنوان "من يملك غرب فيرجينيا؟"، وقد حصل ميللر عنه على جائزتى جيرالد لويب وجون Gerald Loeb ، وجون هانكوك John Hancockعام 1974.

واشتملت تلك الحلقات على تحليل أنماط الملكية المعروفة في منطقة غرب ولاية فيرجينيا الأمريكية الغنية بمناجم الفحم التي يمكن استغلالها على أسس اقتصادية مربحة للغاية، مع ملاحظة أن تلك الحلقات لا تتضمن الكشف عن أية وقائع انحراف أو فساد من جانب المسئولين في أي من الأجهزة الحكومية أو القضائية أو التشريعية.

وقد أدت هذه السلسلة من التقارير الإستقصائية إلى دفع الأعضاء في الكونجرس المحلي والفيدرالي إلى تعديل قوانين الضرائب في الولاية من أجل منع المضاربة على الأراضي المملوكة للحكومة الفيدرالية ، مع القضاء على مظاهر انعدام العدالة والمساواة في ملكية الأراضي ، فضلا عن محاولة التخلص من ظاهرة المضاربة على الأراضي من خلال شرائها بأسعار متدنية، ثم انتظار تحرك الأسعار لاتخاذ قرار البيع من جانب الملاك الذين لا يشاركون عادة في هذه الممارسات الملتوية، ولكن تتولاها المكاتب المتخصصة في الأنشطة العقارية(Behrens,1977: 148).

ففي حين استهدفت الصحافة الإستقصائية بالدرجة الأولى في المرحلة الأولى من تاريخها الكشف عن سوء التصرف من جانب المسئولين الحكوميين وغيرهم، فإنها أيضاً قد تقدم الأدلة الموثقة على مظاهر انعدام الكفاءة أو غياب العدالة في السياسات العامة، وذلك من خلال القيام بعملية تحليل منهجية لتلك الممارسات.

ففي عام 1974 ألقت كاترين جراهام Katherine Graham ناشرة صحيفة الواشنطن بوست خطاباً مهماً قامت من خلاله بالتمييز بين اثنين من أنواع الصحافة الإستقصائية، الأول: وفق ما قالته يحظى بقدر من السعة والانتشار، وذلك نظرا لارتباطه بالسعي إلى الكشف عن الممارسات غير القانونية والتصرفات غير الملتزمة لكبار أو صغار المسئولين في الأجهزة الحكومية أوالمؤسسات الخاصة ، والنوع الثاني: من تلك التقارير الإستقصائية يتمثل في الأداء السلبي للغاية في المؤسسات العامة أوالخاصة في المجتمع، بما يهدد مصالح الغالبية العظمى من المواطنين ، أي محاولة التعرف على الطريقة التي تعمل بها المؤسسات العامة أو الخاصة ، والتي قد تتنافى مع القوانين أو المعايير الأخلاقية السليمة السائدة في المجتمع، وفي هذه الحالة يسعى المحررون إلى محاولة التعرف على آليات ممارسة السلطة، ومدى تضرر بعض المواطنين من تلك الممارسات.

بالإضافة إلى العمل الذى قام به ميلر Miller's work، فإن هناك العديد من الأمثلة الأخرى المنشورة لهذين النوعين من الصحافة الإستقصائية، ففى عام 1974، نشرت صحيفة واشنطن بوست التى أشرفت كاترين جراهام على إصدارها وتحريرها، دراسة مطولة ومفصلة عن الخدمات التى يضطلع بها نظام البريد فى الولايات المتحدة، وكشفت هذه الدراسة عن انعدام الكفاءة والفاعلية فى أداء تلك الخدمات، بالإضافة إلى عدم كفاءة الإدارة وتعذر تدبير الموارد اللازمة لإنجاز الأنشطة المطلوبة منها، بالرغم من عدم وجود أية شبهات بالفساد فى إدارة مرفق البريد الأمريكى(James. Aucoin,1993:126).

وفى هذا السياق، فإن فريق التحقيق الإستقصائى التابع لصحيفة Philadelphia inquirer الذى شارك فى عضويته كل من، دونالد بارليت Donald Barlett، وجيمس ستيل James Steele، وقد قام الفريق بتحليل النظم المطبقة فى المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية بالمدينة، بما فيها النظام المطبق فى المحاكم، وكذلك صناعة استخراج وتكرير النفط، وقد أوضح ستيل: أن اعضاء الفريق لم ينظروا إلى عملهم بإعتباره بمثابة تصحيح لأخطاء الآخرين، ولكنه مجرد متابعة للقضايا العامة التى تتسم بالتعقيد، من أجل اكتشاف أية نماذج لم تكن موجودة من قبل (Downie, 1976:118).

إعداد التقارير الإستقصائية كمهمة مستقلة للتنقيب عن المعلومات:

فى المقالات التى نشرها هونيبرج برج بين عامى 1962 - 1964، قام بتحديد أحد العناصر المهمة التى تتميز بها الصحافة الإستقصائية، ويتمثل هذا العنصر فى التنقيب الدؤوب Digging عن المعلومات التى لاتتاح للجميع، ويشمل هذا العنصر اثنين من الأبعاد هما:

1- البعد الأول: يشير إلى أن عملية إعداد التقارير تعد عملية مطولة تشمل بذل جهد ممتد ودؤوب من أجل الكشف وازاحة حاجز السرية عن المعلومات التى لا يتاح غالبا للجمهور الاطلاع عليها.

2- البعد الثانى: يشير إلى قيام المحررين المتخصصين فى العمل الإستقصائى بأنفسهم بعملية التنقيب عن المعلومات، دون أن يرتبط عملهم بنتيجة التحقيقات التى تقوم بها الجهات المسئولة عن تطبيق القانون مثل الشرطة والقضاء ، أودون الاقتصارعلى التحقيقات التى تجريها اللجان المختلفة التابعة للكونجرس.

وبإعتباره أحد المحررين الإستقصائيين المخضرمين، كتب كلارك موللنهوف Clark.Mollenhoff (1976:37) أن الجانب الأكبر من إعداد التقارير الإستقصائية يتمثل فى قضاء ساعات طويلة وربما أيام أوحتى أسابيع فى بعض الأحيان ، وبجهد خارق فى عملية جمع السجلات أوحتى التسجيلات الصوتية ، وكذلك عدد لايحصى من المقابلات الشخصية مع الأفراد الذين قد لايرغبون بالفعل فى الحديث معك، ومراجعة عناوين لا تنتهى من الوثائق ، والعمل على اختراق الجدران الصماء لعالم المسئولين فى الحكومة، فقد أمضى ميللر عاما كاملا فى جمع المعلومات عن نمط الملكية فى منطقة غرب فيرجينيا، وقد أمضى الفريق التابع لصحيفة فيلادلفيا انكوايرر ستة أشهر فى جمع المعلومات عن إدارة العوائد الداخلية بالولايات المتحدة ، وقد حصل الفريق بقيادة ستيل وبارليت على جائزة بولتيزر للصحافة الأمريكية عام 1974 ، نظرا للكشف عن عيوب نظام الضرائب الأمريكى.

وبالإضافة إلى الجهد المبذول أثناء جمع المعلومات ، فإن التقارير الإستقصائية تعد نتاج عمل المحررين أنفسهم، وكما يؤكد كل من بارليت وستيل إنهما امضيا معظم الوقت فى جمع المعلومات ومحاولة تركيب صورة تقريبية من تلك المعلومات، مع الاستعانة بالإحصاءات المختلفة وفى بعض الأوقات استخدم فريق البحث القدرات المعلوماتية التي يتيحها الحاسوب، بما فى ذلك تحليل (20) ألف قضية من قضايا الحجز فى مدينة نيويورك، التي عجز الحاصلون على قروض الرهن العقاري عن سداد مقابل القرض، ودرس بارليت وستيل (30) ألف صفحة من أحكام القضاء في تلك القضايا في ثمانى من الولايات الأمريكية المختلفة، كما قامابفحص (5000) وثيقة من سجلات العقارات وكذلك الإنذارات التى وجهت إلى المحكوم عليهم قبل صدور الأحكام، وكذلك سجلات لجان الكونجرس التي تصدت لبحث هذه القضايا وجلسات الاستماع التي عقدتها اللجان الحكومية المختصة.

فى عام 1976 كتب ديجرت Dygert قائلا " إن الصحافة الإستقصائية ازدهرت فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضى، وتحولت إلى قوة متماسكة تتولى إبلاغ الرأى العام عن الانحرافات التى تتورط فيها الحكومة، مع حث الوكالات التابعة للحكومة لاتخاذ إجراءات حازمة ضد الجريمة والفساد فى المجتمع الأمريكى، واستمر قائلا: أن المحررين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية فى العقود السابقة- كانوا بمثابة مقاتلين ذوى نزعة أخلاقية وإدراك للمسئولية الاجتماعية التي يتعين على الصحافة أن تضطلع بها، وقد أبدى هؤلاء المحررون حماساً لا يكل فى متابعة قضايا الفساد والمطالبة بالإصلاح، فى حين أن المحررين الجدد فى الصحافة الإستقصائية، يتميزون بالاحتراف ، مع قضاء وقت مطول من الجهد اليقظ للكشف عن المعلومات الكامنة تحت سطح الأحداث العامة، ويسعى هؤلاء المحررون إلى الكشف عن الحقيقة الكاملة والدوافع المحركة للانحرافات والفساد".

وفى مقابلة شخصية منفصلة أجراها دايجرت مع كل من روبرت جرين Robert Greene عام 1976 ، ومع ولياما Williams عام 1975، اقترح جرين تعريفاً للصحافة الإستقصائية والجهود المرتبطة بها، وذلك فى صيغة تقترب من التعريف الذى قدمه كريستانسون فى مقاله الذى نشر عام 1972، وقد أبلغ جرين وليامز ، بأن الصحافة الإستقصائية تعد بمثابة كشف للمعلومات السرية التي يحاول بعض الأشخاص إخفائها، أو بعبارة أخرى إخراج بعض المعلومات التى يسعى بعض الأشخاص أوالمؤسسات إلى التستر عليها، إذ أن جرين من رواد الصحافة الإستقصائية، وقد أسس فى صحيفة Newsday للمرة الأولى أول فريق دائم من المحررين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية، وأضاف محدداً هاماً للصحافة الإستقصائية، على أساس أن تكون التقارير الإستقصائية نتيجة عمل المحررين، ولاتستند إلى التحقيقات التي تجريها أجهزة الشرطة أو أحد أجهزة التحقيقات الخاصة التي تنتشر فى الولايات المتحدة ، وغيرها من الدول الغربية(Dygert: 116).

وكما أبلغ جرين وليامز فإن بعض المحررين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية، من الذين تربطهم علاقة جيدة ببعض المصادر المهمة، يمكن أن يعد بعض التقارير الإستقصائية استنادا إلى التحريات التي تقوم بها أجهزة الشرطة، أو العاملون فى الهيئات القضائية أو حتى فى مؤسسة معهد راند Rand Institute ، الذى

يعد واحداً من أهم المؤسسات البحثية في الشئون الاجتماعية والسياسية بالولايات المتحدة.

ويؤكد جرين أن التقارير من هذه النوعية تتميز بالجودة، ولكنها لا تعد تقارير إستقصائية مستوفية لكافة الشروط المطلوبة للاعتراف بها، وبعد أن انتهى من اللقاءات التي عقدها مع المحررين الإستقصائيين أثناء الإعداد لكتابه، توصل دايجرت إلى استنتاج مفاده، أن الجانب الأكبر من الصحافة الإستقصائية يستهدف كشف الأخطاء والانحرافات التي تحدث في المجتمع، ومن أجل تشجيع المحاولات الرامية إلى الإصلاح، وكشف أوجه انعدام العدالة وتنوير الرأي العام، والقضاء على محاولات بعض الجهات ممارسة الخداع، والاحتيال لتضليل المواطنين، ومن ثم فإن الصحافة الإستقصائية تعد بمثابة مجال لتطبيق التقنيات الصحفية ولكن على نحو أكثر تركيزا وعلى نحو أكثر عمقا بما يتطلبه ذلك من البحث الموسع عن كافة المعلومات، بصورة تفوق المعتاد، فضلا عن ذلك فإن دايجيرت يشير إلى أن البحث الدائب عن المعلومات يجب أن يقوم به الصحفيون أنفسهم، وبعبارة جازمة يؤكد دايجيرت أنه إذا لم يقم الصحفي بنفسه بالكشف عن المعلومات المطلوبة، فسوف تظل المعلومات في طي الكتمان من الجهات التي تحاول إخفائها أو التستر عليها.

• الصحافة الإستقصائية كصحافة تهدف إلى الإصلاح:

من جهة أخرى فإن العناصر التي تتضمنها الصحافة الإستقصائية مثل، كشف الانحرافات، وقضاء وقت طويل في البحث عن المعلومات، والكشف عن القضايا التي تهم الرأي العام، والتنقيب المستقل عن المعلومات، وتشمل هذه العناصر أيضاً العمل على إدخال إصلاحات تغير من الإنحرافات التي يعاني منها المجتمع، أو كما أشار إليها بروتيس Protess وآخرون(David.Protess,1991:215)، بإعتبار انها مطالب صريحة أو ضمنية، وكما لاحظت ليز ويتن Les Whitten زميلة جاك أندرسون Jack Anderson، فإن الصحفيين الإستقصائيين لديهم الرغبة في الكشف عن الأشخاص الذين يتورطون في إرتكاب التصرفات المشينة، سواء كانوا من المسئولين في المؤسسات الحكومية أو الخاصة، ومن ثم تتعين الإطاحة بهم من المناصب التي يشغلونها.

وكما تقول ويتن فإن الصحفيين الإستقصائيين يجب أن يتمتعوا بحاسة إثارة الغضب تجاه التصرفات غير السوية من جانب المسئولين، إن هذا العنصر الإصلاحي يعد الأكثر صراحة فى الربط بين التقارير التى تضمنتها صحف الفضائح والتنقيب عن الفساد فى مطلع القرن العشرين، ويفترض كارى ماك وليامز Cary McWilliams رئيس تحرير صحيفة The Nation عام 1970، أن كلا من الصحافة الإستقصائية والصحافة التي تهدف إلى الإصلاح او، صحافة الكشف عن الفساد، تعد كلها بمثابة نوع واحد من الصحافة(15-8:1970).

وفى مقال أعده للنشر فى مجلة Colombia Journalism Review ، استخدم ماك وليامز مصطلح صحافة التنقيب عن الفساد فى الإشارة إلى وصف الصحف التي تسعى إلى الإصلاح السياسى أو الاجتماعى ، وكذلك الصحف الإستقصائية أيضاً، إذ أن هناك اهتماماً متجدداً لدى الصحافة لكشف أسرار الشخصيات التي تتمتع بالنفوذ وانعدام العدالة أو التصرفات غير السليمة، وتستخدم الصحافة فى هذا الصدد تدابير قد تتسم بالعدوانية والتزام النزعة الهجومية.

وبعد دراسة عدد من التطورات التي شهدتها الصحافة الإستقصائية فى غضون الفترة بين عام 1960 وحتى عام 1970 ، توصل ماك وليامز إلى استنتاج يشير إلى أن من المتعين إيضاحه أن صحافة الإستقصاء، أو الصحافة التى تهدف إلى الإصلاح، ، تمثل عنصر حيوياً فى الصحافة الأمريكية.

ويتفق الباحثون الآخرون مع هذه الاستنتاجات، ومن هؤلاء جيسيكا ميتفورد Jessica Mitford التى كانت تعمل صحفية غير مرتبطة طوال الوقت مع عدد من الصحف الأمريكية، ومن واقع خبراتها فى مجال الصحافة الإستقصائية، أعدت اثنين من الكتب هما، الطريق الأمريكى إلى الموت الذي كشفت فيه عام 1963 عن الممارسات غير الأخلاقية للعاملين فى مستودعات الموتى(المشرحة) فى عدد من المدن الأمريكية، والكتاب الآخر بعنوان، العقاب الرحيم غير المألوف ، الذى نشر فى أوائل سنوات السبعينيات، وقد وجهت المؤلفة انتقادات قاسية إلى قانون العقوبات المطبق فى الولايات المتحدة، نظراً لما فيه من أوجه القصور، وقد أعيد نشر الكتاب عام 1979 مرة أخرى، بعنوان، الفن المهذب للبحث عن الفساد The Gentle Art of Muckraking(Mitford,1979:4) وهو ما اعتبره الباحثون بمثابة كتاب فى

الصحافة الإستقصائية، مع تقديم إضافة جديدة إلى الصحافة الإستقصائية فى الولايات المتحدة.

وأكدت جيسكا ميتفورد أنها لا تزال تعد عملها بمثابة استكمال للتخصص فى الصحافة الإستقصائية، وذلك بعد أن وصفتها صحيفة تايم الأمريكية الشهيرة بأنها ملكة صحافة الفساد الأمريكية، بعد أن نشرت مقالها عام 1969 عن التزوير فى إدارة مشروع ما يعرف بمدارس كبار الكتاب Famous Writers School، وبصورة مماثلة يشير جاك اندرسون إلى نفسه باعتباره صحفيا متخصصا في الكشف عن الفساد ، بينما يرى كلارك مولينهوف فى سلسلة مقالاته التي نشرها فى صحف Cowles، أن المقالات التى كان ينشرها تعتبر مجرد مقدمة للإصلاحات التي يتعين على الحكومة الفيدرالية المبادرة إلى تطبيقها، وقد كانت تلك المقالات تظهر قبيل أن تقوم اللجان المنبثقة من الكونجرس بتقديم مشروعات قوانين للإصلاح .

ولكن الدرجة التى تصبح فيها الحاجة إلى المطالبة بالإصلاح صريحة، تعتمد على الصحفيين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية، فعلى سبيل المثال يرى رونالد كيسلر Ronald Kessler من صحيفة واشنطن بوست، أن من الخطر على المحرر أن يعتقد أن التخصص فى الصحافة الإستقصائية، يعد بمثابة تعهد بالقيام بحملات شخصية أوالدفاع عن افكار خاصة يعتقها المحرر، إذ أن المحرر لايعنيه ما يحدث في أعقاب عملية النشر، ولكن ما يعنيه هو ظهور الحقيقة، وعلى المدى الطويل فإن استمرار نشر التقارير الإستقصائية سيؤدى إلى الإصلاح، حتى لو لم يحدث ذلك على الفور، وحتى بالنسبة للمحررين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية من الذين يتفقون مع كيسلر، فإن الذين يتطلعون إلى الإصلاح، يرون أن التقارير الإستقصائية تعد حافزا إلى الإصلاح، ويقول جيم بولك Jim Polk الصحفى المتخصص فى الصحافة الإستقصائية، أن اغتباط المحرر المتخصص فى الصحافة الإستقصائية، يتحقق عندما يرفع جانباً من الستار عن الأنشطة المختلفة التي تسعى الحكومة أو أحد المسئولين إلى إخفائها عن الرأى العام، الذي تخدمه تلك الحكومة.

• الصحافة الإستقصائية كما سبق تعريفها:

بإختصار، فإن تعريف الصحافة الإستقصائية كما يقول جيمس أكوين James

Aucoin، وكما ظهرت من الإيضاحات التي قدمها الصحفيون المعاصرون المتخصصون في هذا النوع من الصحافة؛ ومن الأمثلة التي تضمنتها القصص الإخبارية التي تنتمي إلى الصحافة الإستقصائية أيضا، تتسم بخمسة عناصر مميزة لها (Aucoin,1993:131-132)، وهي:

❖ الكشف عن المعلومات.

❖ معلومات تتناول قضية تهم الرأي العام.

❖ بعض الأشخاص أو المؤسسات لايود إعداد تقارير عن تلك المعلومات.

❖ الكشف عن هذه المعلومات من خلال عملية تنقيب تستغرق وقتا طويلا وجهدا أصليا من جانب المحررين.

❖ الكشف عن المعلومات بهدف إلى الإيعاز بأفكار للإصلاح.

إن العنصر الأول يمكن ترجمته إلى أن الكشف عن المعلومات يعني تعرية السلوك غير القانوني أو غير الأخلاقي، الذي يؤثر على المصلحة العامة بصورة سلبية، ولكن الكشف عن تلك المعلومات يمكن أن يتضمن الكشف عن اوجه القصور وانعدام الكفاءة أو عدم المساواة من خلال تحليل المنهجي للنظم العامة القائمة في المجتمع، علاوة على ذلك فإن تلك المهارات التي يتم توظيفها من جانب الصحفيين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية، يمكن النظر إلى تشابهها مع المهارات الأخرى، التي يتم تطبيقها في الأنواع الأخرى من الصحافة التقليدية، ويشترك فيها أغلب الصحفيين، ولكن التقنيات المستخدمة في الصحافة الإستقصائية تبدو أكثر تركيزا وأكثر ميلا للنزعة الهجومية وأكثر تنظيما ومنهجية في استخدام ما يتاح لها من معلومات.

أهمية الصحافة الإستقصائية:

الصحافة الإستقصائية هي نمط خاص من الصحافة، تقدم تقارير يمكن الاعتماد عليها من جانب المسئولين في مواقع السلطة، بصرف النظر عن طبيعة هذه السلطة في الحكومة أو قطاع الأعمال أو الجيوش أو حتى المنظمات التي لا تهدف إلى الربح، إن التقارير الرقابية التي تعدها الصحافة الإستقصائية، التي يمكن الاستناد إليها،

تحدد الانحرافات فى تلك المؤسسات، دون أن يتعرض المتورطون فى تلك الانحرافات للعقاب، وهناك وسائل أخرى من الرقابة يقوم بها المجتمع.

ففى الولايات المتحدة يقوم الكونجرس بمراقبة الوكالات الفيدرالية التابعة للسلطة التنفيذية، بينما تتابع المجالس التشريعية فى الولايات المتحدة الأمريكية أداء عمل الوكالات الحكومية المحلية، وتسعى الأقسام المعنية بحماية المستهلك إلى حماية المستهلك من أية مُمارسات، يمكن أن تحاول خداع العملاء، ومع أن تلك الأنشطة الرقابية، يمكن أن تقدم المساعدة، إلا أنها ليست كافية لإنقاذ المجتمع من المنحرفين.

فقد أوضح كل من بيل كوفاك Bill Kovach وتوم روزنتيل Tom Rosenstielفى كتابهما الذي يحمل عنوان عناصر الصحافة The Elements of Journalism (2007:142) أن الدور الذي يضطلع به الصحفيون يمد رقابة وتوجيها مستقلا للسلطة، وهو أحد أهم المساهمات التي تقدمها الصحافة للمجتمع، ويعتقد المؤلفان أن الصحافة الإستقصائية من الأسس الرئيسية التي تجعل من الصحافة الرقابية، خصائص متميزة عن وسائل الاتصال الأخرى.

ووفق العبارة التى صاغها جيمس ماديسون James Madison، أحد الأباء المؤسسين للولايات المتحدة، فإن الصحافة تعد الحصن المنيع للحريات فى المجتمع، علاوة على توجيه أصحاب النفوذ والمؤسسات الكبرى والقوية فى المجتمع.

وتاريخ الصحافة الإستقصائية حافل بما لديها من ثراء فى عدد المحررين المتمرسين الذين تمكنوا من الكشف عن الجوانب غير المنظورة فى المجتمع، ومن ثم إعداد التقارير عن أوجه القصور وتقديمها إلى العالم الخارجي، ومثل هذا النوع من التقارير يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغييرات عميقة فى النظام، كما يقوم الصحفيون فى الصحافة الإستقصائية بتخليص المجتمع الإنساني من العيوب المستترة التي قد لاتثير الانتباه فى معظم الأحيان.

يناقش كل من ليونارد دونى Leonard Downie، وروبرت كايزر Robert Kaiser، فى كتابهما المنشور عام 2002 مقولة أن الصحافة الإستقصائية تساهم بدور لا يمكن الاستعاضة عنه فى المجتمع الحديث، خاصة أن تعرية أوجه القصور

والفساد فى الحكومة يمكن أن يؤدي إلى تغيير السياسات الحكومية العقيمة، ومن ثم حماية أموال دافعي الضرائب من التبديد والإهدار، وبالتالي إنهاء خدمة المسئولين الحكوميين، الذين يسيئون التصرف فى الأموال العامة، أيضا فإن الكشف عن الممارسات غير الأخلاقية لرجال الأعمال يمكن ان تنقذ صحة وأموال المستهلكين، كذلك فإن الإفصاح عن زيادة الوصول إلى قواعد البيانات، يمكن أن يعمل على حماية خصوصية وأسرار العملاء، علاوة على أن الكشف عن الأخطار الكامنة فى البيئة أو المنتجات الغذائية أو الصحة، يمكن أن تساهم فى إنقاذ حياة الملايين، واختبار الوسائل التي يمكن أن يعتمدها المجتمع لرعاية الفقراء والمشردين والسجناء وضحايا الاغتصاب والمرضى العقليين والمتخلفين عقليا، بما يمكن أن يمثل أداة للتعبير عمن لاصوت لهم (Downie,Kaiser,2002: 4-8-31).

أيضا يشدد كل من كايزر ودوني على أهمية الاعتماد والثقة بالتقارير التي تشرها الصحافة الإستقصائية، ومن ثم جعل الديمقراطية عملية سياسية اكثر فعالية وإيجابية، ويؤكد كايزر ودوي أن الثقة والمصداقية يعدان الجانب الأكثر حيوية وخطورة فى الأيدلوجية الليبرالية السائدة فى الولايات المتحدة، وتعتمد هذه المصداقية على رفض فكرة الطغيان السياسي، والتي حددها الآباء المؤسسون للولايات المتحدة، بأنها الاستخدام غير العادل للسلطة.

ويشددان على أن الصحافة المتميزة تجعل من المصداقية أداة فعالة للرقابة، إذ يمكن أن تحدث فى الواقع، ويبدي كايزر ودوي بالغ الأسف نظرا لعدم توفر ما يكفي من هذه المصداقية حاليا، إذ أن كثيرا من المعلومات يتعين أن تظل طي السرية، وهناك حالات لا تحصى من إساءة استخدام السلطة والممارسات التي تفتقر إلى العدالة، والتي لم تعرف بعد، ولذا لم يتم تصحيحها، ويعتقدان أن السبب فى ذلك يرجع إلى صعوبة إعداد أية تقارير صحفية إستقصائية عن تلك الانحرافات، خاصة أن تلك العملية تعد مرهقة وتتسم بالملل أحيانا، فضلا عن استنزاف الوقت والجهد للمحررين، بالإضافة إلى المخاطر المكلفة للمؤسسات الصحفية، التي يمكنها أن تفقد علاقتها الطيبة مع مصادر الأخبار أو مؤسسات السلطة فى المجتمع، من جراء نشر التقارير الإستقصائية.

وبالرغم من استنزاف الوقت والمتاعب التي تواجه الصحفيون، فإن إعداد التقارير الإستقصائية، من وجهة نظر جيني روبرتس Gene Roberts مديرالتحرير السابقة فى صحيفة Philadelphia Inquirer، يعد نمطا محددا لاختبار مدى التزام المؤسسات الصحفية بالجدية لتقديم المعلومات إلى الرأي العام، إذ ينبغي أن يقوم قسم الأخبار فى المؤسسات الصحفية بالبحث المتعمق عن الأنباء، على النقيض من الفكرة الشائعة : عن أن أهم الأنباء تبدو قريبة من متناول المحررين، فهذه المقولة عن سهولة الحصول على الأخبار، تتناقض مع المنطق والرأي العام.

علاوة على ذلك فإن التقارير الإستقصائية، يمكن أن تقود إلى الإصلاح فى أي نظام سياسي أو استثماري فاسد، كما يمكن للصحافة الإستقصائية أن تقدم معلومات يمكن الوثوق بها، من جانب المسئولين فى السلطة، كما يمكنها أن تعبر عن الذين لا يمكنهم التعبير عن تطلعاتهم المشروعة، وبعض مشروعات التقارير الإستقصائية قد يتطلب استكمالها قضاء عدة أشهر من البحث الدقيق، بل إن بعض التقارير الإستقصائية ،تشبه عملية صيد الأوز البري بكل مايرتبط بها من صعوبات .

إن القيام بدور الرقيب المدني يعد واحدا من أهم الواجبات الكبرى، التي يتعين على الصحفي إنجازها وهو ما يتطلب غالبا عمل الإستقصاء الصحفي فى العمق، وهكذا فمن المعتاد أن تكون جميع القصص الصحفية، ذات طبيعة استقصائية، نظرا لأنها تتطلب البحث والتقصي عن المعلومات غير المعروفة Digging ، وإجراء المقابلات الشخصية، وتحرير المعلومات التي يتم جمعها.

ووفق ما ذكره إتيول وأندرسون Itule and Anderson فى كتابهما الصادر عام 2007 ، فإن جميع المحررين يمارسون الصحافة الإستقصائية، نظرا لأنهم تلقوا تدريبات على توجيه الأسئلة مع كشف المعلومات، مع تحرير القصص بأفضل صورة مكتملة قدر الإمكان، إلا أن بعض المحررين يركزون فقط على التحقيقات الإستقصائية ذات الطبيعة الرقابية، ولذا يتعاملون مع العلاقات المغايرة adversary التي يعقدها المحررون مع الجهات موضع التحقيقات الإستقصائية، وما لا يوجد لدى الحصول على خبطات صحفية beat أو أثناء التغطية المعمقة للموضوعات الصحفية.

والهدف الذي يسعى إليه الصحفيون الإستقصائيون، يتمثل فى الحصول على المعلومات، التي يتم حجبها بصورة محكمة، من المصادر المعادية فى الغالب، وهو ما يمكن أن يمنح المحررين الفرصة للابتكار، وأن يصبحوا جزءا من الحياة المثيرة لدى

القراء الذين يتابعون أعمالهم، وفي أحيان أخرى يمكنهم اكتشاف انعدام العدالة والعمل على تصحيح الخلل(Itule and Anderson, 2007:397).

أهمية التقارير الإستقصائية فى المجتمع:

إن اهمية التقارير الإستقصائية هى امر لا يمكن التقليل من قيمته ، ووفق ما ذكره أنشيل وآخرون فإن تعريف الصحافة الإستقصائية اشتق من النظرة التقليدية للصحفيين بإعتبارهم مراقبين (لما يحدث فى المجتمع من أية انحرافات)، ومن ثم فإن دور الصحفيين هو تشمم sniff اية أخطاء ، مع الإشارة إلى الذين يستحقون اللوم، مع إعداد التقارير عن الطريقة التى يمكن أن يتحقق بها التغيير، وعندما ينجح الصحفيون فى جهودهم، للتأكيد على هذه المهمة ، فإن حياة الأفراد فى المجتمع قد تتغير بصورة جذرية إلى الأفضل، ومن هنا يتعزز تقدير الرأي العام لأهمية حرية الصحافة، وارتباطا مع ذلك ، ويؤكد نويبيز Nwabueze (2006:14) أن أهمية الصحافة الإستقصائية للمجتمع تشمل قدرتها على تحقيق الآتى:

• الإيحاء بالتغيير inspire changes:

من خلال المضمون الذي تنشره الصحافة الإستقصائية ، وهو ما يمكن أن يقود إلى تغيير فى السياسات العامة ، وكذلك تحقيق تطورات واضحة فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى فى المجتمع.

- **تعزيز الشفافية والثقة encourage transparency فى المناصب العامة:**

ومن ثم إلزام شاغلى المناصب العامة بالمزيد من اليقظة.

• جعل وسائل الإعلام أكثر مصداقية فى أعين المجتمع:

فعندما يتم الكشف عن وجه انعدام العدالة والتأثيرات السلبية لسياسات وتصرفات الحكومة على الشعب،تكون وسائل الإعلام أكثر مصداقية فى أعين المجتمع Make the media more credible.

- **مساعدة وسائل الإعلام على الاضطلاع بالدور الرقابي :**

فمن خلال الجهود المضنية التي يتم بذلها لدى إعداد التقارير الإستقصائية والكشف عن الفساد في المجتمع، من خلال اطلاق الحرية لوسائل الإعلام ومساعدتها على القيام بدورها الرقابي Help the media to play the watchdog role .

- **زيادة المنافسة بين وسائل الإعلام :**

إذ يميل الرأي العام إلى أن يصبح أكثر انجذابا نحو وسائل الإعلام، التي تحظى بالاهتمام بسبب دورها في نشر التقارير الإستقصائية، وبالتالي تحدث المنافسة بين مختلف الوسائل Increases competition among the media .

- **التسبب في زيادة المبيعات Brings about an increase in sales:**

بسبب أن القصص الإستقصائية تميل إلى زيادة اهتمام الراي العام، من تفضيل القراءة أو الإصغاء إلى التقارير الإستقصائية، وهذا الاهتمام، سوف يجذب المعلنين أيضا.

- **توسيع مجال حرية الصحافة widen the scope of journalistic freedom:**

إذ أن المحرر الإستقصائي لديه القدرة على استكشاف مجالات وأماكن متعددة في سبيل البحث عن الحقائق.

- **التسلح بالمهارات من أجل الاستمرار في الاتصال بالمجتمع:**

أي إلزام الصحفيين والمؤسسات التي يعملون بها، بضرورة تنمية مهاراتهم من أجل الاستمرار في الاتصال بالمجتمع؛ حيث تكون المؤسسات الإعلامية بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للاحتفاظ بجمهور القراء والمعلنين لديها.

- **تغذية عملية التطور في المجتمع:**

بالتأكيد على أن الأموال العامة funds ، لم يتم اختلاسها، وأن شاغلي الوظائف العامة يكرسون أنفسهم لعملهم، مع تقديم الاحتياجات التي يتطلبها الشعب إلى اهتمام الحكومة القائمة، فإن جوهر الصحافة الإستقصائية يتمثل في الكشف عن

المعلومات التي تهم الرأى العام، وهذه المعلومات تم تحديدها ، لتشمل :

- ❖ كشف أو فضح جريمة أو جنحة خطيرة .
- ❖ حماية الصحة والأمن العام.
- ❖ حماية الرأى العام من أن يتعرض للتضليل من خلال بعض البيانات الصادرة عن بعض الأفراد أو المنظمات.
- ❖ الكشف عن الفساد والمشاكل التى يمكن أن تثير اهتمام الرأى العام. وكذلك جشع الشركات الكبرى ونفاق الأشخاص الذين فى السلطة.

الفصل الثالث

المداخل النظرية المفسرة للصحافة الإستقصائية

المدخل الرقابى لوسائل الإعلام:

يرى هذا المدخل أن الصحافة تتميز على مدى تاريخها عن وسائل الإعلام الأخرى بقدرتها على ممارسة الوظيفة الرقابية Watchdog ، والنقدية Critical من خلال قيامها بنقد السياسات والتوجهات القائمة، وطرح الرؤى البديلة التى تستهدف إصلاح أوضاع المجتمع وتطويره جنباً إلى جنب مع قيامها بمراقبة أداء هيئات الدولة ومؤسساتها المختلفة، والكشف عن أوجه القصور والإنحرافات التى تشوب أداء هذه المؤسسات والمسئولين عنها.

وتعد هذه الوظيفة امتداداً لمفهوم السلطة الرابعة Fourth Estate ، أى أن وسائل الإعلام تسعى لأن تكون رقيبا على كل ما يدور فى المجتمع من مدخلات ومخرجات، بما فى ذلك مراقبة المؤسسات الإجتماعية النافذة فى المجتمع (Jenieferwhitten,2009,Mcleod Douglas,1989) ،إذ يربط العديد من الباحثين بين الوظيفة والدور الرقابى الذى تلعبه وسائل الإعلام ، وبين حركة التغيير والإصلاح التى يشهدها المجتمع على اعتبار أن هذا الدور يعد رافداً اساسياً فى حركة التغيير والتحديث والتطور الديمقراطى .

كما يصف البعض وظيفة المراقبة بالمثال النموذجى لقوة ونفوذ الصحافة فى متابعة من فى السلطة، خاصة المسئولين الحكوميين للمسائلة عن تصرفاتهم(Marsha A.Ducey,2011:ix-14)،فالوظيفة الرقابية للصحافة تمتد بجذورها إلى النظريات الكلاسيكية الخاصة بالليبرالية الديمقراطية، التى تتناول الدور الذى تضطلع به وسائل الإعلام فى المجتمع ، ووفق هذه الرؤية ، فإن المهمة الأولية للصحافة تتمثل فى القيام بدور رقابى على الحكومة والبحث عن أية انتهاكات لدى ممارسة السلطة العامة، وتعرية الفساد فى المجتمع، وتزويد المواطنين بالمعلومات الكافية لتناول الشئون العامة.

ويقال أن القيام بالدور الرقابى، يتطلب الملكية الخاصة لوسائل الإعلام، نظراً لأن أية سيطرة مالية من جانب الحكومة على وسائل الإعلام، سيحد من قدرتها على الاستقلال وتقديم الصحفيين لأنماط من الصحافة ذات الخصائص المتميزة، وبالنسبة

لمن يدافعون عن هذا المدخل فى هذه المرحلة الراهنة ، فإن إعداد التقارير فى الصحافة الإستقصائية ، قد أصبح المثال النموذجي للمساهمة التي تشارك بها الصحافة فى الحياة العامة (Charles.Raphael,1997:26)، وهو السبب الرئيسى الذى يفرض تحرر وسائل الإعلام من الخضوع لأية قيود.

فعلى سبيل المثال يتساءل ستيفن هلومزStephen Holmes (1990:51)، عن ما إذا كانت جميع القيود ، يمكن أن تحول الصحافة إلى مجرد منتدى محايد لتبادل الأفكار، وهو ما يعمل على الحد من قدرتها على القيام بالدورالرقابى المزعج بالنسبة للمؤسسات الحكومية والخاصة التى تتورط فى بعض الإنحرافات وقضايا الفساد ، واعتبرت بعض الدراسات (PatrickLee,2003) أن زيادة توجه الصحف نحو توسيع دورها الرقابى والنقدى وقيامها بالتعبير عن احتياجات الجماهير وهمومها فى مواجهة السلطة السياسية وتحول الصحف من نمط تيار الصحف السائدة Mainstream إلى نمط صحافة المواطن Civic Journalism ،يعد الضمانة الأساسية للحفاظ على صناعة الصحافة التقليدية ، وتطويرها ، وتعميق قدرتها على المنافسة فى مواجهة البدائل الإليكترونية المستحدثة.

كما تمثل الصحافة الغاضبة Outrage journalism عنصراً محورياًفى وظيفة الرقابة للسلطة الرابعة ، وغالباً ما يتم تقديمها بإعتبارها الركن الأساسى فى الديمقراطيات الليبرالية ليس من جانب الصحفيين وحدهم ، وهذا المفهوم يبدو واضحاً بدرجة ملحوظة منذ أن قام شولتز Schultz(332-17:1998) بصياغته فى كتابه ، وقد تم تطويره بإعتباره مبدأ للرقابة غير الرسميةinformal regulatory principle لدى ممارسة الصحافة والسياسات الديمقراطية.

مفهوم الرقابة The Watchdog Concept:

تؤكد نظرية صحافة الرقابة أن الصحافة يتعين عليها أن تقوم بانتقاد Criticize وتقيم evaluate أداء الحكومة والمؤسسات الأخرى، وذلك من أجل التأكد من أن أحداً لم يتورط فى الفساد ، أو يتجاوز مهام منصبه والصحافة الحرة يمكنها أن تقوم بدورها الديمقراطى بتقديم المعلومات المفيدة للناخبين، من أجل تشجيع الرأى العام على النقاش ، ونظراً لأن الدور الأساسى للحكومة ينحصر فى حماية حرية المواطنين،

فإنه ستكون هناك حاجة إلى نمط من الرقابة لحماية المواطنين من أية انحرافات Deviation لدى ممارسة الحكومة دورها الأساسي Lichtenberg, 1990:102-135). فالفكرة الرئيسية لنظرية الرقابة للصحافة تتمثل في أن الصحافة يتعين عليها أن تقوم بحماية المواطنين من أية انتهاكات يمكن أن تقوم بها الحكومة أوالأفراد الآخرين من ذوي النفوذ أو المؤسسات في المجتمع.

ويرى الكسندر ميكل جون Alexander Meikle john ، أن المواطنين وبالتحديد صانعي القرار السياسي Decision makers في أي نظام ديمقراطي ، بحاجة إلى مجموعة متزايدة من المعلومات ، لكي يتم اتخاذ قرارات سياسية ، تتسم بالوعي بمشكلات المجتمع،ويعتقد ميكل جون أن الصحافة تقوم بدور الرقيب لصالح المجتمع، إذ تنتقد وتقسيم سلطة الحكومة القائمة(GretaK. Weiderman, 2009:42)، وهي بذلك تعبر ، تعبيراً مباشراً عن دور الصحافة كسلطة رابعة Fourth Estate ، ومفهوم السلطة الرابعة يدافع عن فكرة استقلال وسائل الإعلام، ويؤكد هذا المنظور لوسائل الإعلام أنها تعبر عن مصالح الشعب، وليس مصالح المجموعات التي تتمتع بالنفوذ والسيطرة في المجتمع (Donohue, et. al, 1995: 115-132)، ويوضح استون ورفاقه Stone, et. al (1997:86-102) إن واضعي النظريات في مجال الإعلام يشيرون إلى عما إذا كانت الرقابة من بين الوظائف التي تقوم بها الصحافة من عدمه، بإعتبارها أنها تمثل النخبة في المجتمع، أوأن الصحافة تقوم بدور الوسيط بين الشعب والنخبة،وتمتد جذور نظرية الدور الرقابي للصحافة إلى نظرية الحرية الخاصة بالصحافة، التي تتضمن عدد من الفروض الأساسية، هي:

- أهمية الأفراد.
- الاعتماد على قوة العقل والتصرف العقلاني في المجتمع، أي أن كل التصرفات التي تقوم بها السلطة يجب ان يتم تأطيرها في حدود المنطق السليم.

مفهوم الحق الطبيعي Concept Of natural right

- حرية التدين والتعبير ، وهو ما أصبحت الصحافة جزءا منه .

والفكرة المحورية من تلك النظرية تتبلور في أن الناس يريدون أن يتعرفوا على الحقائق، بإعتبار أن السبيل الوحيد للوصول إلى الحقيقة ، ينحصر في مفهوم حرية الرأى في سوق الأفكار marketplace of ideas ، والفرض الأخير من هذه المجموعة يتمثل في أن الفكرة الأكثر موضوعية، أو الرأى الذى سوف يتفوق على غيره من الآراء، سيكون الرأى الأكثر قبولاً من أغلبية المواطنين. وبعبارة أخرى ، فإن حرية الصحافة تبدو ضرورية لحصول المواطنين على المعلومات التى يحتاجونها، لكى يتم اتخاذ قرارات بالتصويت تستند إلى معلومات(Glowaki,2004: 40-54)، وتشتمل نظرية الحرية على اثنتين من الأفكار الرئيسية عن مسئولية الصحافة، هما: على الصحافة أن تقدم المعلومات إلى الرأى العام، وأن تمارس دوراً رقابياً في النظام الديمقراطى، من خلال التأكد من أن المسئولين في الحكومة، لا يتورطون في أية تجاوزات خاصة بالمناصب التى يشغلونها، أو يرتكبون impinge أية انتهاكات للحقوق الطبيعية للأفراد.

فنظرية الحرية الخاصة بالصحافة ومفهوم الرقابة يتضمن كل منهما فكرة أن الصحافة لها الحق والواجب في تقديم فحوص تزيد على الفحوص القانونية لنشاط الحكومة ،وبالفعل ووفقاً لما ذكره سيبرت Siebert في كتابه الصادر عام 1956 : إن الصحافة تعمل على إبقاء المسئولين في الحكومة بعيداً عن التورط في أية انتهاكات تتجاوز سلطاتهم ،وتمارس الصحافة دوراً رقابياً على الأعمال الحكومية في أي نظام ديمقراطى، أو حتى اليقظة Vigilant من أجل تسليط الضوء وتحديد أية تجاوزات في ممارسة السلطة، ولكى تتم ممارسة هذه الوظيفة بصورة كافية، يتعين أن تتمتع الصحافة بالحرية الكاملة ، وعدم الرضوخ لسيطرة السلطات التي يفترض أن تمارس الرقابة عليها(Greta K,2009:43-44) .

وفى حين تمتد نظرية الحرية إلى العصور القديمة، إلا أنها شهدت توسعاً ملحوظا خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، وقد تغيرت تلك النظرية من الارتباط بالمبادئ السلطوية Authoritarian المستبدة إلى المبادئ الليبرالية، وقدم ثلاثة من الباحثين الإنجليز وأحد الأمريكيين المساهمة باتجاه هذا التغيير، وهؤلاء الثلاثة هم جون ميلتون John Milton في القرن السادس عشر(كان جون ميلتون 1608-1674 ، شاعر الثورة الإنجليزية التي أطاحت بالملك شارل الأول وأعدمته، وأقامت

حكما جمهوريا لم يستمر إلا فترة لم تزد على ستة عشر عاما تقريبا، بقياد كروموبل، الذي عادت الملكية إلى بريطانيا بعد وفاته)، وجون إرسكين Erskine، وتوماس جيفرسون Thomas Jefferson في القرن الثامن عشر، فضلا عن جون ستيوارت ميل John Stuart Mill، في القرن التاسع عشر، وكتب ميلتون مؤيداً حرية التفكير، وناقش ضرورة أن يميز الناس بين الحق والباطل لدى مواجهة أفكار ومعتقدات الآخرين.

وقد تطورت نظرية ميلتون في مرحلة لاحقة، وأصبحت الآن تمثل أهم مفاهيم السوق المفتوحة للأفكار، وعملية التصويب أو التصحيح الذاتي self righting process، وهو ما يعني أنه في السوق الحرة للأفكار وبدون تدخل الحكومة، فإن الحقيقة سوف تبزغ بصورة حتمية، في حين تموت الأفكار الزائفة، بينما ناقش توماس جيفرسون أن الشخص يمكن أن يقدم على التوصل إلى تقديرات judgments سيئة وغير سليمة، فإن المجموعات قد تتوصل بالضرورة إلى أفكار صائبة.

وقد أوضح جيفرسون مفهوم الرقابة عندما رأى الصحافة ينبغي أن تكون حرة من سيطرة الدولة، وذلك من أجل انتظام الحكم الديمقراطي بصورة مناسبة، بل ربما أعلن جيفرسون أن الدولة لا يمكنها أن تتنصل من تحمل نتائج الانتقادات التي توجه إليها، وقد ناقش جون ستيوارت ميل أهمية تمتع الأفراد بحرية التعبير، واعتقد ميل أن من المهم أن يتم التعبير عن الآراء مع مواجهة التحديات الناجمة عنها، فضلا عن الدفاع عنها ،وذلك من أجل التوصل إلى الحقيقة.

ويزمن واضعو النظريات المتعلقة بالحرية بأنه بعيداً عن تعدد الأصوات في الصحافة، وبينما تصل بعض المعلومات الزائفة إلى الرأى العام، فإن الحكومة لا تتمتع بالحق في فرض أية قيود على المعلومات، وإذا أقدمت على خطوة من هذا القبيل، فإنها قد تفرض قيوداً على المعلومات التي قد تكون مهمة للحكومة ذاتها.

في الغالب تعرضت نظرية الحرية لانتقادات حادة، وذلك بسبب دفاعها عن حرية التعبير غير المقيدة، التي يجب أن تتوازن مع الحقوق الأخرى، مثل، الحق في الحفاظ على خصوصية الأفراد، وكذلك الأمن القومي على وجه الخصوص ويتمثل الحل غالبا في المجتمعات التي تعترف بحرية الصحافة، في عدم السماح للحكومة بأن تبادر إلى فرض القيود أوالرقابة على الصحافة.

ولكن يتعين على الحكومة أن تترك الصحافة تتحمل المسئولية أمام القانون، بسبب أية تداعيات قد تتعرض لها بعد النشر، خصوصا إذا ما كان يمس الأمن القومي، أو حقوق الأفراد الآخرين، أو تعارض المادة المنشورة مع الشرعية القائمة في المجتمع (McQuail,2000:129).

وهناك انتقاد آخر يوجه إلى نظرية الحرية، ويتمثل هذا النقد في أن تلك النظرية تتحدث عن حقوق الصحافة، ولكن دون الحديث عن مسئوليات الصحافة، ومن هنا تحل نظرية المسئولية الاجتماعية بصورة عامة، كبديل عن نظرية حرية الصحافة، وتنادي نظرية المسئولية المجتمعية بأن تستخدم الصحافة مواردها بطريقة تتسم بالأخلاقية والمسئولية.

تاريخ الدور الرقابي للصحافة:

يعد الدور الرقابي للصحافة واحداً من أقدم الأدوار المنوطة بالصحافة، ويرجع هذا الدور، إلى إعلان إدموند بروك Edmund Burk's في القرن السابع عشر، عندما أكد أن الصحافة أصبحت السلطة الثالثة Third Estate (في تلك الفترة لم تكن المجالس النيابية قد تبلور دورها المعروف، بل كان الملك يمارس السلطة التنفيذية والتشريعية في نفس الوقت، وذلك على جانب رجال الدين، الذين كانوا بمثابة السلطة الدينية والروحية في المجتمعات الأوربية حتى إندلاع الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر تقريباً).

وفي القرن الثامن عشر ظهرت مجموعة من الخطابات طالبت بضرورة أن تتمتع الصحافة بالحرية، وعرفت تلك الخطابات باسم خطابات كاتو Cato's Letters، وقد أعيد طبع وقراءة تلك الخطابات مرات عدة في أمريكا التي كانت إحدى المستعمرات التابعة للتاج البريطاني في تلك المرحلة، وقد أثرت بصورة ملموسة في الثورة الأمريكية American Revolution، وقد عبرت خطابات كاتو عن الالتزامات التي يجب أن تتقيد بها الصحافة، والحقوق التي يمكن أن تتمتع بها، لدى المشاركة في النقد السياسي، ولدى التنديد بالإجراءات التي تتخذها السلطات العامة، والتي يمكن أن تلحق الضرر بمصالح الشعب، وكذلك لدى الكشف عن فساد المسئولين في الحكومة (Levy,1985:117).

وقد أدت تلك الخطابات إلى ترسيخ الفكرة الأمريكية عن أن تصبح الصحافة السلطة الربعة Fourth Estate فى المجتمع الحديث، أو الرقيب على الحكومة لمصلحة الشعب ، وخلال حروب الثورة الأمريكية أثارت الصحافة الأمريكية اهتمام القراء عن الممارسات المستبدة tyranny للحكم البريطاني والانتهاكات التي تمارس ضد الشعب الأمريكي في المستعمرات، ونصبت الصحافة نفسها كصوت للشرعية ضد السلطات المتعسفة للحكم البريطاني .

وبالرغم من استمرار النقاش، حتى أدرك واضعو وثيقة الحقوق Bill of Rights أن هناك حاجة إلى إدخال التعديل الأول على الدستور The First Amendment الذي ادخل على الدستور الأمريكي ،واعتبر المشرعون الأمريكيون أن الاستقرار الدستورى فى الولايات المتحدة، يمكن أن يمثل ضمانا لقوة الصحافة لكى تمارس الرقابة على الحكومة ، وقد كانت الصحافة الأمريكية خلال الحقبة الاستعمارية الكولونالية أداة للرقابة القوية على السلطات السياسية فى المستعمرات، كما قامت الصحافة بدور رقابى بالغ القوة مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

فى سنوات عام 1830 ، وحتى سنوات 1870 ، فقد اتجهت الصحف إلى توسيع الدور الرقابى الذى تضطلع به ، لكي تتحول من مجرد مراقبة الحكومة ، إلى الكشف عن المشكلات التي تحدث داخل المؤسسات القوية فى المجتمع الأمريكى.

وقد كانت الصحف الأمريكية الرخيصة الثمن أولى الصحف الأمريكية التى تتمتع بنسبة مرتفعة من القراء، واعتبر معظم محرري تلك الصحف ان ، أن عليهم إنجاز واجب ينحصر في تقديم الأخبار وكشف الانتهاكات التي تصدر عن المسئولين، دون التقيد بخدمة أي من الأحزاب السياسية أو الطبقة التي تعمل بالتجارة والاستثمار mercantile class (Dicken-Garcia,1989:106).

وقد بدأت الصحافة الصفراء yellow journalism خلال سنوات عام 1890 ،وتعتبر هذه الصحافة بمثابة ميلاد لإصلاح الصحافة فى الولايات المتحدة، بما فى ذلك الكشف عن الفساد فى الحكومة ، وقد كشفت الصحافة التي تقوم بدور رقابى فى تلك الفترة عدداً من الفضائح المشينة، بما فى ذلك فضيحة حلقة الويسكى Whiskey Ring ، وترتبط تلك الفضيحة بقيام عدد من الشركات التي تقوم بتقطير الويسكى فى الولايات المتحدة ، بتقديم رشاوى إلى المسئولين فى الحكومة

الأمريكية، من أجل التهرب من الخضوع للضرائب الفيدرالية المفروضة على المواد الكحولية ، وكشفت الصحافة أيضا عن شراء أصوات الأعضاء فى الكونجرس بمجلسيه لحساب شركة باسيفك يونيون للسكك الحديدية Pacific Union Railway (تعد من أكبر شركات السكك الحديدية فى العالم، وتدير شبكة من السكك الحديدية تقدر ما يقرب من عدة مئات من الأميال، وتعمل على الساحل الغربي الأمريكي المطل على المحيط الهادى).

وتعد السنوات التى ظهرت فيها صحافة الكشف عن الفساد Muckraking، بمثابة مرحلة الذروة فى ممارسة صحافة الرقابة فى الولايات المتحدة، نظراً لأن الصحافة استهدفت بوضوح أن تثير رد فعل الشعب الأمريكي، ضد التجاوزات الحكومية والفساد فى كافة مستويات السلطة.

وقد كان الصحفيون العاملون فى صحف التنقيب عن الفساد يبحثون عن الفساد ويتمكنون من اكتشاف الفضائح فى معظم الأحوال، إذ كانوا يهدفون إلى تقديم المعلومات المفصلة عن انتهاكات السلطات ،مع الإيعاز برد فعل صادر عن الرأى العام، الذى تمكن هؤلاء الصحفيون من الكشف عنه ، والنموذج الأكثر شهرة، يرتبط بكتاب أوبتون سنكلير Sinclair Upton الصادر عام 1906، والذى حمل عنوان الغابة The Jungle، وقد وصف أوبتون فى هذا الكتاب الظروف التي تفتقر إلى العقلانية ، التي تتم فيها عمليات تعليب وتغليف المنتجات الغذائية فى المصانع بالولايات المتحدة حينذاك ، وقد بدأت المجلات الشعبية فى إستقصاء هذه القضية لدى كل من الحكومة ومصانع التعبئة والتغليف، وقد نشرت مجلة ماك لوري McClure سلسلة التحقيقات الإستقصائية التي أعدتها إيدا تاربيل Ida Tarbell بعنوان ، تاريخ شركة ساتندرد أويل History of Standard Oil Company ، وذلك فى عام 1904، وكشفت تاربيل عن الممارسات التى تفتقر إلى الرحمة، تجاه الشركات الأخرى المنافسة فى عالم إنتاج النفط الخام، أو ضد العاملين، التى ارتكبها جون ديفيد روكفلر ،والعنصر الأكثر أهمية خلال سنوات صحافة التنقيب عن الفساد، يتمثل فى إدراك الكتاب أن الرأى العام ، سوف يتمكن من تصحيح الأمراض التى يعانى منها المجتمع، بمجرد أن تقوم صحف الفضائح والفساد بالكشف عن تلك الانحرافات .

أدت القرارات التى اتخذتها المحكمة العليا فى الولايات المتحدة خلال سنوات السبعينيات، إلى تعزيز الدور الرقابى الذى تضطلع به الصحافة فى المجتمع الأمريكى ،فالبعض من القضايا التي فصلت فيها المحكمة تعلق بالأمن القومى الأمريكى، والتعقيدات الخاصة بتغطية حرب فيتنام ، وكذلك فضيحة ووترجيت ، وأوراق البنتاجون .

وقامت الصحافة بدورها الرقابى من خلال الكشف عن حقائق الحرب فى فيتنام فى القضية التى حملت إسم أوراق البنتاجون (أى مجموعة الوثائق الخاصة بوزارة الدفاع الأمريكية)، وقد كانت الأوراق بمثابة وثائق سرية Classified ، تتضمن تقارير وزارة الدفاع عن الحرب فى فيتنام ، والدور الأمريكى فى منطقة جنوب شرق آسيا ، وكشفت الوثائق عن تعمد المسئولين فى الحكومة الكذب عن التورط فى حرب فيتنام، وقد قامت المجموعة المكلفة بإعداد تاريخ عن حرب فيتنام، بإعداد 7000 صفحة، يضمها 46 مجلداً من الوثائق التى توضح كيفية تورط الولايات المتحدة فى حرب فيتنام (JR.Powe,1991:97-102).

وقد أقدمت كل من صحيفتى نيويورك تايمز وصحيفة واشنطن بوست على إعداد تقارير صحفية تتضمن بعض الحقائق الواردة فى تلك الوثائق، وشكلت تلك القضية سابقة قضائية فى التاريخ الأمريكى، حيث قررت المحكمة أنه ليس بمقدور الحكومة الأمريكية أن تمارس حظراً مسبقاً على نشر المعلومات، أو تمنع الصحف من نشر المعلومات التي يمكن أن توصف بالسرية ، مالم تقدم الحكومة أدلة كافية على أن الأمن القومى للولايات المتحدة يمكن أن يتعرض لتهديدات وشيكة، وقد ردت الحكومة بأن الاستمرار فى نشر المعلومات عن أوراق البنتاجون، يجب أن يخضع للمنع نظرا للأضرار البالغة التى تتعرض لها علاقات الولايات المتحدة مع عدد من الدول ، بالإضافة إلى تهديد الأمن القومى الأمريكى (تضمنت تلك الوثائق الكشف عن الجوانب الخفية من العلاقات العسكرية والسياسية مع عدد من الدول الأوربية منها فرنسا التى كانت تحتل منطقة الهند الصينية فى جنوب شرق القارة الآسيوية، فضلا عن العلاقات مع بعض القوى الآسيوية المجاورة لفيتنام ، والتي ساهمت بصورة غير معلنة فى دعم المجهود الحربي الأمريكي، ولم تكن من مصلحة الولايات المتحدة أن تتم إزاحة الستار عن تلك الأسرار) .

ولكن بالرغم من الدفوع التي قدمها ممثلو الحكومة الأمريكية، إلا أن أغلبية آراء القضاة في المحكمة، أصرت على تقديم الحكومة لأدلة موثقة تبرر أي حظر مسبق على نشر أية معلومات من أوراق البنتاجون، وغيرها من الوثائق التي توصف بالسرية والحساسية، ونظراً لأن الحكومة لم تقدم ما يكفي من الأدلة لتبرير الطلب الذي تقدمت به، فقد قررت المحكمة العليا رفض طلب الإدارة الأمريكية ، وخلال الفترة التي لم تقرر فيها المحكمة العليا في الولايات المتحدة، أن تتخذ قرارا بالانحياز إلى حرية الصحافة، أو منح الأولوية للأمن القومي الأمريكي، فقد تخوف كبار المسئولين في صحيفة نيويورك تايمز من خسارة تلك القضية، ومن ثم تقدموا بطلب أقل طموحا، من اجل أن تفصل المحكمة فيما إذا كان لدى الحكومة من المبررات الكافية، لكي تفرض حظرا مسبقا على نشر أية معلومات، وفي تلك الحالة المتعلقة بتلك القضية على وجه الخصوص.

تعد فضيحة وترجيت نموذجا أكثر بروزاً يكشف عن الدور الرقابي الذي تضطلع به الصحافة، بالرغم من أن الصحافة لم تعمل بمفردها على إسقاط الرئيس الأمريكي حينذاك ريتشارد نيكسون ، وقد عملت الصحافة على ترديد أصداء التحذيرات التي انطلقت في المجتمع الأمريكي، بشان المخاطر التي تتعرض لها الديمقراطية الأمريكية، من جراء الممارسة المشوهة للمنافسة الحزبية التي تورط فيها الرئيس القائم آنذاك، ومن ثم تابع Scrutinize الرأي العام باهتمام تصرفات الرئيس الأمريكي ، وقد قام كل من بوب وود وراد ، وكارل بيرنشتاين بالبحث الدقيق dug deep عن تورط الرئيس نيكسون في السطو والتجسس على مقر الحملة القومية للحزب الديمقراطي في مبنى ووترجيت (الذي ترجع إليه تسمية تلك الفضيحة) في الانتخابات التي كانت مقررة عام 1972، ولم تحاول أي من الصحف الأخرى أن تشارك في تغطية الفضيحة حتى شهري يناير وفبراير من عام 1973.

وقد رأى بعض الباحثين أن عدم مشاركة الصحف الأمريكية الأخرى في تغطية وقائع فضيحة وترجيت، يرجع إلى الدور الرقابي المحدود الذي تضطلع به الصحافة الأمريكية خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي.

نستخلص من ذلك، أنه خلال السنوات الأربعين الماضية تابع الأمريكيون نماذج من افضل وأسوأ أنماط الصحافة الرقابية في الولايات المتحدة، والنموذج الأفضل في هذا

الـصدد ، يتمثل فيمـا قـام بـه كـل من بـوب وود وراد وكـارل بيرنـشتاين ، لـدى تغطية فضيحة ووترجيت لحساب صحيفة واشنطن بوست، ففي يونيو من عام 1972 ، قام فريق من المخبرين المتخصصين في المراقبة والتجسس وبموافقة شخصية من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون باقتحام مقر اللجنة القومية للحزب الديمقراطي في مجمع مباني وترجيت (في يونيه عام 1972)، وكانت خطة التجسس بزرع أجهزة في المكتب، ولكن تم أكتشاف المخبرين والقي القبض عليهم، وبمساعدة من مصدر لم يكشف عن هويته الحقيقية ، وأطلق عليه لقب ، الحلق العميق Deep Throat، فجر كل من بوب وود وراد وكارل بيرنشتاين، واحدة من أكبر وأهم وأخطر القصص السياسية في جميع العصور، وقد حققا شهرة طاغية لكل منهما، وأشارا إلى أن ما حدث في وترجيت لم يكن قضية منعزلة، وقدما تفاصيل عن عمليات التجسس والألاعيب القذرة التي تورطت فيها إدارة ريتشارد نيكسون، وبسبب تلك الفضيحة ، أصبح نيكسون أول رئيس أمريكي يتقدم باستقالته، وأصبح كل من بوب وود وراد وكارل بيرنشتاين بمثابة نموذج للصحافة الرقابية، بل إن ما قاما به كل منهما يمثل الصحافة الإستقصائية كما ينبغي لها أن تكون، ومن ثم تسليط الضوء على الأخطاء والانتهاكات التي يتورط فيها أصحاب النفوذ في المجتمع ، والأمر المثير للسخرية أن عدد الصحفيين عام حتى 2011 يكاد يقترب من عدد الصحفيين إبان اندلاع فضيحة وترجيت، بالرغم من زيادة عدد سكان في الولايات المتحدة بنسبة لا تقل عن 50٪ خلال الفترة بين عامي 1972 - 2011 ، أي أن الزيادة في عد السكان، لم تقابلها زيادة موازية في عدد الصحفيين

وقد حدث الإخفاق في الوظيفة الرقابية للصحافة في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر، وخلال الأشهر التي سبقت الحرب على العراق، فالمقالات الوثائقية التي يعدها بعض الصحفيين مثل بيل مويرBill Moyer في مقاله شراء الحرب Buying The War ، وكذلك القصص الإخبارية في بعض الصحف، التي أقبل على قراءها الصحفيون والتي نشرت في مرحلة لاحقة من أجل توثيق فشل الصحافة في القيام بالدور الرقابي، وكما كتب ريم ريدر Rem Rieder (2004:6)، المشرف على تحرير تقرير مراجعة الصحافة الأمريكية American Journalism Review لعام 2004، والذى تناول فيه التغطية الصحفية، التى كان من المفترض أن تتم لقضية أسلحة الدمار الشامل في العراق وفضيحة انتهاك حقوق

الإنسان فى سجن أبو غريب بالعراق ،باعتبار ان عدم تغطية هذه الوقائع، تمثل أوجها من القصور الذى عانت منه الصحافة الأمريكية، وأن من المهم أن لا يتكرر ذلك مرة أخرى، مع ضرورة تحديد أسباب هذا القصور، وهناك الكثير من الدروس المهمة التي يجب أن يتم استيعابها، وهي دروس يمكن أن تمنع مثل هذا الفشل من جانب الصحافة خلال المستقبل .

نقد المدخل الرقابى للصحافة :

فى حين أن الدور الرقابى للصحافة، يعد واحداً من أقدم المبادئ المعروفة فى الصحافة وأكثرها احتراما، إلا انها تخضع خلال السنوات الأخيرة لانتقادات حادة ومتابعة مدققة من الباحثين، بل يرى الباحثون ومنهم ستون ورفاقه أن الرأى العام لم يعد يقتنع بدور وسائل الإعلام كرقيب، ولذا لم يعد يساند هذا الدور (Stone,et.al,1997:86-103)، فى حين يرى شودسون Schudson (-2004:1231 1238) أن تغطية وسائل الإعلام لفضيحة وترجيت، لم تبرهن على الاضطلاع بقوة الدور الرقابي، إذ أن صحيفة وحيدة (هى صحيفة واشنطن بوست) وليست الصحافة الأمريكية ، هى التى قامت بالدور الرقابى.

كما رأى شودسون أن الكونجرس ومكتب التحقيقات الفيدرالى FBI ساعدا الصحافة فى القيام بالدور الرقابي، إذ أن الكثيرين من الصحفيين كانوا يبدون الكراهية والاحتقار للرئيس نيكسون.

ويرى منتقدوالدور الرقابى للصحافة وغيرها من وسائل الإعلام، انه منذ فضيحة وترجيت فإن الصحافة لم تمارس الدور الرقابى ، الذى ارتبط بالشهرة التى حققتها فى هذا الصدد، وقد حدد فرانكى W. Francke (1995:109-121) العديد من العوامل التي عملت على الحد من فعالية تأثير الدور الرقابي للصحافة، وتشمل تلك العوامل: التعارض بين القواعد المهنية Professional Norms ، والمبيعات المحققة من الصحف ، ودرجة الثقة التى تتمتع بها كل صحيفة على حده ، والأرباح التى تحققها كل مؤسسة صحفية أو تسعى إلى تحقيقها ،وكذلك القيم التى تحدد صلاحية الأخبار للنشر، ومدى كفاءة العناصر الصحفية التى تعمل فى كل صحيفة على حده.

ويرى منتقدو الدور الرقابي للصحافة، أن الصحافة لم تمارس هذا الدور خلال سنوات الحرب الباردة، وقد لخص بوب جيلزBob Giles(3:2001) ذلك بصورة مناسبة بقوله: أنه خلال الحرب الباردة فقد دفع الشعب الأمريكي ثمنا باهظا للحفاظ على سرية المعلومات، والخداع التي تم استخدام كل منهما ، من أجل تبرير الأعمال الحربية، بينما فرضت الصحافة الأمريكية رقابة ذاتية على ما تنشره، ولم تكن الصحافة راغبة في التحدي أو معارضة التفسير الرسمي للأحداث.

وهناك قضايا أخرى تجاهلتها وسائل الإعلام بدرجة كبيرة خلال سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، بما في ذلك كارثة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة، وقضية إيران – كونترا Iran –Contra affair (فضيحة إيران كونترا التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الثمانينيات من القرن الماضي، عندما استخدمت إدارة الرئيس الجمهوري رونالد ريجان حصيلة شحنات السلاح السرية التي حصلت عليها إيران من الولايات المتحدة خلال سنوات الحرب مع العراق، في تمويل عمليات المجموعات اليمنية المسلحة المناوئة لنظام حكم جبهة الساندينستا اليسارية في جمهورية نيكارجوا بأمريكا الوسطى، إذ كانت واشنطن ترفض وجود دولة يسارية أخرى في أمريكا الوسطى إلى جوار كوبا، وهو ما قد يشجع الدول الأخرى على التوسع في تطبيق النظم اليسارية في السياسة والاقتصاد، خاصة أن تلك الدول التي تعرف باسم جمهوريات الموز ، تعتبر مرتعا للاحتكارات الأمريكية الكبرى).

وكما أشار إلى ذلك ستانلي كوهين Stanley Cohen في كتابه الصادر عام 1989، فإن جماعة الضغط التابعة لشركة S and L Lobby استطاعت استغلال الثغرات في القوانين الفيدرالية والإجراءات الرقابية في الولايات المتحدة، ومن ثم أصبحت الحكومة في قبضة تلك المجموعة التي تعبر عن مصلحة شركةS.L، ولم يعد بمقدور الصحافة الرقابية سوى ترديد انتقادات غير معلنة whimper (22:1989)، وبدلاً من نشر أية قصص إخبارية عن المأزق الذي تعرض له المستثمرون والمودعون لدى شركة S.L، على الصفحات الأولى من الصحف الأمريكية، فقد فضلت تلك الصحف دفن buried تلك الأخبار في الصفحات المخصصة للشئون المالية والاستثمارية.

وأحد الأسباب التي توضح ضعف الدور الرقابي لدى الصحف الأمريكية خلال سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، يرجع إلى طبيعة العلاقة التي ربطت بين الرئيس

الأمريكي السابق رونالد ريجان والمؤسسات الصحفية فى الولايات المتحدة، ونظراً للملاحظات اللاذعة والمستفزة من جانب ريجان Reagan، فقد كان من المسموح فقط للصحفيين بتوجيه أسئلة إلى الرئيس ريجان فى المؤتمرات الصحفية الرسمية. وقد خصصت مقاعد محددة للصحفيين وكان عليهم أن يجلسوا بهدوء، دون أن تتاح لهم الفرصة لإثارة أدنى قدر من الإزعاج، وكان يتم استدعاء كل منهم على حدة لكى يوجه السؤال الذي سبق تقديمه إلى معاونى ريجان قبيل بدء المؤتمر الصحفى؛ كان يتمكن ريجان من إعداد إجابة مناسبة مع مساعديه ، ولم يكن من المسموح للصحفيين المعتمدين لدى البيت الأبيض: الوقوف والصراخ أثناء توجيه الأسئلة، فى محاولة لإثارة الاهتمام من جانب الرئيس، وفق الطريقة القديمة للمنافسة بين الصحفيين فى الحصول على إجابة ، قد تشكل سبقا صحفيا لكل منهم على المستوى الشخصى او للمؤسسة التي يعملون بها (Kurtz,1996:189)، وقد استخدم ريجان روح الدعاية والكاريزما الشخصية المتوفرة لديه، فى السخرية من الصحافة، ومن ثم تحويل الصحافة من أدوات للرقابة الشعبية Watchdogs، إلى مجرد أدوات هادئة اليفة ومطيعة Lapdogs لاتثير المتاعب (تعنى الكلمة الكلاب الأليفة التي تتميز بالهدوء ، ولا تسبب الإزعاج لأصحابها على الإطلاق).

ونظراً للشعبية التى كان يتمتع بها ريجان، فإن الصحافة كانت ترفض توجيه أية انتقادات إليه، حتى لاتصبح الصحافة موضعا للسخرية والاستهجان من الأمريكيين، وغالبا ما كان ريجان يوصف بأنه "Teflon President" بسبب شعبيته، حتى مع المتابعة الدقيقة لأعماله وقراراته من جانب الصحافة، بل كانت مؤشرات شعبيته وتأييده من جانب الأمريكيين ، عندما توجه الانتقادات إليه من الصحافة.

وبالمقارنة مع العلاقة مع الرئيس الأسبق رونالد ريجان، فإن الصحافة خلال فترتى رئاسة بيل كلينتون ، فقد قامت الصحافة بالبحث الدقيق والإستقصاء عن أية انحرافات غير أخلاقية من الرئيس كلينتون Bill Clinton، وشملت التحقيقات الصحفية الاتهامات بالتورط فى فضائح مالية وجنسية، مثل فضيحة "وايت وتر Whitewater" (تتعلق تلك الفضيحة بتوجيه اتهامات إلى كل من بيل كلينتون، وزوجته هيلارى بالتورط فى قضايا خاصة بالفساد والرشوة ، أثناء مشاركة كل منهما فى أحد مشروعات التطوير العقارى فى منطقة وايت وتر بالولايات المتحدة،

وثارت شبهات حول تورط الزوجين فى الحصول على مكاسب مالية هائلة عندما كان كلينتون الزوج يعمل حاكما لولاية أركنساس، وفى المقابل تم تصفية بعض الخصوم والشركاء ،الذين حاولوا اعتراض سبيل الزوجين، ويقال أنه تمت تصفية 29 شخصا بالقتل فى تلك الفضيحة).

وكذلك فضيحة مونيكا لوينسكى Monica Lewinsky (تتعلق الفضيحة باتهام كلينتون بإقامة علاقة جنسية خارج إطار الزواج مع الشابة اليهودية لوينسكى، التي كانت تتدرب فى البيت الأبيض، وتم اتهام كلينتون بالحنث بالقسم، بعد ان قدم معلومات ثبت زيفها بعد أداء اليمين أمام هيئة التحقيق، وأوشك الكونجرس على عزل كلينتون من منصبه بصورة مهينة للغاية)، بالإضافة إلى كل من فضيحتى تروبر جيت Trooper gate وفضيحة ترافيل جيت Travel gate الأقل أهمية وتأثيراً فى تهديد حياة كلينتون السياسية حينذاك (Greta K,2009:50).

وترى سالدنا Saldana (35-2003:31)، أن مفهوم السلطة الرابعة Fourth Estate أو فحص أعمال الحكومة الأمريكية، تحول إلى مدافع عنها بقوة flack ، ويؤكد أنه فى أعقاب الهجمات الإرهابية فى الحادى عشر من سبتمبر عام 2001، فقد تحولت الصحافة الأمريكية إلى الدفاع وتبرير تصرفات الحكومة الأمريكية، بدلاً ممارسة أى دور رقابي على الأنشطة الحكومية، بل أصبحت مثل كلب الصيد – hound at "A heels"التابع بإخلاص للحكومة الأمريكية ، وخلصت سالدنا إلى الحاجة الضرورية لكى تقوم الصحافة بدور رقابي فعال، خصوصا خلال فترة الحرب، مع الأخذ فى الاعتبار تاريخ التعصب العرقى والسياسى للولايات المتحدة، فإن هذا التعصب يظهر فى أوقات الأزمات، وهذا الوقت لا يناسب الصحافة لكي تتمتع بالقوة والنفوذ فى الولايات المتحدة، بل إنه فى أوقات الأزمات، تتبع الصحافة سياسة تأييد الحكومة والدفاع عنها.

ويشير فليسون Fleeson(46-2001:36) إلى أن هناك تأكيدات إضافية على تخلي الصحافة عن القيام بالدور الرقابي، وهو ما يتضح فى قلة عدد أقسام الأخبار فى Washington D.C ، بل لم يعد الصحفيون يتابعون الإنفاق الحكومي ، وفى الواقع فإن الصحفيين الذين حاولوا تغطية الانحرافات beats التي تتورط فيها الحكومة الأمريكية ،وذلك من خلال تطبيق الإجراءات الرقابية الصحفية، فإن

القصص الصحفية التي يتم إعدادها في هذا الصدد ، لا تحظى بالاهتمام الواجب أو التقدير المناسب ، بل أن القصص التي يقوم الصحفيون بإعدادها عن تلك الانحرافات، يتم دفنها في الصفحات الداخلية ، في حين تظهر القصص المثيرة للمشاعر والأحاسيس على الصفحات الأولى.

نظرية وضع الأجندة Agenda Setting theory :

ترجع الأصول الفكرية لنظرية وضع الأجندة إلى ماكتبه Lippmann(xi) عام 1922 عن دور وسائل الإعلام في ايجاد الصلة بين الأحداث التي تقع في العالم الخارجي والصور التي تنشأ في أذهاننا عن هذه الأحداث ، وفي عام 1963 كتب Cohen(41) أن الصحافة قد لاتنجح في معظم الوقت في التأثير على اتجاهات الناس، ولكنها تؤثر بقوة في تحديد نوعية القضايا التي يهتمون بها ، فقد عبر كل Lippmann ، Cohen بوضوح عن المفهوم العلمي لنظرية وضع الأجندة بعد أول دراسة امبيريقية تحمل هذا المصطلح العلمي الجديد.

ويشير بعض الباحثين إلى عملية تحديد الأولويات بأنها عملية تقوم وسائل الإعلام من خلالها بعملية الاتصال، ومن ثم تحديد الأهمية النسبية للقضايا والأحداث التي تهم الرأي العام (Rogers,Dearing,1988:556)، بينما يشير باحثون آخرون لعملية تحديد الأولويات بأنها ، العملية التي يمكن من خلالها إيضاح المشكلات مثل القضايا السياسية التي تحيط بالبدائل Alternatives التي يمكن تحديدها والتعرف عليها ، ومن ثم يمكن بلورة التأييد أو المعارضة لكل من تلك البدائل (Cobb,Elder,1972:14).

وتفترض نظرية تحديد الأولويات Agenda-Setting Theory : أن القضايا التي تهم الرأي العام ، ترتبط بصورة وثيقة بالقضايا التي تحظى بالتغطية من وسائل الإعلام (Kingdon,1994.Miller,Goldenberg and Erbring,1979)، حيث تفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام تبلغ الرأي العام بما يجري من وقائع ولكن لا تقود الرأي العام إلى كيفية التفكير في تلك الوقائع، ومن خلال هذا التصور فإن الصحافة الإستقصائية تسلط الضوء على الأخطاء التي يتم ارتكابها مع تحفيز الرأي على التفكير في ملابسات ارتكاب تلك الأخطاء دون أن تقوده إلى المطالبة بالإصلاح .

فوفقاً لنظرية وضع الأجندة (McCombs, Show ,1972:177)،ينظر الصحفيون الإستقصائيون إلى أن هدفهم يتمثل فى احاطة الرأى العام علما بالأخطاء والانحرافات دون أى تحريض مباشر للمطالبة بالإصلاح والتغيير فى السياسات العامة ، وهنا فإن جهود إعداد التقارير الإستقصائية قد لاتسفر عن حدوث تغييرات كبرى فى الأجندات السياسية ،ويرى الباحثون أن طبيعة وضع الأولويات(الأجندات) فى الصحافة الإستقصائية يمكن التعبير عنه من خلال عدة نماذج تفسيرية تميز الصحافة الإستقصائية ، وهى كالتالى :

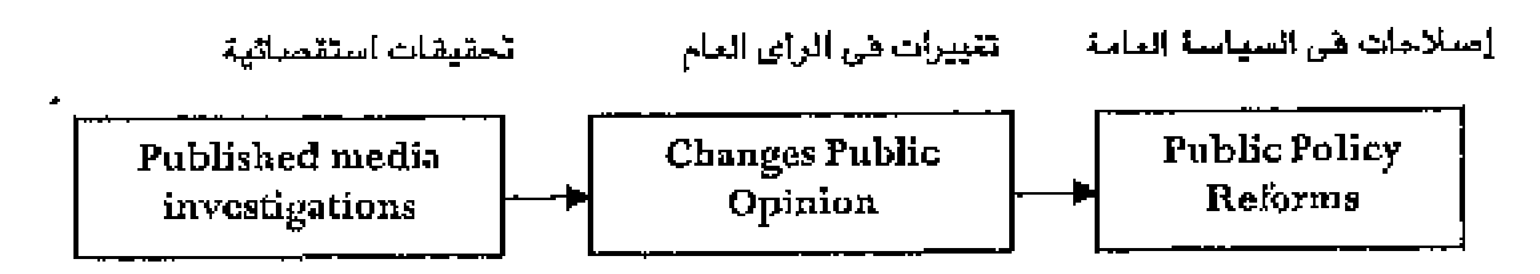
نموذج الحشد والتحريض Mobilization Model:

ويعنى التأثير الحاد للصحافة الإستقصائية على صانع القرار، فى المرحلة اللاحقة لنشر هذه التقارير، وتدور الفكرة الرئيسية فى هذا النموذج، أنه إذا تم حشد الرأي العام، فإنه يصبح قوة رئيسية فى قيادة عملية التغيير والإصلاح.

ووفق هذه الرؤية فإن كشف وسائل الإعلام عن الانحرافات فى المجتمع، يقود إلى تغيير توجهات الرأى العام من أجل المطالبة بالإصلاحات،ويقال أن الكشف عن المعلومات السرية المتعلقة بالأخطاء أو انعدام العدالة فى المجتمع، يؤدي إلى تحفيز الرأي العام للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم ، فالمواطنون الغاضبون يطالبون باتخاذ إجراءات تصحيحية ، ومن ثم يجب أن يقوم الساسة بإصدار القوانين التى تؤطر الإصلاحات (David L.Protess,1991:15).

ويمكننا العثور على نموذج الحشد منذ الفترة التقدمية فى الولايات المتحدة، إذ أن إقرار قانون الأدوية والأغذية النقية Pure Food and Drugs عام 1906،كان نتيجة الدور الذي مارسته الصحافة الإستقصائية، التى كشفت الظروف غير الصحية التى تمت فيها عملية تعليب اللحوم فى الولايات المتحدة، وبتطبيق عملية من ثلاث خطوات، كشفت الانحرفات فى صناعة اللحوم، وأدت إلى تنشيط دور الرأى العام للمطالبة بتصرف قانونى ضد هذه الانحرافات، وفى السنوات الأخيرة أصبحت جرائم اغتصاب الأطفال وقيادة السائقين المخمورين المركبات، ضمن أولويات أجندة الرأى العام فى الولايات المتحدة، وذلك بسبب التغطية المستمرة من جانب وسائل الإعلام لهذه النوعية من الجرائم ، ومن ثم دفع الأعضاء فى الكونجرس لاتخاذ خطوات تصحيحية تحاول أن تحد من تلك الجرائم .

فمثلما أوضح بورتيس Protess ، غالباً ما يقوم المحررون المتخصصون في الصحافة الإستقصائية بإيضاح تأثير العمل الذي يقومون به من خلال رسم ما يعرف ، بنموذج الحشد والتحريض Mobilization Model ، ووفق هذه النظرة التي تتسم بالإبداع المتميز ، يعمل الصحفيون المتخصصون في الصحافة الإستقصائية بصورة مستقلة في الكشف عن الأخطاء في المجتمع؛ ومن ثم تتسبب التقارير التي يعدونها في حشد الرأى العام من أجل المطالبة بالإصلاح، مع دفع صانعي القرار لتقديم مشروعات القوانين التي تنظم المقترحات الإصلاحية ، وفي هذا النموذج يمكن أن يؤثر المحررون بصورة إيجابية على العملية السياسية ، ومع ذلك يظلون بمعزل عن التواصل المباشر معها ، وهو ما يسمح للمحررين الإستقصائيين بأن يظلوا متقيدين بالقيم المهنية غير المحددة بوضوح مع الالتزام بالموضوعية ، بالرغم من من الانحياز إلى الرأى العام(Chad .Raphael, 2004: 165-178) ، ويوضح الشكل التالي نموذج الحشد والتحريض المفسر لدور الصحافة الإستقصائية:



شكل رقم (1) يوضح نموذج الحشد والتحريض

نموذج الصناديق الثلاثة والسهمين Three- box tow –arrow :

وهو لعبة تشبه القمار من خلال التصويب على ثلاثة أهداف باستخدام سهمين فقط، ويقصد بها هنا التركيز والبلاغ على أى نشاط، إذ أن نشر المعلومات المشينة التي تتضمنها التقارير الإستقصائية؛ يعني إثارة هياج الرأى العام، الذي يطالب بالإصلاح لتقويم هذه الانحرافات التي كشفتها التقارير الإستقصائية ، وغالبا ما يحصل المواطنون على تلك الإصلاحات من المسئولين في الحكومة.

ويشدد كل من بروتيس ورفاقه (Protess.et al:xii-3)؛ على أن النموذج السابق الإشارة إليه يتميز بعلاقة خطية Linear مباشرة بين نشر التقارير الإستقصائية وإثارة هياج الرأي العام والمطالبة بالحصول على الإصلاحات، وفي مرحلة لاحقة مطالبة

الرأي العام بالتغيير، ومن ثم تجاوب المسئولين مع الضغوط التي تمارسها الجماهير، وهناك أحد الملامح الأخرى التى تميز نموذج السهمين والصناديق الثلاثة، ويتبلور في أن المطالب المتعلقة بالإصلاح تنبع من الرأى العام أولا، وليس من الشبكات السياسية المرتبطة بعملية صنع القرار.

نموذج العامل المحفزCatalyst Model :

في هذا النموذج تقوم الصحافة الإستقصائية بدور العامل المحفز نحو الإصلاحات من خلال إثارة الرأى العام للمطالبة بالاصلاح ، بإعتبار أن المعلومات السرية التى تقوم الصحافة الإستقصائية بكشفها أمام الرأى العام تقود مباشرة إلى تغييرات فى الرأى العام، وبالتالى خلق كتلة شعبية غاضبة ومتحفزة والتى تؤدى مباشرة إلى الاصلاح (Mark Feldstein , 2007 : 501).

ويتميز هذا النموذج بعلاقة خطية مباشرة Linear بين نشر الموضوعات الإستقصائية واثارة هياج Mobilization الرأى العام والمطالبة بالحصول على الاصلاحات وفى مرحلة لاحقة مطالبة الرأى العام بالتغيير ، ومن ثم تجاوب المسئوليين مع الضغوط التى تمارسها الجماهير ، فمن خلال هذا النموذج ،فإن المطالب المتعلقة بالإصلاح تنبع من الرأى العام أولاً ، وليس من الشبكات السياسية المرتبطة بعملية صنع القرار.

ويرى Protess (1991: 15) ،أن هذا النموذج من صحافة الرقابة يحقق القيم المهنية The professional values والإشراف المنظم ، والمسئولية الاجتماعية للصحافة ، حيث يظل الصحفيون يتمتعون بالاستقلال بعيداً عن عملية ممارسة السلطة فى المجتمع ، ولكنهم مع ذلك يظلون يؤثرون فى هذه العملية من أجل الصالح العام ، والشكل التالى يوضح هذا النموذج .



شكل رقم (2) يوضح نموذج العامل المحفز

نموذج الدمية Dummy Model :

يفترض هذا النموذج أن التقارير الإستقصائية التى تقوم بها وسائل الإعلام، لا تقوم بتحفيز الرأى العام ، ولكن هذه التقارير تحفز صانعى القرار فقط من خلال قيام الصحفيين بتقديم صوت الرأى العام بصورة مؤثرة لا يستطيع الرأى العام ممارستها بمفرده ، وهنا تصدر عن وسائل الإعلام الإستقصائية الرسالة الإعلامية فى الإصل ، مع تحديد الاولويات التى تتطلب الإصلاح ، فهذا النموذج يرى أن الاصلاحات تتحقق ليس من خلال اثارة المواطنين ولكن من خلال النخبة الإعلامية التى تتعاون مع صانعى القرار حتى قبل أن يتم نشر أية قصص استقصائية وطرحها على الرأى العام ، ففى هذا النموذج تم تجاوز الرأى العام بصورة أساسية باتجاه الطريق نحو الإصلاح ، وأن العوامل الأساسية فى الإصلاحات تتمثل فى وسائل الإعلام ، وصانعى القرار ، فبدلاً من اعتبار صانعى القرار كخصوم معارضين للإصلاح – فهم يقومون بدور الشركاء فى الإصلاح والتغيير (Feldstein , 2007 : 502).

فعندما يحدث التغيير فى السياسات العامة فى غياب رد الفعل من جانب الرأى العام، فإن ذلك يحدث من خلال المفاوضات بين الصحفيين الإستقصائيين وصانعى القرار فى المجتمع ؛ وبالتحديد أثناء المرحلة التى تسبق عملية نشر التقاريرالإستقصائية، أو بثها عبر الشبكات الإخبارية التليفزيونية ، أوربما يستخدم صانعوالقرار تلك التقارير كمبرر لإحداث التغييرات التى كانوا يؤيدونها فى المرحلة السابقة ،وهكذا فإن الصحافة الإستقصائية يمكن أن تساهم فى التأثير على طريقة تفكير النخب السياسية وبصورة تفوق تأثيرها على الرأى العام. فعلى سبيل المثال، فإن إعداد التقارير الإستقصائية التى تناولت فضيحة ووترجيت، لم تتسبب فى توليد رد فعل قوى من جانب الرأى العام الأمريكى بما يمكن أن يؤيد أجراء عزل الرئيس رتشارد نيكسون من منصبه بعد إدانته من الكونجرس أثناء جلسة عامة تضم الأعضاء فى مجلس الشيوخ والنواب. كما لم يؤيد الرأى العام أيضا استقالة الرئيس

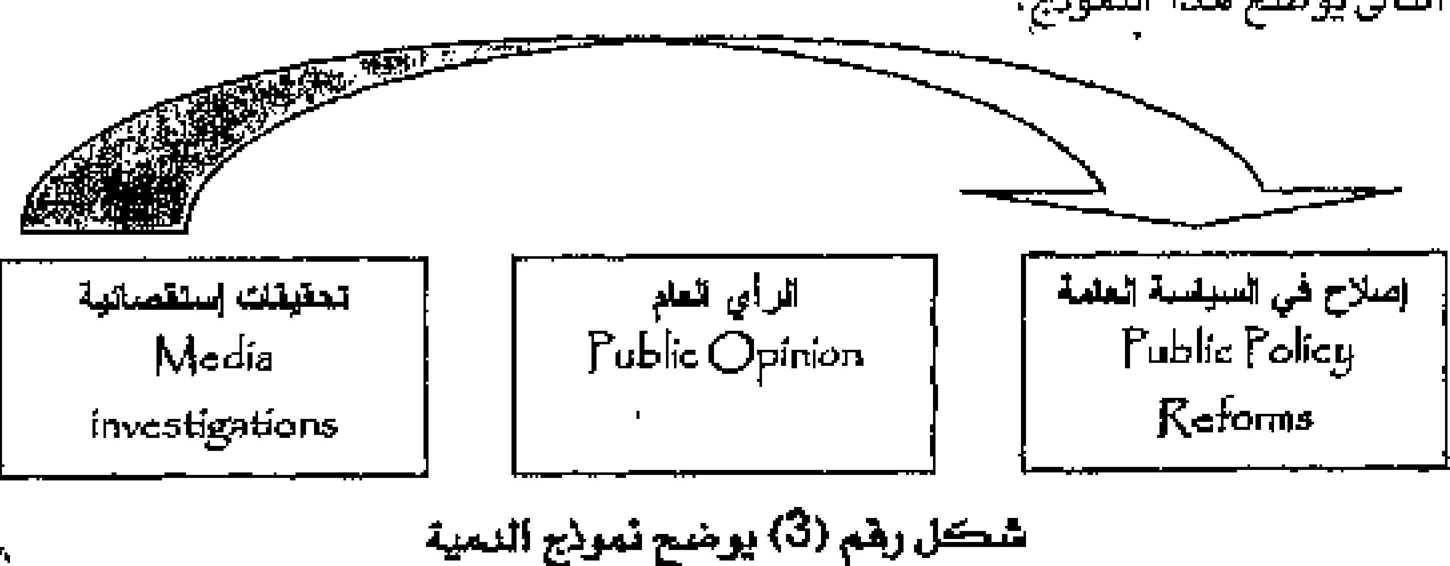
من منصبه كبديل عن المحاكمة، ولكن تسببت الصحافة الإستقصائية فى زيادة الضغوط التى يتعرض لها الرئيس من داخل الحكومة الفيدرالية التى يقبع على قمتها رتشارد نيكسون(Chad Raphael, Christina Wai , 2004 :167).

ففى دراسته للصحافة الإستقصائية المحلية فى مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة خلال سنوات الثمانينات من القرن الماضى، اكتشف بروتيس أن البيانات التى قام بجمعها لا تدعم بصورة فعلية الفروض المرتبطة بنموذج العامل المحفز. وبالفعل فإن الاستنتاجات التي توصل إليها أشارت إلى أن صحافة الرقابة ربما كانت أسطورة، وقد راجع بروتيس ستة من الحالات الدراسية، باستخدام نموذج ما قبل الفحص وما بعد الفحص ، وذلك من أجل تقييم التأثيرات الناجمة عن التقارير التى تنشرها الصحف على الجمهور من القراء ومشاهدي قنوات التلفزيون. وفى حين أن بعض التقارير الإستقصائية، أدت إلى إثارة اهتمام الرأى العام، فقد اكتشفت الدراسة التي قام بها أن البعض الآخر من تلك التقارير الإستقصائية (الصحفية أو التلفزيونية) لم يؤد على الإطلاق إلى إثارة الرأى العام .

ولكن على العكس من الفروض التي قدمها نموذج العامل المحفز، وجد بروتيس أن الإصلاحات تحدث بطريقة ما، دون الأخذ فى الحسبان لردود الفعل الصادرة عن الرأى العام. ولكنْ كيف يحدث هذا؟ استنتج بروتيس أن المقترحات المتعلقة بالسياسة العامة يمكن أن تؤدي إلى صفقات أو ترتيبات بين الصحفيين وصانعى القرار، وبعبارة أخرى فإن الإصلاحات تتحقق، ليس من خلال إثارة المواطنين، ولكن من خلال النخبة الإعلامية التي تتعاون مع النخبة من صانعى القرار، حتى قبل أن يتم نشر أية قصص استقصائية وطرحها على الرأى العام.

فى هذا النموذج الخطى، تم تجاوز الرأى العام بصورة أساسية باتجاه الطريق نحو الإصلاح، والعوامل الأساسية فى الإصلاحات تتمثل فى وسائل الإعلام وصانعى القرار، وبدلا من اعتبار صانعي القرار كخصوم مناوئين للإصلاح، تم اعتبارهم يقومون بدور الشركاء فى الإصلاح،وقد تم استخدام مصطلح نموذج الدمية هنا، نظراً لأن وسائل الإعلام تخاطب الرأي العام(الذى يظل صامتاً وسلبياً مثل الدمية الصامتة وذلك لسبب أو لآخر، ولا يتجاوب مع الرسالة الإعلامية وهذا هو السبب فى تسمية هذا النموذج بإسم نموذج الدمية).

وعلى النقيض من نموذج العامل المحفز السابق الإشارة إليه، ويفترض نموذج الدمية أن التقارير الاستقصائية لا تقوم بحفز الرأى العام، ولكن هذه التقارير تحفز صانعى القرار فقط، من خلال قيام الصحفيين بتقديم صوت الرأى العام بصورة مؤثرة: لا يستطيع الرأى العام ممارستها بمفرده. وهنا تصدر عن وسائل الإعلام الإستقصائية الرسالة الإعلامية فى الأصل مع تحديد الأوليات التي تتطلب الإصلاح، والشكل التالى يوضح هذا النموذج:



شكل رقم (3) يوضح نموذج الدمية

نموذج الصدى البعيد (المصدر غير المباشر) Ventriloquist Model :

ولكن من يقوم بتحديد الأوليات للمحررين الإستقصائيين بالدرجة الأولى؟ ففى بعض الأحيان يوجد نموذج مختلف فى موضع التطبيق، ومن ثم يمكن للباحث أن يربط بين المصادر الإعلامية وتأثير وسائل الإعلام، وذلك بصورة دائرية أكثر منها خطية مباشرة Circular rather than liner way.

وفى كثير من القصص الإخبارية: سواء بالنسبة للتقارير الصحفية أو الصحفيين الذين يمكنهم الحصول على خبطات Beat صحفية، فإن تحديد الأولويات (الأجندات) ، لا تتحدد فقط بواسطة القائمين على عملية الاتصال Communicators سواء كان من الصحفيين أم من غيرهم، ولكنها تتحدد بالمناخ الإعلامى News Shaper، أو بأى مصدر آخر يزود الصحفى بالمعلومات بالدرجة الأولى (Manheim, 1998, Soley, 1992).

وفى بعض الحالات يمكن مقارنة المصدر بالشخص الذي تصدر بطنه أصواتا Ventriloquist ، دون أن تتحرك شفتاه، ورغم الصمت الظاهر إلا أن المصدر فى هذه الحالة يقدم المعلومات إلى المحرر ، وفى هذا النموذج تبدأ عملية الاتصال ليس من جانب الصحفيين مباشرة ، ولكنها من مصادر تكمن فى خلفية الأحداث، و لا تظهر بشكل مباشر، وهنا فإن المصدر وليس المحرر يعد المحفز المباشر فى عملية التغيير وفق هذا النموذج.

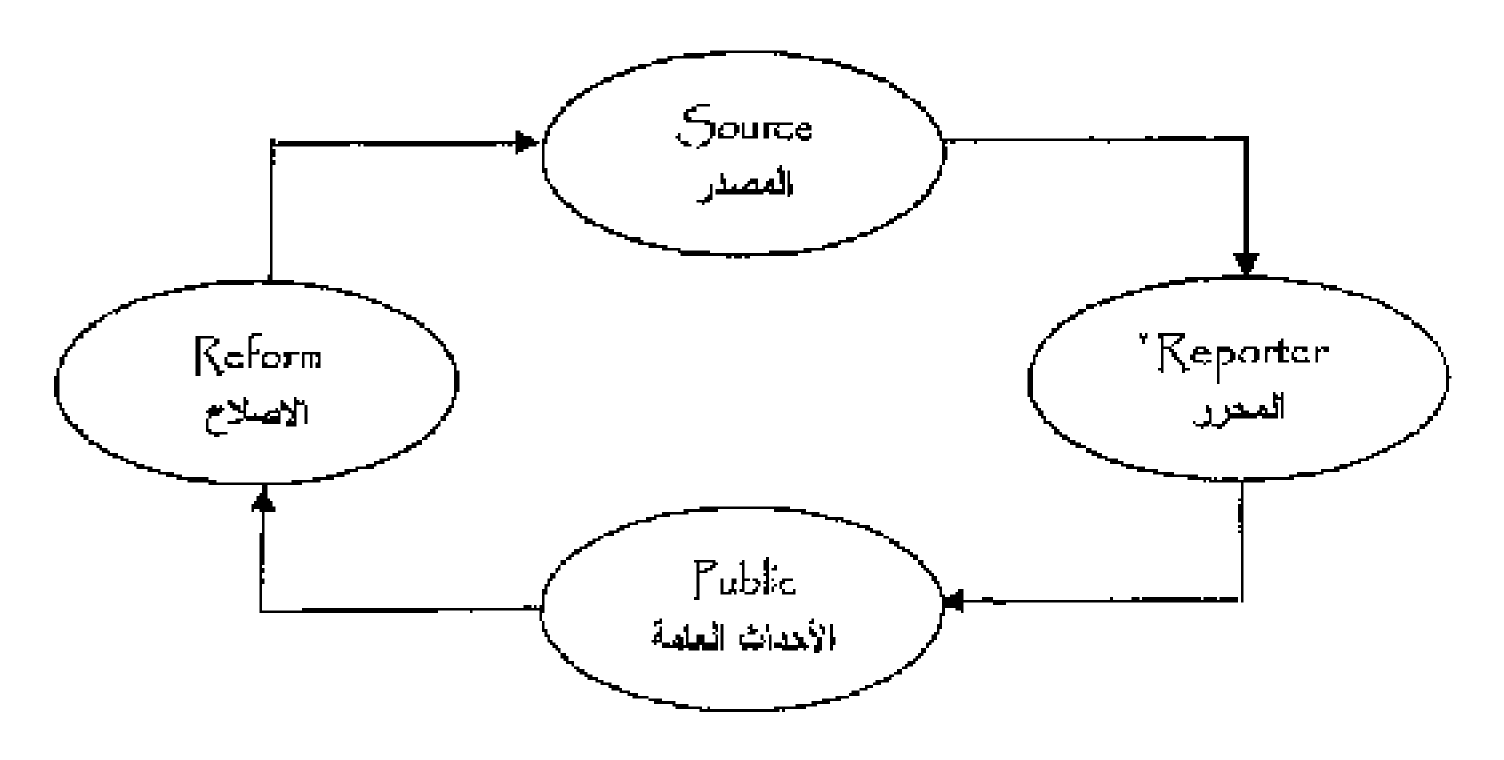
فى هذا النموذج تبدأ عملية الاتصال ليس من جانب الصحفيين مباشرة ، ولكنها من مصادر تكمن فى خلفية الأحداث ولا تظهر بشكل مباشر ، وهنا فإن المصدر وليس المحرر يعد المحفز catalyst المباشر فى عملية التغيير.

ووفق هذا النموذج ، وعلى نفس الدرجة من الأهمية فإن المصدر يمكن أن يلعب دوراً محورياً فى كل من بدء عملية التغيير من خلال تقديم بذور القصة ، كما أنه كذلك يمارس دوراً فى نهاية هذه العملية عندما يتم اتخاذ الإجراءات الرامية إلى إحداث التغيير.

وبالفعل فإن المصدر قد يقوم بتسريب المعلومات الخاصة بالقصة الإستقصائية إلى المحرر ، فى المرحلة الأولى من عملية الإعداد لنشر القصة من أجل التأثير على الأحداث العامة ، ومن ثم تحقيق النتيجة التى يسعى إليها المصدر.

فعلى النقيض من نموذجى العامل المحفز، والدمية ، التى يتميز كل منهما بعلاقة خطية مباشرة ومحكمة – فإن نموذج الصدى البعيد يشمل علاقات دائرية الشكل involves a loop ، والذى يستخدم من خلاله المصدر وسائل الإعلام من أجل الترويج لأجندة معينة.

وربما لن يكون هناك تصوير أفضل من الشكل الدائرى لعلاقة المصدر مع المحرر، وذلك كما يوضحه الشكل التالى :



شكل رقم (4) نموذج الصدي البعيد

نظرية بناء الأجندة Agenda building Theory :

تفترض نظرية بناء الأجندة أن وسائل الإعلام يمكن أن يكون لها تأثير عميق على كيفية تحديد القضايا التي تهتم بها الدولة ، ثم دفع المؤسسات المعنية المختلفة لمواجهة هذه الاهتمامات. ويعتبر كل من Cobb and Elder (1972) أول من أطلق مصطلح بناء الأجندة الإعلامية والتي تعرف بأنها : عملية أكثر تعقيداً حيث أنها تمثل المستوى الأوسع لنظرية وضع الأجندة Macro Level Of agenda setting Theory، لتصبح من خلالها بعض القضايا مهمة في مجالات صنع القرار (Ellen,David,1989:308) . كما عرف Lang and Lang بناء الأجندة الإعلامية بأنها عملية تجميعية تؤثر فيها كل من وسائل الإعلام ، والحكومة ، والمواطنين بعضهم في بعض (Barran and Davis,2000:302-303).

ومن خلال دراستهما للعلاقة بين الصحافة والرأي العام وذلك أثناء أزمة ووترجيت Watergate أكد كل من K.lang and G.lang أن مفهوم بناء الأجندة يتوقف على ستة خطوات مهمة هي :

1) تركيز الصحف على بعض القضايا وإلقاء الضوء عليها لابرازها أكثر من غيرها .

2) تتطلب أنواعاً مختلفة من القضايا وأنواعاً مختلفة من التغطيات الصحفية لجذب الانتباه إليها ، فعلى سبيل المثال ، تعتبر قضية ووترجيت قضية مجردة أو غير مباشرة ، أي لا يوجد احتكاك مباشر لها من قبل الجمهور ، لذلك أخذت تغطية مكثفة حتى تدخل في دائرة اهتمام الجمهور .

3) وضع القضايا التي في بؤرة الاهتمام في اطار Frame أوإعطاءها معاني معينة يمكن أن تفهم الأحداث والقضايا من خلالها ، فقد وضعت ووترجيت منذ البداية كقضية مرتبطة بالحملة الإنتخابية ، وهذا جعل من الصعب ادراكها في اطار أخر مختلف ، حيث اعتبرت هذه القضية دليلاً على انتشار الفساد السياسي في الولايات المتحدة .

4) استخدام اللغة فى التأثير على ادراك أهمية قضية ما ، فقد استخدمت وسائل الإعلام الإمريكية لعدة شهور كلمة تصرف أحمق فى قضية ووترجيت كوصف للقضية ، وعندما تم تبديل هذه الكلمة بعد ذلك بكلمة فضيحة اعطت اهمية أكبر للقضية .

5) ترتبط وسائل الإعلام الأحداث أو القضايا التى أصبحت فى بؤرة الاهتمام برموز خاصة بالمجال السياسى يسهل التعرف عليها ، ففى قضية ووترجيت تم مساعدة الجمهور فى ذلك عندما أصبحت القضية مرتبطة بالرموز كالحاجة لمعرفة الحقائق والثقة فى الحكومة .

6) يبدأ بناء الأجندة بسرعة عندما تبدأ الشخصيات المشهورة والموثوق بها فى التحدث عن قضية ما (Severin , Tankard , 1997 : 280 – 281) .

ونظراً لأن تحديد الأجندات يركز على تأثير وسائل الإعلام على القضايا الأكثر أهمية للرأى العام – فإن نظرية بناء الأجندة تعمل على توسيع بؤرة اهتمام الرأى العام إلى مدى معقد يحدد التفاعل بين كل من الصحافة والحكومة والرأى العام من أجل تحسين كيفية تفهم بعض القضايا ، ولكى تلقى الاهتمام الجاد بينما لا تحظى بعض القضايا الأخرى بنفس الاهتمام .

حيث يرى McCombs (1998 : 221) ان نظرية وضع الأجندة ، وخلق الاهتمام ، واثارة اهتمام الرأى العام ، يعد واحداً من المجالات التى تركز عليها نظرية بناء الأجندة ، وهى عملية جماعية يتبادل من خلالها كل من الحكومة ، والصحافة ، والرأى العام ، التأثير بصورة متفاعلة ، فوسائل الإعلام قد تضطلع بدور بناء أولويات الأجندات الاجتماعية .

ومن ثم فإن الدور الذى تضطلع به الصحافة فى بناء الأولويات العامة يمكن تعريفه ، كعملية جماعية يمكن أن يتبادل التأثير فيها كل من الحكومة ووسائل الاعلام ، وجماعة المواطنين (Gladys Engel , Kurt . Lang, 1983:58 – 59)، وفى هذه العملية يقوم الصحفيون المتخصصون فى الصحافة الإستقصائية بإثارة العديد من القضايا الأكثر اقترابا من اهتمام الرأى العام والصحافة وصناع القرار.

ووفقاً لهذه النظرية فإن الهدف الاساسى للعاملين فى الحقل الإستقصائى يتبلور فى دفع عمليات بناء الأولويات من أجل خلق وايجاد نتائج اصلاحية ، وتغييرات فى السياسة العامة يمكن أن تفرز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، ويحدد الباحثون ثلاث مجالات لنظرية بناء الأجندة وهى ، الأولوية ، والسرعة ، والخصوصية : حيث تتحقق الأولوية عندما تنقل احدى المشاكل التى أثارتها أى قصة استقصائية إلى الأولويات المتعلقة بصنع السياسة العامة Policy Makers ، إذ أن تلك القضية سوف تتنافس مع القضايا الأخرى التى كانت تستحوذ على أهتمام المسئولين ، والتى كانت تتطلب اتخاذ القرار.

وتشير السرعة إلى السرعة النسبية التى من خلالها يتعرف صانعو السياسة العامة على تلك المشكلة ، فى حين أن البعد الثالث من النظرية والذى يتعلق بالأولوية التى يوضحها الباحثون بأنها تأثير التقارير الإستقصائية على المحتوى الخاص لمبادرات السياسة العامة (Protess ,1991: 239) ، كما يحدد الباحثون ثلاثة من العوامل التى تلعب دوراً حاسما فى بناء الأولويات ، وهى :

1. اعتراف صانعى القرار بوجود مشكلة ما .
2. امكانية حصول صانعى القرار على عدد من البدائل المتاحة، التى يمكن أن تساعد فى حل تلك المشكلة .
3. وجود مناخ سياسى يمكن أن يساعد فى تطبيق الحل .

وقد ركزت بعض الدراسات التى تناولت نظرية بناءالأجندة ، على كيفية صياغة الأولويات التى تهتم بها وسائل الإعلام ، ومن الذى يقوم بتحديد هذه الأولويات : بينما قامت بعض الدراسات الأخرى باستكشاف الأولويات التى تحددها السياسة العامة فى المجتمع ، وكذلك الدور الذى يضطلع به كل من صانعى السياسة العامة ووسائل الإعلام والرأى العام فى صياغة الأجندات الخاصة بالسياسة العامة.

وهو ما تركز عليه الدراسات المتعلقة بالصحافة الإستقصائية كممارسة مهنية ، أى استكشاف المدى الذى يعتقد المحررون الإستقصائيون من خلاله أنهم يقومون بالتأثير على الأجندات العامة ، عبر الكشف عن الانحرافات التى سعى البعض إلى إخفائها عن الرأى العام ، وكيفية ادراكهم لحدوث عملية تحديد الأجندات ، وما هو دور الرأى العام فى تلك العملية.

نظرية المسئولية الاجتماعية Social Responsibility Theory:

ظهرت هذه النظرية فى إطار تحقيق نوع من التوازن والتوافق بين واجبات ومصالح كل من الأفراد والمجتمع وذلك حسب تطور مفهوم الليبرالية ، فمن بداية القرن العشرين ظهرت بعض الآراء التى تؤكد أهمية تحل يد الدور الوظيفي للصحافة فى إطار فكرة المسئولية الاجتماعية ، والذي يتركز أولاً فى تقديم المثل العليا ، والموضوعية والصدق ، والاهتمام بمشكلات المجتمع ، والإحساس بالمسئولية الأخلاقية ، وعدم الخضوع الهيمنة الربح ، والتعبير عن الذاتية والأنانية ، والسعي كاية لتحقيق الخير للإنسانية ، والعمل على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان عامة .(Norma Owens ,1994:77)

فقد اهتمت هذه النظرية بتحديد الوظائف التى ينبغي أن تقدمها وسائل الإعلام الأفراد المجتمع وتحديد المعايير الأساسية للأداء الإعلامي ، بجانب القيم المهنية التى تحكم سلوكيات الإعلاميين فى أداء واجباتهم الوظيفية ، فقد اهتمت هذه النظرية بالقيم التى يجب أن تحكم عملية جمع وتحديد الأخبار ، وإشارة إلى ضرورة احترام حرمة الحياة الخاصة للأفراد ، مع عدم التفريط فى الكشف عن أى فساد يهدد المجتمع وأوصت بضرورة الحفاظ على سرية المعلومات التى يؤدي كشفها الى الضرر بأمن المجتمع واستقراره ، وعدم اللجوء إلى وسائل غير شرعية لدفع مصادر المعلومات إلى الإدلاء بالمعلومات.

وتطرقت نظرية المسئولية الاجتماعية والأخلاقية لوسائل الإعلام إلى قيم المعالجة الإعلامية للموضوعات والإحداث والقضايا المختلفة ، والتى يجب أن تشمل على الصدق ، الدقة ، الشمول (خلفية الحدث – الأشخاص الفاعلين – طبيعة الظروف المكانية والزمانية – الأبعاد السياسية والاقتصادية للحدث) والموضوعية بأبعادها المختلفة(الإسناد– التوازن – فصل الخبر عن الرأي – اللغة المستخدمة.

وترتكز نظرية المسئولية الاجتماعية والأخلاقية لوسائل الإعلام على ثلاثة أبعاد رئيسية يتصل البعد الأول بالوظائف التي ينبغي أن يؤديها الإعلام المعاصر ويتصل البعد الثاني بمعايير الأداء بينما يتصل البعد الثالث بالقيم المهنية التي ينبغي مراعاتها فى العمل الإعلامي.

المبادئ الرئيسية لنظرية المسئولية الاجتماعية :

تنطوى نظرية المسئولية الاجتماعية على عدة مبادئ رئيسية ، وهى:

1) قيام وسائل الإعلام بالتزاماتها الاجتماعية فى خدمة المجتمع وأفراده وإتاحة الفرصة أمام مختلف الآراء للتعبير عن نفسها ووضع مقاييس مهنية من الصدق والدقة والتوازن حتى تحصل على ثقة الجمهور .

2) إن وسائل الإعلام لديها التزامات تجاه المجتمع يجب أن تضطلع بها لتحصل على ثقة الجمهور .

3) إن تنفيذ هذه الالتزامات يجب أن يكون من خلال المعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الدقة والحقيقة والموضوعية والتوازن .

4) تعدد الوسائل الإعلامية بما يعكس تنوع الآراء فى المجتمع وحق الأفراد فى الرد والتعليق على مختلف وجهات النظر .

5) إن الالتزام بهذه المعايير يجعل الجمهور يتوقع إنجازا راقياً لوسائل الإعلام حيث أنها تتيح الفرصة الكاملة لكافة المواطنين للإطلاع على المعلومات اللازمة وبالتالى فإن تدخله فى هذه الحالة يستهدف تحقيق النفع العام .

6) يجب الا تقل مسئولية الإعلاميين والمهنيين فى وسائل الإعلام أمام المجتمع عن مسئولياتهم أمام الملاك.

7) التزام الوسائل الإعلامية بمجموعة من القوانين ومواثيق الشرف الأخلاقية والمعايير المهنية بحيث تتجنب ما يمكن أن يؤدى إلى الجريمة والعنف والفوضى وتوجيه إهانات إلى الأقليات .

8) إن للحكومة حق التدخل لحماية ورعاية المصلحة العامة .

9) ضرورة الالتزام من جانب وسائل الإعلام بتقديم صورة ممثلة للمجتمع وفئاته وأن تتجنب الصور النمطية خاصة السلبية منها تجاه فئات المجتمع المختلفة .

10) يجب أن تقوم وسائل الإعلام بتعيين نقاد داخليين لتقييم المضمون الذى تقدمه إلى الجمهور .

11) يجب على وسائل الإعلام ان تعبر عن وجهات النظر وأن تطرح القضايا الخلافية للنقاش وعلى الجهات الحكومية المختصة أن تراقب قيامها بهذا الدور.

ولا شك أن هذه النظرية يمكن أن توفر إمكانية لتطوير اخلاقيات الإعلام لكن المشكلة تكمن فى أنه من الضرورى أن ينظر إلى الحلول التى تقدمها بشكل متكامل إذ أن التطبيق الجزئى لبعض الحلول لا يمكن أن يشكل نظاما متكاملا؛ ولا يمكن أن يطور أخلاقيات الإعلام بشكل كاف.

ومن هنا يمكن القول أن نظرية المسئولية الاجتماعية جاءت لتعزز مفهوم الحرية الإعلامية ولكنها حملت معها فكرة الحرية المسئولة وليست الحرية المطلقة ولذلك فإن مبادئ هذه النظرية حاولت أن تحرر وسائل الإعلام من تسلط بعض فئات المجتمع عليها وأن تنادى بالموضوعية فى الرسالة الإعلامية وأن تحافظ على قيم المجتمع وتكون ناقلة لهذه القيم من جيل إلى جيل و بقاء هذه الوسائل بعيدة عن سلطان الحكومة (أميرة العباسى، 2003 : 261- 290).

كما اهتمت نظرية المسئولية الاجتماعية بتحديد الوظائف لتى ينبغى أن تقدمها وسائل الإعلام لأفراد المجتمع ، وتحديد المعايير الاساسية للأداء الإعلامى ، بجانب القيم المهنية التى تحكم سلوكيات القائمين بالاتصال فى آداء واجباتهم الوظيفية ، فقد اهتمت النظرية بالقيم التى يجب أن تحكم عملية جمع الاخبار ، وضرورة احترام الحياة الخاصة للأفراد ، وعدم التفريط فى الكشف عن أى فساد يهدد المجتمع ، وضرورة الحفاظ على سرية المعلومات التى يؤدى كشفها إلى الضرر بأمن المجتمع واستقراره ، كما أوصت بعدم اللجوء إلى وسائل غيرشرعية لدفع مصادر المعلومات إلى الإدلاء بالمعلومات، وترتكز نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام على ثلاثة ابعاد رئيسية يتصل البعد الأول بالوظائف التى يجب أن يؤديها الإعلام المعاصر ، ويتصل البعد الثانى بمعايير الأداء ، فيما يتعلق البعد الثالث بالقيم المهنية الواجب مراعاتها فى العمل الإعلامى (عادل عبد الغفار ، 2003 : 755) .

فعلى مستوى الوظائف تأتى الوظيفة السياسية من خلال إعلام المواطنين بما تفعله الحكومة والقوى السياسية الأخرى حيث تصبح وسائل الإعلام جزءًا متداخلا فى العملية السياسية من خلال مراقبة مراكز السلطة على كل المستويات، والوظيفة التعليمية : عن طريق إتاحة الفرصة لعرض الأفكار والآراء ومناقشتها لتكون منتدى للأفكار والإعلام من خلال ضخ المعلومات المتوازنة والدقيقة وكذلك تقديم التقارير الصادقة ومناقشة مختلف الآراء والمواقف، الوظيفة الثقافية، وتعنى تدعيم القيم والتقاليد والمعايير المثالية للمجتمع وتعريف الأفراد بالخدمات وإثارة الاهتمام بالقضايا العالمية ، الوظيفة الاقتصادية ، والتي تهدف إلى تعريف الأفراد بالسلع والقضايا الاقتصادية العامة كالبيئة والسكان ومشكلات التصحر وتجريف التربة وطبقة الأوزون ، ووظيفة المنفعة، التي تقضى بتقديم المعلومات المرتبطة بالأحداث القومية والعالمية، و يهتم البعد الثاني لنظرية المسئولية الاجتماعية بمعايير الأداء الإعلامي والتي تشمل المعايير الأخلاقية للأفراد إضافة إلى معايير الوسائل الإعلامية ومواثيقها الأخلاقية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة والمعايير المهنية التى تضعها الهيئات الإعلامية المختلفة إضافة إلى مجموعة التشريعات والقوانين التى تحكم نظم وسائل الإعلام .

وتشكل معايير الأداء الإعلامى فى مجملها العام الضوابط الأخلاقية والقانونية التي تحكم ممارسة العمل الإعلامي فى إطار من المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية التي تحتم على الإعلام أن يقوم بواجبه تجاه المجتمع كما ينعم بحقه فى الحرية وكذلك عرض الحقائق والمعلومات التى تدعم الديمقراطية وتضمن مشاركة الرأي العام فى الأحداث الجارية ،وتطرقت نظرية المسئولية الاجتماعية والأخلاقية لوسائل الإعلام إلى قيم المعالجة الإعلامية للموضوعات والإحداث والقضايا المختلفة ، والتى يجب أن تشمل على الصدق ، الدقة، الشمول (خلفية الحدث – الأشخاص الفاعلين – طبيعة الظروف المكانية والزمانية – الأبعاد السياسية والاقتصادية للحدث) والموضوعية بأبعادها المختلفة(الإسناد–التوازن - فصل الخبر عن الرأي – اللغة المستخدمة (Dennis.Elliott,1986:101-106) ، وتقضى الضوابط الأخلاقية

والقانونية لوسائل الإعلام بالآتى :

1- الحق في الخصوصية : ينبغي على وسائل الإعلام احترام خصوصية الأفراد وحياتهم الخاصة ، فلا يصح أن تسعى إلى اقتحام حياة الأفراد الخاصة والتشهير بهم أمام الرأي العام والحق في الخصوصية هو حق كل إنسان في التعامل مع حياته الخاصة بما يراه في الاحتفاظ بأسراره التي لا يجب أن يطلع عليها الآخرون ويستوي أن تتطور الأسرار أو لخصوصيات على رذائل مستعصية كارتكاب الجرائم الخلقية أو على أمور طبيعية تأنف الفطرة السليمة إظهارها كالعلاقة الخاصة بين الأزواج أو حتى على أعمال كريمة مستحسنة قد يفضل أصحابها كتمانها ابتغاء مرضاة الله كالصدقة وأعمال الخير.

2- الحق في محاكمة عادلة : ينبغي أن تحافظ وسائل الإعلام على حق المتهم في محاكمة عادلة أثناء نشرها للجريمة والتحقيق فيها إعلاميا فالتغطية الإعلامية غير الرشيدة قد تتسبب في حرمان المتهم من محاكمة عادلة كما تشكل الرأي العام ضد المتهم قبل صدور حكم القضاء ولا سيما في جرائم القتل والاغتصاب والفساد وكثيرا ما تصدر أحكام القضاء التي تبرئ المتهم بعد إدانته وسائل الإعلام وتعبئة الرأي العام ضده كما ينبغي عدم نشر أسماء المجرمين وخاصة الأحداث حيث أكد علماء النفس والعاملين في المجال الاجتماعي أن حذف اسم الطفل من الخبر المنشور يقلل من احتمال عودته للإجرام فهذه الفئة لم تبلغ بعد مرحلة النضج الكامل مما يجعلها عرضة للتأثير عليها وغوايتها من قبل الغير كما أن بعض العوامل الاجتماعية كالتفكك الأسرى قد تدفع الحدث إلى الانحراف بسبب ضعف مقاومته للتغلب عليها.

3- الموضوعية : يعد مفهوم الموضوعية أكثر المفاهيم الجدلية التى تثيرها نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام حيث يرى البعض أن الموضوعية الكاملة مفهوم غير موجود فى الواقع لأنه يستحيل تقديم معالجة إعلامية للأحداث بدون تفسير ولكن الواقع يفرض الحديث عما يمكن تسميته بالموضوعية النسبية والتى يمكن تحقيقها بوسائل مختلفة.

ويـــــرى الــــبعض مـــــن البـــــاحثين(Schiller,1981.Schudson,2001

Peterson,1956.Tuchman,1992) أن مفهوم الموضوعية يتكون من ستة عناصر أساسية تشمل تقديم الحقائق وتوضيح مصادر المعلومات والفصل بين الخبر والرأي والحياد والتوازن فى عرض وجهات النظر، ويتصل البعد الثالث لنظرية المسئولية الاجتماعية للإعلام بالسلوكيات التي ينبغي مراعاتها من جانب الإعلاميين لتحقيق مبادئ المسئولية الاجتماعية والأخلاقية أو بمعنى آخر منظومة القيم المهنية التي تحكم سلوكيات الإعلاميين فى أداء وظائفهم ، وهناك أيضا عدة أبعاد للمسئولية الاجتماعية فى إطار الضوابط الأخلاقية والقانونية لوسائل الإعلام مثل الدقة والعدالة والأخلاقية وإشباع احتياجات الجمهور والخبرة المهنية والنقد والتفاعل والحرية وخدمة المجتمع وتأييد الحكومة .

حيث أنه لابد أن يحرص الإعلامى على الحفاظ على القيم السائدة فى المجتمع والدفاع عن مصالح الجماعة ، فالتزام الإعلاميين بالسلوكيات الاجتماعية المقبولة أثناء ممارستهم للعمل الإعلامى يعود بالأثر الإيجابي على الوسيلة الإعلامية التي ينتمون إليها.

ويتصل أيضاً بالقيم المهنية ضرورة حفاظ الإعلاميين على المعلومات السرية التى يمكن أن يؤدى نشرها إلى الضرر بالأمن القومى للبلاد كما لاينبغى أيضا على الإعلاميين اللجوء إلى وسائل غير أخلاقية أو غير مشروعة لدفع مصادر المعلومات للحديث أو الإدلاء بمعلومات حيث لا يتفق ذلك مع القيم الأخلاقية للمهنة.

وقد قدم (Voakes, 2000: 14 – 29) البعد الأخلاقى للنظرية من خلال التعرف على قدرة الصحفيين على تحقيق التوازن بين الاعتبارات الأخلاقية والقانونية أثناء العمل الصحفى ، وأوضح إلى وجود ثلاثة نماذج تحكم العلاقة بين القانون والأخلاق فى العمل الصحفى ، وهى : نموذج الانعزال الذى يعطي الاولوية للقانون ، ونموذج التوافق الذى يستبعد التناقض بين القانون والأخلاقيات ، ونموذج المسئولية الذى يوازن بين القانون والأخلاقيات مع دخول متغيرات أخرى فى التأثير منها : أخلاقيات المهنة ،

السياسة التحريرية ، الجمهور ، المصادر ، زملاء المهنة ، والمعلنون ، وجماعات الأصدقاء.

نظرية الملكية The Ownership Theory:

إن المدى الذي يتعين على الصحفيين التزامه من أجل بلورة إستراتيجية متوازنة ، يعتمد على عدد من العوامل منها : نمط الملكية في وسائل الإعلام، ففي حين أن التنوع في نمط الملكية ، يضمن تنوع مصادر التمويل والمعلومات، فإنه في نفس الوقت يعمل على تنوع وجهات النظر ايضا،وتستمد هذه النظرية أصولها من النظرية التي توصل إليها Altschull عام 1984 ، حيث يؤكد أن محتوى المادة التحريرية التي تنشرها الصحف يرتبط بصورة مباشرة مع مصالح الأشخاص أو الجهات، التي تتولى تمويل هذه الصحف (1984:254)، مع ملاحظة أن استقلال وسائل الإعلام يتحقق ضمن الحدود التي تتفق مع مكاسب الملاك.

فعندما يتم تملك وسائل الإعلام لأغراض تجارية بحتة ، فإن المحتوى الذي تنشره أو تبثه وسائل الإعلام في هذه الحالة ، يتفق مع مصالح الملاك أو المعلنين، وعندما تتوائم وسائل الإعلام مع ما يسميه Altschull نموذج المصالح Interest Pattern فإن المحتوى الإعلامي يعكس أهداف ومصالح الجهات التي تقدم التمويل.

وفي محاولة لتنقيح نظرية Altschull ، طور كل من Shoemaker and Resse نظرية الملكية عام1991 ، وتشير تلك النظرية إلى أن مالكي وسائل الإعلام يمارسون نفوذا هائلا على المحتوى التحريري الذي تنشره الصحف، وأكد كل من Reese Shoemaker, بأن وسائل الإعلام المملوكة للمؤسسات التجارية الكبرى، تهدف إلى الربح، ويمثل التزام الموضوعية في هذه الحالة وسيلة لاجتذاب القراء التي ترغب الصحف في استقطابهم ، وكذلك المعلنين.

وببساطة فإن محتوى المادة الإعلامية ، يتم تأسيسه استنادا إلى الأغراض الاقتصادية التي تسعى المؤسسة الأم إلى تحقيقها، بالرغم من أنه في بعض الحالات فإن الجهات المالكية تجعل من تحقيق الربح هدفا ثانوياً ، من أجل التأكيد على الهدف

الأيدلوجي، (الفكري أو العائلي) مثل الترويج لأجندات خاصة، ومع ذلك لا يمكن لهذه المؤسسات أن تتغاضى تماما عن عوامل تحقيق الربح، وبصورة خاصة عندما تكون وسائل الإعلام مملوكة لحملة الأسهم، إذ يتم التضحية بالصالح العام من أجل تحقيق الربح.

وبعبارة أخرى فإنه في حالة ملكية الدولة لوسائل الإعلام فإن الاعتبارت غير المالية، تبدو غالبا أكثر أهمية من الجوانب المادية البحتة، فحتى بعض الصحف أو قنوات التليفزيون المستقلة ، تتحول إلى اداة دعائية Propaganda machine ، للأحزاب السياسية أثناء الحملات الانتخابية، ويحدث هذا التحول من جراء التنافس الهائل داخل السوق الإعلانية ، التي تتسم بسعتها المحدودة، والتي ترغم وسائل الإعلام على البحث عن مصادر إضافية للتمويل، بينما وسائل الإعلام التي تمول بالدرجة الأولى من خلال المنح والهبات، مثل وسائل الإعلام التي تمولها الأحزاب السياسية أو جماعات المصالح مثل النقابات أو مجموعة المنتجين لسلعة من السلع، لا تتشدد كثيرا في التركيز على الموضوعية أو قابلية المواد الواردة في الصحف للنشر، إذ تمثل وسائل الإعلام في هذه الحالة مصالح الجهات التي تمولها اثناء الحملات الانتخابية على الأقل.

كما أن وسائل الإعلام التي تحصل على تمويلها من خلال الإعلانات، يمكن اعتبارها أكثر استقلالا من بعض وسائل الإعلام الأخرى، وقد اكتشفت كل من Shoemaker and Reese أن وسائل لإعلام التي تمول بالدرجة الأولى من مصادر تجارية، من المحتمل بدرجة كبيرة، أن تعتمد معيار الموضوعية وقابلية المواد للنشر، كمعايير رئيسية لدى تقييم الأخبار التي تصلح للنشر.

والسبب من وجهة نظر شوماكر وريسي ، يكمن في أن وسائل الإعلام التي تسيطر عليها النزعة التجارية، تبدو أكثر تجاوباً مع جمهور القراء والمعلنين، وكل من هاتين الفئتين ترغب في توافر معايير محددة في المادة المنشورة، ومع ذلك فإن لدى الملاك توجه نحو فرض ما يفضلونه من أراء ووجهات نظر متحيزة على وسائل الإعلام التي يملكونها ، ومع ذلك فإنهم لا يمارسون هذه الهيمنه طوال الوقت أو مع جميع

القضايا التي تعرض للنشر، ولكنهم يقومون بذلك في اللحظات الحرجة عندما تتعرض مصالحهم للخطر.

فمن المحتمل في هذه الحالة أن يتدخل الملاك من أجل حماية مصالحهم، إذ أن الملكية تدعم ممارسة النفوذ، ومن ثم تتجه هذه الصحف إلى تشكيل المعلومات المقدمة إلى الجمهور (Xinkun Wang,2003:5-8).

ونستخلص من ذلك بأن الملكية تمارس تأثيراً على وسائل الإعلام، والقائمين بالاتصال في تلك الوسائل، إذيمكننا تأكيد أن هذه الملكية تمارس نفوذاً على بنية ومحتوى ما تنشره وسائل الإعلام، كما تحدد الملكية وجهة النظر التي تعرضهاتلك الوسائل.

الفصل الرابع

الصحافة الإستقصائية

الأســــس والمبــــادئ

مقدمة

تستخدم الصحافة الإستقصائية الآن بشكل متسع فى مجالات كشف الفساد فى المجتمع وتقديم الرؤية الإستقصائية الشاملة التى لا تستطيع أن تقدمها وسائل الإعلام الأخرى، وقد صاحب هذا نمواً متزايداً فى توظيف الحاسبات الإليكترونية لأغراض تصنيف المعلومات والبيانات المتعددة التى يحصل المحررون الإستقصائيون عليها، وتحليلها بشكل يساعدهم على الوصول إلى خلاصات كمية دقيقة ، وقد ساعد على ذلك انتشار استخدام المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة للحاسبات الإليكترونية فى تخزين المعلومات وتصنيفها واسترجاعها مما أتاح إمكانية الحصول عليها بنفقات قليلة أو بدون نفقات على الإطلاق.

وكانت الصحافة الإستقصائية قبل التطور الهائل فى تكنولوجيا المعلومات، تعتمد على المحررين الذى يعملون بمفردهم مع دعم قليل من المؤسسات التى ينتمون إليها، ومع التطور الكبير فى المجال الصحفى إرتأت المؤسسات الصحفية من الأهمية فى الصحافة الإستقصائية العمل بروح الفريق من أجل توافر أشكال مختلفة من الخبرة للمحررين تمكنهم من إعداد تقارير صحفية مدعومة بالوثائق، وتشمل جميع المواقع. [1]

ومن هنا تنبهت المؤسسات الصحفية الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية أنه من الضرورى فى عمليات تقصى الحقائق العمل على تحقيق التعاون بين المراسلين والمحررين ورؤساء التحرير وخبراء القانون، والمحللين الإحصائيين وأمناء المكتبات والباحثين، فالإلمام بأنظمة الحصول على المعلومات الرسمية يعتبر أمرا حاسما فى معرفة نوعية المعلومات التى يمكن الوصول إليها بموجب قوانين حرية الإعلام، وإدراك المشاكل القانونية التى قد تنشأ عن نشر المعلومات المضرة ، والوسائل التقنية الجديدة مفيدة للغاية فى البحث عن الحقائق وفى تعويد المحررين على المصاعب التى قد يولدها أى تقرير صحفى معين، فالصحف الأمريكية الكبرى والصغرى يوجد بها أقسام وفريق عمل إستقصائى، بل أن بعض الوكالات الكبرى مثل وكالة "اسوشيتدبرس" استحدثت مؤخراً قسماً خاصاً بالتحقيقات الإستقصائية، وتوسعت فرق الصحفيين الإستقصائيين لتشمل المكاتب الإعلامية فى البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية، والكونجرس الأمريكى، تعمل فى التحقيق حول الموضوعات

الإستقصائية التى تمس مسئولا ما أو مسألة ما فى هذه المراكز، وهى سابقة أوجدتها فضيحة، ووترجيت، وتتزاحم الصحف الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية على موضوعات التحقيقات الإستقصائية، فتخصص لها بجانب فريق المحررين المتميزين والمعروفين بموضوعيتهم ومصداقيتهم - ميزانيات مالية كبيرة، وفترات زمنية طويلة للقيام بالتحقيقات الإستقصائية التى تهم الرأى العام.

وقد أصبح قسم التحقيقات الإستقصائية أكثر الأقسام قراءة حيث وصلت نسبة القراءة من قبل الجمهور الأمريكى إلى معدل 90٪، حتى باتت موضوعاتها موسعة لتشمل المال والأعمال والسياسة والمجتمع، وتتكيف مع متطلبات السوق الأمريكية. ومع اهتمامات الشعب الأمريكى المحلية فى الأساس.

وتتمتع الصحافة الإستقصائية بأهمية كبيرة نظراً لمساهمتها المتعددة فى تثبيت الحكم الديمقراطى، ويمكن فهم تأثيرها من خلال نموذج السلطة الرابعة التى تتولاها الصحافة، ووفقاً لهذا النموذج يقع على الصحافة فى هذه السلطة مهام محاسبة الحكومة بنشرها المعلومات المتعلقة بالشئون العامة، حتى ولو كانت هذه المعلومات تكشف تجاوزات أو جرائم ارتكبها من هم فى السلطة، ومن هذا المنظور تعتبر تقارير تقصى الحقائق من أهم المساهمات التى تقدمها الصحافة الإستقصائية لتثبيت الديمقراطية، فهى ترتبط بمنطق الضوابط والتوازنات فى الأنظمة الديمقراطية، وتوفر آلية ثمينة لمراقبة أداء المؤسسات الديمقراطية التى تضم حسب المفهوم العام، الهيئات الحكومية، والمنظمات المدنية، والشركات المملوكة من القطاع العام، كما تساهم الصحافة الإستقصائية أيضا فى تثبيت الديمقراطية من خلال زيادة إطلاع المواطنين ومعرفتهم، فالمعلومات مصدر حيوى لتذكير الشعب اليقظ بأنه يملك سلطة محاسبة الحكومة من خلال الانتخابات والمشاركة، كما تحتفظ الصحافة الإستقصائية بسلطة تحديد برنامج عمل لها لتذكير المواطنين والشخصيات السياسية بوجود مسائل عليهم معالجتها.

مستلزمات الصحافة الإستقصائية :

تتطلب الصحافة الإستقصائية توافر عدد من العناصر، كالتالي:

1. مناخ سياسي ديمقراطي وحرية دستورية مكفولة .
2. تحرر وتنهم المؤسسات من الخدمة الحزبية أو الفكرية البحته(الدعاية)، فالصحافة الإستقصائية لاتنمو تحت مظلة تصفية الحسابات أوالمعارك الانتخابية وماشابهها .
3. ترويض الرأى العام أو تدريبه على مثل هذا النوع من المعلومات.
4. توفير ضمانات حق الحصول على المعلومات؛ حيث يرتبط العمل الإستقصائى إلى حد كبير ويزدهر طردياً مع حق الحصول على المعلومات.
5. بعداً زمنياً غير منتظم حسب القضية أو الظاهرة قيد الكشف.
6. قاعدة بيانات وأجندة علمية للعمل بها على مستوى المؤسسة أولاً وعلى مستوى العمل الإستقصائى .
7. متابعة إيجابية من الحكومة ومراكزالقرار .
8. إحترافية بالغة المستوى وخبرة طويلة فى مجال التخلص من إشكاليات القضاء.
9. الاعتماد على النبض السياسى والاجتماعى والشؤن العامة فى بلورة القضية قيد الكتابة والتحرير.

المبادئ الرئيسية للصحافة الإستقصائية :

تشمل المبادئ الرئيسية للمدخل الإستقصائى مجموعة من السمات الرئيسية المميزة (Mark St. John, 1985:3-4)، وذلك كما يلى:

- الهدف الذى يسعى إليه الصحفى الإستقصائى، يتمثل فى استكشاف والكشف عن المعلومات المهمة والتى تم إخفاؤها.

- يفترض الصحفى الإستقصائى فى الجهة التى تسعى إلى إخفاء المعلومات، أن تلتزم الموقف الدفاعى ولا تتعاون مع المحرر.
- يستفيد الصحفى الإستقصائى لأقصى درجة من السجلات الموجودة؛ بالإضافة إلى الملاحظة واللقاءات الشخصية التي يقوم بإجرائها.
- مع تقدم عملية الإستقصاء، على الصحفى أن يبحث باستمرار، ان القصة تظل قابلة للتنفيذ وأنها ذات ملامح بارزة ومقبولة.
- يتم توجيه المزيد من الاهتمام إلى الدقة والمصداقية والعمق والأصالة فى البحث.
- لدى كتابة نهاية القصة الإستقصائية، يحاول الصحفى جاهدا أن يلتزم بالحياد والنزاهة، ولا يسعى إلى غرض معين .
- لدى الصحفيين الإستقصائيين تركيز منهجى مع محاولة تصوير القضايا بعمق لدى دراسته النوعية للموضوع.

كما أن هناك ثلاث طرق يمكن أن يستخلصها المسئولون عن التقييم، من دراسة ما يقوم به الصحفى الإستقصائى، ويمكن أن يقوم المسئولون عن التقييم بالآتى:

- افتراض أن يكون فى نفس وضع المحرر الذى أجرى التحقيق الإستقصائى.
- تبنى بعض النماذج والأدوات التي استخدمها المحرر.
- التعلم من تجربة المحرر فيما يتعلق بالجوانب القانونية والأخلاقية.

كما يمكن توضيح أهم خصائص وملامح الصحافة الإستقصائية من خلال :

1- طبيعة العمل الإستقصائى:

فالعمل الإستقصائى غالباً مايكتنفه الأخطار ، سواء بالنسبة للصحفيين القائمين بالمشروع الإستقصائى ،أوالمسئولين عن الصحيفة والشبكة الإخبارية ، الذين يكونون وراء العمل الإستقصائى ،فالعمل الإستقصائى هو فى الأساس مهنة فتح الأبواب والأفواه المغلقة لذا تتسم بالمشقة وعدم الاستقراروتحتاج إلى صبر وصلابة من نوع خاص

فالمحررون الإستقصائيون يقضون معظم لياليهم فى عمل مرهق فى البحث عبر السجلات ، أو إجراء المقابلات مع أشخاص يرفضون التحدث لوسائل الإعلام ، بجانب مواجهة عدد ضخم من المسئولين قد يصعب على المحرر اقتحامهم فى أحيان كثيرة، وربما تقوده التحركات إلى نتائج غير مقنعة رغم المجهوادت الكبيرة (Macdougall,1978:336-337).

2- من حيث طبيعة كتابة المادة الصحفية:

تختلف كتابة الموضوعات الإستقصائية عن الكتابة الصحفية العادية ، ففى هذه المرحلة تتطلب مهارات مختلفة وقواعد مختلفة من خلال استخدام قواعد السرد الأكثر تعقيداً ، الأمر الذى يتطلب من الصحفى الأ يكون مملاً حيث الايقاع المبسط مفتاح الكتابة الإستقصائية ، وتجنب خطر الشك ، وعدم تلويث الاتهامات الجادة بأخرى تافهة ، وبوجه عام يجب أن يلتزم العمل الإستقصائى المحرر بثلاثة معايير أساسية هى: التماسك ، والتكامل ، والحركة، تتطلب الصحافة الإستقصائية دوماً التركيز على سؤال لماذا؟ ، وهذا يحتاج إلى محررين تتوافرفيهم مهارات خاصة من حيث الصبر والدقة ، والسعى الدؤوب، والرؤية الناقدة للأحداث ، يتجاوز فيها المحرر العمل الصحفى اليومى السريع إلى تغطية تتطلب قدراً كبيراً من البحث والتعمق فى الكتابة.

ومن هذا المنطلق ،يرى كلاً من Judith Blotch and Kay Miller(1978:5-6) أن المحرر الذى يتصدى لكتابة الموضوعات الإستقصائية ينبغى عليه مراعاة الأمور التالية:

- القدرة على جذب القراء وإثارة اهتمامهم وحماسهم للعمل الإستقصائى ،من خلال تحوله إلى خبيرولوبشكل مؤقت فى القضية التى يطرحها وينقب فى البحث عن معلوماتها.
- شروعه فى إعداد قائمة بأسماء المصادر المحتملة والتى قد يلجأ إليها لجمع معلومات منها عن موضوعة الإستقصائى ، سواء أكانت هذه المعلومات تمثل حقائق جديدة فى موضوعه أو معلومات خلفية .

- يتم جمع المعلومات قبل البدء فى كتابة سطور القصة الإستقصائية ، أو قبل محاولة الشروع فى تفسير وتحليل معانى البيانات والمعلومات المتوافرة.
- أن يراعى الانسجام والوضوح والاتساق بين جميع مايطرحه على الرأى العام فى إطار سلسلة من القصص الإستقصائية ، وأن يحرص فى عملية العرض على جذب القراء وكسب اهتمامهم نحو موضوعه الإستقصائى.
- اكتشف نقاط الضعف فى كتابتك ، من خلال مراعاة الأتى:
- استخدم الفعل المبنى للمعلوم لأن له أثراً أكبر من الفعل المبنى للمجهول.
- اعتمد الجملة البسيطة ، فعل وفاعل ومفعول به.
- استخدم كلمات بسيطة وقصيرة.
- تجنب الكلمات الطنانة ، والكلمات المتخصصة ما لم تكن مجبراً على ذلك.
- استخدم جملاً قصيرة دون أن تقع فى فخ عدم الترابط.
- اجعل المقدمة واضحة تماما ،وإذا كانت هناك أفكار معقدة انقلها إلى الفقرات اللاحقة.
- اجعل الأفكار الأساسية فى الفقرات الثلاث الأولى ،وحتى الفقرة الخامسة يجب أن تكون قدمت للقارئ فكرة عن مضمون موضوعك الإستقصائى.
- اعتمد التقطيع المناسب ، أى الإكثار من الفقرات غير الطويلة.
- استخدم تفاصيل محددة وذات دلالة وانقل القارئ إلى ساحة الحدث.
- اعرض الخلفية اللازمة بحيث تقوم كل فقرة بذاتها.
- اشرح أى تعبير يمكن ألايفهمه القارئ.
- عرف بالأشخاص الذين ترد أسماؤهم بشكل دقيق.
- انتبه ألا تقع فى المبالغة فى المقالات الدراماتيكية.
- احذف كل الأجزاء غير الضرورية فى قصتك الإستقصائية فالاختصار يبقى أفضل.

- انتبه إلى العبارات الانتقالية لتكشف للقارئ أنك غيرت الاتجاه وأبرز العبارات الانتقالية (ولكن، هكذا، بيد أن، على الرغم من، طبعاً، من الواضح، نتيجة لذلك، من المتفق عليه، من الواضح، إذن، أضف إلى ذلك، من ناحية أخرى).
- اقرأ القصة الإستقصائية بصوت عالٍ لأن الأذن قد تلتقط ثغرات لا تكتشفها العين.

الصحافة الإستقصائية والصحافة العامة:

يرى Frank E.Fee (2005:79) أن الصحافة الإستقصائية والصحافة العامة يشتركان في عدد من الخصائص والسمات العامة، وتشمل جوانب التشابه بين النوعين، ما يلي:

النشاط الصحفي.

1. أهداف تتعلق بالاتصال مع المواطنين وحكومتهم.
2. افتراض أن الصحافة تستطيع إنجاز عملية الاتصال.
3. اعتناق وجهات نظر فلسفية، ولكن بدون وضع القواعد التي تضمن تحقيق هذه الأغراض الفلسفية.
4. نقد الأحداث المعاصرة contemporaries التي تنشرها الصحافة العامة.
5. انتقاد الأشخاص المشاركين في هيكل السلطة.

وقد تشترك الصحافة العامة مع الصحافة الإستقصائية في أن كلا منهما، يحظى بقدر من الشكوك من الناشرين، الذين قد يؤيدون هذه الأنواع الجديدة من الصحافة، حيث تحفزهم ببساطة، التطلعات إلى إمكانية تحقيق المزيد من الأرباح، وذلك من خلال توقع زيادة عدد القراء.

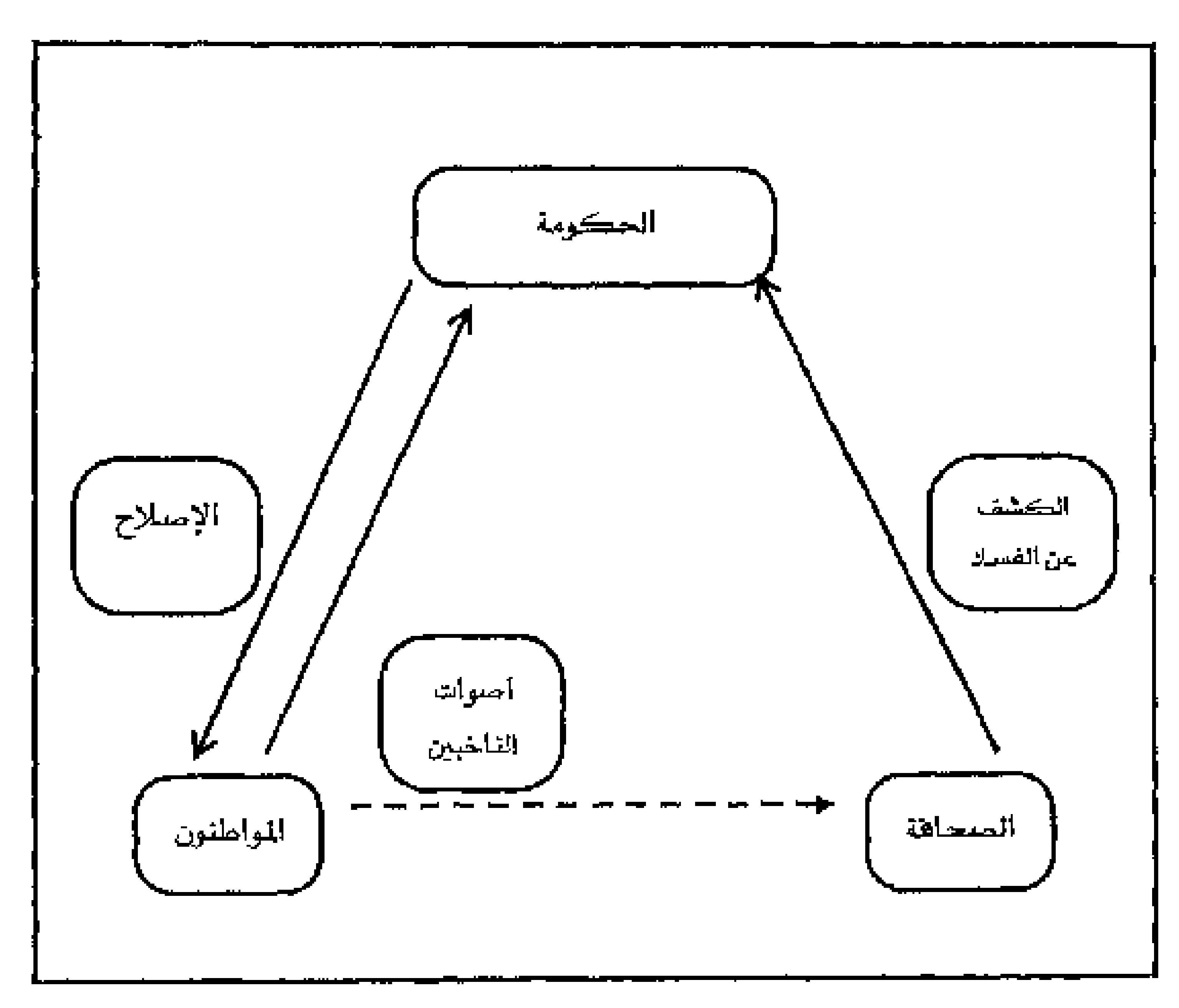
وقد قدم عدد من الباحثين نقاشا مقنعا، بجدية ومصداقية هذه النتائج فيما يتعلق بالناشرين وعملية نشر الصحافة الإستقصائية، وكذلك الاهتمامات العليا التي يتم التعبير عنها من جانب المؤسسات الإعلامية العملاقة، التي تتحمل المسئولية عن

الصحافة العامة ، خلال الفترات التى تتراجع فيها معدلات التوزيع ،وحتى تتم زيادة معدلات التوزيع. وعلى الرغم من وجود بعض أوجه التشابه فى الدوافع والمثل الخاصة بممارسة الصحافة الإستقصائية والصحافة العامة investigative and public Journalism ؛ فإن مفهوم كل منهما يختلف عن الآخر فى المفاهيم النظرية الأساسية الخاصة بالعلاقة بين الصحافة والرأى العام والحكومة ، وذلك كما يتضح من الأشكال التوضيحية التالية :

الشكل رقم (5) يوضح

نموذج الصحافة الإستقصائية investigative Journalism

(الصحافة، الشعب، الحكومة)



(Source :frank E.Fee,2005:92)

فعندما يتم بناء أولويات (الأجندة) الخاصة بالإصغاء إلى مطالب الرأى العام، بالإضافة إلى ملاحظة المجتمع بصورة عامة، يستطيع الصحفيون المتخصصون فى الصحافة الإستقصائية الكشف عن الفساد فى الحكومة وغيرها من مراكز السلطة فى المجتمع، خصوصاً الشركات الاستثمارية الكبرى، وذلك من أجل دفع هذه المؤسسات إلى التجاوب مع مطالب الشعب، والضغط الذى يمارسه الصحفيون على الحكومة، يؤدى إلى تأسيس علاقة متبادلة، يحصل المواطنون من خلالها على الإصلاحات، أو يتم إجبار الحكومة على تنفيذ تلك الإصلاحات،من خلال التأثير عليها بأصوات الناخبين ،فمهمة الصحفيين فى الصحافة الإستقصائية تنحصر فى الكشف عن الفساد أوالإقدام على عمل محظور لا تجيزه القوانين malfeasance فى الحياة العامة،والهدف من التصدى لهذا الإنحراف يتمثل فى إسناد الوظائف العامة إلى أشخاص يتمتعون بالكفاءة والطهارة وعدم التورط فى الفساد.

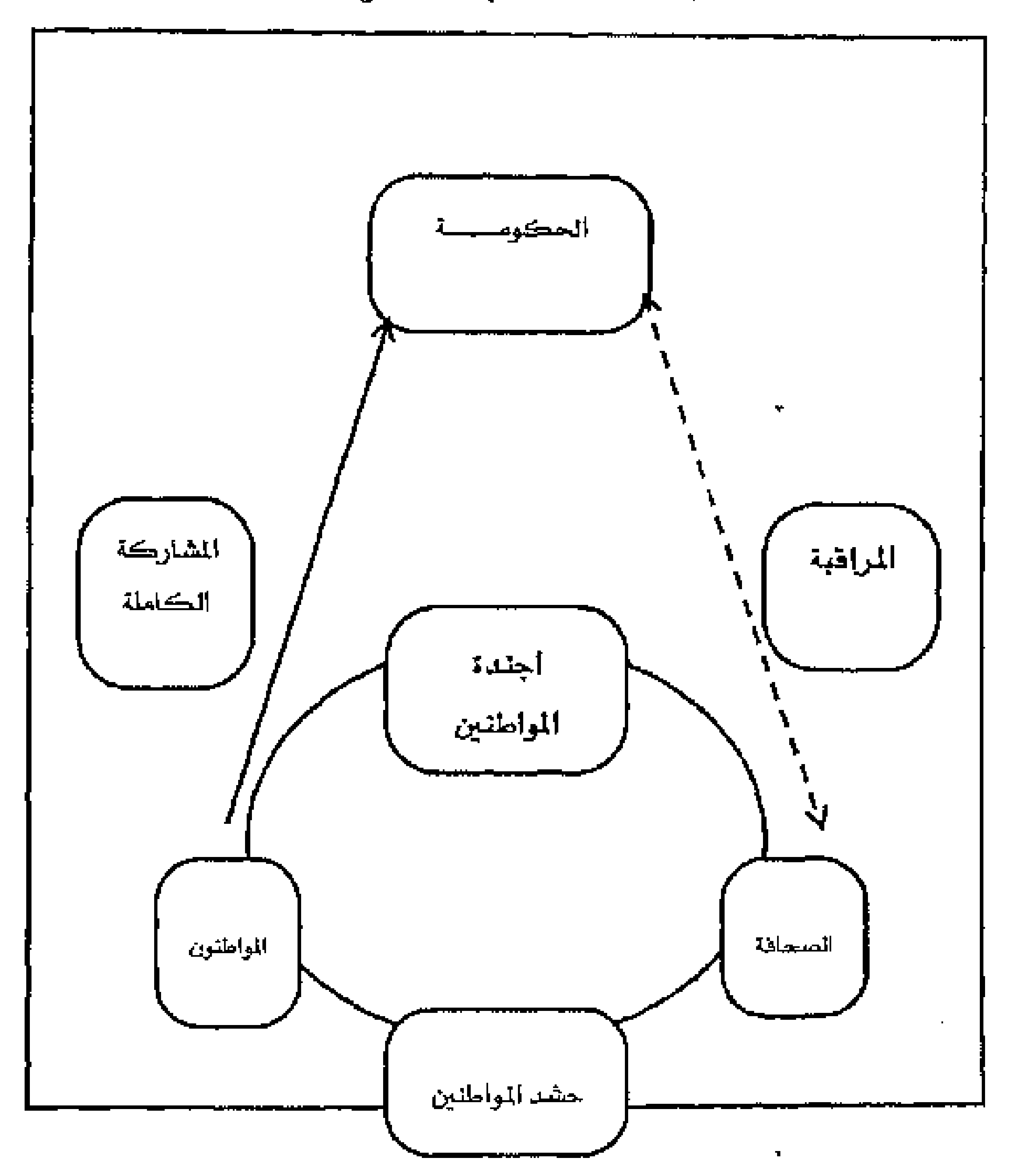
ووفق ما ذكره كابلان Kaplan(1974:119) فإن الصحفى المتخصص فى الصحافة الإستقصائية، يدرك أن الديمقراطية تعانى من البطء لدى محاولة تطهير المؤسسات الحكومية ،ومن ثم يتطلع أفراد هذه الفئة من الصحفيين إلى الرجال الأقوياء الذين يضعون أنفسهم فوق القانون (وهو ما يدفعهم إلى التورط فى الإنحرافات) ، ومهمة هؤلاء القادة تتمثل فى تقديم برامج ورؤى تتعلق بتحقيق طموحات المواطنين، وفق تدفق عملية الاتصال من أعلى إلى أدنى وبالعكس.

وقد توصل سلون Sloan(1991:271) من خلال التحليل الذى قام به، على أن الحركة التقدمية ومحاولتها السيطرة على الحكومة، تسعى بالدرجة الأولى إلى محاولة انتزاع السيطرة من الشركات الكبرى فى المجتمع،مع إعادة هذه السيطرة إلى الطبقة الوسطى،وهكذا فإنه بالنسبة للمحررين فى الصحافة العامة، فإن الهدف من نشر التقارير الصحفية ،يتحول إلى إعادة الاتصال بين قاعدة المجتمع والقمة الحاكمة،مع إعادة إثارة اهتمام الحكومة بالحياة العامة فى المجتمع ،من خلال توجيه الصحافة لاهتمام النخبة الحاكمة (Thomas Leonard,2000:131-155)، وذلك كما يوضحه النموذج التالى:

الشكل رقم (6) يوضح

نموذج الصحافة العامة Public Journalism

(الصحافة، الشعب، الحكومة)



(Source :frank E.Fee,2005:93)

يتكهن نموذج الصحافة العامة Public Journalism، بأن المواطنين يساعدون فى تحديد أولويات (أجندة) الصحافة، وفى المقابل تقوم الصحافة بتقديم المعلومات والتوجيه والحشد، مع مساعدة المواطنين فى المشاركة فى الخطاب العام فى المجتمع، ونتيجة هذا الخطاب ، تتمثل فى مشاركة المواطنين الكاملة فى تشكيل الحكومة. وبدرجة تفوق الكشف عن أية انحرافات، فإن الدور الذى تساهم به وسائل الإعلام . يتمثل فى تزويد الحكومة بالمعلومات فضلاً عن عملية مراقبة القرارات التى تتخذها الحكومة فى المجتمع.

وبالرغم من أن الصحفيين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية، كانوا يسعون إلى البدء outset من إدراك أنه يتعين إحداث التوازن بين مصالح المواطنين والمؤسسات التى تمثل الحكومة فى المجتمع، حيث يستطيع الصحفيون الإستقصائيون الكشف عن الفساد والأعداء الحقيقيين للمجتمع، ونادراً ما يزعم صحفيو الفساد أن المسئولين فى الحكومةمتورطون فى الفساد، أو أن السياسات التى يقومون بتنفيذها تتسم بالقمع والاستبداد، ولكن الإدعاء الذى يثيره الصحفيون يشير إلى أن الحكومة لا تمثل مصالح الشعب بصورة سليمة، ولا تتجاوب مع مطالب المواطنين، الذين فقدوا ثقتهم فى المؤسسات الحاكمة، ومن ثم يميلون إلى الانسحاب من المشاركة.

إن الصحفيين الإستقصائيين يقومون بأداء عملهم استناداً إلى نموذج إعلامى بالغ القوة، وقد كتب ويل إيروين Will Irwin(1969:7-8)، لدى البدء فى نشر سلسلة حلقات كوليرز Colliers التى تنتمى إلى الصحافة الإستقصائية، عام 1911، قائلا : إن الصحافة تتمتع بالقوة، فى تلك الفترة، عما كانت عليه فى أى وقت مضى، وذلك لأن الصحافة تنشر المادة الخام التى تمثل الرأى العام، وقد أعلن أن الصحافة الأمريكية تحظى بنفوذ هائل، وبدرجة ما كانت تحظى به فى أى وقت مضى، فما عدا الدين، فإن أية سلطة فى المجتمع لم تتمتع بما تمتعت به الصحافة فى المجتمع الأمريكى حينذاك، إذ أن الخوف من الصحافة الشريرة bad press ، فضلا عن احتواء المواطنين الذين حصلوا على معلومات عن فساد الحكومة، وهو ما يعد أقوى الدوافع لتحقيق الإصلاحات.

وقد أحرز الصحفيون المتخصصون فى التنقيب عن الفساد نجاحا هائلاً فى تحسين ظروف المجتمع، ومن خلال النظر إلى هذه المحددات، فإن محررى الصحافة

الإستقصائية عملوا على بلورة صيغة معينة، تتمثل في تشخيص الانحرافات diagnose وتحديد العلاج prescribe ،ثم متابعة تنفيذ الحلول المقترحة، فليست الصحافة الإستقصائية تغطية عادية لخبر ما، وبعد مضي أكثر من 35 عاماً على فضيحة ووترجيت التي أنهت الحياة السياسية للرئيس الأمريكي ريشارد نيكسون عام 1974 ، ما زال الجمهور والصحفيون غير متفقين على الإجابات،هل تشمل الصحافة الإستقصائية ،كشف أمور خفيّة للجمهور، أمور إما أخفاها عمداً شخص ذو منصب في السلطة ،أو اختفت صدفة خلف رُكام فوضوي من الحقائق والظروف التي أصبح من الصعب فهمها ، وتتطلب استخدام مصادر معلومات ووثائق سرية وعلنية، وتعتمد التغطية الإخبارية التقليدية ، بصورة عامة وأحياناً كلية على مواد ومعلومات وفّرها آخرون (في الشرطة والحكومات والشركات العامة والخاصة ... إلخ) ويعتمد على جمع ردود فعل متعددة حيالها ، وعلى العكس من ذلك تعتمد التغطية الإستقصائية على مواد جُمعت أو استُقصيت بمبادرة شخصية من الصحفي، ولهذا فإنها تُسمّي أحياناً "تغطية المشروع" Enterprise Reporting .

وتهدف التغطية الإخبارية التقليدية إلى خلق صورة موضوعية للعالم كما هو ، أما التغطية الإستقصائية، فتُستخدم بطريقة موضوعية ، مواد ومعلومات حقيقة تتحول إلي حقائق يوافق أي مراقب عقلاني على أنها حقيقية ، ويحرك الصحفي الاستقصائي هدف ذاتي غير موضوعي يتمثل برغبة في إصلاح العالم فمن المسؤولية أن نعرف الحقيقة كي يمكن تغيير العالم ؛فهذه العناصر والتفاصيل تمنح الصحافة الإستقصائية ، في أفضل أحوالها ، ميزة فنيّة تُعزز أثرها العاطفي على المتلقي ، باختصار ورغم أن الإعلاميين قد يقومون بكلا النوعين : التغطية اليومية التقليدية والعمل الإستقصائي في مجري مهنتهم ، فإن النوعين يشملان أحيانًا مهارات وعادات عمل وعمليات وأهدافًا مختلفة للغاية ، فالعمل الإستقصائي يحتاج إلي مجهود أكبر بكثير من الصحافة العادية ، لكنك تستطيع إنجاز كل خطوة من الخطوات العملية بكفاءة ومتعة وستشعر بأن مردود الإستقصاء كبير بالنسبة للجمهور ، ولوسيلتك الصحفية، ولك .

بالنسبة للجمهور : يحب قراءة ومتابعة القصة التي تُقدّم لهم قيمًا إضافية أي معلومات لا يستطيعون العثور عليها في أي مكان آخر، ويستطيعون الثقة بها ؛

وتمنحهم سلطانًا على حياتهم ، يمكن للمعلومات أن تكون عن السياسة أو الشؤون المالية أو المنتجات التي يستخدمونها في منازلهم ، وما يهم أن حياتهم يمكن أن تتغير بما يمكننا قوله عن هذه المواضيع ، إذًا لاحظ كيف أن الصحافة الإستقصائية ليست فقط منتجًا إعلاميًا ، إنها خدمة تجعل حياة الناس أفضل،ولوسيلتك الإعلامية ، لا تدعْ أي شخص يقول لك إن الإستقصاء ترف بالنسبة لوسائل الإعلام الإخبارية لأن وسائل الإعلام التي تقوم بالإستقصاء وتديرها بكفاءة ، وتستخدمها لإعلاء قيمتها . قد تحقق أرباحًا ، لك ، فالحقيقة هي أنك إن قمت بعملك بشكل صحيح ، ستصنع أصدقاء أكثر مما ستخلق أعداء، وأيضًا ستجعل نفسك معروفًا بشكل أفضل في المهنة وخارجها وسوف تُقيِّم مهاراتك بشكل أكبر في سوق العمل ، وسواء بقيت صحفيًا أو لم تبقَ ،لن تجد أبدًا صعوبة في العثور على عمل آخر.

فالصحفيون الذين يفتقدون المهارات الإستقصائية يمكن استبدالهم بسهولة ،الأهم أنك كفرد سوف تتغير بطرق عديدة مدهشة ،سوف تصبح اقوى لأنك ستعرف أنك قادر على العثور على الحقيقة بنفسك ، بدلاً من انتظار شخص ما يُقدِّمها لك ، وسوف تتعلم كيفية التغلب على مخاوفك وأن تنصت لشكوك ، وسوف تفهم العالم بطريقة جديدة أعمق: باختصار المردود كبير جدًا إلى حدٍّ سيجعلك إن كنت مهتمًا بالصحافة وبنفسك ، تُقدِّم لنفسك ولقرائك ولمشاهديك ولزملائك القيمة الإضافية التي يخلقها الاستقصاء، والجدول التالي يوضح بشكل مبسط الفروق بين الصحافة الإستقصائية والصحافة العامة:

مقارنة بين الصحافة الإستقصائية والصحافة العامة

الصحافة الإستقصائية ←	الصحافة العامة
1- من حيث البحث	
• لا يمكن نشر المعلومات إلا إذا تم التأكد من ترابطها واكتمالها.	• تُجمع المعلومات وتُرسل وفق إيقاع ثابت (يوميًا ، أسبوعيًا ، شهريًا).
• يستمر البحث الذي أن يتم التثبت من القصة وقد يستمر بعد نشرها ، فالمحرر قد يعمل لعدة شهور متواصلة دون أن ينشر قصة واحدة.	• يكتمل البحث بسرعة ، ولا يتم القيام بأي بحث آخر بعد أن تكتمل القصة ، فالمحرر يتوقع أن ينشر يومياً العديد من الاحداث التى لها تاثير مباشر على العديد من الافراد.

• تقوم القصة على الحد الأقصى من المعلومات المُجمعة ، ويمكن أن تكون طويلة جداً ، فالتحدي الذي يواجه المحرر الإستقصائي هو أن يكشف لماذا حدث هذا الأمر؟ ، ولماذا يمكن أن يتكرر حدوثه في المستقبل ،أي الربط بين الأحداث.	• تقوم القصة على الحد الأدنى الضروري من المعلومات ويمكن أن تكون قصيرة جداً ، فالمحرر يهتم بالكتابة عن شئ ما قد حدث بالفعل .
• يتطلب التحقيق الصحفي الإستقصائي توثيقاً لدعم تصريحات المصادر أو إنكارها.	• يمكن لتصريحات المصادر أن تحل محلَ التوثيق .
2- العلاقات بالمصدر	
• لا يمكن افتراض الثقة بالمصدر ؛ فقد يُقدم المصدر معلومات مزيفة ، فالصحافة الإستقصائية لا تستطيع استخدام أية معلومات دون التحقق منها ،فالصحفي الإستقصائي يتسم دائماًبالشك من أجل أن يصل لليقين ، لذلك فهولايعول كثيراً على التصريحات الرسمية.	• الثقة في المصدر مفترضة ، وفي الأغلب دون التحقق منها ، المحرر يحرص على تحقيق السبق ، لذلك فهو يحرص على أن يقوي علاقاته بكل المصادر التي تعمل في نطاق تغطيته في محاولة للحصول منهم على المعلومات وخلفيات الأحداث ورؤيتهم للتصريحات.
• تُخفي المعلومات الرسمية عن الصحفيين ، لأن كشفها قد يعرض مصالح السلطات أو المؤسسات للخطر.	• تُقدم المصادر الرسمية المعلومات للصحفيين مجاناً ، لتُعزز دورها وتروج لأهدافها.
• يتحدي الصحفي بصراحة الرواية الرسمية للقصة أو ينكرها ، بناء على معلومات يستقيها من مصادر مستقلة.	• لا مجال أمام الصحفي إلا قبول الرواية الرسمية للقصة ، رغم أنه يمكن أن يعارضها بتعليقات أو بيانات من مصادر أخرى .
• يجمع الصحفي ويتصرف بمعلومات اكثر مما يتصرف به أي مصدر منفرد من مصادره وبمعلومات أكثر مما يتصرف بها معظم مصادره أو جميعها.	• يتصرف الصحفي بمعلومات أقل مما تتصرف بها معظم مصادره أو كلها.
• في الأغلب لا يمكن تعريف المصادر لضمان أمنها.	• المصادر دائماً مُعرّفة تقريباً.
3- النتائج	
• يرفض الصحفي قبول العالم كما هو ، فهدف القصة اختراق وضع معين أو تعريته كي يصلحه ، أو يدينه ، أو في حالات معينة ، تقديم مثال لطريق افضل.	• يُنظر إلي التحقيق الصحفي كانعكاس للعالم الذي يتم قبوله كما هو ، ولا يأمل الإعلامي في الوصول إلي نتائج ابعد من مجرد إخبار الجمهور بموضوعه.
• دون انخراط شخصي وحماس من الصحفي لن تكتمل القصة أبداً .	• لا يتطلب التحقيق الصحفي انخراطا أو حماساً شخصياً من الصحفي.

• يسعى الصحفي لأن يكون عادلاً ومدققاً في حقائق القصة ، وبناء على ذلك قد يحدد ضحاياها وأبطالها ومذنبيها، وقد يقدم الإعلامي أيضاً حكماً على القصة أو يصدر قراراً بشأنها.	• يسعى الصحفي لأن يكون موضوعياً إلى قدر المستطاع دون تحيُّز لأي طرف في القصة أو حكم عليه.
• بنية القصة الدرامية ضرورية لتأثيرها وتقود إلى استنتاج يقدمه الصحفي أو المصدر.	• البنية الدرامية ليست مهمة جداً في التحقيق الصحفي ، وليس للقصة نهاية ؛ لأن الأخبار مستمرة.
• تعرّض الأخطاء الصحفي لجزاءات رسمية أو غير رسمية يمكن أن تحطم مصداقية الإعلامي والوسيلة الإعلامية. • الصحافة الإستقصائية في النهاية تستهدف من خلال البحث عرض الاتجاه الذي يجب أن يتغير العالم نحوه.	• قد يرتكب الصحفي أخطاءً ، ولكنها حتمية وعادة ليست مهمة. • الصحافة العامة تعرض العالم كما هو.

(المصدر: على دربْ الحقيقة : دليل أريج للصحافة العربية الإستقصائية 2009: 19- 20).

مهارات الصحفي الإستقصائي :

تقوم الصحافة الإستقصائية بالكشف عن المعلومات الجديدة، وذلك من خلال البحث الأصلي الذي يمكن أن يثير انتباه الرأي العام بواسطة المبادرة التي يقو بها الصحفيون، ومع ذلك فإن تلك المعلومات الجديدة، لا تكون دائما نتيجة مماثلة لنموذج تسريب المعلومات التي قام بها المصدر السري الذي حمل كنية الحلق العميق Deep Throat في فضيحة ووترجيت التي تسببت في الإطاحة بالرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون من البيت الأبيض منتصف السبعينيات، بعد أن نقل هذا المصدر إلى كل من بوب وود وراد وكارل بيرنشتاين المحررين في صحيفة واشنطن بوست، معلومات عن قيام نيكسون بالتجسس على الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي المنافس في الانتخابات الرئاسية التي كانت وشيكة آنذاك.

فإن القيام بدور الرقيب المدني Civic Watchdog يعد واحداً من أهم الواجبات الكبرى، التي يتعين على الصحفي إنجازها، وهو ما يتطلب غالبا عمل الإستقصاء الصحفي في العمق،وهكذا فمن المعتاد أن تكون جميع القصص الصحفية، ذات

طبيعـة إستقـصائية، نظـراً لأنهـا تتطلـب البحـث والتقـصى عـن المعلومـات غـير المعروفة، وإجـراء المقـابلات الشخـصية، وتحريـر المعلومـات التي يـتم جمعهـا، وفـق مـا ذكـره إتيـول واندرسـون Itule,Anderson(2007:397)، فـإن جميـع المحـررين يمارسـون الـصحافة الإستقـصائية، نظـراً لأنهم تلقـوا تـدريبات علـى توجيـه الأسئلة مـع كشف المعلومات، مـع تحريـر القـصص بأفضل صـورة مكتملـة قـدر الإمكـان، إلا أن بعض المحررين يركزون فقط على التحقيقات الإستقصائية ذات الطبيعة الرقابية، ولـذا يتعـاملون مـع العلاقـات المغـايرة Adversary التـى يعقـدهـا المحـررون مـع الجهـات موضـع التحقيقـات الإستقـصائية، ومـا لا يوجـد لـدى الحـصول علـى خبطـات صـحفية، أو أثنـاء التغطيـة المعمقـة للموضـوعات الـصحفية، والهـدف الـذى يـسعى اليـه الـصحفيون الإستقصائيون، يتمثل فى الحصول على المعلومات، التى يتم حجبهـا بصورة محكمة، من المصادر المعادية فى الغالب، وهـو مـا يمكـن أن يمنح المحـررين الفرصـة للابتكـار، وأن يصبحوا جـزءاً مـن الحيـاة المثيرة لـدى القـراء الـذين يتـابعون أعمـالهم، وفـى أحيـان أخرى يمكنهم اكتشاف انعدام العدالة والعمل على تصحيح الخلل .

لذا غالبـاً مـا يتم وصـف المتخصصين فـى الـصحافة الإستقـصائية بإعتبـارهم حمـاة الـضمير العـام Custodians of Conscience، إذ يتـصدون لأيـة أخطـاء فـى الـنظم الاجتماعية والمؤسسات العامة التى تضمها تلك النظم، الأمر الذى جعل معظم القـصص الإستقصائية تحتل مكانة متميزة فى الصحف العالمية الكبرى وعلـى المستوى القـومى أو الإقليمى، فالصحفيون الإستقصائيون هم اولئك المحررون الذين يقضون الكثير من وقتهم فـى البحـث والتحـرى وإجـراء المزيـد مـن الإستقـصاء حـول القـضية التـى يتـاولونهـا حتـى يـتم الكـشف عـن المعلومـات الخفيـة بشكل متعمـد، الأمـر الـذى يـستلزم قـدراً كـبيراً مـن الـصبر والإيمـان بـأن هنـاك اشخاصـاً يعملـون ضـد المـصلحة العامـة (Anderson,Benjaminson,1990:3-4)، فالعمـل الإستقـصائى يحتـاج مـن لديـه القـدرة علـى التنقيـب والتدقيق فـى الملفـات والـسجلات والمستندات لمـدة طويلـة، ولديـه الملكة كـذلك فـى أن يكشف ماتحويـه هـذه الملفـات مـن انحرافـات وفسـاد، يستطيع

من خلالها الخروج بقصة استقصائية ، لذا يتميز الصحفيون الإستقصائيون بمجموعة من السمات والمهارات تعد أمراً ضرورياً للعمل الإستقصائي، وهي كالتالي:

◆ الصبر وقوة التحمل Patience:

يتطلب إجراء الصحافة الإستقصائية استهلاك المزيد من الوقت، خصوصا عندما يتم تتبع النقاط الغامضة وغير الواضحة dead ends (تستخدم هذه العبارة أيضا في عالم المخابرات بمعنى النقاط التي يصعب تتبعها ، ومن ثم تتطلب جهداً مضاعفا في محاولة إزالة الغموض المصاحب لها)، ومن ثم يتمين على الصحفي القائم بإعداد التقارير الإستقصائية، أن يتتبع جميع الخيوط leads، التي تقوده إلى الكشف عن المزيد من المعلومات الحساسة، بصرف النظر عن الأهمية التي قد تبدو لأي من تلك الخيوط(Derek.Forbes,2005:8). فالصبر والمثابرة تعني أن العمل الإستقصائي يتطلب جهداً مضاعفاً، كما يتطلب مدة طويلة في البحث والتحري عن المعلومات المختلفة ، ولذا فهو يحتاج إلى الصبر الكبير من الصحفي ، حتى يتمكن من التوصل إلى كشف الحقيقة ، وبالتالي تقديم الفاعلين الفاسدين لأيدي العدالة ، كما يتطلب الصبر توافر قدر من الدوافع الأخلاقية لدى المحرر الإستقصائي والتي تحفزه على التحرك ضد الانحراف والفساد ، وجميع الأوضاع السيئة في المجتمع ، من خلال استخدام الاستدلال المنطقي ، والعقلية التحليلية .

◆ المرونة Flexibility:

ضرورة الاحتفاظ بذهن منفتح، وبالتالي يتعين على الصحفي القائم بإعداد التقارير الإستقصائية، أن يقوم بتحويل تركيزه باتجاه النقطة التي تعد التقارير الإستقصائية من أجلها ، وإذا كان ذلك ضروريا يمكنه أن يغير مسار التحقيق الإستقصائي الذي يقوم به.

◆ فن الإقناع The Art of Persuasion:

يتطلب إجراء التحقيق الإستقصائى، إتباع مدخل محدد من أجل إقناع المصادر بالكشف عما لديهم من معلومات، بالإضافة إلى توفر مهارات تفوق المهارات المطلوبة لإعادة التقارير الصحفية الأخرى، ومن ثم فإن القدرة على البحث الدقيق Probe بدون إثارة الإضطراب أوالانتباه من الجهات الأخرى، يعد من الصفات البارزة Paramount التى يجب أن يتصف بها الصحفى الإستقصائى، وهكذا فإنه عندما ، يتم الضغط بقسوة على المصادر buttons are pressed too hard (تعنى العبارة فى الأصل الضغط على الأزرار بقسوة لدى تشغيل اي جهاز، وهو ما يمكن أن يتسبب فى إصابة الجهاز بالعطل أو التوقف، والعبارة بالطبع مجازية تشير إلى اهمية التعامل برفق بالغ مع مصادر المعلومات)، فإنه من المعلوم أن يتعرض الصحفى القائم بالتحقيق الإستقصائى للمتاعب والهجوم، من الجهات التى تسعى إلى الإبقاء على المعلومات الحساسة فى نطاق السرية والتعتيم، وهو ما يمكن أن يؤدى إلى تقويض عمل Career عمل الصحفيين الإستقصائيين، والتعامل مع رجال السياسة على وجه التحديد ، يتطلب تحمل الانتقاد من الرأى العام.

• الشجاعة Courage:

يتم التهديد بإستخدام الإيذاء البدنى Physical violence أوالتلويح بالمقاضاة أمام المحاكم أو فرض العقوبات أو حتى التلويح بالتصفية الجسدية، وذلك من أجل منع إتمام المزيد من التحقيقات الإستقصائية، وقد يتم إرهاب عائلات الصحفيين أو معارفهم، وستكون بحاجة إلى اعصاب متينة Guts ، ومن هنا يجب أن يحسن الصحفى التعامل مع المواقف الحرجة وكذلك الأشخاص الذين يتسمون بالنزعة العدائية Hostile ، وأن يظل هادئا متماسكا قدر الإمكان.

• البديهة والخلفية المعرفية Intuition and background knowledge:

يجب أن يتميز الصحفى القائم بالتحقيق الإستقصائى بالتفكير المستقل Think on your feet ، مع توجيه الأسئلة المناسبة وتقييم وتحليل المشاكل المعقدة،

والصحفى بحاجة إلى أن يتعرف على المشهد المحلى فى البيئة المحيطة به ، حتى يمكن التعرف بسرعة على أية نقطة جغرافية قد يتطلبها إجراء التحقيق الإستقصائى، أيضا يتعين أن يتمتع الصحفى بذاكرة جيدة وقدرات ملحوظة على إيجاد حلول للمشاكل، بالإضافة إلى خلفية معرفية مناسبة ، يمكن أن توصف بأنها قاعدة البيانات التى يتمتع بها الصحفى القائم بإجراء التحقيقات الإستقصائية.

◆ الذكاء القانونى Legal Savvy:

يمكن أن يقوم الصحفى القائم بالإستقصاء بحماية نفسه من التعرض للتقاضى أمام المحاكم المدنية أو الجنائية ، مع إدراك أن الطرق القانونية يمكن استخدامها من أجل الحصول على المعلومات ، وفى الدول التى تم النص فى دساتيرها على حرية وسائل الإعلام، يصبح من السهل استخدام القانون كسلاح للدفاع عن حرية وسائل الإعلام والحصول على المعلومات ، وبعض وسائل الإعلام تقوم بطبع الدستور ، وتوزيع نسخ منه على المحررين ، مع وضع خطوط تحت فقرات وفصول معينة من الدستور، حتى يمكن التركيز عليها من جانب الصحفيين .

◆ الأمانة والنزاهة Integrity:

يتطلب العمل على المعلومات ذات الحساسية الفائقة ، أن يتمتع الصحفى بالقدرة على الالتزام بمبدأ السرية مع كل من المصادر والزملاء ، فعلى سبيل المثال وحدة التحقيقات الصحفية الإستقصائية فى صحيفة صنداى تايمز The Sunday Times البريطانية منفصلة تماما عن الوحدات الأخرى فى الصحيفة ، وهناك سببان لهذا الفصل ،الأول : أن العزلة تتيح للصحفيين المشاركين فى إجراء التحقيقات الإستقصائية العمل بصورة مستقلة ، مع التركيز فقط على العمل الإستقصائى المنوط بهم.

والسبب الثانى: تهدف العزلة المفروضة على قسم التحقيقات الصحفية الإستقصائية إلى منع تسرب أية معلومات حساسة إلى خارج قسم التحقيقات الإستقصائية ، أثناء

إجراء التحقيقات فى القضايا الأكثر حساسية ، أن الحقيقة وثقة الرأى العام ، ربما كانا بمثابة افضل الأسلحة التى يتسلح بها الصحفى الإستقصائى .

◆ القدرة على قراءة الأحداث وربطها :

حيث السمة الرئيسية التى تجمع بين المحررين الإستقصائين تتمثل فى البراعة والقدرة الفائقة على قراءة الأحداث المتفرقة وإجراء الربط فيما بينها ، وهى ملكة قد لاتتوافر لدى العاملين فى الصحافة العامة بغض النظر عن سنوات العمل .

فكما يشير كل من Ettema and Glasser (1998:3) ، إلى أن وظيفة الصحفى الإستقصائى هى النظر إلى ما وراء ما يمكن قبوله فى المعتاد ، وأن ينظر إلى ما وراء التفسير الذى تقدمه السلطات للأحداث ، وعليه أن يفحص مزاعم الأشخاص الذين هم فى موقع السّلطة بعيداً عن الإدعاء وانكار التورط فى الأخطاء ، ويرى waisbord(2000:xix)أن المحررين فى الصحافة الإستقصائية يمضون وقتا أطول ويبذلون جهودا مضنية يومياً من أجل جمع المعلومات والقيام بعمليات الرصد و المراقبة وتحليل البيانات والوثائق.

◆ مقاومة الإحباط واليأس:

ربما يعمل المحرر الإستقصائى لفترة طويلة قد تستغرق عدة أسابيع أو شهور دون أن يشارك بكتابة موضوعات فى الصحيفة التى يعمل بها ، ومن هنا فلابد أن يقاوم أية لحظة يشعر فيها بالإحباط أو اليأس عندما يفشل فى تطوير فكرته إلى موضوع إستقصائى صالح للتنفيذ.

◆ استخدام استراتيجية الهجوم :

حيث ينبغى على المحرر الإستقصائى أن يكون جاهزاً لبدء الهجوم على المستهدفين فى مشروعه الإستقصائى ، والشجاعة فى الوقوف أمام أى تصرفات تصدر عنهم ، وهذه السمة تفرق بين من يصلحون للعمل الإستقصائى ومن لايملك القدرة الهجومية فى وجه خصومه.

◆ الإستقلالية والموضوعية والحياد :

حتى يستطيع المحرر الإستقصائى أن ينتج قصصاً إستقصائية ناجحة ومتميزة لابد أن يتصف بالإستقلالية والتى تعنى بالحياد والنزاهة والموضوعية والمهنية الجيدة ، حيث يتجنب القيام بأعمال مفرضة لتحقيق أهداف سياسية أو حزبية أو خدمة جهات معينة ، فالتحيز والبعد عن الأداء المهنى يؤثر بشكل كبير على المؤسسة الصحفية التى يعمل بها ، وعلى مستقبله المهنى ، كما يؤثر بشكل سلبى على القضية التى يطرحها ، فعندما يفقد الصحفيون الإستقصائيون استقلالهم يكونون فريسة للتحكم فيهم من قبل المصادر السرية وغير المعلنة Ventriloquist ، الأمر الذى يترتب عليه أعطاء الفرصة لهذه المصادر فى تحديد الأولويات ، وبالتالى التعثر فى انجاز الوظائف التى يجب ان تضطلع بها الصحافة كجهة رقابية مستقلة على الانحرافات التى تحدث فى المجتمع ، ومعا يتحول الصحفيون الإستقصائيون إلى ما يشبه الادوات غير المستقل puppets كالعرائس التى يتم تحريكها على المسرح بخيوط خفية فى حين تبدو وكأنها تتحرك من تلقاء نفسها(Mark Feldstein,2007:506-507).

كما أن الموضوعية تعنى ثلاثة أشياء محددة، وهى ، قبول واقع الحقائق التى يمكن أن نثبتها من خلال القصة الإستقصائية ، سواء جاءت متوافقة مع رغباتنا أم لا ، كما يجب دخول المشروع الإستقصائى ونحن مستعدون لقبول الخطأ من عدمه، بمعنى قبول الحقائق اذا جاءت مغايرة أو معارضة للفرضية الرئيسية للقصة الإستقصائية ، وطرح فرضية جديدة ، واذا لم تفعل ذلك فلن تحصل على المساعدة التى تحتاجها من آخرين، كما ينبغى أن تدرك جيداً أنك إصلاحى وتدعو من خلال قصصك الإستقصائية إلى الإصلاح من خلال استخدام الحقائق الموضوعية ، والتعامل بموضوعية تجاه الحقائقلإنجاز هدف الإستقصاء.

◆ الاستماع للمصدر والإصغاء:

المحرر الإستقصائى الجيد هوم من يملك إدارة ضفة الحوار بشكل جيد ، ويصغى جيداً لمصادره حتى يحصل على مايريد من معلومات ، وبدون ذلك ربما ينتهى الحو ر دون الحصول على ماير الحوار.

◆ القدرة على الوصول إلى المصادر:

بحيث يكون المحرر الإستقصائى لديه المقدرة على وضع قائمة بمصادر القصة الإستقصائية من أجل البحث عن الحقائق وتفسيرها ، كما ينبغى أن يكون لديه أسلوبه وطريقته فى الحصول على السجلات والوثائق المتعلقة بالموضوعات الإستقصائية التى ينفذها بما يسهل له الوصول للمعلومات.

ويوضح موليتهوف Mollenhoff (1981:9-11) هناك بعض الإستراتيجيات التى يمكن أن يتبعها المحرر الإستقصائى لإنجاز مشروعه ،مثل معرفة المؤسسات الحكومية وانشطتها ، وأهم مصادرها ، والتجاوزات التى يمكن أن تحدث بداخلها ، الثغرات القانونية التى يمكن أن تستغلها مثل هذه المؤسسات أو الشركات بهدف تحقيق مكاسب بطرق غيرشرعية ، والتكيف القانونى للحصول على السجلات والمعلومات التى يمكن الإطلاع عليها ، والدراية الكاملة بلجان تقصى الحقائق ، والجهات الأخرى المنوط بها حق التدخل ، والإشراف والتحقيق ، دراسة المشاريع الإستقصائية السابقة فى نفس مجال القصص الإستقصائية التى يقوم بإجرائها المحرر للتعرف على أسباب النجاح أوالفشل للإنطلاق فى رسم خطة عمله بنجاح.

◆ العمل بروح الفريق:

فالعمل الإستقصائى يغلب عليه العمل بروح الفريق ، حيث يقوم العمل على التعاون البناء وتضافر جهود جميع المشاركين فى هذا العمل بإعتبارهم فريقاً متكاملاً لكل منهم دوره الملقى على عاتقه ، والمثال على ذلك ، تفجير فضيحة " ووترجيت Watergate" والتى فجرها بوب وودوارد وكارل بيرنشتاين Woodward, Bernstein

،قد تغيرت علاقة العمل بين هما التى كانت قائمة على التنافس والغيرة ، إلى التعاون والعمل بروح الفريق من خلال مناقشة جميع الأمور المتعلقة بالقضية ، مما دعى بعض المحررين بالواشنطن بوست يطلق عليهما إسم (wood stein) بدمج أسميهما فى إسم واحد ، بجانبالتعاون مع باقى فريق العمل بقيادة الصحفى المخضرم بارى سيزمان Barry.Sussman صاحب الخبرة الطويلة فى العمل الإستقصائى ، والعقلية القادرة على على وزن الامور والتوجيه السليم ، وكان سيزمان المركز الذى تصب عنده كل المعلومات ، مما ساعدعلى تكوين قاعدة كبيرة من المعلومات مثلت أهمية بالغة فى اسستفادة الحملة لسد أية ثغرات أو معلومات خلفية يتطلبها موضوع حملة ووترجيت(Bernstein,Woodward,1990:49-51)،وتقول مارينا ووكر جيفارا والتى تعمل فى الإتحاد الدولى للصحفيين الإستقصائيين فى هذا العصر الذى نعيشه، عصر الإنترنت، يمر التحقيق الصحفى بفترة تجديد، فبعدما كان الصحفيون الذين يكشفون الأسرار والفضائح يعملون بمفردهم، حاملين معهم دفتر الملاحظات أو جهاز التسجيل فقط، فإن كثير من الصحفيين الإستقصائيين الآن يعملون بالتعاون مع شبكات إقليمية أو دولية، وتساعدهم التكنولوجيا الحديثة والمعدات التي تعمل بدورها على تغيير وجه العمل الصحفي،وتشير مارينا ووكر جيفارا أن "فكرة الصحفى الإستقصائي وهو يعمل لوحده فى ركن منعزل فى مكان ما من العالم لاتمت للواقع بصلة الآن"، وقد تعامل الإتحاد مع اثنين وعشرين صحفى من أربعة عشر دولة فى التحقيق الذي نشر مؤخراً عن تجارة التبغ الغيرمشروعة حول العالم Tobacco underground، وحسب ما نشر على الموقع الاليكترونى للإتحاد: فبالتعامل مع مثل هذا الفريق، تمكن الصحفيون من تغطية الموضوع "بدءاً من المزورين فى الصين والمصانع فى روسيا إلى محميات الهنود الحمر فى نيويورك وأمراء الحرب فى باكستان وشمال أفريقيا"وخلال مدة التحقيق، والتي استمرت ثلاثة عشر شهراً، اعتمد الفريق الصحفي على موقع اليكتروني مؤمن على الإنترنت للعمل والمناقشة وتبادل الوثائق والصور والفيديو والتحرير. واستطاع العمل، والذي أطلق عليه "التبغ تحت الأرض"، أن يكشف عن تجارة غير مشروعة لتهريب التبغ، والتي تقدر بعدة مليارات من

الدولارات وتقوم بتمويل الجرائم والفساد والإرهاب وتروج لما يضر بالصحة حول العالم وكل ما توصل له فريق العمل الصحفي من معلومات موجود فى صيغة ملف مجهز بواسطة وسائط متعددة ومعلومات مأخوذة من وثائق عامة ومصادر مطلعة وتسجيلات أخذت من قبل الصحفيين فى الإتحاد.

وكما هو الحال مع "التبغ تحت الأرض"، فإن الكثير من القصص الإستقصائية هذه الأيام تتطلب أشهراً وحتى سنيناً من العمل والبحث، وفرقا كبيرة من الصحفيين، والكثير من هؤلاء الصحفيين موزعين حول العالم. وكما يقول مدير الإتحاد ورئيس التحرير فى "التبغ تحت الأرض"، دايفيد كابلان، فإن بإستطاعة الصحفيين الآن العمل على هذه القصص الإستقصائية بصورة أفضل من قبل.

◆ متطلبات إضافية Additional Requirements:

هناك العديد من المتطلبات الأخرى المهمة، وهى:

- احترام القيم التى تنظم العمل فى مجال أخلاقيات الصحافة.
- القدرة على العمل بصورة مستقلة؛ وبنفس الدرجة ، القدرة على العمل ضمن الفريق.
- معرفة الأساليب غير التقليدية Tricks (تعنى الكلمة فى الأصل الحيلة أوالأنماط غير التقليدية) المرتبطة بالعمل فى مهنة الصحافة
- دليل تليفونات Contact book يضم أرقاما للمصادر المتنوعة.
- التمتع بروح التجديد والابتكار Innovation.

ويوضح جيمس أكوين James.Aucoin(1993:141-142) بأن الحالات الدراسية التى قام الصحفيون المتخصصون فى الصحافة الإستقصائية بتطبيقها خلال المرحلة السابقة وحتى بدايات التسعينيات من القرن العشرين تكشف عن المهارات الضرورية الآتية:

- فهم وإدارك مغزى التحقيقات الإستقصائية وكيفية إعدادها وذلك بصورة منظمة، مع التركيز على الحالات التى يتم فيها اغتصاب وممارسة السلطة بصورة مشوهة ، وكذلك قضايا الاغتصاب التي تجمع بين العنف والإيذاء البدنى والنفسي ، بالإضافة إلى تناول الأنشطة غير القانونية والفساد فى المؤسسات الخاصة والحكومية ، بصورة تتجاوز معالجة الأخطاء التي يقع فيها بعض الأشخاص.

- التنظيم والربط بين الكميات الهائلة من المعلومات،وتقييمها، وكذلك التنقيب من خلال عدد الآلاف من الوثائق .

- إجراء مقابلات مع عدة مئات من المصادر من أجل إعداد أحد التقارير الإستقصائية أو سلسلة من تلك التقارير.

- استخدام الحاسوب فى تحليل المعلومات من أجل التعامل مع الكم الهائل من المعلومات التي يتعذر التعامل معها بالطرق العادية.

- المواظبة على إجراء عمليات الإستقصاء والتحرى على امتداد عدة أشهر حتى عندما يواجه الصحفى عقبات يتصور أنه لن يتمكن من التغلب عليها ، مثل، العثور على المئات من الأدلة الفرعية التي يحاول من خلالها التوصل إلى أدلة دامغة تعزز موقفه أمام القانون فى حالة تحريك الدعوى القضائية ضده فى مرحلة ما بعد النشر.

- جمع الأدلة التي يسعى الأشخاص والمؤسسات إلى أن تظل مخفية طي الكتمان، حتى لو كان جمع المعلومات يعني المراقبة والتخفي من جانب المحررين .

- إجراء مقابلات جادة ومرهقة مع الأهداف التي تعد محور التحقيقات الإستقصائية.

- تنقيح الأدلة التى يتم التوصل إليها ، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة مثل الاختبارات التى تتم بواسطة جهاز كشف الكذب، وبالتحديد فى الحالات التي تتهم فيها أجهزة الشرطة بارتكاب انتهاكات وحشية ضد حقوق الإنسان.

- التعاون من خلال تشكيل فريق عمل لإعداد الإجراءات المنظمة لعملية الإستقصاء والتحري، بما يعني تجاوز نطاق قدرة المحرر على العمل منفرداً.

ولكن ممارسة الصحافة الإستقصائية تتضمن انشطة تزيد على مجرد ممارسة المهارات التى تم اكتسابها، فلكي يتم تطوير وتعميق إحدى الممارسات الاجتماعية ، يتعين تنفيذ هذه الممارسة بدقة واحتراف ، ويتعين على المحررين تطبيق المعايير الأخلاقية السائدة فى الفترة التى تتم فيها عملية إعداد ونشر هذه التقارير الإستقصائية، وذلك لدى متابعة المصالح الخاصة بالمؤسسة التي يعمل بها المحررون، ومن ثم التوصل إلى معايير عامة ومعترف بها.

ونستخلص من ذلك بأن الصحافة الإستقصائية مطلوبة للكشف عن القصص المهمة التى يسعى بعض الناس إلى إخفائها، وأن الصحفين الإستقصائيين يحتاجون إلى جميع المهارات الصحفية المطلوبة فى إعداد التقارير العامة، ولكن على وجه الخصوص، تتطلب الصحافة الإستقصائية:

- عقل يقظ ومتنبه an alert mind للتعرف على افكار القصة والحقائق المهمة التي يحاول بعض الناس إخفائها
- عقل مرتب Ordered Mind لتقديم الملاحظات، وتسجيل المعلومات مرتبة وجمع المعلومات الكثيرة معا،
- التحلي بالصبر patience لدى البحث عن المعلومات.
- علاقات طيبة فى المجتمع.
- الشجاعة courage لمواجهة التهديدات من الأشخاص الذي تجري الإستقصاء عنهم.
- تعرف على جميع مواضع المعلومات التي حصلت عليها، مثل سجلات الشركات أو سجلات المحاكم .
- لدى جمع المعلومات ، يجب أن تجمع أيضا الأدلة المؤيدة للمعلومات، خوفا من تحدى المعلومات الواردة في القصة .
- يجب أن تحمي المصادر السرية Confidential sources للمعلومات.

- استشر محاميا Consult a lawyer بصورة دائمة، إذا كان لديك قلق حول قانونية ما تقوم به أو ما تكتبه.
- كرر الفحص Double-checkلكل ما تفعله بدءاً من المعلومات التي تجمعها، والطريقة التي ستكتب بها القصة النهائية.
- اعمل ضمن إطار القانون.

الصحافة الإستقصائية والصحافة التفسيرية :

يحدد كل من كوفاك وروزنتيل Kovach ,Rosenstiel (2001:116- 117) التقارير الإستقصائية الأصلية original investigative reporting، بأنها القصص التي يقوم فيها الصحفيون الإستقصائيون بأنفسهم بالكشف وتوثيق الأعمال التي لم تكن معروفة للرأي العام، بينما يؤكدان على أن التقارير التفسيرية interpretive reporting، تشمل نفس المهارات الأصلية، ولكنها تتجه نحو تفسير الأخبار أوالأحداث عند مستوى مختلف، أي أن التقارير الإستقصائية تتميز بالمستوى العميق من البحث وكشف المعلومات، ويعد ماكدوجال MacDougall في كتابه المصادر عام (206: 1982)، هو أول من صاغ مصطلح التقارير التفسيرية، وذلك للمرة الأولى في كتابه المصادر عام 1938، وقد برر صياغة هذا المصطلح، بأن هناك اعترافا متزايدا بأن مجرد إعداد التقارير عن الحقائق الموضوعية، لا يعد كافيا لمواجهة الاحتياجات المتعلقة باستيفاء واستكمال المعلومات Informational Needs، لدى الشعوب الحرة elf-governing، ومن ثم فإن النتيجة ستكون تقديم التقارير التفسيرية إلى القراء، والبحث الذي يقوم به الصحفي في هذا النوع من التقارير(أي التفسيرية) يتجاوز الحصول على أفضل الآراء المتاحة عن أية قضية، والتي تهدف إلى تقديم مادة موضوعية للتقارير الإخبارية.

وقد كتب كوفاك وروزنتيل أنه المعتاد تشمل التقارير الإستقصائية القضايا الأكثر تقيدا أوالعديد من الحقائق، وذلك بدرجة تفوق عمليات الكشف الكلاسيكية عن الفضائح والفساد، إذ أن تلك التقارير تكشف عن طريقة جديدة من النظر إلى الأشياء مع ظهور المزيد من المعلومات عنها، والتفسير كما يعرفه قاموس Random House Dictionary، يعني أنه تقديم تفسير مفهوم عن تصرف شخص آخر وفق فهم وإحساس هذا الشخص، ومن ثم التوسع في عملية الإدراك.

كما يحدد كل من كوفاك وروزنتيل التقارير الإستقصائية، بأنها تلك التقارير التي يتم إعدادها من الكشف عن المعلومات أو من الوثائق التي يتم تسريبها من أحد

التحقيقات الرسمية، والتي لا تزال رهن التحقيق، أو المعلومات التي يتم إعدادها بواسطة آخرين، وفى المعتاد الوكالات الحكومية، وهذه هى السمة المميزة للصحافة الإستقصائية فى العاصمة الأمريكية واشنطن، وهى المدينة التي تتحدث فيها الحكومة إلى نفسها عبر الصحافة(أي أن الأسرار يتم تداولها فى الصحافة أولا، قبل أن تصل إلى الوكالات الحكومية المختلفة) .

والقصة التي نشرت فى خريف عام 2003 ، عن أحد الضباط الميدانيين التابعين لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA، والتي ظهرت فى المقال الذي يحرره الكاتب الشهير روبرت نوفاك Robert Novak، يعد مثالا لهذا النوع من التقارير الإستقصائية، فقد ظهر أحد الأسرار فى وسائل الإعلام، وبعدها بدأ النقاش فى واشنطن، وهذه المرة فقد كشف الصحفى عن أسم الضابط الميداني التابع للوكالة، وأصبح محور النقاش متركزا حول هوية المسئول الكبير فى الإدارة الأمريكية، الذي قام بالكشف عن معلومات سرية لنوفاك،وهل يمكن أن يواجه الصحفي نوفاك دعوى قضائية لقيامه بالكشف عن معلومات سرية؟ وثار التساؤل عمن قام بنقل المعلومات؟ وتناول النقاش في وسائل الإعلام جوانب الحفاظ على سرية أو الكشف عن المصادر فى الصحافة، باعتبار أن الحفاظ على المصادر يعد بقرة مقدسة فى الصحافة الحديثة، وطالب البعض باستقالة مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج ج. تينت George J. Tenet، ولكن لم يطلب أحد استقالة نوفاك.

ونستخلص من ذلك أن هناك ثمة اختلاف كبير بين إعداد التقارير الإستقصائية وإعداد التقارير الإخبارية المعتادة، وهو ما يتضح من أن التقارير الإستقصائية، تتخذ من خلال شكل متعمق بدرجة تفوق إعداد التقارير الأخرى، وهذا الجانب المميز من الصحافة الإستقصائية، يتطلب أن تشمل التقارير الإستقصائية المزيد من البحث والمزيد من الوقت من أجل كتابتها وتحريرها، وهو ما لا يشبه التقارير والأخبار المعتادة، التي تقدم فى الشكل الهرمى ، حسب الأهمية الخاصة بكل خبر، والتي يتم إبرازها أولا فى عدة جمل ، والفرق الأساسى بين التقرير المعتاد، والتقرير الذي يتم إعداده بعمق ، يتمثل فى أنه بينما يشمل التقرير المعد بعمق، لقاءات مطولة مع المصادر، فإن التقارير المعتادة المدعمة بالصور، لا تتطلب توفر مثل هذا الشرط، ومع ذلك فإن كلا من شكلى التقارير الصحفية، يتطلب قدرا من البحث، وأن كانت

التقارير التي تتطلب قدرا من العمق تقدم للقارئ بصورة لا تشبه الأشكال الكثيرة من أشكال التقارير المدعومة بالصور features ، أو حتى بعض التقارير المعدة بعمق أيضا ، التى تقدم فى الصورة الورقية المطبوعة، أو التي يتم بثها عبر وسائل الإعلام الإخبارية.

ويتمثل الفارق الكبير بين نوعى التقارير الصحفية، فى أن الموضوعات والأهداف خلف الكتابة write up تعني فى الأصل مقالاً محرراً ، ولكنها تعني هنا نمط الكتابة التي يصاغ بها كلا من التقارير المعتادة والتقارير الإستقصائية ، فعلى سبيل المثال، فإن التقرير المعتاد المزود بالصور، يمكن أن يركز على الموضة فى الأزياء أوالموسيقى أو الأفلام السينمائية أو الصحة، أو حتى التكنولوجيا والعلم، فى حين أن التقارير التي تتم كتابتها، بعمق يمكن أن تتناول الشخصيات والإنجازات الفردية، أو الشخصيات التي تقف وراء تأسيس المعاهد العلمية، والهدف من وراء هذه الأشكال من التقارير، يتبلور فى بحث المحرر عن المعلومات المتصلة ببعض الموضوعات المنتقاة، وتقديم المزيد من المعارف educate ، ومن أجل تقديم النتائج التي تكمن خلف هذه الموضوعات التي تتصل بالحياة اليومية للجمهور المختار Selected Audience أي الجمهور المستهدف بالرسالة الإعلامية، ومن جهة أخرى فإن نمط كتابة التقارير الإستقصائية، يبحث عن المعلومات المتعلقة بأحد الأحداث الإخبارية ، والتي قد لا تكون (أي المعلومات) ظاهرة للرأي العام، ولكنها قد تقود إلى الكشف عن تورط الأشخاص أو المنظمات، فى انحرافات قد لا يرغب هؤلاء فى وصولها إلى دائرة اهتمام الرأي العام .

ومثل هذا النمط من إعداد التقارير، يقدم نظرة أكثر اتساعا وعمقا إلى الأخبار وغالبا ما يتم ربط هذه الأخبار بالحملات التي تشنها الصحف من أجل توفير حماية أفضل لحقوق الشعب، أو المنظمات أو حتى السلطات، وهو ما قد يشمل البحث الإستقصائي من جانب الصحف، والذي من خلاله تقوم الصحف بالبحث عن الأدلة التي قد تعاني من الإهمال، والتي يمكن العثور عليها ونشرها لحماية الضحايا .

وبالطبع فهذه قضية حساسة، وقد تتطلب توسيع عمليات التحقق verification من صحة الأدلة ومن جميع الحقائق ومن التقارير التي يقدمها شهود العيان واللقاءات التي يتم إجراؤها مع مجموعة من الأشخاص، من أجل التوصل إلى تأكيد صحة ما

جاء فى تلك الوثائق، كما تعد التقارير الإستقصائية نمط من انماط الصحافة، حيث يقوم المحررون بالتنقيب عن المعلومات التي تتناول إساءة استغلال السلطة(Silvio. Waisbord, 2000: 118).

وبالرغم من أن الصحفيين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية يعتمدون بصورة متكررة على العمليات الإستقصائية التي تقوم بها بعض الجهات الأخرى ، إلا أن المحررين الإستقصائين يمضون وقتاً أطول ويبذلون جهوداً مضنية يوميا من أجل جمع المعلومات، وتشمل هذه العملية، الرصد والمراقبة، وذلك من خلال إخفاء الصحفيين لهوياتهم المهنية وتقمص أية أدوار أخرى.

وتشمل هذه العملية أيضاً، جمع كميات هائلة من المعلومات وتحليلها(على سبيل المثال استخدام الحاسوب فى تحليل البيانات والسجلات المالية التي يتم جمعها)، ومن ثم الكشف عن أية اضرار يمكن أن يتسبب فيها بعض الأشخاص أو المنتجات بالنسبة للمواطنين، مع ملاحظة ان الصحافة الإستقصائية تضطلع بدور أكثر تحريضا للرأى العام تجاه أية انحرافات تحدث فى المجتمع .

فأيدلوجية إعداد التقارير الإستقصائية، تمتد بجذورها إلى النظريات الكلاسيكية الخاصة بالليبرالية الديمقراطية، التى تتناول الدور الذى تضطلع به وسائل الإعلام فى المجتمع(John Keane, 1991: 11-16)، ووفق هذه الرؤية ، فإن المهمة الأولية للصحافة يتمثل فى القيام بدور رقابى Watchdog على الحكومة والبحث عن أية انتهاكات لدى ممارسة السلطة العامة، وتعرية الفساد Exposing Corruption فى المجتمع، وتزويد المواطنين بالمعلومات الكافية لتناول الشئون العامة.

ويقال أن القيام بالدور الرقابى، يتطلب الملكية الخاصة لوسائل الإعلام، نظراً لأن أية سيطرة مالية من جانب الحكومة على وسائل الإعلام، سيحد من قدرتها على الاستقلال وتقديم الصحفيين لأنماط من الصحافة ذات الخصائص المتميزة، وبالنسبة لمن يدافعون عن هذا المدخل فى هذه المرحلة الراهنة، فإن إعداد التقارير فى الصحافة الإستقصائية، قد أصبح المثال النموذجي للمساهمة التي تشارك بها الصحافة فى الحياة العامة ، وهو السبب الرئيسي الذى يفرض تحرر وسائل الإعلام من الخضوع لأية قيود.

فعلى سبيل المثال يتساءل ستيفن هلومز Stephen Holmes (51:991).

العلوم السياسية ، عن ما إذا كانت جميع القيود ، يمكن أن تحول الصحافة إلى م. منتدى محايد لتبادل الأفكار ، وما يعمل على الحد من قدرتها على القيام بالدور الرقابى المزعج Partisan Gadfly ، وهو تشبيه يتطرق إلى الدور الذى يمكن أن تمارسه الصحافة الإستقصائية ، بالنسبة للمؤسسات الحكومة والخاصة ، التى تتورط فى بعض الانحرافات وقضايا الفساد ، بل أن الصحافة الإستقصائية تقوم بانتقاد الحكومة بصورة هجومية قد تتسم بالاستفزاز.

مقومات الثقافة القانونية للصحفيين الإستقصائيين (*) :

وتتضمن مراعاة أهم المعايير التى يجب الالتزام بها فى وسائل الإعلام بشكل عام ، ومنها الصحافة المكتوبة ، وتشمل :

1. توثيق المعلومات، ومراعاة الدقة فى نشرها ، والإلتزام بحق الرد.
2. عدم نشر اخبار مبهمة أو مبالغ فيها.
3. احترام الحياة الخاصة للمواطنين .
4. احترام الأديان والعقائد وعدم إثارة النعرات العنصرية والطائفية.
5. عدم نشر صور فاضحة أو استخدام ألفاظ مبتذلة .
6. مراعاة أدبيات نشر الجريمة بشكل عام ، خاصة عندما يكون المجنى عليه طفلاً.
7. فصل الرأى عن الخبر.
8. الحقيقة لا يحتكرها أحد ، لكن كل واحد قد يملك جزءاً منها.
9. الدقة والموضوعية والنزاهة .
10. حق الرد .
11. الحفاظ على السرية مصادر المعلومات.

(*) تم الاعتماد فى هذا الجزء على دليل "أريج" للصحافة العربية الإستقصائية : على درب الحقيقة ، 2009، ص ص155- 163.

وبما أن الصحافة الإستقصائية هي الصحافة القائمة على توثيق المعلومات والحقائق باتباع أسلوب منهجي وموضوعي بهدف كشف المستور وإحداث تغيير للمنفعة العامة ، ولأن الصحافة الإستقصائية تهدف إلى كشف الأخطاء والتجاوزات و كون القضية المراد كشفها تهم الرأي، ولأن هدف الصحفي من خلالها يكون الوصول إلي الحقيقة وبالتالي كشف الجهة المسؤولة عن استمرار الأخطاء وليس البحث عن النجومية الشخصية ،فلابد من التركيز على مرحلتين :

المرحلة الأولى :

وهى مرحلة قيام الصحفى بأعمال الإستقصاء والحصول على المعلومات، وتتطلب الأتي:

1. يجب على الصحفى الامتناع عن الحصول بطريق غير شرعي على المعلومات ، فسرقة المعلومات من مصادرها هو أمر يعاقب عليه القانون خاصة إذا كانت مصنفة سرية ،وهنا يجب التفريق بين نشر أصل الوثائق التي صنفت على أساس أنها سرية وبين نشر مضمون هذه الوثائق ، فنشر الوثيقة السرية أو صورة عنها يعاقب عليه القانون ولكن نشر مضمونها فإنه أمر غير معاقب عليه ، خاصة مع وجود حق للصحفى فى كتمان مصدر معلوماته .
2. يجب على الصحفى الابتعاد عن انتحال الشخصية ، وهنا يجب الانتباه إلي طبيعة الشخصية المنتحلة ، فانتحال صفة رسمية مثل شرطى أو موظف هو أمر معاقب عليه ، ولكن القانون بذات الوقت لا يعاقب على انتحال صفة مريض مثلاً إلا إذا كان العمل الذى يقوم به بموجب الشخصية المنتحلة معاقباً عليه قانوناً مثل انتحال صفة متسول ، فالمتسول معاقب عليه قانونًا.
3. يجب على الصحفى الامتناع عن تصوير أى شخص دون الحصول على إذنه بالتصوير ، وكذلك الحصول على إذنه بالنشر ، هذا مع عدم الإخلال بحق الصحفي بتصوير الشخصيات العامة أو الأحداث العامة دون إظهار تلك الشخصيات بمظهر يحط من احترامها وسمعتها وكرامتها.
4. يجب على الصحفى دوماً تحرى الحقيقة والمعلومات الصحيحة ، على أن القانون ينظر أيضًا إلي مقدار الجهد الذى يبذله الصحفي بحسن نية فى السعي وراء المعلومات ، إذ يجب على الصحفي بذل العناية والحرص وواجب التمحيص

والتدقيق على المعلومات وهذا الأمر أحد أهم معايير حسن النية التي يسعي القضاء لاستظهارها خلال نظره لأى قضية إعلامية معروضة عليه .

5. على الصحفي عدم قبول أى رشاوي مهما كان مصدرها أو نوعها ، فالرشوة جريمة يعاقب عليها القانون بغض النظر كون الصحفي راشيًا أم مرتشياً ، ويجب الانتباه إلي مسألة شراء المعلومات وهو القالب الذي توضع فيه الرشوة عادة فى الصحافة الإستقصائية وهي مسألة يتحمل الصحفي مسؤولية المخاطرة فى اتباعها إذا تمكنت النيابة العامة من إثبات الصحفي بالقيام بها.

6. يجب على الصحفي توثيق المعلومات ، وهو ما يسمي قانونًا بإثبات "صحة المعلومات من خلال الأتى:

أ- على الصحفي أن يحدد المصادر بكل وضوح ، فكل معلومات غير معروفة يجب أن تدعم على الأقل بمصدر أو مصدرين .

ب- يجب على الصحفي أن يسعي لتوثيق المعلومات : فالقانون يلزم الصحفي بتقديم الأدلة القانونية على صحة المعلومات الواردة فى المادة الصحفية الإستقصائية ، وبدون هذا الإثبات يعرض الصحفي نفسه للمسؤولية القانونية.

ج- القانون لا يأخذ بالصور كدليل كامل فى الإثبات وإنما يجب أن تدعم بدليل أو قرينة أخرى مثل شهادة شاهد معين ، وفى حال تعذر الحصول على الأصل لأى سبب كان مثل كونه سريًا ، فيجوز للصحفي الطلب من المحكمة جلب تلك الوثيقة من مصدرها ، ويستخدم هذا الحق عادة فى الحالات التي يكشف عن فساد مالي أو إداري معين بجهة حكومية معينة بموجب تقارير تحقيق رسمية مثل لجان أو دوائر مكافحة الفساد أو الرقابة والتفتيش .

د- يمكن استخدام التصوير (الفوتوغرافى أو الحي) والتسجيل الصوتي المباشر من قبل الصحفي كدليل إستثنائى حيث لا يعتبر القانون مثل هذا التسجيل دليلاً قانونيًا كاملاً وإنما لابد من تدعيمه بدليل قانوني آخر مثل شهادة الشهود أو أى دليل مادى كامل.

ه- للصحفي إثبات صحة المعلومات وتوثيقها بأي دليل قانوني ، وهنا لابد من الانتباه إلي أن يكون الدليل منتجًا اى أن يكون فعلاً من شأنه إثبات صحة المعلومات أو الوقائع التي تتضمنها المادة الصحفية الإستقصائية.

و- للصحفي الحق في كتمان مصدر معلوماته ولكنه الوحيد المسؤول أمام القانون عن مصدقية المعلومات وصحتها.

المرحلة الثانية :

نشر المادة الصحفية الإستقصائية بعد إعدادها وصياغتها بأسلوب صحفي، وتتطلب مراعاة الأمور التالية:

أولاً : النزاهة والموضوعية والتوازن في عرض المادة الصحفية الإستقصائية :

فقد جرم القانون على مخالفة النزاهة والموضوعية وعدم احترام الحقيقة والحياة الخاصة للناس ، وحقيقة لا يمكن وضع معيار منضبط لفكرة التوازن أو الموضوعية، ولكن كيف يتجنب الصحفيون مخالفة النزاهة والتوازن والموضوعية ؟، يمكن ذلك عبر مراعاة التالي:

1. بذل الجهد والتحري عن صحة المعلومات ، إذ أن القضاء يفترض أن على الصحفي أن يبذل جهدًا في التحري عن المعلومات التي يحصل عليها وأن يعرض آراء مختلف الأطراف بشكل محايد ، وأن يتثبت من صحة المعلومات الواردة في المادة الصحفية .

2. التذكر أن القضاء يقيم علاقة تبادلية بين صحة المعلومات ودقتها وبين النزاهة والتوازن والموضوعية فكلما كانت الحقائق الواردة في المادة الصحفية صحيحة كلما كانت تلك المادة ونزيهة ومتوازنة .

3. كذلك يفرض القضاء على الصحفي عند عرض الخبر الايضفي عليه مبالغة أو تستعمل فيه عبارات توحي للقارئ بمدلول مختلف له أو أن يستعمل الكاتب أسلوبًا بالكتابة يلجأ فيه إلي استعمال عبارات تدل على التهكم والسخرية في غير مواطنهما المباحة.

4. لأبد من إثبات أن الأقوال أو الآراء المنشورة صادرة عمن أخذت منه، حيث يقرر القضاء في كثير من أحكامه أنه يجب على الصحفي أن يقدم لقاضي الموضوع الأدلة القانونية لإثبات أو الأقوال والآراء المنشورة في المادة الصحفية هي صادرة عمن نسب إليه ، وبخلاف ذلك فإنه يعتبر أن نشر مثل تلك الأقوال والآراء مخالف للتوازن والموضوعية والنزاهة .

5. لابد من نشر ذات الأقوال والآراء وبذات المقاصد والمعاني وأن توضع بذات القوالب والمعاني وأن تستخدم على الوجه والغاية التي أخذت من أجلهما ، بعد أن يثبت لدى قاضي الموضوع أن الأقوال أو الآراء أو حتي التعليقات صادرة عمن نسبت إليه فإنه يبحث في الطريقة التي وضعت بها تلك الأقوال أو الآراء أو التعليقات وفيما إذا كانت بذات الألفاظ والعبارات وما هي المواضع التي أسقطت فيها وهل تهدف إلي ذات المعاني التي يريدها ممن صدرت عنه أم أنه قد تم استغلالها في مواضع أخرى .

ويعتبر القضاء أن أي تحريف لحقيقة الأقوال و الآراء والتعليقات أو وضعها في غير القالب أو المعني الذي أراده صاحبها فعلاً مجرمًا لأنه يخالف النزاهة والموضوعية التوازن،ويلحق بهذه الأفعال أيضًا نشر جزء من التعليقات أو الآراء دون نشرها كاملة بحيث يفهم منها معني آخر غير المعني الذي يريده صاحبها أو لا يعبر عن رأيه بشكل كامل، أو حتى نشرها في مواضيع أو تحقيقات أخرى غير الذى أخذت من أجله أساسًا.

6. لابد من طرح كافة الآراء والردود بشكل محايد ، حيث يتطلب القضاء في العديد من قراراته أن يتم أخذ كافة الآراء المعنية أو الردود الواردة عليها بشكل متوازن بحيث لا يُغيّب رأي ذو علاقة بالموضوع عن التحقيق الوارد في المادة الصحفية .

والحياد المطلوب في هذا المقام هو إتاحة ذات الفرصة والمساحة لكافة الآراء ودون أن يكون هناك أى تعليق على اى منها ، على أنه لابد من الإشارة إلي أن هناك بعض الآراء ليس بالضرورة أخذ الردود عليها من الأطراف المعنية الأخري وذلك في الحالات التي تكون المادة الصحفية هي مادة نقدية تتوافر فيها شروط استعمال حق النقد ،ففي هذه الحالة لا يعيب المادة الصحفية قانونًا

عدم أخذ رأي أو رد الموظف العام أو من في حكمه مثلاً إذا كانت المادة الصحفية تنتقد أداءه الوظيفي طالما كانت الواقعة صحيحة وثابتة وتهم المصلحة العامة واستخدمت فيها العبارات المتلائمة مع الموضوع وكانت عبارات النقد موجهة أساساً لعمله لا لشخصه قدر الإمكان وصيغت تلك المادة بحسن نية.

7. يجب عدم نشر الأقوال والآراء التي اخذت بطريق الحيلة والخداع ،فى بعض الأحيان قد يلجأ بعض الصحفيين للتنكر عند إجراء التحقيقات الإستقصائية من أجل أخذ أقوال يصعب أخذها إذا علم الشخص أنها ستنشر فى الصحافة ، وفى مثل هذه الأحوال التي تأخذ فيها الأقوال بالحيلة والخداع لابد أن يقف الصحفي وقفة تفكير متأنية قبل نشرها لأن هناك العديد من القرارات القضائية التي تجرم مثل هذا النشر ، وتعتبره نوعًا من عدم التوازن وانتهاك حرمة الحياة الخاصة للمواطنين .

ويلحق بهذا الإلتزام واجب آخر وهو عدم نشر الصور دون أخذ الموافقة على النشر وفى هذا المجال لابد من مراعاة القواعد القانونية الواردة فى قانون حق المؤلف النافذ ، إذ أن القضاء إنما يعتبر المادة الصحفية التي تخالف أحكام التشريعات السارية إنما هى بذات الوقت مادة صحفية غير موضوعية وغير متوازية .

8. يجب عدم نشر المعلومات غير الصحيحة :

يجب عدم نشر المعلومات غير الموثقة بموجب بيانات قانونية كافية . (سلامة الوثائق)، يقيم القضاء في العديد من قراراته علاقة تبادلية بين صحة المعلومات وبين النزاهة والموضوعية ، فكلما كانت المعلومات أو الوقائع الواردة فى المادة الصحفية صحيحة كلما كانت متوازنة وموضوعية.

ولذلك فإن القضاء يقر بحق الصحفي فى إثبات الوقائع الواردة فى المادة الصحفية ولكن بذات الوقت يجب أن تكون البينات التي سيقدمها الصحفي هي بينات قانونية بالدرجة الأولي وأن تكون كافية لإثبات الوقائع المنشورة.

9. فى المواد الصحفية الخبرية : يجب تحري الدقة عند نشر الأخبار (دقة الخبر)، تحري دقة الخبر يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتوازن والموضوعية من وجهة نظر القضاء تمامًا كصحة المعلومات . حيث يعتبر القضاء أن تحرى دقة الخبر قبل

نشره واجب على الصحفي وعلى المطبوعة أيضًا بحيث أن تقدم للقاري ما يتفق والحقيقة .

10. عدم تجهيل الخبر (يجب نسبة الخبر إلي مصدره): يري القضاء أن تجهيل الخبر هو خروج عن الموضوعية والنزاهة ، وتجهيل الخبر يعنى عدم نسبة الخبر إلي مصدر يمكن التحقق من صحته عن طريق الرجوع إليه ، أو حتى مصدر معروف بالوصف دون الاسم، ويري الصحفي أن من حقه الحفاظ على سرية المصدر ، ويعتبر عدم إسناد الخبر إلي مصدر من أهم العيوب المهنية التي يمكن أن يقع فيها الإعلاميون وأهل القلم . .

ثانيًا : الذم والقدح والتحقير وحق النقد :

جرّم القانون جرائم الذم والقدح الموجهة لأحاد الناس وللموظف العام وللهيئات المعنوية وبذات الوقت أباح حق النقد بشروط معينة ، والسوال كيف يتجنب الصحفيون الوقوع فى الذم والقدح، وكيف يستخدمون حق النقد؟

يجب التفرقة فى مجال الذم والقدح بين حالتين ، حالة فيما إذا كان الشخص موضوع المادة الصحفية من آحاد الناس ، والحالة الثانية ، فيما إذا كان الشخص موضوع المادة الصحفية موظفًا عامًا أو من حكمه مثل الشخصيات العامة.

ففي الحالة الأولي لا يجوز ذم أو قدح أى شخص ، ولا يجوز إثبات أيضًا أن موضوع الذم والقدح أيضًا صحيح إلا فى حالة واحدة وهي تعلق الموضوع كله بالمصلحة العامة وكان بحسن نية ؛ أما الحالة الثانية(الموظف العام ومن فى حكمه) فلابد للصحفيين أن يتبعوا القواعد التالية :

1- أن تكون الوقائع صحيحة وثابتة ، لقد استقر القضاء على أن ثبوت الواقعة وصحتها هي أحد أهم الشروط لممارسة الصحفي لحق النقد ويتخلف هذا الشرط يتخلف حق النقد ككل .

2- أن تكون عبارات المادة الصحفية متلائمة مع الموضوع وأن تكون مما يهم الجمهور ، يعتبر تلاؤم عبارات المادة الصحفية مع أهمية الموضوع ، وكذا الأهمية الاجتماعية للموضوع محددين أساسيين لإباحة حق النقد وهو ما يتجه إليه القضاء بشكل عام ويعتبر عدم توافره دليلاً على سوء نية .

3- إذا أراد الصحفي عدم ذكر اسم شخص معين أو إيراد واقعة مبهمة فإنه يجب أن يفتيه إلي أنه إذا كان هنالك قرائن لا يبقي معها تردد فى نسبة تلك الإسنادات إلي المعتدي عليه وفى تعيين ماهيتها ، وجب عندئذ أن ينظر مرتكب فعل الذم والقدح كأنه ذكر اسم المعتدي عليه وكأن الذم أو القدح كان صريحاً من حيث الماهية، وقد اعتبر القضاء أن محاولات البعض إخفاء اسم المعتدي عليه ولكن الإشارة إليه بإشارات يعرف منها أو يمكن أن يعرف منها لا أثر لها فى وقوع الجريمة ، ويعتبر القضاء أن الذم أو القدح فى تلك الحالة يعتبر وكأنه قد تم صراحة.

أخلاقيات الصحافة الإستقصائية :

يرى سيلفيو وايزبورد Silvio R . waisbord (2001:14-17) أستاذ الصحافة فى جامعتى راتجرز، وولاية نيوجيرسي بالولايات المتحدة الأمريكية أن الصحافة الإستقصائية تملك قدرة لا تضاهى على ربط مسئولين بجرائم معينة، لكنها قد تخلق أيضا إحساسا خاطئا لدى الناس بأن هناك دوما تصرفات خاطئة، إنها سيف ذو حدين، فنشر التقارير حول التصرفات الخاطئة يوجه انتباه الناس إلى جرائم مفترضة، ولكنه قد يقود أيضا إلى صدور أحكام متسرعة حول مسئولية المعنيين دون اللجوء إلى مؤسسات أنشأت دستوريا لإجراء التحقيقات وإصدار الأحكام القانونية.

وهنا تكون المسئولية الأخلاقية مهمة للغاية، فيمكن أن يؤدى نشر الصحف لاتهامات غير مدعومة بأدلة دامغة إلى نتائج مدمرة لسمعة أفراد ومؤسسات ويقول، وايزبورد، أن معظم المناقشات التى دارت بين خبراء الإعلام فى السنوات الأخيرة حول أخلاقيات الصحافة الإستقصائية تركزت على المنهجية أى، هل هناك أى أسلوب صالح للكشف عن التصرفات الخاطئة؟ هل يعتبر اللجوء إلى الخداع شرعيا عندما يهدف الصحفيون إلى قول الحقيقة؟ هل يمكن تبرير اللجوء إلى أسلوب معين إذا كانت ظروف العمل وصعوبات الحصول على المعلومات تستدعي ذلك؟ هل يجوز للصحفيين استعمال هويات مزيفة من أجل الوصول إلى معلومات.

ويبرز بالنسبة إلى هذه النقطة "أساليب الحصول على المعلومات" عامل مهم يجب أخذه فى الاعتبار، وهو أن الجمهور يبدو أقل رغبة من الصحفيين فى قبول أى سلوك كان للكشف عن التصرفات الخاطئة، فقد أظهرت استطلاعات الرأى داخل المجتمع

الأمريكي أن الناس ينظرون بعين الريبة إلى عمليات انتهاك الخصوصية مهما كانت أهمية أي قضية إخبارية لهم ويظهر ذلك بوضوح كبير في دول عديدة حين تهبط مصداقية الصحافة إلى أدنى درجة لها(جين سيتون، 2004 : 24 – 41).

ولا تقتصر القضايا الأخلاقية في الصحافة الإستقصائية على أساليب الحصول على المعلومات، فالفساد كما يقول السديرسوزرلاند Alasdair Sutherland (Bettina peters ,2003:44-56) يشكل ايضا قضية أخلاقية مهمة أخرى في الصحافة ويشمل أشكالا متنوعة من الممارسات تتراوح بين قبول الصحفيين للرشاوى أو امتناعهم عن نشر تقارير معنية، أو دفعهم أموالا لمصادر المعلومات، ويشير إلى أن هذه القضايا غير الأخلاقية في الصحافة منتشرة في جميع أنحاء العالم خاصة في جنوب شرق أوربا وأمريكا اللاتينية والدول النامية.

كما تؤكد الدراسة الميدانية التي قام بها الاتحاد الدولي للعلاقات العامة (*) إلى عدم وجود منطقة في العالم تتمتع بمناعة ضد هذه الممارسات الفاسدة في وسائل الإعلام، وقد تم نشر الدراسة خلال شهر يوليو عام 2002 وقد تم جمع الدراسة من 242 أخصائيا في العلاقات العامة والاتصالات داخل 54 دولة معظمهم من أصحاب الوظائف الكبيرة في مؤسسات استشارية محلية أو دولية، وقد أدلوا بمعلومات عن رؤيتهم لماهية الأشخاص الذين يحددون فحوى المقالات الصحفية.

كشفت الدراسة الميدانية أن 63٪ من الذين شملهم الاستطلاع في شرق أوروبا يعتقدون أن الصحفيين يتلقون الرشوة نظير محتوى المقالات الصحفية وهذا الأمر شائع في بلدانهم، في حين أن حوالى40٪ ممن شملهم الاستطلاع في أوروبا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط يعتقدون أن المحتوى يتأثر بالرشوة بشكل عام.

كما ظهرت في السنوات الأخيرة الكثير من الانتقادات الموجهة إلى وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لا تقوم بدورها في كشف الانحرافات والفساد وسوء استغلال السلطة، وإن الفساد يضرب بجذوره في الكثير من المؤسسات

(*) الاتحاد الدولي للعلاقات العامة "International public Relations Association "IPRA ومقره الولايات المتحدة الأمريكية، يصدر دليلا دوليا عن الرشوة في وسائل الإعلام كل عامين لدعم المنظمة الدولية للعلاقات العامة في حملتها المستمرة من أجل شفافية وسائل الإعلام، أنظر: www.ipra.org

الأمريكية لكن وسائل الإعلام لا تستطيع الكشف عن ذلك نتيجة لسيطرة الشركات متعددة الجنسية على وسائل الإعلام والتأثير المباشر على التغطية التى تقوم بها وسائل الإعلام وظهر ذلك واضحا فى فضيحة شركة، "إنرون Enron"، وما تبعها من وجود روابط لا أخلاقية بين الصحفيين الماديين والشركات كان من نتائجها تغطية نشاط الشركة دون أية انتقادات(Ben.Bagdikian,2004:103).

وكان إيروين ستلزر Irwin Stelzer المحرر فى صحيفتي، ويكلى ستاندرد Weekly Standard الأمريكية ، وصانداى تايمز Sunday Times اللندنية قد أثنى فى نوفمبر عام 2001 على شركة، إنرون، لأنها تقود حرب التنافس، ثم كشف علانية ارتباطه بإنرون، ويرئيس تحرير Weekly Standard، وليم كريستول William Kristol ولم يصرح، ستلزر، عن المبلغ الذى كان يتقاضاه نظير عمله مع الشركة، إلا أنه قد كشف عن تلقى، كريستول، أكثر من مائة ألف دولار أمريكى نظير عمله كمستشار للشركة، ولمكافحة مثل هذه النشاطات الفاسدة بدأت بعض مجموعات وسائل الإعلام، إلزام الصحفيين بمعايير أخلاقية ففى روسيا يوزع اتحاد الصحافة بطاقات صحفية فقط على مؤسسات الإعلام والصحفيين الذين يتبنون نظامه السلوكى الرسمى الذى يدين ممارسات الفساد ويؤمن باستقلال التحرير.

تكنيكات العمل الإستقصائى وأخلاقيات الصحافة الإستقصائية

تعكس التكنيكات والأساليب التى يستخدمها الصحفيون الإستقصائيون عند تنفيذ مشاريعهم الإستقصائية جدلاً ونقاشاً كبيراً بين خبراء الإعلام فى السنوات الأخيرة ، وهل يعد ذلك خروجاً على أخلاقيات الصحافة الإستقصائية ،أم من الأعمال المسموح بها للمحررين الإستقصائيين، كما تركزت النقاشات فى معظمها على المنهجية المتبعة فى تنفيذ تلك المشاريع الإستقصائية ، ودارت التساؤلات حول : هل هناك أسلوب صالح للكشف عن التصرفات الخاطئة ؟ هل يعتبر اللجوء إلى الخداع شرعياً ، عندما يهدف الصحفيون إلى قول الحقيقة ؟ هل يمكن تبرير اللجوء إلى أسلوب معين اذا كانت ظروف العمل وصعوبات الحصول على المعلومات تستدعى ذلك؟ هل يجوز للصحفيين استعمال هوية مزيفة من أجل الوصول إلى المعلومات ؟ وهنا تكون المسئولية الأخلاقية مهمة للغاية فى نشر الاتهامات غير المدفوعة بأدلة دامغة ، فعلى

الرغم من أن الصحافة الإستقصائية تمتلك قدرة لاتضاهى على ربط مسئولين بجرائم معينة – الإأنها قد تخلق احساسا خاطئا لدى الرأى العام بأن هناك دوما تصرفات خاطئة ، إنها سيف ذو حدين ، فنشر التقارير الإستقصائية حول التصرفات الخاطئة يوجه انتباه الناس إلى جرائم مفترضة ، ولكنه يقود أيضا إلى صدور أحكام متسرعة حول مسئولية المعنيين دون اللجوء إلى مؤسسات أنشات دوستورياً لإجراء التحقيقات واصدار الأحكام القانونية ، وفى الوقت نفسه يدافع البعض عن النموذج المرتبط باستخدام الخداع والتدليس فى أداء المهمات الإستقصائية ، ويعتقدون أنه فى بعض الحالات فإن هذا الإسلوب قد يكون الطريقة الوحيدة للحصول على بعض العناصر الضرورية لكتابة القصة الإستقصائية ، بإعتبار أن الغاية تبرر الوسيلة The end Justifies The Means ،ويرون أن حق الرأى العام فى معرفة الفساد ، يتغلب على أية عواقب أخلاقية ترتبط بإستخدام التدليس والخداع.

ويميز (Aucion (2005:2 فى هذا الإطار بين الصحافة الإستقصائية الجادة Serious Investigative Journalism ، وتحقيقات صحف التابلويد Tabloid Investigations حيث يحدد النوع الجاد من الصحافة الإستقصائية بأنه النمط الذى يتميز بالنظرة الشمولية وبذل الجهد المهنى تجاه القضايا التى تؤثر على حياة المواطنين فى أى مجتمع ، وذلك على النقيض من استخدام الكاميرات التى يتم زرعها سرا ، وغيرها من الأدوات الأخرى المرتبطة بتقنيات التحرى المثيرة للجدل ، والتى تعد ذات تأثير محدود على الرأى العام ، خاصة وأن استخدام مثل هذه الأدوات يرتبط بقيم وأغراض أخرى لا تخدم الصحافة مثل أعمال الشرطة الجنائية أو الرقابة فى العمل، فضلا عن التسلية والامتاع فى بعض الاحيان ، كما حاول الباحثون والمتخصصون فى استطلاعات الرأى العام بالولايات المتحدة الامريكية تقييم مدى ادراك الرأى العام للتقنيات التى يلجأ اليها الصحفيون الإستقصائيون من خلال استخدام الكاميرات ومكبرات الصوت السرية المثبتة خفية فى الأماكن التى يراد جمع المعلومات عنها ، فضلا عن اخفاء المحررين لهويتهم الحقيقية لدى جمع المعلومات ، والحصول على المعلومات من مصادر متصلة بأحداث القصة الإستقصائية ولكن لا تذكر بالإسم فى صلب التقارير التى تنشر بالصحف أوتبث عبر الشبكات الإخبارية ، وجاءت النتائج التى توصلت اليها تلك الدراسات متفاوتة بصورة أو بأخرى، فقد توصل كل من (Fielder and weaver,1982:54-62) إلى أن الأغلبية من الأمريكيين وافقوا على

جميع التقنيات التي يلتزم بها الصحفيون أثناء جمع المعلومات لإعداد القصص الإستقصائية ، ولكنهم رفضوا تماماً قيام المحررين بدفع أية مبالغ مالية لمصادر المعلومات التى تدلى بما لديها من البيانات ، حتى لا تؤثر على مصداقية تلك المعلومات ، كما اكتشف كل من (Willnat and weaver,1998:463-499) أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين تأييد الصحافة الإستقصائية ذاتها ، وبين التقنيات التى يلتزم بها المحررون أثناء جمع المعلومات للتقارير الإستقصائية ، وأن الموافقة الباهتة لتلك التقنيات لايمكن أن تقارن بالتأييد الكاسح للصحافة الإستقصائية ، ويدعم ذلك ماتوصل إليه (AndrewD.Kaplan,2008:97-98) في دراسته حول اتجاهات الصحفيين الإستقصائيين في عصر الإنترنت إلى أن أكثر من 67,3% من الصحفيين الإستقصائيين الأمريكيين لايشعرون بالإرتياح عند استخدامهم تكتيكات الخداع والتدليس من خلال آلة التسجيل أو التصوير أو الكاميرا المخفية ، أو الهوية المزيفة ، في كتابة القصة الإستقصائية حتى لو أدى ذلك إلى فقد أحد العناصر المهمة في القصة الإستقصائية ،وأن الصحفيين الإستقصائيين يلتزمون المزيد من الحيطة والحذر لدى تطبيقات التكنيكات التى يستخدمونها فى إعداد التقارير الإستقصائية ، وأن هناك 20% فقط من الصحفيين الإستقصائيين قد يرغبون فى استخدام أى تكنيك متاح لهم لكتابة القصة الإستقصائية بما فى ذلك الخداع والتدليس ، كما ذهب شفارتس Aaron Swartz (2008:28-30) إلى أن استخدام أى نوع من الخداع يمكن أن ينسف مصداقية القصة الإستقصائية.

بل أن المحلفين Juries (يأخذ النظام القضائي الأنجلوساكسوني في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا بنظام المحلفين، وهم مجموعة من الشخصيات العامة، تساعد القاضي في تكوين رأى عن القضية المنظورة أمام المحكمة، وتعد شهادة المحلفين بالغة الأهمية في تحديد مسار القضية نحو البراءة أو الاتهام، ونادرا ما يتجاهل القاضي شهادة المحلفين، بالرغم من أن هذا حق أصيل للقاضي) ، لا يبدون أى نوع من التعاطف مع الصحفي ، إذا تورط في استخدام أى قدر من الخداع أثناء تأدية عمله، وبالفعل فإن القضية الشهيرة المتعلقة بشركة ليون فود Leon Food (شركة أمريكية عملاقة في صناعة الأغذية، وقد كانت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في بداية حياتها كمحامية تعمل لدى الفرع التابع لتلك الشركة في ولاية الأسكا في أقصى الشمال الأمريكي) ، التي أقامتها ضد شبكة ABC News الأمريكية الإخبارية ، وقد تركت هذه القضية آثاراً مفزعة .

والأمر المثير للاهتمام انه لدى الاستفسار عما إذا كان من المحتمل استخدام التمويه والسرية Undercover لمتابعة تفاصيل القصة الإستقصائية قبيل إعدادها للنشر، فقد توصل AndrewD.Kaplan إلى أن ما يقرب من ثلثى أفراد العينة من الصحفيين (67٪) إلى أنهم قد يستخدمون أسلوب التنكر ، من أجل إتمام القصة الإستقصائية ، وهو ما يثير نقطة فى غاية الأهمية ، إذ أن الرأي العام قد ينظر إلى الخداع والتخفى، باعتبار أن كلا منهما سمة تميز العمل الصحفي، وبدون أن يميز الرأي العام بين الدوافع التي تجعل الصحفيين يلجئون إلى بدائل من هذا النوع، ولكن بالنسبة للصحفيين فإن هناك تناقضا ملحوظا ، فبوضوح فإن اللجوء إلى أي من التنكر أو الخداع، يمكن أن يمثل بديلا مريحا فقط فى حالة اللجوء إلى التنكر وحده، لدى إعداد التقارير الإستقصائية ، والتفاوت بين التنكر والخداع يتبلور فى أن الصحفي الإستقصائى يمكن أن يلجأ إل التنكر، بدون أن يتورط فى أي محاولة للخداع أوالتدليس، فعلى سبيل المثال فإن الصحفيين يمكن أن يظهروا فى موقع الأحداث المتعلقة بموضوع القصة الإستقصائية، ودون أن يعلنوا أنهم صحفيون، بل يمكن أن يعرفوا أنفسهم باستخدام المصطلح الذي يشير إلى هوية محددة، مثل كلمة مواطن، ولا يعنى هذا المصطلح بالضرورة أنهم صحفيون، بينما على العكس فإنه باستخدام المحررين أسلوب الخداع، فإنهم يفقدون الهدف الأساسي للقصة الإستقصائية ، إذ أن التورط فى الكذب قد يدفع المحررين إلى عدم تقديم المعلومات التي توفرت لديهم بصورة سليمة، إن كثيرين من الصحفيين قد لا يشعرون بالارتياح لدى استخدام آلة تسجيل أو تصوير خفية، وقد أشار 42,7 ٪ من أفراد العينة التي شملتها الدراسة إلى أنهم لا يستخدمون آلة تصوير خفية، وأكد 41.1٪ أنهم لا يستخدمون آلة تسجيل مخبأة أثناء اللقاء مع المصادر.

الفصل الخامس

الصحافة الإستقصائية

وصناعة الرأى العام

مقدمة

قام الباحثون فى وسائل الإعلام الأمريكية ، والمشرفون على إعداد مسوح واستطلاعات الرأى العام ، بدراسة مدى تقبل الرأى العام الأمريكى للصحافة الإستقصائية ، والتقنيات التي يلجأ إليها المحررون لدى إعداد تلك التقارير، وقد حاول هؤلاء الباحثون تحديد المتغيرات التى تؤثر على تلك المدركات ، وذلك من خلال متابعة واستحضار عدد من سلاسل القصص والتحقيقات الإستقصائية، بهدف التعرف على مدى تجاوب الرأى العام مع مفهوم تلك القصص والتقارير الإستقصائية،وعما إذا كان الرأى العام يقوم بأى رد فعل تجاه هذه التقارير.

فمنذ السنوات الأولى من عقد الثمانينيات من القرن الماضى، حاول الباحثون فى الصحافة الأمريكية ، والقائمون على إعداد مسوح واستطلاعات الرأى العام، تقييم مدركات الرأى العام الأمريكى للصحافة الإستقصائية،وذلك من خلال القيام بمسح ورصد مدى قبولهم لهذا النوع من الصحافة، والأساليب التى يتم اتباعها للحصول على القصص الإستقصائية، وقد حاول هؤلاء الباحثون تحديد العديد من المتغيرات التي تؤثر على المدركات المتعلقة بالصحافة الإستقصائية لدى الرأى العام، علاوة على ذلك، تساءل القائمون على هذه البحوث والاستطلاعات: عما إذا كان الأفراد الذين تم استطلاع آرائهم يشعرون بالسعادة والرضا لدى قراءة ومشاهدة التحقيقات الإستقصائية التى تنشرها أوتبثها الشبكات الإخبارية، وعما إذا كانت الصحافة الإستقصائية جديرة بالاهتمام عندما تقود إلى بعض الأعمال كرد فعل على ما تنشره أوتبثه، وعما إذا كانت تلك التقارير تمثل انتهاكاً لخصوصية الأفراد والمؤسسات، وذلك أثناء محاولة المحررين الإستقصائيين الحصول على القصص التى يقومون بنشرها أو بثها .

وتمثل هذه التساؤلات محور هذا الفصل، الذى يقدم فى البداية عرضاً مختصراً عن البحوث المتعلقة باستطلاعات الرأى العام الأمريكى نحو الصحافة الإستقصائية ،ومدركاتهم واتجاهاتهم نحو القصص الإستقصائية التى تنشر أو تبث فى وسائل الإعلام الأمريكية ،ومن ثم تقييم وإدراك الرأى العام بصورة عامة للتقارير الإستقصائية ،ومدى تأثيرها على حياتهم العامة والخاصة، وتأثير هذه القصص

الإستقصائية فى خلق رأى عام قادر على المطالبة بالإصلاح والتغيير، بجانب دور هذه التقارير فى التأثير على صناعة القرار، ورسم السياسات العامة.

دعم الرأى العام الأمريكى للصحافة الإستقصائية

خلال سنوات الثمانينيات من القرن العشرين انتشر تأييد الرأى العام لممارسة الصحافة الإستقصائية، وأقر الرأى العام الأساليب المتنوعة التى يلجأ إليها الصحفيون لجمع مواد القصص والتقارير الإستقصائية ، إلا أن هذا التأييد خلال سنوات التسعينيات من القرن العشرين أصبح محلاً للتساؤل، وذلك بسبب الدعاوى القضائية التى تم تحريكها ضد وسائل الإعلام فى الولايات المتحدة (Waver,Daniels,1992:146-155) ، فعلى سبيل المثال خلال عقد التسعينيات قامت شركة فود لايون Food Lion التى تدير سلسلة من المتاجر المتخصصة فى الصناعات الغذائية وأصناف البقالة ، بمقاضاة شبكة ABCالأمريكية الإخبارية، بسبب الأساليب التى اتبعها المحررون العاملون بالشبكة فى جمع المعلومات عن إعداد الحلقات التى تم بثها من خلال برنامج Prime Time Live ، وقد انحاز المحلفون إلى جانب الشركة، ومن ثم صدر الحكم من المحكمة التى نظرت تلك القضية بتغريم شبكةABC الإخبارية مبلغ (5,5) ملايين دولار أمريكى، ولكن أعادت الدائرة الرابعة من محكمة الإستئناف الأمريكية نظر القضية من جديد بعد أن أصدر القاضى فى محكمة الدرجة الأولى حكما بتخفيض مبلغ الغرامة إلى (315) ألف دولار أمريكى،ولكن موقف المحلفين فى تلك القضية أثار القلق لدى العديد من المتخصصين فى الصحافة العامة ،والعاملين فى مجال الصحافة الإستقصائية بالولايات المتحدة على وجه الخصوص، خاصة أن المحلفين يمثلون نظرة الرأى العام إلى القضية، قبل أن يعبروا عن مواقف شخصية خاصة بالمحلفين وحدهم، وقد انطوى هذا الموقف من جانب المحلفين على رسائل وجهها الرأى العام إلى العاملين فى مجال الصحافة الإستقصائية بجانب طريقتهم فى الحكم على الأمور(J.Boylan,1997:24-27).

كما قام كل من فيدلر وويفر Fielder, Weaver (1982:54-62) بالإشراف على واحدة من الدرسات المبكرة لقياس إدراك الرأى العام الأمريكى وتجاوبه مع التقاريرالإستقصائية ، وموقفه من التقنيات التى يلجأ إليها المحررون للحصول على

المعلومات، والتى قد تتنافى مع المعايير الأخلاقية ، فضلا عن تقييم التوجهات التى يميل إليها المواطنون فى الولايات المتحدة، وذلك من خلال القيام بعملية مسح لقراء صحف مدينة شيكاغو Chicago ،ومنذ ذلك التاريخ تعددت عمليات مسح وقياس الرأى العام، منها ،المسوح والاستطلاعات التى قام بها الخبراء فى مؤسسة معهد جالوب Gallupعام1981 ،وعملية المسح التى قام بها الأعضاء فى جمعية المحررين الصحفيين بالولايات المتحدة American Society of Newspapers Editors بين عامى 1984- 1985 ،وكذلك الدراسة التى أجراها الباحثون فى جامعة انديانا Indiana عام 1989 ، بالإضافة إلى عملية المسح التى قام بها الباحثون فى معهد بيو Pew لقياس الرأى العام فى الولايات المتحدة عام 1997 ، والدراسة التى أجرتها شبكة ABC عام 1997 ، ومسح ولاية تكساس Texasعام 1998 ، وقد ركزت جميع تلك الدرسات على قياس مدى تجاوب الرأى العام مع القضايا التى تثيرها الصحافة الإستقصائية فى الولايات المتحدة (SusanK.TimothyA,2001:77).

وبمرور الوقت تراجعت نسبة تأييد المشاركين فى استطلاعات الرأى، من الذين كانوا يرون أن الصحافة الإستقصائية تعد نوعاً بالغ الأهمية بين أنماط الصحافة الأخرى، ولكن منذ السنوات الأولى من عقد الثمانينيات من القرن العشرين استمر تأييد المشاركين فى استطلاعات الرأى العام للصحافة الإستقصائية ، واعلنوا أنهم يوافقون على الأساليب التى قد تبدو غريبة لجمع المعلومات الضرورية للقصص والموضوعات الإستقصائية، طالما كان الهدف هو تعرية الانحرفات ، وكشف الفساد ، دون استخدام تلك المعلومات لتحقيق أغراض خاصة أو مشبوهة.

ففى عام 1981 أكد 79٪ من أفراد العينة التي فحصها الخبراء فى معهد جالوب Gallupتأييدهم للصحافة الإستقصائية ، وفى عام 1980 عبر 80٪ عن مساندتهم للصحافة الإستقصائية وفق الدراسة التي قام بها الباحثون فى معهد بيو Pew لمسوح الرأى العام، ولكن فى عام1998 تراجعت نسبة تأييد الصحافة الإستقصائية لدى الرأى العام الأمريكى وفق استطلاع الرأي العام الذى أعده الباحثون فى جامعة ولاية تكساس Texasالأمريكية ، بالرغم من أن كلا من استطلاع الرأى العام الذى قام به الباحثون فى معهدى جالوب وبيو،قد كشف عن أن ثلثى الذين تم التعرف على آرائهم يطالبون بنشر وبث المزيد من التقارير الإستقصائية الصحفية والمصورة، وبالرغم من

الدعاوى القضائية التى أقامتها الجهات المتضررة من التقارير الإستقصائية فى الولايات المتحدة- إلا أن الأغلبية من المواطنين الأمريكيين استمرت فى تأييدها للصحافة الإستقصائية.

وكما لاحظ كل من ويلانت وويفر Willnat, Weaver (1998:453)، فإن المقارنة بين نتائج استطلاع الرأى العام التى أجراها الباحثون فى معهد جالوب عام 1981، والنتائج التى توصل إليها الباحثون فى معهد بيو لاستطلاعات الرأى العام عام 1997، تشير بوضوح إلى أن معظم الأمريكيين لايؤيدون التقارير الإستقصائية بصورة عامة، ولكنهم يرغبون أيضا أن تتوسع الشبكات الإخبارية فى نشر المزيد من تلك التقارير.

ومن جهة أخرى حاول الباحثون والمتخصصون فى استطلاعات الرأى العام بالولايات المتحدة الأمريكية، تقييم مدى إدراك الرأى العام للتقنيات التى يلجأ إليها الصحفيون الإستقصائيون من خلال استخدام الكاميرات ومكبرات الصوت السرية المثبتة خفية فى الأماكن التى يراد جمع المعلومات عنها، فضلا عن إخفاء المحررين لشخصيتهم وهويتهم الحقيقية عندجمع المعلومات، مع الحصول على المعلومات من مصادر متصلة بأحداث القصة الإستقصائية، ولكن لا تذكر بالإسم فى صلب التحقيقات والتقاريرالتى تنشر فى الصحف أو تبث عبر الشبكات الإخبارية، ولكن النتائج التى كشفت عنها تلك الدراسات تبدو متفاوتة بصورة أو بأخرى، فعلى سبيل المثال، فقد وجد كل من فيدلر وويفر عام 1982، أن الأغلبية من المواطنين الأمريكيين وافقوا على جميع التقنيات التي يلتزم بها الصحفيون أثناء جمع المعلومات لإعداد القصص الإستقصائية، ولكنهم رفضوا بالإجماع أن يدفع المحررون أية مبالغ لمصادر المعلومات التي تدلى بمالديها من بيانات، حتى لايؤثر ذلك على مصداقية تلك المعلومات.

فى حين اكتشف ويلانت وويفر عام 1998، أن هناك تفاوتاً ملحوظا بين تأييد الصحافة الإستقصائية كممارسة مهنية، وبين التقنيات التى يلتزم بها المحررون أثناء جمع المعلومات للتقارير الإستقصائية، بل أن الموافقة الباهتة للتقنيات المستخدمة فى العمل الإستقصائى، لا يمكن أن تقارن بالتأييد الكاسح للصحافة الإستقصائية كممارسة مهنية، علاوة على ذلك فإن الباحثين فى الولايات المتحدة قاموا بدراسة العديد من المتغيرات التى قد تؤثر على إدراك واستيعاب الرأى العام لفكرة الصحافة

الإستقصائية، وبالدرجة الأولى من خلال رصد العوامل الديموجرافية Demographic، فضلا عن تأثير العوامل الجغرافية كذلك.

وكشفت النتائج أن الذين تم التعرف على ارائهم من الفئات الشابة والأكثر تعليماً، يبدون المزيد من التأييد للصحافة الإستقصائية، بالرغم من أن علاقة هذه الفئات بهذا النمط من الصحافة (الإستقصائية) في حد ذاتها، تبدو واهنة (Willnat, Weaver, 1998:454-455)، وعندما قام وويفر ودانيلز، بتحليل نتائج استطلاعات الرأى العام التى توصل إليها الباحثون فى الفرع التابع لمعهد جالوب فى مدينة شيكاغو، بالإضافة إلى البحوث التى قام بها الباحثون فى جامعة انديانا، كشفت كذلك عن أن طبيعة المعلومات الواردة فى التقارير الإستقصائية، التى يتم من خلالها الكشف عن الانحرافات، فضلاً عن العوامل الجغرافية - تحدد مدى التأييد الذى تحظى به الصحافة الإستقصائية، خاصة عندما تتناول التقارير الإستقصائية القضايا المحلية التى تهم العديد من المواطنين فى تلك المناطق، مع ملاحظة أن النسبة الكبرى من التأييد توجد فى الضواحى القريبة من المدن الرئيسية.

ولكن المسح الذى أجرى فى ولاية تكساس عام 1998، للتعرف على مدى التفاوت فى تأييد الصحافة الإستقصائية بين مدينة كبيرة فى الولاية (هيوستون Houston)، ومدينة أخرى صغيرة (فيكتوريا Victoria)، توصل الباحثون إلى عدم وجود فروق تذكر بين معدلات تأييد الصحافة الإستقصائية فى كل من المدينتين (S.Opt, T.Delany,2000:81-102).

وقد لاحظ كل من ويلانت وويفر أن المؤشر الأكثر دقة الذى يحدد ما إذا كان المواطنون يقبلون أو يرفضون الصحافة الإستقصائية، يرتبط بإدراكهم للدور الذى يجب أن تؤديه الصحافة فى المجتمع، وفى الحقيقة فإن الباحثين يشيرون إلى أن توجهات الرأى العام يمكن التنبؤ بها، وبما يؤكد قبول دور الصحافة الإستقصائية فى المجتمع، ويضيف الباحثون أن الأشخاص الذين تم التعرف على ارائهم، يبدون أقل ميلاً نحو الصحافة الإستقصائية، وذلك فى حالة أنها قد تؤدى إلى عرقلة أو إجهاض الجهود التى يقوم بها صناع القرار فى الدولة أو فى المجتمع، أو فى حالة عدم التأكد من مصداقية ودقة التقارير الإستقصائية.

كما حاول بعض الباحثين دراسة دور الصحافة الإستقصائية من خلال استدعاء التأثير الذى تركته التقارير والقصص التى تم نشرها خلال السنوات الماضية ، وقد وجد كل من فيدلر وويفرعام1982 ، أن نحو 57٪ من الذين تم التعرف على ارائهم تذكر واحدة أو اثنتين من القصص الإستقصائية التى سبق أن نشرتها إحدى الصحف فى شيكاغو ،وقد وجد كل من بروتيس وكوك ،وكورتين ،وجوردون، وليف ، ومساكومبس ،وميللر Protess ,Cook ,Curtain,Gordon,Leff ,McCombs,Miller عام 1987 ، أن حوالى 35.3٪ من افراد العينة التى تم استطلاع أرائها ، قد سمعوا عن الحلقات الإستقصائية التى تبثها إحدى الشبكات الإخبارية المنتشرة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتحديد إحدى الحلقات التي تناولت النفايات السامة Toxic Waste ، وذلك بعد انقضاء ما يزيد على أسبوع من بث تلك الحلقة ،وفى مرحلة مبكرة فإن البحث الذى قام به بروتيس ،وليف ، وبروكس ، وجوردون Protess, Leff, Brooks, Gordon عام 1985 ، وليف ،وبروتيس، وبروكس Leff, Protess,Brooks عام 1986 ،وجد أن ما يقرب من 66.9٪ ، 58.8٪ من الذين ادلوا بأرائهم على التوالى ، يمكنهم تذكر واحدة من القصص الإستقصائية التى اثارت اهتمامهم حتى بعد مرور فترة على نشر أو بث تلك القصة.

كما تمكن بعض الباحثين فى الولايات المتحدة من اكتشاف تأثير الصحافة الإستقصائية على الرأى العالم ، وصناع القرار ،والسياسة العامة ذاتها ، فعلى سبيل المثال ،فإن كلا من ، بروتيس ،وكوك ،ودوبليت ،وإيتما ، وجوردون ،وليف ،وميلر، قد توصلوا عام 1991 إلى استنتاج أن العلاقة التى تنشأ بين المحررين والساسة أثناء الإعداد للتقارير الإستقصائية ، تعد اكثر تأثيراً فى تحقيق التغيير فى السياسات العامة ، وبصورة تتجاوز التأثيرات التى يمكن أن تنشأ عن نشر ، وقراءة التقاريرالإستقصائية ذاتها من جانب نسبة كبيرة من القراء فى أى مجتمع ، ومن خلال استقصاء تلك التأثيرات أثناء الفترة التى تسبق أو تعقب عملية النشر الصحفى أوالبث التليفزيونى ، فإن الباحثين السابق الإشارة إليهم اكتشفوا أن بعض القصص الإستقصائية ساهمت فى تغيير توجهات الرأى العام ، وتحديد أولويات الأجندة الحكومية والسياسية لدى النخبة الحاكمة فى المجتمع ، فى حين أن بعض القصص ساهمت فى تغيير توجهات الرأى العام فقط ، بينما البعض من تلك القصص لم يترك أدنى تأثير فى توجهات الرأى العام على الإطلاق ، وبصورة إجمالية فإن الباحثين يشيرون إلى ضآلة التأثير الذى قد تتركه التقارير الإستقصائية على الحياة اليومية للمواطنين .

ويؤكد الباحثون في الولايات المتحدة أن الرأى العام يميل إلى التعامل بصورة واقعية مع التقارير الإستقصائية، وبنفس النظرة التي يميل إليها المحررون والساسة، وبما يتوافق مع تعريف الصحافة الإستقصائية، التي يشيرها إليها البحث الذى قام بصياغته كل من فيدلر وويفرعام1982، إذ يشيران إلى أنه كما قد يدرك البعض، فإن كثيراً من الصحف تنشر ما تطلق عليه الصحافة الإستقصائية، وهو ما يعنى أن تلك الصحف تبعث بالمحررين العاملين لديها، إلى البحث عن القضايا التي تمثل مصدر اهتمام للرأى العام في المجتمع المحيط بتلك الصحف، وذلك من خلال التعرف على ما إذا كانت المؤسسات الاستثمارية أو الحكومية أو الجهات المسئولة عن تطبيق القانون أوأية قضايا أخرى يتم تنفيذ الأنشطة المرتبطة بها بصورة ملائمة ،وفى بعض الأحيان فإن بعض التقارير الإستقصائية تشمل الكشف عن معلومات أو تصرفات تتعلق بالفساد يحاول البعض التستر عليها بصورة أو بأخرى.

إن النقطة المحورية في هذا التعريف تتمثل في فكرة قيام الصحفيين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية بالكشف عن المعلومات التي تخص إحدى المنظمات أو الوكالات الحكومية، التي قد لاتكون معروفة للغير، ولكنها تؤثر بصورة فعالة على المواطنين في المجتمع، فعلى سبيل المثال، فإن حادث تحطم إحدى الطائرات قد يشمل قيام مسئولى الحكومة بإجراء تحقيقات لمعرفة سبب الحادث، وقد يعد الصحفيون تقريراً عن النتائج التي توصلت إليها التحقيقات الرسمية، ومن ثم يمكن اعتبار هذه المعلومات مجرد أنباء خالصة، ولا تتميز بالملامح الإستقصائية، ولكن أحد الصحفيين قد يحصل على بعض المعلومات من أحد المصادر، ولذا يسعى إلى الكشف عن المزيد من الأسرار التي قد تكون مرتبطة بالسبب الفعلى لحادث التحطم، وهو ما قد يعنى أن شركة الطيران المالكة للطائرة المنكوبة، ربما تقاعست عن اتباع معايير الأمان مع إهمال الصيانة، وهي معلومات قد تسعى شركة الطيران إلى إخفائها عن الرأى العام، وقد تظل هذه المعلومات مجهولة حتى يتمكن أحد الصحفيين من الكشف عنها، وهو ما يمكن أن يمثل مصدرا للعديد من التقارير الإستقصائية.

ووجد كل من بيورجون وبيرنشتاين Burgoon and Bernstein أن قراء الصحف قاموا بتصنيف الدور الرقابي للصحافة في المرتبة السادسة في قائمة الوظائف المهمة

التى يجب أن تقوم بها الصحافة فى المجتمع؛ بينما قام الصحفيون بتصنيف الدور الرقابى فى المرتبة الثانية(89-77:1983) ، وفى فترة متأخرة نسبيا وجد كل من ستون وأودنيل وبانتج Stone ,O, Donnell and Banning(1997:93) أن الناس لا يزالون يعتقدون أن على الصحافة أن تستمر فى أداء الدور الرقابى، ومن خلال الالتزام بالتقاليد السائدة فى العمل الصحفي، يمكن أن يستمر الدور الرقابي للصحافة، حتى لو لم يتمتع بالانتعاش ،كما حدد كل من بودنيكستر وهايدر وماكومبس Poindexter, Heider and McCombs (2006:77-88) أربعة أبعاد لتوقعات الرأى العام من الصحافة المحلية التى تحقق مصالح المواطنين، وهذه الأبعاد هى:

- الرقابة watchdog.
- عدم التحيزunbiased.
- الدقة accurate.
- سرعة نقل الأخبار والأحداث fast .

ولكن وجد هؤلاء الباحثون أن التحيز إلى مصالح المناطق المحلية التي تصدر فيها تلك الصحف الصغيرة، يعد البعد الأكثر هيمنة على الممارسات الصحفية فى الصحف الصغيرة والمحلية، ولاحظ ويفر وآخرون Weaver,et.al (2007:147) أن الصحفيين بشكل عام يميلون إلى الاضطلاع بالأدوار المتعلقة بتفسير الأحداث أو التزام مواقف معارضة للسلطة القائمة فى المجتمع ، ويرى الصحفيون من العاملين فى الصحف المطبوعة على وجه الخصوص أنهم معارضون للسلطة غالبا، كما يعملون على حشد الرأى العام mobilizers ، ويميل الصحفيون إلى تصنيف أنفسهم باعتبار أنهم معارضون للمسئولين فى الحكومة والشركات الكبرى ، وذلك من خلال التشكك فى الأداء الذى يضطلع به هؤلاء المسئولون.

تأثيرالصحافة الإستقصائية على الرأى العام وصانع القرار

لاتؤدى جميع التقارير والقصص الإستقصائية التى يتم نشرهاأوبثها إلى تحقيق نتائج إصلاحية؛ فالبعض من تلك التقاريرالإستقصائية ذات تأثير قصير المدى، أو ربما ينعدم تأثيرها على الرأى العام ، والسياسات العامة، ومن جهة أخرى ، فإن هناك بعض التقارير الإستقصائية التى تتميز بتأثير طويل الأجل، ومن ثم تؤدى إلى إصلاحات

جوهرية ، لـذا فـإن طـرح العوامـل المشتركـة فـى إحـداث التـأثير المطلـوب للـصحافة الإستقـصائية ، يمكـن أن يـؤدى إلى زيـادة تـأثير الـصحافة الإستقـصائية علـى الأجنـدة الاجتماعية ، وصانع القرار ، والرأى العام ،وذلك وفق المحددات التالية :

❖ طبيعة إبراز وسائل الإعلام للقضية الخاصة بالتقارير الإستقصائية:

فطبيعـة إبـراز وسـائل الإعـلام للقـضية the nature of the media portrayal وذلك عنـدما تقـوم وسـائل الإعـلام بمعالجـة إحـدى القـضايا بـصورة تتـسم بالوضـوح والتأثير الدرامى والإقنـاع والأدلـة القاطعـة ، فإنـه مـن الواضـح وبدرجـة أكـثر احتمـالا أن يتجه الرأى العام إلى التغيير (Tyler and Cook,1984:706) ، فعلى سبيل المثال ، فإن الأثـار الناجمـة عـن التقريـر الإستقـصائى الـذى يـرتبط ببـث الحلقـات التليفزيونيـة علـى خمسة أجزاء والتى تناولت الوحشية المتكررة من رجال الشرطة فى مدينة شيكاغو الأمريكيـة ، تم مـن خلالهـا تقـديم أدلـة موثقـة جيـداً حول هـذه الإعتـداءات ، كمـا تم التنقيب بصورة جادة عن أدق تفاصيل تلك الإعتداءات التى تورط فيها ضباط الشرطة ، بما فى ذلك التحليل الإحصائى للبينات التى تناولت الإعتداءات الـصادرة عـن الـشرطة ، وكـذلك رصـد القـضايا الـتي اقامهـا الـضحايا فـى المحـاكم الفيدراليـة بمدينـة شـيكاغو ، خلال الـسنوات الخمـس الـتى سـبقت إعـداد تلـك الحلقـات ، وشملـت هـذه الحلقات لقاءات مع الضحايا مع التعرف على هويات الجناة من رجـال الـشرطة ، مما أدى إلى إضـفاء مـسحة دراميـة بالغـة التـأثير علـى تلك الحلقـات ، ومـن جميـع أوجـه المقارنـة تتشابه الحلقـات الـتى تناولـت وحشية رجـال الـشرطة مـع الحلقـات الـتى عالجـت قضية جرائم التزويروانتهاك القانون فى برنـامج الرعايـة الـصحية فـى المنـازل ، وكـل مـن هـذه الحلقـات قـد تـرك تـأثيراً قويـاً علـى الـرأى العـام ، كمـا تركـت تـأثيرات عميقـة علـى توجهات المشاهدين .

وعلـى النقـيض مـن ذلـك فـإن التحقيقـات الإستقـصائية الـتى نـشرتها صـحيفة Chicago Sun.Times ، والحلقـات الـتى حملـت عنـوان أوقـات مهـدرة Wasted Times قد تركت آثاراً أقل فاعلية ، فالحلقات تم إعدادها بإسلوب يتسم بـالغموض ، ولم يتم تحديد الجناة والضحايا بصورة واضحة ، وبالتقريب علت القناة هـذه المـشكلة بأسباب

تتعلق بطريقة العمل البيروقراطي فى مؤسسات الحكومة الأمريكية، ولم يتم تعليل تلك المشكلة بالسلوك الإجرامى من جانب المسئولين الذين تورطوا فى تلقى الرشاوى، فى حين أن الأضرار الفعلية التى لحقت بالمجتمع الأمريكى تفوق الأضرار التى اشارت إليها تلك الحلقات، أيضا فإن الطريقة التى قدمت به النتائج الإستقصائية لتلك الحلقات، عانت من وجود فجوات واستثناءات فى تعميم تلك النتائج.

علاوة على ذلك فإن التأثير الناتج عن قضية النفايات السامة ومحاولة التخلص منها من قبل إحدى الجامعات الكبرى فى مدينة شيكاغو، ربما تم التقليل من نتائجه على الرأى العام، وذلك بسبب التزامن بين طرح المشكلة وتقديم الحلول لها فى نفس الوقت، مما أدى إلى خلق انطباع لدى الرأى العام بأن المشكلة تحت السيطرة، ويمكن الحد من أية آثار مدمرة لها، وذلك من خلال تكرار الإشارة إلى أن قيام جامعة شيكاغو ببناء أحد المصانع لمعالجة تلك النفايات السامة، مما يعنى توفير حل دائم لهذه المشكلة، على أساس أن هذا المصنع لن يتكلف كثيرا، خاصة أنه كانت هنالك خطط لإنشاء هذا المصنع من قبل، ومن ثم توسعت الحلقات فى تقديم وصف مسهب لتلك المشكلة.

من الملاحظ أن الإسهاب فى وصف المشكلة، يمكن أن يفيد فى حالة الرغبة فى إيضاح السبب فى تبرير القلق من استمرار المشكلة بدون أية حلول، بل أن الوصف التفصيلى، يمكن أن يساعد فى إبراز أسباب مواقف المشاركين فى صنع المشكلة التى تتناولها التقارير الإستقصائية، مع الكشف عن دوافع الاضطراب وانعدام الرؤية لدى بعض الجماعات إزاء تلك المشكلة، وبالتحديد المشاكل التى تتعلق بالشئون البيئية، مثل النفايات السامة أو الكيماوية ، وبالإجمال فإن الأهمية الفعلية لتناول المشكلة بجدية، ربما لا يمثل عاملا ملحوظا فى التأثير على توجهات الرأى العام ، وبدرجة تفوق الحقائق المعروفة على القصور أثناء إعداد التقارير الإستقصائية (Protess,etal,1987:181).

◆ **مدى اهتمام وسائل الإعلام بتناول هذه القضية بصورة دورية فى الماضى .**

وتتضح أهمية هذا العامل وهو اهتمام وسائل الإعلام بتناول هذه القضية بصورة

دورية فى الماضى the frequency of attention by the media to the issue in the past فى التأثير على توجهات الرأى العام، من طبيعة القضية التي تعالجها وسائل الإعلام، فبعض القضايا تحظى بمعالجة عادلة وتتسم بالنزاهة من جانب الصحفيين، إذ أن مكانتهم فى وسائل الإعلام التى يعملون بها، قد تكون متميزة أو متدنية من وقت لآخر، مما يؤدي إلى التأثير على مكانة التقارير التى يعدونها، ولكنهم يميلون إلى التزام هذه الوضعية اثناء إعداد تلك التقارير.

وتشمل نماذج هذه التقارير الفساد، وإهدار الموارد فى مؤسسات الحكومة، والجريمة ، وكذلك محاولة إخفاء الأرباح التي تقوم بها بعض الشركات الكبرى، وبالاستعارة من علم تحديد المصطلحات Terminology أي الموضوعات التي يتم تكرار تناولها، دون أن تفقد جانب الإثارة أو الطرافة فيها، نظرا لأهميتها لدى الرأى العام (Walker,1977:423-445)، مع ملاحظة أن التكرار فى معالجة بعض الموضوعات الإستقصائية، يؤدى إلى الحد من تأثيرها على الرأى العام، مع ملاحظة أن تأثير وسائل الإعلام يتراجع بصورة ملحوظة مع تركز النقاش حول أحد الموضوعات ، مما يؤدي إلى غموض المعلومات التي يتم نقلها إلى الرأى العام، حتى لو كانت بعض المعلومات يتم الكشف عنها للمرة الأولى، هذا بالإضافة إلى أن المعلومات التى تتراكم بمرور الوقت تفقد قدرتها على التأثير (Saltier ,Woefel,1975:333-344).

من ناحية أخرى فإن الموضوعات التي تمثل أنباء لم يتم تناولها من قبل ، تتمتع بفرصة أكبر من التأثير على الرأى العام، فعلى سبيل المثال فإن تناول قضية الرعاية الطبية فى المنزل، قدمت موضوعا غير قابل للتكرار Nonrecurring issue، بل أن مثل هذا الموضوع يحظى بالأولوية والاهتمام من جانب الصحفيين، والقصص الإستقصائية التى يتم إعدادها عن مثل هذه الموضوعات، تتميز بأن لها تأثيراً هائلاً على الرأي العام، إذ أنها تثير قضايا لم تكن معروفة نسبيا قبل أن يتم نشرها أو بثها، إذ أن نقص مثل هذه المعلومات لدى الرأى العام، يجعله أكثر تقبلا لهذا النوع من التقارير الإستقصائية (Cook et al ,1983:16-35) بالرغم من أن تلك التأثيرات لا يمكن أن تمتد لفترة طويلة.

قد نفترض أن التقارير الإستقصائية التي تنشرها وسائل الإعلام، لديها القدرة الكبرى على تغيير توجهات الرأي العام ولذا يجب أن تشمل التقارير التي تتميز

بانعدام الغموض وعدم التكرار، وهو ما قد يوضح الأثر الفعال الذي أحدثته التقاريرالتى عالجت الرعاية الطبية بالمنزل، إذ أن تلك التقارير سلطت الضوء على ابتزاز القائمين على هذا البرنامج للمرضى من كبار السن والموظفين المشتركين فى خدمات هذه الرعاية، وعلى النقيض من ذلك فإن التقارير التى اتسمت بالغموض ومعالجة قضايا مكررة، مثل جرائم الاغتصاب والنفايات السامة لديها الحد الأدنى من القدرة على التأثير على توجهات الرأي العام.

وهناك أنواع أخرى من التقارير الإستقصائية، يمكنها أن تؤدى إلى نتائج ثانوية، إذ أنه حتى مع التزام الوضوح فى معالجة مشكلة وحشية رجال الشرطة فى مدينة شيكاغو على الأقل، فإن الطبيعة المتكررة لهذاالموضوع تحد من تأثيره على الراي العام، ولكن تأثير هذه الموضوعات على توجهات الراى العام يمكن أن يرتبط بعدة عوامل أخرى ذات طبيعة خاصة حتى عندما لاتتسبب فى إحداث تأثير قصير الأجل على الراى العام، أو على تحديد الأولويات العامة لدى المواطنين، وقد نفترض ان التأثيرات العارضة أو الثانوية لتقديم المعلومات بصورة واضحة، وكذلك التطرق إلى موضوعات غير متكررة، قد ينطوى على عناصر تتسم بالجدة والطرافة Newness، ومن ثم فإن العناصر المكونة لجدة القصة الإستقصائية فى وسائل الإعلام، وهو ما يحدد تأثير التقارير الإستقصائية على توجهات الراى العام.

ولكن إيضاح تأثير التقارير الإستقصائية التى تنشرها وسائل الإعلام على النخبة السياسية أو السياسة العامة فى الولايات المتحدة، يعد عملية أكثر تعقيدا وأقل تفهماً، فإثنتان من الحالات الدراسية التى تم الإشارة إليهما، أظهرت تأثرالنخبة، فى حين أن جميع الحالات كشفت عن تأثيرها على عملية صنع القرار.

❖ طبيعة القصة الإستقصائيةNature of The Story:

فالقصص التى تتناول الرؤساء والشركات الاستثمارية الكبرى، أو الجيران الذين يحظون بالأهمية بدرجة اكبر من الأشخاص الآخرين، أي مدى اقتراب القصص الإستقصائية من معالجة قضايا أوأحداث تهم شخص ما، وذلك من خلال التأثير على الرأي العام، ايضا فإن القصص أوالتقاريرالتى تطرح مشكلات معقدة، والتى تتعلق بالسياسات الراهنة، يمكنها أن تحدث تأثيراً بدرجة أكبر.

❖ طبيعة الوسائط الإعلامية المستخدمة فى العرض:

طبيعة ونوع الوسيلة الإعلامية Nature of The Medium of Presentation فى تقديم التقارير الاستقصائية، سواء كانت مرئية أم مطبوعة، تحدد درجة التأثيربشكل كبير، ففى حين تستطيع وسائل الإعلام المطبوعة أن تقدم المزيد من التفاصيل، فإن التليفزيون بمقدوره تقديم تغطية ذات جاذبية بصرية للمشاهدين، بما فى ذلك المشاهد الملونة والحبكة الدرامية، ومن ثم العمل على اجتذاب المشاهدين، كما أن الطبيعة التفاعلية لوسائل الإعلام الجديدة تمثل عنصراً مضافاً فى التأثير.

❖ طبيعة التغطية الإعلامية Nature of Coverage :

فالقصص ذات الطبيعة السلبية، التى تتناول الحوادث الدامية أوالجرائم البشعة. تترك تأثيراً قوياً على صناع السياسة، بصورة أكبرمن تأثير القصص الإيجابية، إذ أن المسئولين فى الحكومة يبادرون إلى التصرف كرد فعل للقصص السلبية، خاصة أن القصص السلبية يمكنها أن تخدش من المصداقية التي يسعى المسئولون فى الحكومة إلى الحفاظ عليها(Martin.Linsky,1986:142).

فوسائل الإعلام يمكنها أن تبقى اية قضية حية فى الأذهان، ومن ثم حشد القوة الدافعة للإصلاح بمعاملة التقارير الإستقصائية كمصادر للمعلومات التى تحظى بالمصداقية، بالاضافة إلى إجراء المزيد من التقارير الإستقصائية، التى تضاعف الاهتمام بالتقارير الأولى، مع الربط بين هذه التقارير بالمزيد من التحليلات وتقديم الحلول للرأى العام، ومن جهة أخرى يمكن أن تقتل وسائل الإعلام أية قصة إستقصائية، وذلك بعدم الاهتمام بها على الإطلاق، فى حين أن التغطية التى تقوم بها وسائل الإعلام تعد من مصادر المعلومات لصانعى القرار، إذ أن منتقدي السياسات العامة يمكنهم الاستشهاد بما ورد فى التقارير الإستقصائية التى تتناول أوجه القصور والانحرافات، ولكن دراسة رد الفعل الصادر عن وسائل الإعلام تجاه التقارير الإستقصائية، يمكن أن يحول الانتباه إلى العوامل التي تحاول أن تشكل ردود هذه الأفعال، بما فيها أهداف التقارير الإستقصائية والضحايا المفترضين لهذه التقارير، وأدلة الدفاع التى يتقدم بها المحامون عنهم من أجل نفى الاتهامات الموجهة إلى الحكومات والشركات الكبرى فى المجتمع.

❖ نمط تقديم التقارير الإستقصائية The Style of Presentation:

فالقصص الإستقصائية التي تتسم معالجتها بالوضوح وعدم الغموض، والتي تشمل الإشارة بوضوح إلى الأطراف المتورطة في الانحرافات Villains، وكذلك الأبطال الذين انحازوا إلى جانب الحق والخير، فإن مثل هذه القصص يمكنها أن تترك تأثيرات قوية على الرأى العام.

❖ فترة تناول القضية على اجندة وسائل الإعلام the media's agenda.

فمدة الفترة الزمنية التي تتناول فيها وسائل الإعلام القضية The age of the issue on the media's agenda تعد عاملاً مؤثراً بشكل كبير، إذ أنه كلما طالما هذه الفترة، كلما تناقص التأثير المرتبط بها، بل أن القضايا الجديدة تثير المزيد من اهتمام الرأى العام، على النقيض من القضايا الأقل شيوعا، وكذلك القضايا المماثلة الى أثارت انتباه الرأى العام فى الماضى (Protess,1987:166-185)، فى حين أن نقص المعلومات المتراكمة لدى الراي العام، قد يجعل القراء والمشاهدين أكثر قابلية لتلقى التحقيقات الإستقصائية، مع ملاحظة أن تكرار سرد التقارير الإستقصائية، مثل الأخبار التي تنشر عن الجرائم أوالفساد المستشرى فى أجهزة الحكومة أو الشركات الكبرى، يحد من الآثار المتوقعة لأية مواد تنشر عن هذه الانحرافات، بينما التقارير أو الأخبار التي لا تحظى بصفة الدورية والتكرار، تتاح لها الفرصة لكي تحدث تأثيراً واضحاً على الرأي العام.

❖ قوة ونفوذ اللاعبين السياسيين الذين تتطرق إليهم القصص الإستقصائية:

فقوة نفوذ السياسيين الذين تتطرق إليهم القصص الإستقصائية The power of political actors in the stories تعد عاملاً مؤثراً، فعلى سبيل المثال، فإن الرؤساء، والأعضاء فى مجلس الشيوخ، ورجال العمال، الذين يتمتعون بالمصداقية، فإن أية تقارير استقصائية تتشرعنهم، تقود إلى جذب المزيد من الانتباه باتجاه أية تقارير قد تتناول الانحرفات التي يقع فيها مثل هولاء الأشخاص.

❖الدفع للأمام Pacing :

التطور المتلاحقة لتقنيات وسائل الإعلم ، والدفع في عالم الطباعة والنشر،تمثل أحد المحكات الرئيسية في التأثير ، إذ أن الضغوط التي يمارسها الناشرون ،ومعدي البرامج التليفزيونية ،تدفع الصحفيين إلى الكشف عن التقارير الإستقصائية التي بحوزتهم على الفور.

نستخلص من ذلك أن هناك عدداً من العوامل التي يمكنها أن تؤثر على طبيعة ومضمون التجاوب من جانب الحكومة وعلى محتوى التقارير الإستقصائية، ومن هذه العوامل ، توقيت النشر ومدى ارتباطه بالجوانب السياسية الأكثر إلحاحا مثل الحملات الانتخابية على اختلاف أنواعها ، وكذلك مدى التعاون بين الصحفيين وصانعي القرار، والذي يطلق عليه بعض الباحثين مصطلح ، تحالف الصحافة Coalition Journalism ،ومستوى اهتمام الرأي العام بالقضية التي تناولتها التقارير الإستقصائية ، والضغوط الناجمة عن جماعات المصالح ، ومدى إمكانية الحصول على حلول مكلفة للمشاكل التي تطرقت التقارير الإستقصائية إلى مناقشتها.

ففي قضية النفايات السامة فإن السبب التقريبي لرد الفعل الصادر عن الحكومة الأمريكية، يرجع إلى تورط مراسل القناة الخامسة في عمية صنع القرار السياسي، وقد كان مستوى تغلغل المراسل كافيا لأن تتخذ الحكومة قرارا فورياً لتصحيح المشكلة المحددة التي ظهرت في جامعة شيكاغو، كذلك ففي قضية الرعاية الطبية بالمنزل فإن التأثير على السياسة العامة نتج من التعاون الفعال بين الصحفيين وصانعي القرار، وهم على سبيل المثال كبار المسئولين في اللجنة الفرعية الدائمة للاقتراحات والشكاوى بالكونجرس، وهو ما تمثل في العديد من جلسات الاستماع واقتراح تغيير القوانين، وفي إثنتين من الحالات الأخرى لم يشارك الصحفيون في تنسيق عملية التأثير على السياسة العامة في المجتمع المحيط بهم.

ففى دراسة حالات الاغتصاب التى قامت بها صحيفة Chicago Sun.Times والتى كشفت عن عدم تعامل الحكومة الأمريكية بصورة تتسم بالنزاهة فى تقديم البيانات ، اكتشف الباحثون أن تلك السلسلة من التحقيقات الإستقصائية ، شكلت منبراً لانطلاق المطالبة بالدعوة إلى الإصلاح فى مجال التشريعات التى تتصدى لجرائم الاغتصاب، وقد كان لدى الساسة مقترحات وبرامج جاهزة، من أجل التوصية بتقديمها خلال الفترة التي أعقبت موعد نشر هذه السلسلة من التحقيقات عن جرائم الاغتصاب مباشرة، واتخذ الساسة هذه التحقيقات كخلفية لهذه البرامج والتوصيات.

وفى حالة دراسة وحشية رجال الشرطة فى مدينة شيكاغو، قدمت الحلقات التي تضمنت التقارير الإستقصائية منطلقا للمطالبة بالإصلاح، ولكن بصورة مختلفة عما تم وصفه من قبل، فقد استخدم هارولد واشنطن Harold Washington المنافس على منصب العمدة فى المدينة، نتائج التحقيقات الإستقصائية من أجل انتزاع المنصب من غريمه جين بيرن Jane Byrne، بإعتبار أن بيرن يتحمل قدرا من المسئولية عن الانحراف فى جهاز الشرطة بالمدينة، خاصة أن بيرن قام بتعيين مفتش الشرطة بالمدينة، وعندما تم انتخاب واشنطن لمنصب العمدة فى شيكاغو، فقد اصبح مسئولا عن إدخال العديد من التغييرات الإصلاحية على جهاز الشرطة فى المدينة.

ولكن هل تثمر التقارير الإستقصائية دائما فى إحداث تغييرت بالسياسة العامة فى المجتمع، إذ أن التقارير تكشف المشاكل التى تهدد تماسك النسيج الاجتماعى، فى حين أن المسئولين عن القطاع التى تظهر فيه تلك المشاكل، يتعين عليهم العمل التصرف لإظهار أنهم يتمتعون بالمسئولية ، والتجاوب مع مطالب الرأى العام ، ولذا فإنه من خلال بعض النتائج يمكن افتراض أن التقارير الإستقصائية تؤدى دوراً مؤثراً، بدرجة تفوق ما كان يعتقده البعض من قبل، وهناك الدليل على أن نشر تلك التقارير الإستقصائية، قد وضع المسئولين عن تلك المشاكل فى موضع الدفاع عن أنفسهم وعن السياسات التي أشرفوا على تنفيذها، إذ عليهم أن يقدموا مبررات لظهور المشاكل، أو يتعهدوا بإيجاد حلول لها، فالقرارات حتى لو كانت ذات طبيعة رمزية او جوهرية، تبدو بمثابة التجاوب مع المشاكل التى تم تحليلها.

الصحافة الإستقصائية والمؤسسات ذات النفوذ الساحق :

تعد التقارير الإستقصائية نمط من الصحافة، يقوم المحررون من خلالها بالتنقيب عن المعلومات التى تتناول إساءة استغلال السلطة ، وعلى الرغم من أن الصحفيين المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية يعتمدون بصورة متكررة على العمليات الإستقصائية التي تقوم بها بعض الجهات الأخرى ، إلا أنهم يمضون وقتا أطول، ويبذلون جهودا مضنية يوميا من أجل جمع المعلومات، وتشمل هذه العملية الرصد والمراقبة، وذلك من خلال إخفاء الصحفيين لهوياتهم المهنية وتقمص أية أدوار أخرى، كما تشمل هذه العملية أيضاجمع كميات هائلة من المعلومات وتحليلها.

فعلى سبيل المثال استخدام الحاسوب فى تحليل البيانات والسجلات المالية التى يتم جمعها ، ومن ثم الكشف عن أية اضرار يمكن أن يتسبب فيها بعض الأشخاص أوالمنتجات بالنسبة للمواطنين، مع ملاحظة أن الصحافة الإستقصائية تضطلع بدور أكثر تحريضاً للرأى العام تجاه أية انحرافات تحدث فى المجتمع، بالإضافة إلى الدور الذى تقوم به فى تحليل المعلومات أوممارسة دور شبه قضائى فى تحديد جهات الاتهام فى الانحرافات التى يتم تحديدها ، ويتجاوز هذه الدور كما يرى De.Burgh (2000:21) الاقتصار على الوصف أو رد الفعل على غرار مايحدث فى الأنواع الأخرى من الصحافة.

ومن ثم فإن الصحافة الإستقصائية تحظى بالمزيد من الإطراء والتشجيع، بإعتبار أنها تساهم فى تعزيز الدور الذى تقوم به سائل الإعلام فى الرقابة على الحكومات ،والمؤسسات والشركات الكبرى التى تتمتع بنفوذ هائل فى تلك المجتمعات،ومن خلال الكشف عن الانحرفات، يحقق الصحفيون العاملون فى مجال الصحافة الإستقصائية قدراً من النفوذ يعبر عن مصالح الرأى العام، ولذا يمارس هؤلاء المحررون دور المحقق غير الرسمى فى أية انحرافات فى القضايا الحساسة التى تظهر فى المجتمع، وبالتالى إحداث التوزان فى النظم الحكومية الدستورية، ويمكن اعتبار هذاالنوع من الصحافة كذلك رقابة أخلاقية تمثل وتعزز القيم المشتركة من خلال تسليط الضوء على أية انتهاكات تتعرض لها تلك القيم.

ويشير البعض من الباحثين إلى أنه عندما تتسبب التقارير الإستقصائية فى إثارة الحاجة إلى لإصلاح Spur reforms ، فإن جماعات المصلحة interest groups أو القادة السياسيين political leaders غالبا ما يكونون مصدر الضغوط على

صناع السياسة العامة policy makers فى المجتمع، ومن ثم تكمن أهمية التقارير الإستقصائية فى قدرتها على التأثير على تفكير النخب السياسية، وبدرجة تفوق تأثيرها على الرأى العام.

فعلى سبيل المثال فإن التقارير الإستقصائية المتعلقة بفضيحة ووترجيت فى الولايات المتحدة الأمريكية، يبدو أنها قد أثارت صيحات استهجان ضعيفة من قبل الرأى العام الأمريكى، وذلك للمطالبة بإستقالة الرئيس الأسبق رتشارد نيكسون Richard Nixon، وقد لعب الرأى العام دوراً ضئيلا فى مساندة المطالبة بالتحقيق مع نيكسون أمام الكونجرس بمجلسيه، لدفعه إلى الإستقالة، أواستكمال التحقيق، ومن ثم عزله مع إحالته إلى المحاكمة الجنائية(Charles.Raphael,1997:28-29).

وإن تقدير المتغيرات فى المجال السياسى من خلال ماتقوم به الصحافة الإستقصائية، يعد عملا صعباً، وإحدى المحاولات لإنجاز هذا التقييم، قام بها بورتيس ورفاقه Protess and his colleagues من الباحثين، وذلك من خلال تقسيم النتائج المحتملة المترتبة على نشر التقارير الإستقصائية إلى مجموعات وصفية مثل، النتائج الجوهرية substantives، أو الشخصية individualistic، أو الهادفة deliberative .

وتتضمن النتائج الهادفة deliberative الناتجة عن التقارير الإستقصائية، الوعود التى تقدم بصورة رسمية لمناقشة ودراسة القضايا، وبالتحديد بتكليف لجان للدراسة أو من خلال عقد جلسات استماع، فيما تشمل النتائج الشخصية، فرض عقوبات sanctions على بعض الأشخاص أو المؤسسات من الذين تستهدفهم الصحافة الإستقصائية، وبالتحديد بالتحقيق مع هؤلاء الأشخاص امام الجهات القضائية، أو بإبعادهم من الوظائف التى كانوا يشغلونها، بينما الإصلاحات الجوهرية reforms substantives فى هذا السياق، فهى تتعلق بإصدار التشريعات أو تغييرات إدارية تحدث فى مرحلة ما بعد نشر، أوبث المعلومات المرتبطة بالفضائح والفساد التى كشفت عنها التقاريرالإستقصائية، ومن هذه التغييرات إصدار القوانين الجديدة، أو السياسات المغايرة، أو إنشاء وكالات حكومية جديدة، أو إعادة تخصيص اعتمادات الصناديق المكرسة لتمويل المشروعات العامة.

ولكن هذا التوصيف للإصلاحات الجوهرية ذات المغزى، يتجاهل ما يسميه موراى إيلدمان Murray Edelman، " الإستخدام الرمزى للسياسات symbolic uses of politics"، ويؤكد موراى، أن معظم النشاط الرمزى المكثف، يدور حول سن

القوانين التي تتعلق بإعادة توزيع السلطة أوالموارد، إذ أن إقرار القوانين لا يضمن إحداث تغيير جوهري، فمعظم النشاط التشريعي والإداري تم تصميمه، من أجل خلق الانطباع بوجود مظهر للإصلاح، وليس بغرض الإصلاح في حد ذاته، ولذا فإنه من أجل تقييم نوع التغييرات التي أثارها بث أو نشر الحلقات الإستقصائية، يمكن النظر هنا بعين الاعتبار على التاريخ القريب للقرارات التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة التاريخية القريبة، التي أعقبت النشر، وهو ما يتطلب التنقيب عن المشاكل والإصلاحات التي أثارتها التقارير الإستقصائية، وكيفية مقارنتها مع المطالب التي تقدم بها اللاعبون الآخرون المؤثرون في الوسط السياسي بالمجتمع خلال الفترة التي تزامنت مع النشر واتخاذ قرارات الإصلاح، وإلى أي مدى تحقق الإشباع لدى هؤلاء بسبب القرارات اللاحقة على النشر التي اتخذتها الحكومة، واتساع مجال التغييرات التي أسفرت عنها.

ومن هذا المنطلق ،تطرح النظريات التي تتناول التعرض للدور الذي تساهم به وسائل الإعلام،والتقارير الإستقصائية في المجال السياسي العديد من التساؤلات، منها: هل هناك دلائل على أن الرأى العام يطلب تغيير السياسات في سبيل التجاوب مع تلك القصص الإستقصائية، سواء كانت المنشورة في الصحف، أو التي تبثها الشبكات الإخبارية؟، وإذا حدث التغيير فإلى أي مدى يمكن تتبع تأثير القصص الإستقصائية في إحداث هذا التغيير؟ ، وهل النماذج من الصحافة الحزبية والائتلافيةأوالمستقلة تعد وسائل إعلام إستقصائية ؟، ذلك بإعتبار أن التقارير الإستقصائية يشترط فيها أن تكون لأهداف مستقلة، تتوخى الصالح العام فقط، في حين أن الصحافة الحزبية أوالائتلافية تعمل لحساب القوى الحزبية التي تصدرها، وهو ما ينطبق على الصحافة الخاصة التي تهدف إلى تحقيق الربح بزيادة التوزيع، وما هي نوعية الإصلاحات التي تطالب بها، أو تناقشها تلك التقارير والقصص الإستقصائية؟ ،وما هو مدى اتساع هذه الإصلاحات لدى مقارنتها بالحلول الأخرى التي تقدمها القوى السياسية الأخرى في تلك الفترة؟،وما هو نوع المقاومة التي تواجهه الإصلاحات التي تطالب بها الصحافة الإستقصائية؟ وما هي درجة النجاح التي تحرزها الشبكات الانتقادية critics network في انحراف أو إسكات محاولة نشر المزيد من التقارير الإستقصائية عن هذه القضايا؟،وإذا كانت النظرية الليبرالية الكلاسيكية Classical Liberal Theory لم تحظ بالدعم من خلال طرح المشاكل، فما هي إذن الأطروحات للنظريات الأخرى التي تؤطر لدور وسائل الإعلام في هذا المجال؟.

تميل التقارير الإستقصائية إلى تأطير القصص الإخبارية بطرق خاصة، وذلك من خلال التكنيكات الخاصة فى سرد الأحداث التى تميز التقارير الإستقصائية، characteristic storytelling techniques، ولكن الصحافة الإستقصائية الحديثة، ترجع غالبا فى جذورها، إلى المشاكل التي تثيرها الشخصيات غير السوية individual villains فى المجتمع، وتضم هذه المجموعة الساسة الفاسدين، والموظفين الذين يعانون من تحجر الفكر rigid وانعدام الكفاءة (البيروقراطيين)، بالإضافة إلى رجال الأعمال الذين يتميزون بالجشع، greedy businessman، وبصورة مشابهة، فإن السبب المباشر Linear، لإعداد التقارير الإستقصائية يشير إلى أن هناك تصرفا شريراً وقع على بعض الضحايا الذين أمكن التأكد من تحديد هويتهم، والضحايا فى هذه الحالة قد يكونون من كبار السن أو الأطفال، وهذا التقسيم الواسع لكل من الضحايا والجناة victims and villains، يفترض أن هناك قدراً من الغموض وانعدام الوضوح الأخلاقى، فى عالم الصحافة الإستقصائية.

وتشير العلاقة بين الضحايا والجناة، إلى أن الأشخاص الذين يتم تقديمهم بإعتبارهم أبطال هذه القصص(التى تتعرض لها التقارير الإستقصائية)، وبصورة تفوق التعرض لأداء المؤسسات العامة فى المجتمع، أو القوى التي تفتقر إلى الصفة البشرية مثل الطبيعة، ويؤكد الصحفيون المتخصصون فى التقارير الإستقصائية فى هذه المرحلة المعاصرة، أنهم يعرضون القصص الإستقصائية بالأشخاص، بإعتبارها تمثل نماذج للقضايا الاجتماعية الأكثر اتساعا، ولكن كما يلاحظ كل من إتيما Ettema وجلاسر Glasser (1988:24)، فإنه من الصحيح غالبا، أنه حتى فى تلك القصص التى تتناول المشاكل التى تتعلق بالنظام الاجتماعى بمعناه الواسع، فإنه يتم التركيز على التجربة الشخصية، مع تهميش القضايا الاجتماعية.

وقد وجد باحثون آخرون أن الصحفيين العاملين فى إعداد التقارير الإستقصائية، يتخيرون القصص التي يبدو أنها تتسم بالطابع الدرامى المؤثر، حتى لو لم تكن القصص تنطوى على مشاكل أكبر تعميماً، أو تعزز المزيد من منطق الخصوصية logic of particularism.

هناك الكثير من الأسباب التي يمكن من خلالها التشكك في التقاليد الليبرالية الخاصة بالدور الرقابي الذي يمكن أن تضطلع به وسائل الإعلام، وكذلك مكانة الصحافة الإستقصائية داخل هذه الدور.

فهناك الكثير من الانتقادات التي تشير إلى القيود التي تحد من قدرة الصحافة المعاصرة على القيام بدور الصحافة الرقابية، فبسبب الارتفاع النسبي في التكاليف بالمقارنة مع إعداد البرامج الإخبارية الأخرى، وكذلك السبب في إثارة النقد، فإن إعداد التقارير الإستقصائية تستحوذ على حصة ضئيلة من جدول البرامج التي يتم بثها من شبكات الأخبار، أو التقارير التي تظهر في الصحافة المقروءة، ومن ثم كتب جيمس كوران James Curran، أن القول المأثور الذي يشير إلى عدم التورط في فعل الكثير من الأشياء المزعجة في وقت واحد(بإستثناء بعض الحالات)، يمكن أن يحدد الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام في المجتمع (1991:82-117)، علاوة على ذلك تميل النظرية الليبرالية تصوير الدور الرقابي الذي تضطلع به وسائل الإعلام في المجتمع، بمعزل عن العلاقة مع مؤسسات الدولة، كما لو كان الملوك أو النظم الشمولية والمستبدة، لا يزالون يعبرون عن النظام العام في المجتمع خلال الفترة الراهنة، وذلك عندما تم تقديم هذه النظرية للمرة الأولى، ونتيجة لذلك يولي هذا المدخل اهتماما أقل لكيفية قيام الصحفيين بدور الحصون الدفاعية Bulwark ضد أية انتهاكات لدى ممارسة السلطة في الشأن الخاص، خصوصا في المجال الاقتصادي، أو في الشئون الداخلية الأخرى.

وقد لاحظ بعض الباحثين، أنه بالمقارنة مع الصحافة الإستقصائية خلال الفترة التقدمية، فإن الصحافة الإستقصائية لم تكن تميل إلى الكشف عن ارتكاب الأخطاء في المؤسسات الاستثمارية، فعندما تستهدف الصحافة الانتهاكات التي تحدث في القطاع الاستثماري من المجتمع، فإن ذلك يتم من خلال قصة استقصائية أكثر اتساعا، يتم من خلالها توجيه اللوم إلى الحكومة لفشلها في فرض القوانين بصورة سليمة ومناسبة، وقد أشار الكثيرون إلى كيفية ممارسة المعلنين ضغوطا على الصحافة، وكذلك الضغوط الناجمة عن ملكية الشركات الكبرى للمؤسسات الصحفية أيضاً، وهو ما يجعل الصحفيون أقل ميلا لإستقصاء أية انحرافات في الشركات التي ترتبط بالتبعية للمؤسسات الكبرى التي تمتلك الصحف التي يعملون بها، فضلا عن ذلك لايميل الصحفيون إلى مناوأة رغبات كبار المعلنين بصورة عامة، أو تحدي وجهة نظر بعض ملاك وسائل الإعلام.

ويمكن أن تتعرض التقارير الإستقصائية للتشوهات الناجمة عن رد الفعل السلبي من الأوساط السياسية political backlashes ،وهو ما لم يكن متوقعا فى إطار نموذج الحشد والتهييج ، فمنذ الستينيات من القرن الماضي، تسببت الصحافة الإستقصائيه فى رد فعل معاكس، تجاه المؤسسات الصحفية التي تنشر هذا النوع من التقارير، أو ما يسميه هيرمان وتشومسكى Herman and Chomsky، نيران المدفعية المضادة للطائرات Flak Consists of Attacks ، فى رد فعل على التقارير الإستقصائية،وتتضمن الهجمات المضادة توجيه الانتقاد إلى بعض التقارير ، أو إلى الصحافة الإستقصائية كجنس من الصحافة لايتعين أن يحظى بالمصداقية ،فضلا عن التهديد باللجوء إلى السلطات التشريعية، من أجل حماية الجهات المتضررة من خلال إصدار قوانين محددة، بالإضافة إلى الخطابات المجهولة المصدر أو المكالمات الهاتفية التى تنطوى على التهديد، أو الدعاوى القضائية التى تتهم المؤسسات الصحفية بارتكاب جرائم التشهير، وفى بعض الأحيان يتم الضغط على المؤسسات الصحفية بالإعلانات أو بالتحقيقات أمام الجهات المعنية بتطبيق القانون، أوالتأثير على مجموعات الصحفيين المتخصصين فى الصحافة الرقابية فى معالجة أية قضية ، أوالتدخل لعرقلة نشاط المجموعات التى تمارس الرقابة العامة على الأخطاء فى المجتمع.

وهذه المقاومة للتقارير التى تنشرها الصحافة الإستقصائية يمكن أن يتم تنظيمها بصورة محورية حول تصرفات منفصلة، قد تصدر من بعض الأشخاص، فمحاولات إثارة الشكوك فى مصداقية التقارير التي تنشرها الصحافة الرقابية ،خصوصا عندما تتم مساندة هذه الحملة المضادة، بحملة من العلاقات العامة التي تشنها الجهة المتضررة، أو من خلال قوة القانون التي يستحوذ عليها كبار المسئولين فى الجهات الحكومية، أو الشركات الرأسمالية الكبرى،وبمقدور أفراد هذه الفئة التملص distract من الاتهامات الواردة فى التقارير الصحفية، مع تكوين غطاء أخر يحميهم من التشهير أو المساءلة.

فى غضون عقدى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر، تمكنت شبكات النقد Network Critics ممثلة فى الصحافة الإستقصائية ،والمجموعات التطوعية التى تراقب السلوك العام من خلال رصد الأخطاء بدون هدف تحقيق الربح أو التشهير، من تطوير العديد من التقنيات التي توظفها الصحافة الإستقصائية ، وقد

حققت بعض المجموعات الإعلامية المعنية بالرقابة watchdog ، مكانة متميزة لدى الرأى العام فى مواجهة السلوك المعيب.

كما يمكن أن يتم الحد من تأثير التقارير التى تنشرها الصحافة الإستقصائية ، وذلك بسبب عدم توافر الإرادة الكافية unwillingness لدى المؤسسات الصحفية لتغطية القضايا موضع التقارير الإستقصائية، أو بدراسة التغييرات التى اقترحتها تلك التقارير من جانب الجهات المعنية ، أو حتى بإقتراح حلول للمشاكل التي أثارتها التقارير، وربما كان عدم القدرة على إثارة الرأى العام تجاه القضايا الواردة فى التقارير الإستقصائية، يمثل مرحلة مميزة للفترة التقدمية التي ازدهرت فيها الصحافة الإستقصائية، وربما انبثق هذا الموقف من رفض المؤسسات الصحفية تخصيص المزيد من الموارد لإعداد التقارير الإستقصائية، أوأن تبدو المؤسسات الصحفية أكثر اقترابا تجاه أى موقف يتعلق بالقضايا الخاصة بالحوار العام فى المجتمع، ولكن الفكر السائد يمكن أن يحصر تأثير التقارير فى المطالبة بإدخال التغييرات الضئيلة ، بنفس الأسلوب الذى تنظم به الحكومة معالجة القضايا ، أو كيفية تنظيم النتائج الصادرة عن الحكومة كرد فعل عن التقارير الإستقصائية.

فحتى عندما يقوم الصحفيون بتشخيص إحدى المشاكل الاجتماعية، فإنهم يثيرون القضايا الكبرى المرتبطة ببنية المجتمع وتقاسم السلطة فى الحياة العامة، وفى بعض الأحيان ينفض الصحفيون العاملون فى الصحف الإستقصائيةأيديهم ويلتمسون لأنفسهم الأعذار، بعدم اقتراح أى أساليب لاتخاذ القرار تجاه المشاكل المثارة، ويزعمون أن على الشعب أن يتخذ موقفا محددا، وذلك بعد تقديم المعلومات إلى أفراد الشعب، ويرجع ذلك بصورة جزئية إلى عدم وجود أولويات مترابطة Coherent agenda للتغيير لدى الصحفيين أنفسهم، بالرغم من أن الجماعة الصحفية news class تزعم أن هناك أيدلوجية موحدة تسود بين أفرادها (Charles.Raphael,1997:31).

الصحافة الإستقصائية والشركات الكبرى

خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، وبداية الألفية الجديدة ، كانت المؤسسات ،والشركات الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية هدفاً للتقارير التى

تعدها الصحافة الإستقصائية، وقد كان رد الفعل الصادر عن تلك الشركات مركباً ومبتكراً في بعض الأحيان، وذلك من أجل شن هجمات مضادة، من أجل إجهاض أية انتقادات صادرة عن الصحافة الإستقصائية، بعد أن تمكنت تلك الشركات من تطوير آليات قانونية ، وعلاقات عامة، تمكنها من رد الهجمات التي يقوم بها الصحفيون الإستقصائيون، وقد قام الباحثون (Chad.Raphael,Lori.Tokunaga,Christina.Wai,2004:165-178) بدراسة قياس ورصد رد الفعل الصادر عن النخبة السياسية والاقتصادية الأمريكية، تجاه التقارير الإستقصائية، وبالتحديد التعرض لتأثير اثنين من التقارير التي تعرضت للشركات الكبرى ذات النفوذ الساحق، وهما التقرير الذي بثته شبكة ABC الإخبارية من خلال برنامج Prime time Live عام 1992، والذي تعرضت فيه لانتقاد مجموعة متاجر التجزئة التي تديرها شركة Food Lion، والتقرير الثاني بثته شبكةNBC عام 1992 أيضا من خلال برنامج Dateline، وتناولت فيه الشاحنات التي تقوم بصناعتها شركة General Motors الأمريكية المتخصصة في إنتاج السيارات، وكان الهدف من الدراسة هو المساهمة في بناء نظرية توضح العوامل التي تحدد تأثير التغطية التي تقوم بها وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها من خلال التقارير الإستقصائية على أسباب الخلاف مع الشركات الكبرى ، بجانب تسليط الضوء على أنماط ردود الفعل تجاه التقارير الإستقصائية من جانب الشركات المستهدفة من تلك التقارير، وكذلك التعرف على الدور الذي يحدد قدرة وسائل الإعلام على إنجاز الأهداف التي تسعى للوصول إليها من خلال نشر أو بث التقارير الإستقصائية ، وذلك عبر القيام بالدور الرقابي على المؤسسات ذات النفوذ في المجتمع، بما فيها الحكومة والشركات الكبرى وغيرها.

وبصورة خاصة قام الباحثون المشاركون في إعداد تلك الدراسة بتحديد المدى الذي يمكن من خلاله أن تؤثر حملات العلاقات العامة والدعاوى القضائية التي يمكن أن تقيمها الشركات المتضررة من التقارير الإستقصائية على انحراف وسائل الإعلام عن اهتمامها الأصلي بالمعلومات الواردة في التقارير الإستقصائية، ومن ثم عرقلة قدرة وسائل الإعلام على المشاركة في عمليات الإصلاح السياسي ، والرقابة على أداء المؤسسات الكبرى في المجتمع.

وقد كشفت الدراسة أن الشركات الكبرى قد أضافت إلى الدعاوى القضائية التى أقامتها فى المحاكم، والتى تطالب بالتعويض عن الأضرار التى تعرضت لها من جراء التشهير الذي تعرضت له بسبب الحملات الصحفية- دعاوى أخرى ، شملت موضعات هذه الدعاوى، مزاعم حول تورط الصحف فى عدد من الانتهاكات منها: الإخلال بالواجب المهنى والأخلاقى، والتزوير، وتجاوزالدور الطبيعى للصحافة فى المجتمع، فضلاً عن التدخل المعيب فى الأنشطة الداخلية لتلك الشركات الكبرى، وكذلك التطفل على الأسرار المهنية الخاصة بها ، مع توافر نية إلحاق الأذى بتلك الشركات، بل ربما العمل على ابتزازها من خلال سعى تلك المؤسسات الإعلامية إلى الحصول على مصالح مباشرة منها.

علاوة على ذلك حاولت الشركات الكبرى التعلق بأساليب الدعاية القائمة على العلاقات العامة؛ وذلك فى اطار العمل على إجهاض الاثار السلبية أو تعديل النتائج، التى يمكن أن تنجم عن التقارير الإستقصائية التى تنشرها الصحافة فى الولايات المتحدة، وذلك خلال الفترة التى تسبق النشر، أو العمل على إثارة قدر من انعدام الثقة فى حقيقة وجدية المعلومات الواردة فى القصص الإستقصائية فى مرحلة ما بعد النشر.

إلا أن الإستراتيجية القانونية ، ورد الفعل الصادر عن المؤسسات الإعلامية، تسبب فى ظهور نوع جديد من العلاقات العامة القائم على المعلومات القانونية وإمكانية توظيفها فى الرد على الاتهامات الواردة فى التقارير الإستقصائية، ويشمل هذا المجال حملات الاتصال المباشر الموجهة إلى جمهور الفئات المهمة فى المجتمع ، مثل كبار المحلفين potential Jurors، كما تستهدف هذه الحملات ايضا التواصل مع القضاة والمحامين opposing lawyers and judges، وبالتالى التأثير على أية مفاوضات قانونية بين وسائل الإعلام والشركات الكبرى المتضررة من الحملات الإستقصائية، كما تهدف حملات الاتصال إلى التأثير على نتيجة المحاكمة فى حالة تحويل القضية إلى إحدى الدوائر القضائية(Gibson and Padilla 1999:215-234)، فقد حاولت الشركات المستهدفة من التقارير الإستقصائية، أن تتبع تكتيكات هجومية فى محاولة الدفاع عن سمعتها فى المجتمع الأمريكى، فضلا عن الضغوط التى تمارسها على وسائل الإعلام من خلال التلويح بإمكانية التأثير على الأرباح التي تحققها المؤسسات التى تدير تلك الوسائل الإعلامية، وذلك من خلال حجب الإعلانات، وقد

واجهت هذه الأساليب التى تتبعها الشركات الكبرى - انتقادات حادة من جانب المجتمع، نظراً لأن الهدف منها ينحصر فى منع وصول الحقائق المجردة إلى أكبر عدد من المواطنين. فعلى سبيل المثال، نجحت الضغوط التى مارستها الشركات الكبرى المتخصصة فى صناعة التبغ فى إرغام شبكة ABC التليفزيونية الإخبارية عام 1994 على إلغاء بث أحد التقارير الإستقصائية والتى تدور حول عدم مصداقية الإعلانات التى تنشرها شركات التبغ عن معدل تركيز النيكوتين فى السجائر وأيضا اضطرت شبكة CBS الإخبارية عام 1995، إلى تعليق بث إحدى الحلقات التى تناولت الأخطاء التي تقع فيها شركات التبغ لدى معالجة الأوراق التى تدخل فى عملية التصنيع، بكل ما يمثله ذلك من أخطار مدمرة على صحة المدخنين.

وتتعدد مظاهر الحرب بين الشركات الكبرى والصحافة الأمريكية، فقد شنت مؤسسة شيكويتا براندس Chiquita Brands عام 1998 هجوماً قاسياً على الحلقات التى كانت تنشرها صحيفة Cincinnati Enquirer الأمريكية، وزعمت الشركة أن الصحيفة استخدمت البريد الصوتى للمديرين بها فى الكشف عن معلومات حساسة تسببت فى إدانة القضاء الأمريكى لمجموعة من هؤلاء المديرين، وتبين بالفعل تورط الصحيفة فى انتهاك القانون، مما اضطر هيئة التحرير والإدارة إلى تقديم اعتذار رسمى عن هذه الأخطاء، ومن جهة أخرى قام أثنان من المحررين بمقاضاة الفرع التابع لمؤسسة فوكس الإعلامية فى ولاية فلوريدا الأمريكية Fox Florida، وزعما المحرران أن المحطة تجاهلت المعلومات التى قدمها كل منهما لدى إعداد أحد التقارير الإستقصائية، التى تناولت المخاطر الهائلة الناجمة عن تغذية أبقار اللحوم بجرعات زائدة من هرمون دوناسانتو Monsanto المنظم للنمو.

العوامل التى تعرقل آداء الصحافة الإستقصائية

• تأثير نمط الملكية على الصحافة الإستقصائية:

هناك العديد من العوامل التى يمكن أن تعرقل وتحد من قدرة الصحافة الإستقصائية على مواجهة المؤسسات ذات النفوذ الساحق فى المجتمع،

(Curan,1991:82-107)، وأول هذه العوامل يتمثل في قيام ملاك وسائل الإعلام في التصدي للاستقلالية التي يتمتع بها المحررون، خصوصا عندما تمثل التحقيقات الإستقصائية مصدراً للمخاطر على المصالح الخاصة للملاك.

وخلال القرن الماضي ، قام الكثيرون من الكتاب والباحثين بتحليل الكيفية التي تؤثر بها الملكية على صناعة التقارير الإخبارية والمضمون الصحفي، ومنذ فترة مبكرة ، أي حوالي عام 1919 كتب أويتون سنكلير Upton Sinclair في صحيفة Brass Check قصة إستقصائية ، تطرقت إلى الأعمال غير المعلنة لهذه المهنة الجديدة (أي الصحافة)، ووجهات النظر الذكية التي قدمها سنكلير عن نمط الملكية والصحافة، لا تزال دقيقة prescient ،و مناسبة relevant حتى الآن، إذ يرى أن الملكية تمارس سيطرة خانقة، على ما يفترض أنها صحافة حرة، ويشدد على أن الأنماط التي من خلالها يدعم مالك المؤسسة الصحفية Empire of Business ، سطوته على مهنة الصحافة ؛ تتمثل في أربعة أنماط، هي :

- الأول: ملكية الصحف ownership of the papers؛
- الثاني: نمط الملكية الخاص بمالكي الصحف Ownership of the owners .
- الثالث: المساعدات الإعلانية Advertising subsidies.
- الرابع : الرشوة المباشرة Direct bribery.

ومن خلال هذه الأنماط الموجودة في أمريكا، يتم فرض السيطرة على الصحافة والتحليلات التي تنشر بها، وذلك بصورة أكثر إحكاما عما هو موجود في أية مهنة أخرى في الولايات المتحدة ، ومن وجهة نظر سنكلير فإن نمط الملكية هذا، يؤثر بصورة عميقة على التغطية الصحفية،وقد تصدت دراسات عديدة لاستكشاف التأثيرات الناجمة عن نمط الملكية على محتوى القصص الإستقصائية.

وقد جاءت النتائج متباينة ، ففي حين تم الكشف عن تغيرات طفيفة وضئيلة للغاية، بين الصحف التي تملكها المجموعات الاستثمارية الكبرى ،والصحف المستقلة (Busterna,1998:61-72, Olien .Tichenor Donohue,1988:259-266)، وجد Coulson(1994:403-410) أن الصحفيين الذين لدى الصحف المستقلة، قد يكونون

أكثر ميلاً إلى تحقيق التميز لهم وللصحف التي يعملون بها، وذلك أثناء تقديم التغطية الإستقصائية. فالزيادات الأخيرة فى ملكية الشركات الكبرى لوسائل الإعلام وفى مقدمتها الصحف ، والشبكات الإخبارية ، قد أدت تلك الملكية إلى تدمير الإستقلالية المطلوبة لكى تمارس الصحافة الدور الاصلاحى والارشادى المنوط بها . وذهب Tony.Harcup (15 :2008) إلى أن ملاك وسائل الإعلام يؤثرون على حدود ما يعد من تقارير استقصائية ،وذلك ليس من خلال التدخل المباشر فقط ،وإنما من خلال تحديد خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها ، إذ أنهم يحددون نبرة النقد ، ويحددون السوق المستهدف ، كما يتحكمون فى الموازنة التحريرية editorial budget المخصصة لإنجاز المشروعات الإستقصائية وغيرها من الأعباء التحريرية الأخرى ، كما أنهم يتعاقدون وينهون التعاقد مع المحررين ورؤساء التحرير وفقاً لأجندتهم الخاصة .

فالمحررون من وجهة نظرهم مجرد ممثلين للملاك فى عالم الصحافة ، ومن هنا فإن سلطة رئيس التحرير يمكن أن تقيد عندما يصر الملاك على فرض سياسات المؤسسة الإعلامية ؛ ويناقش العديد من الباحثين أمثال (Machesney,1999,Shapiro,2003,,bagdikian,2004) مقولة أن هناك العديد من التهديدات غير المعلنة التى تواجه الصحافة الإستقصائية ، ويتمثل ذلك فى زيادة تركيز ملكية وسائل الإعلام ، ومن ثم تقلص عدد المؤسسات الصحفية الكبرى ، والتى أصبحت تركز بصورة هائلة على تعظيم الأرباح ، ومضاعفة حقوق حملة الأسهم فى المؤسسات ، وهذا التهديد يمكن أن يؤثر على الموازنة والموارد المخصصة لإنجاز الدور الرقابى للصحافة الإستقصائية ، فالاتجاه نحو الإندماج فى المؤسسات الصحفية من خلال شرائها من رجال الإعمال يمكن أن يؤثر على إرادة مديرى تلك المؤسسات الصحفية للتعاقد مع المحررين الذين يمكنهم تهديد الوضع الراهن القائم حالياً .

• تأثير المصادر الإعلانية على الصحافة الإستقصائية :

يتمثل العامل الثانى فى إمكانية قيام المعلنون بإسكات آية انتقادات صادرة عن الصحفيين، ففى دراسة مسحية أكد سولىSoley (1997:11) أن 40٪ من المحررين

المتخصصين فى الصحافة الإستقصائية التي تبث عبر شبكات التليفزيون، أعرب عا ى قدرة المعلنين فى التأثير على التقارير الإستقصائية ، وفى مسح أجراه البنك الدولى على الصحفيين ورؤساء التحرير ومسئولى الأخبار التنفيذيين فى الولايات المتحددة أشار ما يزيد عن 35 ٪ بأن الأخبار لا تنشر اذا كانت سوف تضر بعائدات الإعلان ، وأن استقلال وسائل الإعلام مهددة بالخطر من قبل شركات الإعلانات، مما يجعل الخط الفاصل بين الإعلان ، ومحتوى المواد المحررة رفيعاً جداً (عيسى عبد الباقى ، 2004 : 200) .

ويوجه روبرت ماك كينزىRobert McChesney اتهامات إلى وسائل الإعلام المحلية ؛ بما فى ذلك الصحف اليومية التى ترفض بعتاد أن تجرى أية تحقيقات إستقصائية حساسة ، يمكن أن تتناول أياً من المؤسسات التجارية المحلية البالغة القوة والنفوذ، ويرى أن هناك ما يشبه الوصية الحادية عشرة eleventh commandment (الوصايا العشر التى انزلت على النبى موسى على جبل المكاشفة فى سيناء، والتى تتضمن وصايا أخلاقية مثل لا تقتل لا تسرق لاتزن، وغيرها) ويرى الكاتب أن التزام وسائل الإعلام تجاه المؤسسات التجارية، يبدو مبدأً صارماً لاتحيد عنه وسائل الإعلام، وكأنه الوصية الحادية عشرة التى تحدد توجهات الوسط الإعلامى، وبموجب هذه الوصية لاتقوم وسائل الإعلام بتغطية الشركات المحلية بصورة جادة، بإعتبار أن مثل هذه التغطية يمكن أن تبعد Alienate المعلنين عن التعاقد مع الصحيفة، ويلاحظ ماك كينزى أن هناك بعض التفاهات السياسية ترتبط بالقصص الإستقصائية التى قد تنشر فى الصحف، وذلك من جراء التداخل بين مصالح مالكى الصحف والمديرين بها وكبار حملة الأسهم والمديرين فى الشركات المحلية .

علاوة على ذلك فإن هذه الظاهرة تبدوحقيقية على وجه الخصوص فى الفترة التى تواجه فيها الصحافة الإستقصائية انتقادات حادة، بسبب التكاليف الباهظة التى يتطلبها إنجاز التقارير الإستقصائية، فضلاً عن كراهية مالكى الصحف للصحافة الإستقصائية فى حد ذاتها ،و تشير نظرية ماك كينزى إلى أن وسائل الإعلام الإخبارية، أصبحت أكثر ترابطا مع الشركات الكبرى، إذ أن قطاع الشركات الكبرى يتم استثنائه من أية انتقادات قاسية، وذلك بحجة الحفاظ على الصالح العام(McChesney,1999:50-58)، وفى الواقع فإن أحد الأفكار الرئيسية التي عبر

عنها ماك كينزى ، يتمثل فى الكشف عن أن هناك تعارضا موروثا بين الصحف التى تميل إلى التركيز على تحقيق الربح بدرجة أكبر ،كما تعتمد على الإعلانات، وبين حاجة المجتمع الديمقراطى إلى وسائل الاتصال.

وقد أكد بين باجاديكيان Ben Bagdikian، أن وسائل الإعلام أصبحت جزءاً من المؤسسات الكبرى large conglomerations ، إذ أن تلك المؤسسات الضخمة تميل إلى تعظيم الأرباح ، وبأية طريقة متاحة بمايسمح باستمرار الفساد بدون التحرى عنه أوالتنقيب عن الممارسات المرتبطة به، وذلك فى عدد من المؤسسات الكبرى مثل إنرون Enron (إحدى الشركات الأمريكية الكبرى فى مجال الطاقة والتى أشهر إفلاسها واتهم ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الإبن، بالتورط فى تلك الفضيحة) وتايكو Tyco ، وشركة ورلد كوم World Com (إحدى الشركات التى ظهرت فى بداية عصر الإنترنت، وقد حققت الأسهم المصدرة من تلك الشركة أرباحا هائلة فى السنوات الأولى، قبل أن تتكشف الحقيقة الصاعقة، عن التلاعب بأسعار الأسهم والإعلان عن أرباح وهمية لخداع المستثمرين).

ولاحظ باجاديكيان أن لجنة البوصة والأوراق المالية التابعة للكونجرس الأمريكى، تعد الجهة الرقابية الأساسية التى تتابع النشاط التجارى والاستثمارى للشركات فى الولايات المتحدة، ولكنها أصبحت جهة رقابية بدون أية صلاحيات مؤثرة Toothless watchdog ، إذ لا تستطيع ، أوقد، لا ترغب فى الكشف عن أية انحرافات فى الشركات الكبرى، وترجع المسئولية عن ذلك إلى المحافظين الذين قاموا بتقليص الموازنة التي كانت مخصصة لتمويل لجنة البورصة والأوراق المالية بالكونجرس الأمريكى(2004:103)،وأشار إلى أن وسائل الإعلام الكبرى تتجاهل إجراء أية تحقيقات إستقصائية ضد الفساد، ويتساءل باجاديكيان، عن سبب تقاعس الصحف العامة عن متابعة عمليات التدليس والخداع والسرقة، التي تمت على نطاق واسع فى بعض البنوك الكبرى أو المؤسسات العملاقة فى المجتمع الأمريكى بين عامى (2002 - 2003).

تأثير الموارد المالية والاقتصادية على الصحافة الإستقصائية:

والعامل الثالث يتمثل فى أنه نظراً للتكاليف الباهظة التي يتطلبها إعداد التقارير الاستقصائية، بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من الصحافة؛ فإن المؤسسات الصحفية

والإعلامية تبدو غير رغبة فى تخصيص الموارد الضئيلة لهذا النوع من الصحافة ،وبالتحديد فى الأوقات التى تشتد فيها المنافسة بين المؤسسات الإعلامية على اختلاف أنواعها ، فعلى سبيل المثال ، فإنه منذ عقد السبعينات من القرن الماضى فإن المجلات التى تميزت بتقديم القصص الإستقصائية إلى شبكات التليفزيون الإخبارية . شهدت تراجعا فى إعداد التقارير المقدمة إلى تلك الشبكات ، وتحولت إلى تغطية أخبار المشاهير .

كما تتطلب الصحافة الإستقصائية موارد كبرى وفريق عمل بدرجة تفوق اعداد التقارير الإخبارية المعتادة ، نظراً لطبيعة التعمق فى القضايا المرتبطة بها ، مما يمثل عبئا كبيراً على المؤسسات الصحفية التى تعانى من ندرة فى المخصصات المالية ، فنظراً للتكاليف الباهظة التى يتطلبها اعداد التقارير الإستقصائية مقارنة مع الأنواع الأخرى من الصحافة ، فإن المؤسسات الصحفية والإعلامية تبدو غير راغبة فى تخصيص الموارد الضئيلة لهذا النوع من الصحافة ، وبالتحديد فى الأوقات التى تشتد فيها المنافسة بين المؤسسات الإعلامية على اختلاف أنواعها .

• الخوف من الملاحقة القانونية والصحافة الإستقصائية :

حيث تمثل الملاحقة القانونية عبئا لايطاق أمام الصحافة الإستقصائية ، ففى الوقت الذى تدرك فيه المؤسسات الصحفية ، والمنظمات الإعلامية اهمية هذا النوع من الصحافة – الا أنها كثيرا ما ترفض تخصيص أية موارد مادية أو بشرية للعمل الإستقصائى خوفا من جراء المتاعب التى يمكن أن تنجم عنها بجانب التهديدات الموجهة ضد حياة الصحفيين اثناء عمليات البحث المتعلقة بالقضايا الإستقصائية الوثيقة الصلة بأى من المجتمعات ، حيث يتعرض الصحفى للعديد من المخاطر والمضايقات ، سواء بالاعتداءات أو من خلال الخطابات المجهولة المصدر ، أو المكالمات الهاتفية التى تنطوى على التهديد ، فوسائل الإعلام خاصة الصحافة تواجه مجموعة من القوانين تمنعها من حيازة المعلومات ونشرها ، فتلك القوانين المعيبة تلزم الصحفيين بإقامة الأدلة على صحة ادعاءاتهم والأخسروا القضايا ، بينما تؤمن هذه القوانين حماية خاصة للموظفين الرسميين .

بجانب الخوف من شن حملة منظمة تتطلب المزيد من الجهود ، وقد تثير العديد من المشاكل، يدفع القائمين على إدارة المؤسسات الإعلامية إلى التخلي عن هذا النوع من الصحافة ، وبالتالي العزوف عن تخصص أية جهود استثنائية قد ترمي إلى جذب اهتمام الرأي العام أو صانعي القرار إلى أية انتهاكات في المجتمع، ومن ثم المطالبة بالإصلاح.

ويشير جين كيرتلي Jane.Kirtley (2000:137-156) إلى أن التقارير الإستقصائية يمكن أن تثير الدعاوى القضائية المتعلقة بالتشهير والإضرار بسمعة المؤسسات والأشخاص، وهو ما يعني تجنب المؤسسات التي يمكن أن تخوض صراعا قانونياً طويلاً ضد المؤسسات الإعلامية .

كما حاولت Eileen Wirth (1995:64-74) في دراستها والتي حملت عنوان ، تأثيرمظلة القوانين التي تفرضها الدولة على إعداد التقارير في الصحافة الإستقصائية بالولايات المتحدة الأمريكية ، الاجابة على تساؤل رئيسي وهو ، ما تأثير مظلة القوانين التي تفرضها الدولة على إعداد التقارير في الصحافة الإستقصائية ، وللاجابة على هذا التساؤل تم عمل مسح قومي على الولايات المتحدة الأمريكية وجاءت نتائج المسح أن مظلة القوانين يمكن أن تعمل على تشجيع الصحافة الإستقصائية ،إذ أن هذه القوانين تحول دون صدور الكثير من المذكرات القضائية ضد الصحفيين من قبل المحاكم نظراً لما تشتمل عليه تلك القوانين من ضمانات تتعلق بحرية التعبير ، ومنع التشهير ، وتوصلت الباحثة الى أن محرري الصحف التي يقع مركزها الرئيسي في المدن الكبرى ببعض الولايات المتحدة الأمريكية يتمتعون بمظلة قانونية بدرجة تفوق الحماية القانونية التي يتمتع بها المحررين في الولايات التي لا توجد بها تلك القوانين .

- **اعتماد وسائل الإعلام على العلاقات العامة كمصدر للمعلومات:**

حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى الحد من التنوع في وجهات النظر في الموضوعات المقدمة ، وبما يؤدي إلى سيطرة المؤسسات القوية في المجتمع، التي تستهدفها الصحافة الإستقصائية بالرقابة، وقد تسببت المنافسة المتزايدة وتقليص الموازنة المخصصة لأقسام الأخبار في المؤسسات الإعلامية في زيادة اعتماد المحررين على العلاقات العامة، بمعدلات تفوق ما كان قائما في سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

الفصل السادس

تقنيات الصحافة الإستقصائية

مراحل وخطوات الصحافة الإستقصائية

صناعة الصحافة الإستقصائية كعملية مهنية The Process Of Investigative Journalism تمر بمجموعة من الخطوات أوالمراحل ، وذلك على النحو التالى:

1- تصور القصة Conception:

المفهوم الأصلى للقصة يمكن أن يعرف بأنه شئ مثير للاهتمام لخروجه على المألوف ، أو أن هناك شيئا غير سوياً يحدث فى المجتمع يستوجب العقاب؛ فإختيار قضية ليتم إستقصائها تتطلب عملية رصد وفهم عام لكل متعلقات القرارات السياسية والاقتصادية والشئون العامة ، أي الثقافة الموسوعية لكل متعلقات التغيير، ليس فقط فى الجانب المعلوماتى بل والقدرة على ربط الأحداث واستنباط مجاوراتها من الظواهر ،ثم تحديد القضية أو الموضوع أو الظاهرة،فالمادة موجودة فى كل مكان والمشكلة هى فى رؤيتها .

ولكن من أين يعثر المحررون على القصص الإستقصائية، وكيف يمكنك أن تدرب نفسك على تحديد هذه القصص اينما كنت؟، تبدأ المشروعات الإستقصائية فى الغالب من نواة صغيرة لإحدى الأفكار، ويمكنك الحصول على الأفكار لهذه القصص من خلال مراقبة الناس والأحداث التى تدور من حولك، ويمكن أن تأتى القصص الثرثرة التى يتناقلها الناس، ولكنك بحاجة إلى أن تصغى لهذه الأقاويل، وتتبعها، ويقوم المحررون الإستقصائيون بتصوير الاختصارات ، مع تحديد الأسئلة التي لم توجه إلى المصادر فى القصص التى تنشرها الصحف اليومية ، مع تتبع المصادر التي تشير إليها البيانات والوثائق الصادرة عن الحكومة، ويبحث الصحفيون عن المشاكل التى قد تكون أكثر انتشارا ، بدرجة تفوق المنشور عنها .

ويمكن أن يقوم الصحفى بالربط بين الأشياء التي تبدو، وكأنه لا رابط بينها، وبشكل عام يمكن الحصول على الأفكار الخلاقة Germinal ideas من المصادر الخارجية outside sources ،مثل (مصدر المعلومات السرية، الزملاء ، أو عناوين بعض الموضوعات الاخرى) ،وكذلك المصادر الداخلية inside sources (عناوين بعض الأعمال الأخرى،مقتطفات من بعض الأعمال الإستقصائية لأخرين).

وكذلك من المصادر القليلة الأهمية blue-sky sources ، مثل (المعلومات التى يتم الحصول عليها بالمصادفة البحتة ،أو المعلومات التي تثير بعض الصحفيين الذين يتسمون بالتطفل)، كما يمكن الاستناد إلى شكاوي المواطنين ، وكذلك التنقيب فى سجلات الحكومة والشركات الكبرى، والإستفادة من مواقع التواصل الاجتماعى social networking على الشبكة العنكبوتية، وترتبط بالقضية أوالقصة مجموعة من التساؤلات التى يجب أن توجهها لنفسك وهى الأسئلة التالية:

❖هل تثير القصة الإستقصائية اهتمام الرأى العام ؟ ومن الذى يستفيد من نشر تلك القصة؟

❖هل من المحتمل تنفيذ الفروض الخاصة Hypothesis بهذه القصة؟

❖هل يتمتع الموضوع أو القصة بالأولوية فى إجراء التحقيقات الإستقصائية؟

❖ما هي الحقائق الخفية التي ستقوم القصة الإستقصائية بالكشف عنها؟

❖ما هى القيم الأخلاقية التى ستقوم القصة بالإعلاء منها؟

❖هل تمثل القصة تحديات للأشخاص الذين يشغلون مراكز فى مواقع المسئولية عن الرأى العام ودافعى الضرائب أو الناخبين أوالمستهلكين؟

❖هل تشير القصة الإستقصائية إلى نوع السلوك أو التصرف غير المقبول من مجتمعك؟

❖هل تكشف القصة الإستقصائية أوجه القصور فى النظم التى قدلا يوليها الرأى العام الاهتمام الكافى؟ وتشمل الأمثلة تسليط الضوء على السياسات السيئة والفساد فى الحكومة ومحاباة الأقارب Nepotism (كلمة من أصل لاتينى تعنى منح الوظائف العامة إلى الأقارب بصرف النظر عن الكفاءة والمؤهلات المطلوبة لشغل تلك الوظائف، مع حرمان ذوى الكفاءات من الحصول على الحق فى شغل تلك الوظائف)؟ وهل هناك محاباة فى منح عقود التأمينات أو التورط فى عمليات تزوير مرتبطة بذلك؟

❖هل يمكن تحميل المسئولية لصانعى القرار؟

❖هل قام أى شخص بتشخيص تلك المشكلة أو تقديم حلول لها فى الفترة الماضية؟

❖ لماذا هذه القضية دون غيرها من القضايا؟

❖ ماذا سأضيف فى عملى الإستقصائى لهذا الموضوع؟

❖ من المستفيد؟ومن المتضرر؟

- هل هنالك قاعدة معلومات أو بيانات؟ وكيف سأصل إلى الحقائق وبأى طريقة؟
- هل التناول يثير إشكالية قضائية؟
- من هم الخبراء المساعدون؟
- هل أنا مستعد للإجابة والتبرير والإثبات بوثائق وأسانيد كافية ومنعة؟
- هل تثير القضية الرأى العام ايجابيا؟ وكم ستتكلف مؤسستى ماديا؟
- كم من الوقت ستستغرق عملية التقصى والكشف وربط الأحداث ، والتحرير؟
- بأى شكل تحريرى سوف اتناول الموضوع ؟

2- إمكانية إجراء الفحص Feasibility Check:

قد يبادر المحررون إلى تقديم مذكرة أولية إلى رئيس التحرير ، تتضمن إجابات على الأسئلة التالية:

- هل من الممكن تنفيذ هذه القصة؟
- هل لدينا الأشخاص المطلوبين لتنفيذ القصة والخبرات الفنية؟
- هل لدينا الموارد المالية والموارد الأخرى؟
- هل لدينا الوقت،وهل تستمر القصة لفترة طويلة كافية؟
- ما هى العوائق التى تحول دون الوصول إلى قصة مكتملة؟
- ما هى العوائق التى تمنع نشرها؟
- ما هى نقطة التميز القصوى فى القصة؟

فى هذه المرحلة تتم الإجابة عن التساؤل المتعلق بما هو البحث الذى يتعين القيام به ، من أجل تقديم الأدلة التى تؤيد التحقيق الاستقصائى؟

حيث يشمل إعداد التقارير الإستقصائية تقديم الأدلة المادية Substantive evidence . أى الوثائق أو شهود العيان ، وذلك من أجل بناء القصة الإستقصائية ، وقد تشمل هذه الأدلة بيانات تم الحصول عليها من سجلات الشركة أو الحكومة ، ومثل لعبة الأجزاء الورقية المتقاطعة jigsaw puzzle لعبة من الورق الذى يتم تركيب

أجزاؤه بصورة متداخلة، لكي تنتج فى النهاية الشكل الأصلي)، فإنه من الأفضل فى هذا الجزء من خطة العمل فى التحقيق الإستقصائي أولاً: أن يتم البدء بالتفاصيل التي تحيط بهذا التحقيق، أو ما يعرف بجوانب وزوايا التحقيق أو اللغز puzzle ، الذى يسعى الصحفي القائم بالتحقيق إلى إيجاد حلول لهذا اللغز، وذلك قبل أن يتم العمل على النقطة المحورية من التحقيق، التي تعد بؤرة الصورة center of the image وأثناء وضع خطة العمل، يتعين أن تحدد الخلفية التاريخية أو المعلومات التي تحتاجها ، والتي يتعين فحصها والبحث عن تفاصيلها، وتحديد أدوار المشاركين من اللاعبين أو المتورطين فى الفساد، الذين سيتم تناول ما قاموا به فى هذا التحقيق، وهو ما يمكن القارئ من تفهم محتوى الموضوع الرئيسي للتحقيق.

وثانيا: يتعين عليك القيام بالتحقيق الاستقصائى بطريقة تعتمد على مصدر للمعلومات ، ومن ثم تحديد الأشخاص الذين يتناولهم التحقيق، وما هي نوعية العلاقة التي تربط كلا منهم بالآخر، ويمكنك إعداد رسم بياني أو خريطة تدفق المعلومات flowchart ، وذلك من أجل إيضاح الدور الذي قام به كل من المتورطين في القصة موضع التحقيق (مثل المشتري – البائع – البطل – الشرير – من يشغل المناصب حاليا – أو سابقا – أصدقاء – أعداء –مستفيدون – خاسرون)، ويعد هذا الرسم البياني بمثابة دليل مرئي ، يحدد خطوات العمل، ومن ثم التعرف على الدور الذي قام به أو تورط به كل من اللاعبين في موضوع القصة الاستقصائية، وكيف يمكن أن تكشف العلاقة المتبادلة بين هؤلاء الأشخاص عن المزيد من المعلومات، التي يستفيد منها معد التقرير الاستقصائي، مع ضرورة تعديل الرسم البياني الذي سبق إعداده مع الحصول على المزيد من المعلومات.

ثم ثالثاً: ما هى المعلومات التي تطلبها لكي تقدم البراهين، على الفروض التي قمت بوضعها؟ أو المعلومات التي تتيح لك المزيد من البحث العميق؟ وما هي درجة أصالة ومصداقية المعلومات التي حصلت عليها، وذلك بعد أن تخضعها لعملية التحقيق والتدقيق؟ وهنا عليك أن تحدد الأسئلة التي ينبغي تقديم إجابة عنها، سواء تطلب ذلك الاستعانة بخبراء أو مصادر موثوق بها Authoritative (وذلك بالنسبة للمعلومات المتخصصة مثل المسائل القانونية المعقدة أو القضايا الطبية الدقيقة وكذلك الجوانب الهندسية وغيرها)، كذلك تحديد الاستفادة من الشهود والسجلات في تدعيم الفروض

التي قمت بوضعها، وذلك لدى البحث في الموضوع الخاص بالقصة الاستقصائية، وإذا لم تعرف أن هناك بعض المعلومات التي ينبغي البحث عنها، فربما استمرت عملية البحث إلى الأبد.

يجب إعداد قائمة بالمصادر البشرية والالكترونية التي ستتم الاستعانة بها أثناء إعداد التحقيقات الاستقصائية، مع ضرورة توثيق كل منها corroborate ، وذلك من خلال مقابلته مع الوثائق أو المصادر الأخرى المتاحة، إذ يمكن الاستفادة من المصادر في الحصول على المزيد من الأدلة الفرعية، التي يمكن أن تتحول على أدلة من الدرجة الأولى، مثل المصادر التي تقدم معلومات متميزة وتعكس المصادر الثانوية – أي التي لا ترتبط مباشرة مع موضوع التحقيق الاستقصائي،ولكنها ترتبط ببعض الأشخاص أو ببعض الأشياء- أو توضح أو تقدم تحليلا أو تفسيرا للمصادر الرئيسية في التحقيق الاستقصائي، مثل أحد الموظفين الذي اطلع على الشيك الذي تم إلغاؤه أو إخفاؤه بصورة مريبة، حتى يظل بعيدا عن أيدي الجهات الرقابية، أو الصحفي القائم بالتحقيق الاستقصائي.

تذكر دائما أن لا تقوم بالإعلان عن أية ادعاءات claim ، أو مزاعم بدون التحقق منها قبيل الإعلان عنها، فعلى سبيل المثال لا يجب أن تؤكد أن أحدا من رجال السياسة، قام بشراء إحدى السيارات الرياضية الباهظة الثمن، بدون التحقق أولا مما إذا كان قد امتلك السيارة بالفعل، فهذه السقطة لا تتسبب فقط في إزعاج الصحفيين الإستقصائيين وتقديمهم للعدالة فقط، ولكن هذه السقطة قد تؤدي أيضا إلى النيل من مصداقية وسائل الإعلام.

3- التخطيط الموسع والمصغر للقصة (المضى أو عدم المضى في التنفيذ):

فمن خلال التخطيط الموسع والمصغر للقصة min/max projections يقدر الصحفيون الاحتمالات القصوى والصغرى للقصة والقرارات التي يتخذها رئيس التحرير تتعلق بالمضى قدما في تنفيذ القصة أو تأجيلها،أو وقف العمل فيها ، كما يطلق على هذه المرحلة ، خطوة بناء الفرضيات ، حيث إستخدام الفرضيات جوهر الأسلوب الإستقصائي من خلال طرح أسئلة محددة يجب الإجابة عنها من خلال

تقطيعها إلى محاور أو أجزاء ثم التثبت من كل واحد من تلك الإدعاءات على حده، كما يجب أن يعد هذا الفرض Hypothesis بمثابة السياج الخارجي Ring-fence لتحديد المهمة المرتبطة بالعمل الإستقصائي، وهو ما يمكن أن يمنعك من بذل أي جهود غير ضرورية التي يمكن أن تهدر المال والجهد والوقت منك، ويجب أن تتوفر لديك قدر من الحذر caveat ، وهو ما يتيح لك المرونة التي تمكنك من الكشف عن المعلومات الجديدة أو المتناقضة، وهو ما يمكن أن يقودك إلى اتجاه جديد، وطرح الفرضية يحقق المزايا التالية:

- ❖ يمنحنا شيئاً لنتحقق منه بدلاً من محاولة كشف سر ما.
- ❖ تزيد الفرص في اكتشاف الأسرار.
- ❖ تجعل ادارة مشروع الإستقصاء أكثر سهولة.
- ❖ أدوات يسهل استخدامها بكثرة.
- ❖ تضمن الفرضية كتابة قصة ، وليس فقط كمية من المعلومات.

وهناك مفاتيح أربعة لتفعيل الفرضيات ، وهي:

1. كن خلاقاً: الإستقصاء هو محاولة لكشف شيء غير معروف إلى الان وفيها الصحفي لا يغطي أخباراً فحسب بل يصنعها ايضاً ولذا فهو يقوم بقفزة إلى مستقبل غامض ، مما يتطلب محاولة تخيل القصة وهذا عمل إبداعي بحد ذاته.
2. كن محدداً للغاية: فكلما كنت أكثر دقة في تحديد حقيقة مفترضة ، كلما كان أسهل لك التحقق منها.
3. استخدم خبرتك: فالخبرة يمكن أن تكون من عوامل سرعة الانتهاء من الفرضية.
4. كن موضوعياً: وتعني الموضوعية ثلاثة أشياء ، قبول واقع الحقائق التي يمكن أن نثبتها، وقبول الخطأ، الإستعداد لطرح فرضية جديدة.

كما يتطلب أسلوب الفرضيات لعمل مشروع إستقصائي الأمور الآتية:

1. التسليم.
2. معالم زمنية مرتبطة بالعملية.

3. التكلفة والمردود.

4. التأييدمن خلال طرح أسئلة حول من ستهمه هذه القصة، كيف يمكن زيادة وعي الجمهور بالقصة، هل سيشمل ذلك تكاليف إضافية، ماهي الفوائد التي ستجنيها أنت أو مؤسستك الصحفية من هذا الإستقصاء؟

4- التخطيط Planning/Base Planning:

يتم تحديد الأفراد الذين سيتم تخصيصهم لتنفيذ القصة، مع تحديد النماذج التي سيتم إتباعها في التنفيذ باختصار، وكذلك القيام بمحاولة أولية من أجل تعيين حدود المشروع الإستقصائي والنقطة الأساسية التي سيتم التركيز عليها أثناء الدراسة والبحث.

ويطلق على هذه الخطوة، خطة المباراة the game plan، فبعد أن تعثر على فكرة القصة الإستقصائية، أنت بحاجة إلى خطة للتحرك، من أجل تنفيذ هذه الفكرة، والنظام المحكم والجيد يعد أمرا أساسيا لانجاح المشروع الإستقصائي، وعليك أن تتعلم نموذج الخطوة بخطوة لتنفيذ المشروع الإستقصائي الخاص بك، والإستقصاء قد يكون مشروعا كبيرا، ولذا يمكن أن يتطلب وقتا لتنفيذه، ولذا فإنه مع وجود نموذج نظامي methodological أي خطة عمل تحدد خطوات تنفيذ المشروع الاستقصائي، يمكن أن يساعدك على التركيز، فسوف تحتاج إلى توجيهات، لكي تجعل القصة الإستقصائية قابلة للتنفيذ manageable، وأخيرا عليك أن تتعلم كيفية بلورة القصة التي قمت بإعدادها.

فمن خلال هذه المرحلة تتم الإجابة على ما هي مناهج الإستقصاء التي سيتم استخدامها، مع تحديد المجال الواسع للمعلومات التي يتطلبها تدعيم الفروض التي قمت بإعدادها، عليك أن تشير indicate إلى المناهج أو الأساليب التي سوف تلتزم بها لدى جمع المعلومات المتصلة وتوجيه عملية البحث، وكذلك إجراء المقابلات الشخصية وإعداد الملاحظات وتحليل المادة documentary التي توفرت لديك، مع منح كل من تلك [illegible] درجة الاهتمام nuance (تعني الكلمة في الأصل درجة تركيز اللون التي يتميز ظل لون على حدة؛ وتعني هنا درجة التركيز أو الاهتمام بتحليل المعلومة التي يتم الاستعانة بها أثناء إعداد التحقيق الإستقصائي، مع أهمية استخلاص

محتويات الوثائق بصورة مناسبة، واستخدام الدراسة المسحية فى العديد من الدراسات الاجتماعية، لا يزال يعد مناسبا valid ، ولكن نادرا ما يتم استخدامه فعلاً.

5- البحث الأصلى Original Research:

ينهمك الصحفيون فى دائرة متسعة من الفروض التى تتم صياغتها لتحديد اتجاهات الإستقصاء، مع تعقب المعلومات في السجلات وإجراء المقابلات والملاحظة، وسوف تظهر ملامح Profiles القصة، مع اختصار النتائج.

6- التقييم الأولى للإستقصاء Evaluation:

فمن خلال هذه الخطوة ، يتحدد عما اذا كان سيتم الموافقة على المشروع الإستقصائى ، أو يتم تأجيله أو يتم وقفه.

وتشمل هذه الخطوة تقييم المعلومات التي تم الحصول عليها، ومقارنة الأدلة التي سبق جمعها، وكذلك فحص البيانات التي لم تتم معالجتها raw وكذلك الإحصاءات المتوفرة لدى القائم بالتحقيق الاستقصائي، وهنا يمكن ضم المعلومات الفرعية إلى بعضها البعض، وذلك من أجل تكوين صورة متكاملة أكثر وضوحا، ومن ثم يمكن الحصول على الفروض التي قمت بوضعها قبيل البدء في إعداد التحقيق الاستقصائي، مع الاستفادة من المعلومات التي أمكن جمعها من المصادر المتعددة خلال مرحلة البحث عن المعلومات، ومن المحتمل أن تم إعادة تنقيح revisedالفروض التي قمت بوضعها، وكذلك الأفكار الأخرى المتعلقة بالقصة الاستقصائية، التي ظهرت حتى هذه النقطة.

7- عملية المقابلات الشخصية K-Interviews :

بعد التسلح بالمعلومات قدر المستطاع، يتوجه المشاركون فى العمل الإستقصائى إلى التركيز على الأهداف الأساسية من القصة، ويبحثون عن تأكيد لهذه المعلومات أو نفيها أو المواجهة مع المصادر او تحقيق اختراق.

فإجراء المقابلات الشخصية عملية منظمة، لدى تنفيذ المشروع الإستقصائى، فإن أحد الأسئلة، يقود إلى المزيد من الأسئلة، ومقابلة واحدة تقود إلى العديد من

المقابلات، فلا أحد تجرى معه مقابلة يمكن أن يقدم لك جميع المعلومات التي تحتاجها، ولذا فإن معرفة الاتصال بكثير من الناس، يعد أمراً مهماً، وللقيام بذلك فإن المحررين يتعين عليهم أن يدركوا أن للناس ثلاثة أبعاد؛ وعلى المحررين أن أن يبدوا اهتماماً أصلياً بالقصة التي يجرون الإستقصاء حولها، مع إظهار التقدير للمعلومات التي يقدمها كل شخص، فالعناية والاهتمام بالمعلومات، تنتج من القيام بالبحث فى خلفيات المعلومات الخاصة بموضوع القصة الإستقصائية، والذي يعتبر الخطوة الأولى قبيل القيام بإجراء المقابلات الشخصية بصورة جيدة.

وينبغي عليك أن تنصت إلى إجابات الناس جيداً، مع مواصلة اللقاء بمزيد من الأسئلة، وتحديد نظام لجدولة اللقاءات، يمكن أن يساعد لدى تنفيذ أحد المشروعات الإستقصائية على المدى الطويل، ونمط المقابلة يعتمد على نوعية المعلومات التي تسعى للبحث عنها، وحجم المعلومات التي تريدها من أحد المصادر على وجه الخصوص، ولدى جمع المعلومات من المقابلات الشخصية، فأنت بحاجة إلى تطوير نظام لتصنيف وتنظيم المذكرات التي قمت بتدوينها أثناء المقابلات، والتي ستفيد لاحقاً لدى تحليل هذه المعلومات وكتابة القصة الإستقصائية.

8- إعادة التقييم Re-Evaluations:

وتعني قرار المضي أو عدم المضي في التنفيذ Go-No- Go Decision، وهل يمكن أن تكتب القصة الآن وتنشر؟، وفي هذه المرحلة قد تتم الإجابة على تساؤل، ما هي العقبات التي تعرض نشر القصة الاستقصائية؟، قد تغل يدك الإجراءات العقيمة في جهة العمل، أو الخوف من الدعاوى القضائية أو عدم التمكن من الحصول على الوثائق غير المنشورة non-public (مثل رصيد الحساب المصرفي بأحد الأشخاص) وكذلك العراقيل الأخرى، وبذلك لا تستطيع الوصول إلى المعلومات التي تحتاجها لاستكمال القصة الاستقصائية، وعليك أن تدرس بعناية كيفية التغلب على تلك العقبات، التي ترتبط بإنجاز المهمة الخاصة بالتحقيق الذي تقوم به، ويجب تسجيل تلك العقبات، على سبيل المثال إذا لم يقم أحد المسئولين في الحكومة بتسليم المعلومات العامة التي بحوزته، ما هي الأساليب الأخرى غير المعلنة back- door techniques التي يمكن إتباعها من أجل الحصول على المعلومات؟، ويشمل ذلك كيفية شق الطريق إلى تلك

المعلومات بصورة خفية ، وكيفية كتابة الخطابات ورسائل البريد الالكتروني، التي يمكن أن تحصل بها على ردود مفيدة لك؟ وكيفية صياغة الأسئلة التي قد تحصل على إجابة عنها؟ ، وكيفية الوصول إلى مصادر المعلومات التي يتيحها لك القانون من أي مصدر معروف؟ ، والآن عليك أن تسجل الحلول الممكنة للتغلب على العقبات التي تعترض طريقك.

9- إعداد التقرير Reporting:

يختار المحرر موضوعا محوريا ، ويكتب قصة موثقة بوضوح وصراحة ، مع اختبار جميع الأدلة المتوفرة بدقة ،ويقول بوب جرين Bob Green فى صحيفة Newsday : إعداد التقارير الإستقصائية يتمثل فى الكشف عن الحقائق ، التى يرغب بعض الأشخاص أو المنظمات فى إخفائها ، وربما أقول أن هذه الحقائق ذات قيمة ، وهذا هو الجزء الأول من التعريف (الخاص بالصحافة الإستقصائية)، والجزء الثانى يجب أن عملك أنت.

10- كتابة القصة الإستقصائية:

وهنا يمكن تجميع عناصر القصة وتقديمها للنشر ، وذلك حتى يتمكن القارئ من الاطلاع عليها؟ والقرارات التي يجب اتخاذها هنا ، تشمل كيفية معاملة القصة الإستقصائية؟ وكيفية صياغتها فى كلمات وصور .

ويجب أن يولي الصحفيون الإستقصائيون عناية خاصة ، لدى كتابة القصة ، نظراً لأن القصة الإستقصائية تجعل بعض الأشخاص يبدون أشرار أو أغبياء ، وهي اتهامات يمكن أن تقود إلى المحاكمة بتهمة تشويه السمعة ، وقد يكون من المحتمل أيضا أن تكون فى مأمن، إذا كانت القصة التي تكتبها حقيقية تثير اهتمام الرأي العام، ولكن قد تفقد حماية القانون ، إذا كانت هناك أخطاء فادحة.

وربما كان هناك البعض من الذين كشفتهم القصة بإعتبارهم فاسدين، أو يفتقدون الأمانة أو ببساطة يعانون من درجة من العجز incompetent عن القيام بأعباء الوظيفة العامة، وسوف يبحث هؤلاء بدقة عن أية أخطاء قد تتورط فيها ، ولذا يجب أن تلتزم بالعناية الفائقة.

فكتابة القصة الإستقصائية، يعتمد على مهارات الصحافة الإستقصائية، المطلوبة في الأنماط الأخرى من الصحافة أيضا، ولكن مع الأخذ في الحسبان المهارات التي تواجهها في الصحافة الإستقصائية،لذا فإن هناك بعض القواعد الأساسية، التي يجدرمراعاتها عند البدء في الكتابة ، وهي :

☒ التقيد بالحقائق Stick to Facts:

ستكون أكثر أمانا، إذا تقيدت بالحقائق التي يمكنك أن تبرهن على أنها ثابتة ومؤكدة، وهذا هو السبب في ضرورة التثبت من الحقائق، والحصول على تأكيد لكل من هذه الحقائق، وأثناء الكتابة توقف عند كل حقيقة جديدة وذات أهمية، وقل لنفسك: هل هذه حقيقة؟ ثم قل، لقد تأكدت منها من خلال مصدر آخر.

لا تخمن على سبيل المثال قد تكتب أشياء ربما تكون حقيقية، ولكنك لا يمكنك أن تبرهن عليها، وإذا لم تتوفر لك الحقائق التي ترغب فيها، عليك أن تقنع بقصة أصغر حجما، بدلا من أن تكون قصة طويلة حافلة بالأخطاء.

☒ تجنب التعليقات والشروح الشخصية Avoid Personal Comment:

لا تقدم آرائك الشخصية، فقد تكتب قصة عن شخص ما قام بخداع وغش بعض كبار السن، وجردهم من مدخراتهم ، ربما تكره هذا الرجل، ولكن لا يجب أن تقول ذلك: هو شرير، ولكن لا يجب أن تقول شيئا من هذا القبيل، وإذا أظهرت القصة التي كتبتها أنك تكره هذا الرجل، فقد ينظر على ذلك باعتبار أنه سقطة malice، وقد تدمر دفاعك في مواجهة الاتهام بالتورط في التشهير، عليك فقط أن تعرض على قرائك ومشاهديك الحقائق ، فإذا الرجل شريرا، فإن الحقائق ستقود الجمهور – الذي يتابع هذه القصة مكتوبة كانت أم مصورة على شاشات التلفزيون- إلى استنتاج ذلك، وبدون أن تخبرهم، بما يتعين عليهم أن يفكروا فيه.

☒ احتفظ بلغتك سهلة Keep your language simple:

احتفظ بأن جملك قصيرة، وأن تكون لغتك بسيطة ومختصرة، وبعض التحقيقات الاستقصائية، تكشف عن بعض الحقائق المعقدة للغاية، ربما لأن الشخص موضع الاتهام ، حاول بمهارة فائقة إخفاء الأخطاء، ويجب ان تبسط ذلك للقراء أو المستمعين حتى يمكنهم الحصول على صورة واضحة عما حدث.

☒ تجنب الكلمات الغامضة Avoid vague words:

بقدر الإمكان تجنب استخدام الكلمات، مثل عبارة ضخم جدا A large amount ، إذ مثل هذه العبارات تؤكد أنك ليس لديك تفاصيل دقيقة، وإلا لكنت قد استخدمتها في كتابة القصة الإستقصائية، وفي بعض الأحيان فإن العبارات الغامضة لا يمكن تجنبها، ولكن الكلمات الغامضة تقلل من قوة تأثير القصة الإستقصائية.

☒ افحص عملك Check your work:

يجب أن تقوم بفحص عملك في كل خطوة، وعندما تنتهي عليك أن تفحص كل ما قمت به مرتين، ووجه إلى نفسك هذا السؤال مرة أخرى: هل هذه الحقائق صحيحة وموثقة؟ إذا كان لديك الوقت الكافي، ضع القصة جانبا لعدة ساعات، ثم ارجع إليها بنظرة جديدة، وانظر إليها باعتبارك قارئا أو مشاهدا، اطلب من أحد الزملاء أن يقرأ القصة، من أجل محاولة العثور على بعض الأخطاء، ولا تشعر بالاضطراب إذا تم الكشف عن بعض الأخطاء، أو أن هناك فجوة متسعة في المعلومات، فمن الأفضل أن يخبرك زميلك الآن، بدلا من أن تواجه قضية تشهير أمام المحكمة.

بقدر الإمكان اعرض القصة على محامي المؤسسة التي تعمل بها، وهو ما يعني إضافة فكرة جديدة إلى القصة، مع وقف أية مشاكل قانونية، يمكن أن تحدث.

إذا نصح أي شخص باقتراح إدخال تغيير على القصة، لا تترك لهم الفرصة لكي يكتبوا هذه التغييرات بأنفسهم، إذ أنهم لا يعرفون الموضوع كما تعرفه أنت، واطلب أن يشرحوا ما هو الخطأ؟، وأعد كتابة هذا الجزء بنفسك، ثم اطلب منهم أن يشيروا إلى إذا كان ما كتبته صحيحا، ولا تتردد عن مراجعة أية فقرات، لا تستريح لها.

ولدى القيام بالفحص الأخير، عليك أن تسأل نفسك، عما إذا كانت هناك أية طريقة قد حددت بها هوية المصادر السرية؟ حتى إذا كنت قد وعدت بأن تحتفظ بأسمائهم في نطاق السرية، حاول أن تقرأ القصة، كما لو كنت واحدا من المتهمين بالعجز والتقصير أو الفساد، وانظر ما إذا كان بمقدور هؤلاء تحديد أي من المصادر السرية، التي حصلت منها على المعلومات، وإذا كانت هناك مخاطرة من أي نوع، عليك أن تغير سياق القصة لكي تحمي مصادرك.

☒ الصور التوضيحية Illustrations:

هل يمكن أن تستخدم أيا من الصور التوضيحية، لكي تجعل من قصتك أكثر إمتاعا؟ ربما تستطيع أن تستخدم صور الضحايا، الذين يبدو عليهم الحزن، أو صور: أحد الأشخاص في الموقع المفترض للجريمة، وفي القصص المعقدة، فإن رسما توضيحيا (في القوانين الأنجلوسكسونية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، يحظر نشر صور المتهمين أثناء المحاكمات، ويكتفى بنشر رسوم توضيحية، يعدها فنانون محترفون تابعون للهيئة القضائية، لضمان عدم الإضرار الأدبي والمعنوي بالمتهمين وأسرهم، في حالة الحصول على البراءة)، يساعد الرسم التوضيحي على كيفية الربط بين أجزاء القصة، وإذا كانت المؤسسة التي تعمل بها لديها فنان رسام، اطلب منه المساعدة.

وفي قصة تتناول كيفية تورط إحدى الإدارات الحكومية، في تبديد أموال دافعي الضرائب، ويمكنك أن تستخدم أحد الرسوم التوضيحية، لكي تكشف عن كيفية اختفاء الأموال على امتداد عدة سنوات.

إذا كانت لديك وثيقة ذات قيمة حقيقية، لدعم القصة التي قمت بتحريرها، أضف صورة ضوئية من الفقرات الوثيقة الصلة بموضوع القصة، بإعتبارها أحد الرسوم التوضيحية، وفي التليفزيون يمكن أن تبث لقطات لمقتطفات من الوثيقة وتعرضها على الشاشة، وذلك أثناء بث القصة، وفي الإذاعة والتلفزيون استخدم الأشرطة المسجلة للقاءات التي أجريتها مع المصادر، إذا كانت بحوزتك، إذ أنها سوف تخلق نمطا من التنوع والمصداقية وتأكيد المعلومات، ولكن إذا أراد المصدر الذى اجريت معه المقابلة Interviews، أن يظل غير مذكور بالاسم، يمكنك أن تقوم بتصويره بصورة مظللة أو معتمة لا تبين التفاصيل Silhouette، أو يمكنك تغيير نبرة الصوت باستخدام الأجهزة الالكترونية.

☒ العناوين Headline:

أيا ما كانت درجة الاهتمام التى تبديها أثناء كتابة القصة، وفر لها الأمان، فإن مساعدى رئيس التحرير، قد لا يفهمون بدقة لماذا استخدمت بعض الكلمات، أو قمت بوصف بعض الأشياء بطريقة محددة، ونظرا لأنك أمضيت الكثير من الوقت فى

العمل بهذه القصة، فلا تتركها في هذه المرحلة الأخيرة، وعليك أن تناقش بعض العناوين مع مساعد رئيس التحرير أو الديسك المركزي، حتى تتوصل معهم إلى اقتناع، بأنك أديت عملك على أفضل وجه ممكن.

بعض كلمات التحذير Some Words of warning:

هناك الكثير من الأخطار ترتبط بإعداد التقارير الإستقصائية، والخطر الأكبر الذي يواجهك، يتمثل في أنك قد تكتب شيئا، قد يتيح للشخص موضع الاتهام، بأن يقودك إلى المحكمة، بتهمة تشويه السمعة، أو بأية تهمة أخرى، ولذا عليك أن تتذكر الآتي:

○ القضايا التى تنظرها المحكمة:

قد يحدث أن تقوم المحكمة بفحص قضية مشابهة، للقصة التي قمت بكتابتها، وفي كثير من الدول، من القضايا التي تنظرها المحاكم، يطلق عليها اسم قيد النظر من جانب العدالة Sub-Judice، وهناك حدود للتقارير التي يمكن إعدادها عن القضايا التي لا تزال منظورة أمام القضاء، أو ما يقال خارج المحكمة، وكن على عناية تامة لدى تغطية أية قضية منظورة أمام القضاء، وعليك بإستشارة رئيس التحرير أو المحامي المسئول للحصول على استشارة، وإذا اتخذت القرار الخطأ، فقد توجه إليك تهمة ازدراء المحكمة Contempt of Court.

○ أخطاء Mistakes:

إذا تقدم أي شخص بشكوى بعد نشر أو إذاعة القصة الإستقصائية، لا تبادر على الفور إلى الاعتذار أو التصحيح، قبل أن تتشاور أولاً مع رئيس التحرير والمحامي، وهما سيقرران ما يمكن أن يتخذ من تصرفات.

○ دفع الأموال مقابل القصة Payments for stories:

في بعض الأحيان يطلب بعض الأشخاص الحصول على مقابل مادي مقابل المعلومات، حاول أن تتفادى ذلك، ولكن في أحيان أخرى يكون الدفع ضروريا، حتى لو كانت بضعة دولارات في مقابل معلومة صغيرة، ومع ذلك فلا تدفع لأي شئ قد

يشمل نشاطا إجراميا ، فعلى سبيل المثال إذا طلب شخص ما مبلغ مائة دولار، لكي يقدم وثيقة ، ثم تبين سرقة الوثيقة، فقد تتهم بالتواطؤ على السرقة، وأية مدفوعات، يمكن أن ينظر إليها على أنها تشجيع على ارتكاب إحدى الجرائم.

○ إخفاء الجرائم Concealing Crimes:

قد تؤكد لك المعلومات التي بحوزتك، أنهم ارتكبوا إحدى الجرائم، وربما تسللوا عنوة إلى أحد المكاتب، لسرقة إحدى الصور الفوتوغرافية، كدليل على الفساد، وعليك أن تخبرهم بأنك لن تتستر على أي مجرم في مواجهة القانون، وإذا فكرت أن المعلومات التي تجمعها مرتبطة بنشاط إجرامي، أبلغهم من البداية أنك لا تريد أن تعرف شيئا عن ذلك ، وتحدث فقط عن الحقائق التي تريدها من أجل القصة التي تقوم بإعدادها.

○ تحذير أخير A final warning:

قد تعيش في دولة ما، تخضع فيها وسائل الإعلام للرقابة والسيطرة، ولا تسمح الحكومة بإجراء أية تحقيقات استقصائية، هنا عليك مع رئيس التحرير أن تقررا، ما إذا كنت ستقوم بالمخاطرة بتنفيذ التحقيق الإستقصائي، الذي لا ترغب فيه الحكومة، وربما تعاقبك بسببه، ولكن الصحفيين في جميع أنحاء العالم، غالبا ما يتخذون قرار المخاطرة، وقد دفع البعض الثمن سنوات في السجن أو الموت، وعليك أن تقرر في كل مرحلة من مراحل إجراء التحقيق الإستقصائي، ما إذا كانت القضية تستحق المخاطرة .

الاعتبارات الأخلاقية والقانونية:

يتعرض هذا الجزء بالوصف للاعتبارات المثيرة للقلق التي يتعين على المحرر الإستقصائي أن يتعامل معها : وهي الاعتبارات الأخلاقية والقانونية والمتعلقة بالنظام العام systemic ، وهناك الكثير من الاعتبارات التي تهم القائم بالتقييم(القائم بالتقييم أي الذي سوف يتخذ قرار المضي في تنفيذ القصة الاستقصائية أو العدول عن تنفيذها):

الاعتبارات الأخلاقية :

من وقت لآخر قد ينهمك المحرر الإستقصائي في واحدة أو أكثر من الممارسات التالية من أجل كسر السطح الواقي الذي يخفي الحقائق التي يبحث عنها:

- ❖التجسس على المكالمات الهاتفية أو اللقاءات الشخصية سراً.
- ❖إخفاء النوايا أو الدوافع أو الهويات الحقيقية.
- ❖قبول الهدايا.
- ❖ التطفل على مصالح الآخرين.
- ❖ دفع الأموال مقابل المعلومات.
- ❖ تبديل الوجه أو الوضع من أجل التوافق مع المصالح المختلفة(مثل الذين يغيرون مواقفهم مع تغير الأحزاب الحاكمة أو النظم السياسية).
- ❖وضع رقابة سرية.
- ❖انتهاك الخصوصية.
- ❖ الإخلال بالثقة.
- ❖اقتباس المعلومات مضمون القصة من عمل شخص آخر.

وبالرغم من أن هذه الممارسات يمكن اعتبارها غير أخلاقية، استنادا إلى وجهة نظر المراقب ، بالإضافة إلى استخدام ما تنطوي عليه هذه الممارسات ، فإن القضايا التي تثيرها هذه الممارسات ترتبط بوضوح بقرار القائم بالتقييم: ولكن لسوء الحظ فان خبرة الصحفيين تسلط القليل من الضوء على المعايير الخاصة باستخدام هذه الممارسات، وقد برزت النقاط التي تتمتع بصفة التعميم الشديد والمشروط، وهي:

1- تجنب السلوك المخادع قدر الإمكان.

2- تأكد من انه لا توجد بدائل أخرى، قبل التورط في أي سلوك مخادع.

3- التزام جانب الأمانة والمصداقية.

4- تحديد المعايير(الخاصة بما مسموح به وما هو غير مسموح به) طوال الوقت.

5- تأكد من ما يتحقق من مكاسب للصالح العام، من استخدام الممارسات المخادعة ، تفوق التكلفة الناجمة عن استخدام تلك الأساليب.

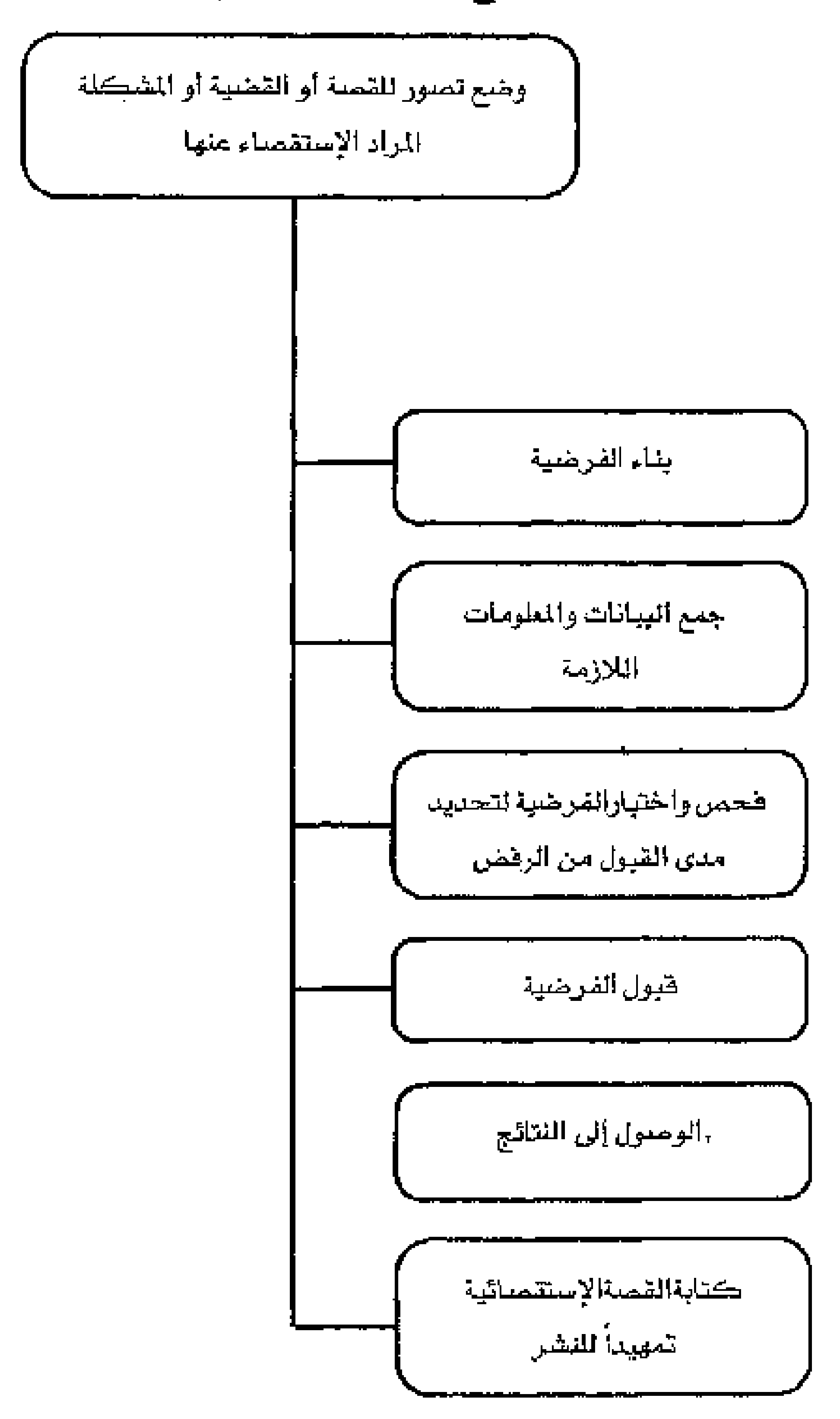
الاعتبارات القانونية :

يواجه المحرر الإستقصائي معارك قانونية بسبب محاولة الوصول إلى المعلومات أو حمايتها(أى رفض الكشف عن مصادر المعلومات)، وتتيح قوانين المعلومات إمكانية الوصول إلي الكثير من الملفات والسجلات التي كانت توصف فى السابق بأنها ذات طبيعة خاصة، ولكن من جهة أخرى ، فإن المحررين قد يجعلون من الملفات قضية رأي عام ، ومن ثم فغن حماية المصادر وضمان السرية، قد يكون شيئا - لا يمكن للقائم بالتقييم فى المؤسسة الصحفية التي يعمل بها المحررون الاستقصائيون، أن يتأكد منه بصورة كاملة، وأخيرا فإن القائم بالتقييم يمكنه أن يتعلم المزيد من الخبرات الناجمة عن التعامل مع القانون الخاص بالتشهير، وذلك لتفادي القضايا التي يتم رفعها بزعم تلطيخ السمعة، حتى لو كانت هذه المزاعم غير حقيقية، وحتى بعد أن يتم التحقق من انها تنقصها الأدلة الموثقة.

الاعتبارات المتعلقة بالنظام العام Systemic Concerns :

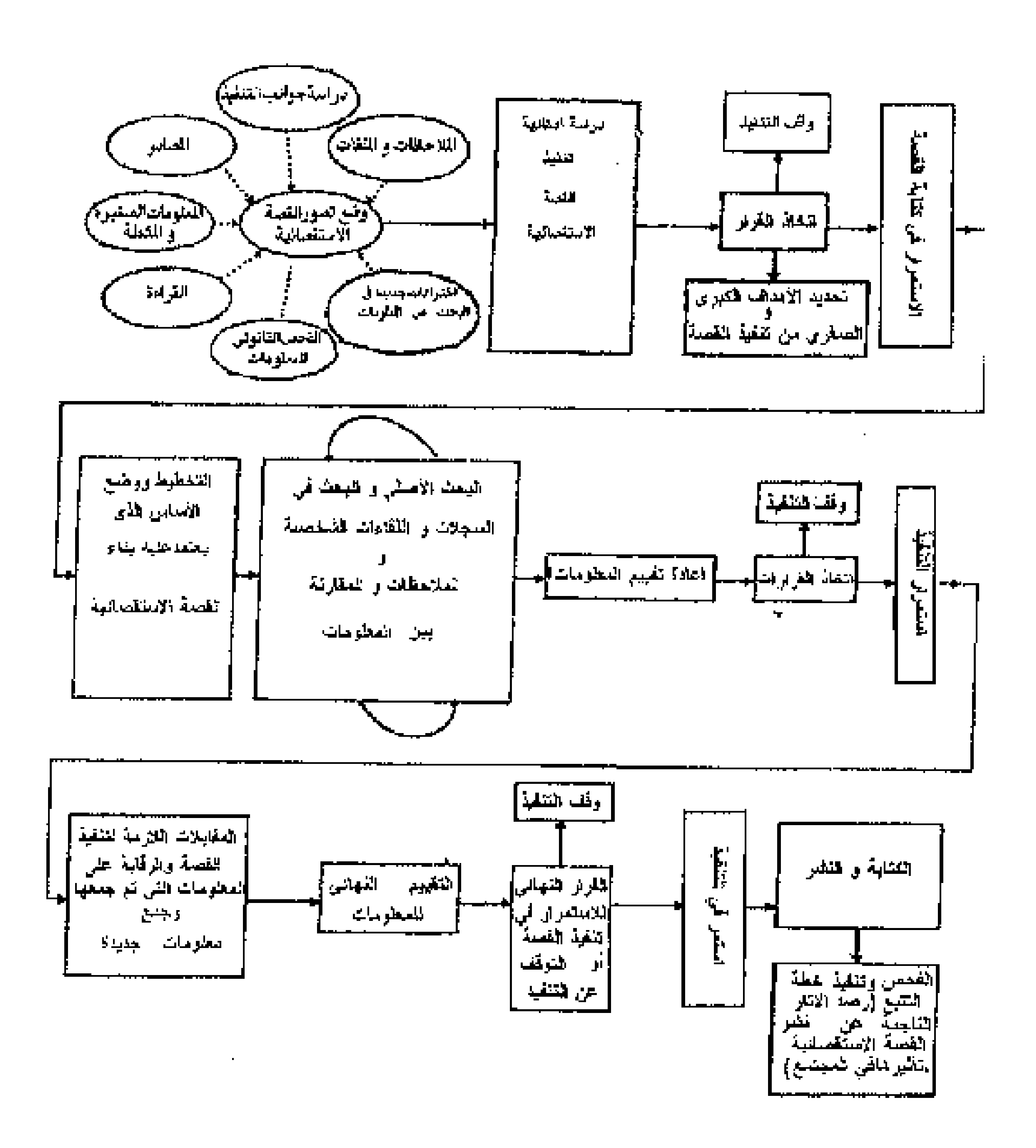
أخيرا فإن اهتمام الصحفيين باعتبارات النظام العام، يمكن أن يقدم نموذجا للقائم بالتقييم، وأثناء القيام بعملية الإستقصاء وكتابة القصة، فإن المحرر يبحث عن الاستناد إلى قضايا أكثر عمقا، وفى الحد الأعلى Ultimately فإن المحرر الإستقصائي، يبحث عن إقرار إصلاحات أكثر انتشارا، ونتيجة لذلك وبالإضافة إلى تنفيذ البحث الإستقصائى ، وإعداد التقرير الذي يتناول القصة فإن الصحفيون يجرون اتصالات مع الشخصيات المؤثرة فى المجتمع، من الذين يمكنهم أن يفعلوا شيئا تجاه القصة التي يقوم الصحفيون الاستقصائيون بكتابها، وغالبا ما يقترح المحرر بالتلميح إذا لم يكن ذلك بصورة مباشرة- القرارات التى يمكن أن تقود إلى الإصلاح والحلول الطويلة الأجل.

شكل(7) يوضح خطوات العمل الإستقصائى



شكل(8)

يوضح مكونات عملية التقارير الإستقصائية



(Source: Paul N.William,1978:14-15)

مداخل كتابة الصحافة الإستقصائية :

1. مدخل الترتيب الزمني للحدث Chronological Approach:

وهو مدخل سردي يعتمد على ترتيب الأحداث حسب الزمن ، وأثنائه يقوم كل فعل متعاقب بتبديل احتمالات الفعل الذي يتبعه ، ويستخدم هذا المدخل في القصص الإستقصائية التي توحي بكشف مصير قاس ، وكوسيلة للعثور على جذور وضع معين ، وفي هذا المدخل يسمح للمحرر بإعادة ترتيبه بأي شكل يختاره ، فقد يبدأ المحرر كتابة موضوعه من اللحظة الحاضرة ثم العودة للماضي ثم الرجوع للمستقبل أي أن البنية السردية لها حاضر وماضي ومستقبل للإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية وهي:

1- لما ينبغي على الاهتمام بهذا الموضوع؟
2- وكيف وقعت أحداث هذه القصة؟
3- وهل سوف تنتهي؟ وكيف؟

ومن خلال هذا المدخل يراعي المحرر وهو يرتب الأحداث زمنياً بعدين رئيسيين وهما: البداية بأهم الفقرات التي سوف تجذب القارئ سواء كانت في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ومراعاة البساطة والوضوح وعدم استخدام الإيقاع السريع في الحركة من الماضي للحاضر منعاً لتشتت ذهن القارئ.

ويتميز هذا المدخل بأنه ذو بناء متوازن عكس مدخل ترتيب الأهمية الذي تكون قمته أكثر ثقلاً ، ويعد الصحفي الشهير سيمور هيرش من أبرز المنتمين إلى هذا المدخل في الكتابة الإستقصائية .

2. قالب الأوديسا Odyssey أو الترتيب المكاني للحدث:

وهو مدخل سردي يعتمد عل التنقل بين الأماكن في سرد الموضوع الإستقصائي ، ويطلق عليه البعض البنية البيكارية Picaresqueوفيه تكون الأحداث مرتبة حسب المكان ، وتنقل الأشخاص داخل المشهد المرتبط بذلك المكان ، وكل جزء يمكن أن يقف بذاته لأنه يغطي جميع العناصر الضرورية لإيجاد سرد صغير، وفي هذا المدخل يكون توالي الأحداث زمنيًا أقل أهمية من حركة القصة في مكانين متعاقبين يؤثر كل منهما في الحركة بشكل حاسم.

وهذا المدخل يسمح باقتراح مجال وضع معين ومداه بسهولة أكثر مما يسمح به مدخل الترتيب الزمني، ومن أكثر رواد هذا المدخل مايكل مور مخرج الأفلام الوثائقية الأمريكي.

3. مدخل ترتيب الأهمية Logical Order:

وفى هذا المدخل يقوم المحرر الإستقصائى بترتيب الوقائع والأحداث وفقاً لأهميتها ، حيث يتم التركيز على أهم عناصر الموضوع أو أهم الزوايا فى المقدمة ، وفيه تصنو الوقائع على شكل الهرم المقلوب حيث تأتى الوقائع المهمة فى المقدمة ثم يبدأ عرض باقى التفاصيل حسب أهميتها، حيث الترتيب لايخضع لزمن وقوع الأحداث أو الوقائع، ولكن يتم وفقاً لأهميتها ، فيتم عرض الوقائع الأكثر أهمية فى البداية وتليها الوقائع المهمة ثم الأقل أهمية حتى نهاية الموضوع الإستقصائى .

الفصل السابع

نماذج من الصحافة الإستقصائية حاصلة على جوائز عربية ودولية

رئيس مجلس الادارة
لبيب السباعي



رئيس التحرير
عبد العظيم حماد

الأربعاء 27 من رجب 1432هـ 29 يوليو 2011 م السنة 135 العدد 45495

الأهرام تخترق العالم السرى لتجارة الخوف والموت (1)

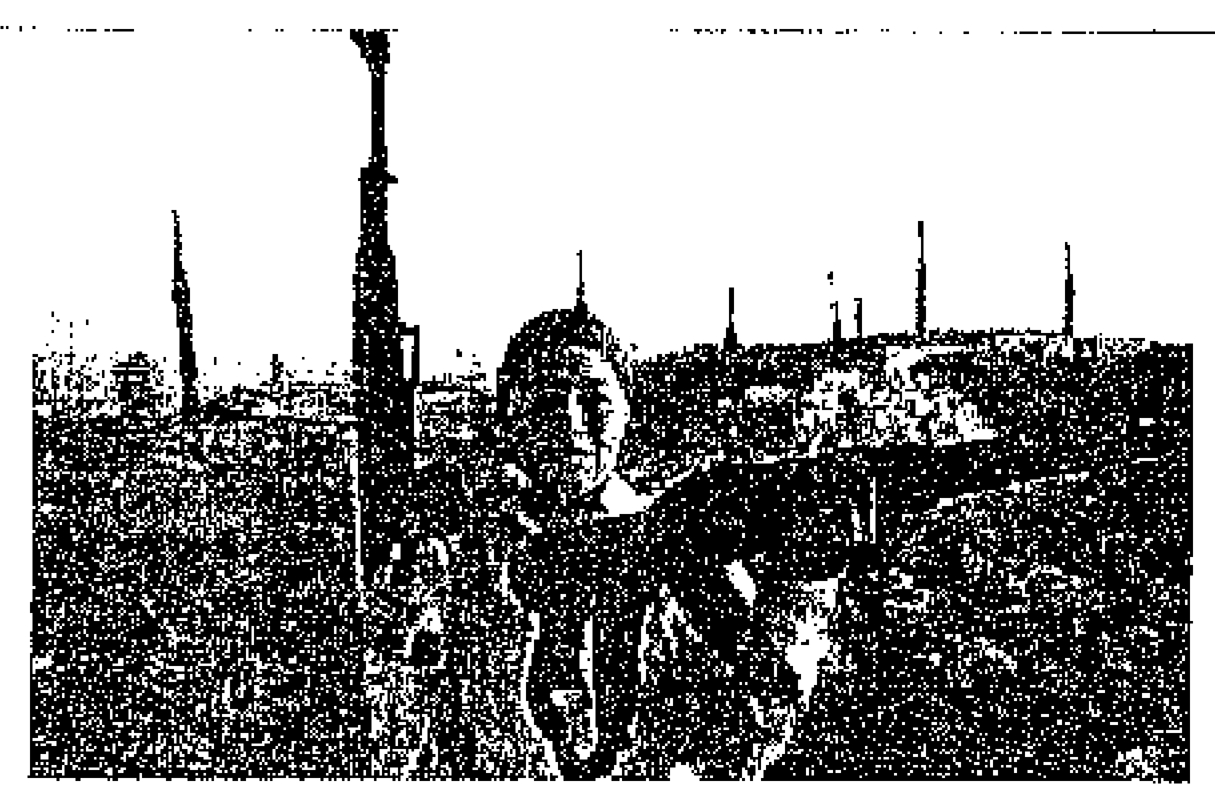
وباء اقتناء السلاح الشخصي يضرب مصر بعد اختفاء الشرطة

محررة التحقيق تحضر وتشارك في 3 صفقات لبيع السلاح

الأهرام تحصل علي قائمة بأسماء التجارالكبار.. عددهم لا يتجاوز العشرين ومعروفون للأجهزة الأمنية وحرصهم يشل يد القانون

تحقيق استقصائى : حنان حجاج

!Error



محررة الأهرام تحمل سلاحين آليين كادت أن تشتريهما

المصريون يقفون في الطابور ليحصلوا علي رغيف الخبز وأنبوبة البوتوجاز والسلاح سخرية اصبحت حقيقة شهدتها الاسابيع التي اعقبت انسحاب الامن بعد ثورة25 يناير ..اصبح السلاح سلعة اساسية احتلت مكانتها علي قائمة احتياجات الاسر المصرية ؛ السلاح اصبح هوالامن ، وبينما تشير التقارير الدولية الي وجود ما يقرب من2 مليون سلاح شخصي بين ايدي المصريين، كانت حكايات البيع والشراء تبدو اقرب لمشاهد سينمائية في فيلم بوليسي. جعلتنا نقرر خوض التجربة لنشرها قبل يومين فقط من إنتهاء مهلة الدولة لتسليم السلاح دون عقوبة ، بحثا عن اجابات مؤكدة لسؤال ملح هل يمكن شراء سلاح بهذه السهولة؟.وحصلنا علي الاجابة بشكل عملي نعم يمكن الحصول علي اي قطعة سلاح نريدها ربما في اقل من24 ساعة بدءا من الار بي جي، وصولا لأصغر طبنجة محلية الصنع.

وكما كانت رحلتنا تلك مغامرة حقيقية فقد كانت ايضا فرصة لاقتراب حذر من تفاصيل هذا العالم وحكاياته وتطوراته التي لاحقت الاحداث.

شهر كامل من الحركة الهادئة والترقب الحذر والكلام القليل صنعت هذا التحقيق بكل تفاصيله. كانت الساعة قد قاربت السادسة مساء، بينما السماء لا زالت تحتفظ ببعض ضوء النهار المنقضي، وحتي خروج السيارة من مدينة نصر عبر طريق جانبي كنت اعرف وجهته، .فجأة بدأت شبكة الطرق تتفرع بينما بدأت السيارة في اتخاذ طريق ثم تغييره وهكذا لم اعد مدركة تماما علي اي طريق نحن هل هو طريق الاسماعلية ام السويس ام دخلنا لمحافظة الشرقية. عبر طريق بلبيس اكثر من ساعة نسير علي طرق رئيسية واخري علي طرق جانبية ، ثقتي برفيق الرحلة جعلتني اتعامل مع توتري بشكل هادئ، بينما كنت اتابع المكالمات الهاتفية التي يجريها للتأكيد علي الزيارة وانتظاره لنا ورغم ذلك اشار رفيق الرحلة الصعبة الي احتمال ان نصل فلا نجد الحاج(ر) ولكن بالتأكيد سنجد بعض رجاله هكذا قال لي ببساطة ولم يكن امامي سوي انتظار الوصول ووصلنا اخيرا عبر طريق فرعي ومدقات الي منطقة شبه صحراوية ,كانت هناك بعض المزارع الصغيرة المتباعدة اغلبها محاط بأسوار بنيت من الطوب الحجري.

حوار مع الكبير

دخلنا عبر البوابة الحديدية الضخمة بينما كانت الكلاب تملأ المكان بنباحها، في الداخل يبدو المكان لا هو مزرعة ولا جراج مساحته حوالي فدانين من الارض الرملية علي جانبه ماكينة الكهرباء وسيارتين نصف نقل بينما غرست في الارض اشجار زيتون صغيرة الحجم وفي نهايته استراحة صغيرة لم يستكمل بناؤها بعد، دخلنا بالسيارة لعمق الارض وجاء نا شاب رحب وقال ان الحاج تحدث معه وقد جهز المطلوب وفي دقائق كانت امامي بندقيتان آليتان ملفوفتان في اجولة من البلاستيك، تركنا الشاب ذو اللكنة البدوية وذهب لا حضار الشاي، رن الهاتف كان علي الطرف الاخر الحاج سأل زميل الرحلة عن رأيه وبعد الحاح جديد واقناع سمح لي بالحديث عبر الهاتف بضمانات مشددة علي عدم ذكر الاسم او اي شيء يدل عليه معتبرا ان ثقته في الصديق المشترك هي التي جعلته يسمح لي بدخول ارضه وكانت اولي كلماته هادئة جدا حيث قال:ب انا اري ان تجارة السلاح ليست حراما فنحن نوفر السلاح للفلسطينيين الذين يدافعون عن بلدهم ضد الاحتلال وايضا لمن يريد حماية اعماله او بيته كما حدث بعد الثورة نحن لسنا تجار مخدرات او لصوصا والدول الكبري تصنع السلاح وتتاجر به وهو امر مسموح به تماماً، كان منطقه غير قابل للمناقشة علي الأقل لاستطيع اكمال الحوار، وبدأت أسأل:

<u>هل سوق السلاح هذه الايام اصبح بالرواج الذي يتحدثون عنه، وهل ظهرت طبقة جديدة من الزبائن لم تكونوا تعرفونها من قبل؟</u>

اجاب: ب نحن في ظروف خاصة الكل يريد حماية نفسه وبيته وعمله والمحلات المرخص لها بالبيع لا تستطيع ان تقدم السلاح الا بإذن رسمي ولمن يملك رخصة والامن كان غير موجود، الناس كلها بدأت تبحث عن السلاح وانا بشكل خاص لا اتعامل الا مع من اعرفهم بشكل شخصي ويعتبرون زبائن دائمين عندي، ولكن الملاحظة الجديدة فعلا والتي اثرت علي سوق السلاح هي اقبال فئات معينة علي الشراء وبكميات كبيرة، وهم من رفعوا فعلا سعر السلاح وجعلوا السوق متعطشا لاي قطعة تأتي سواء من الجنوب او الغرب.

يتقصد السودان وليبيا ؟

نعم وان كان السودان الان لا يوفر الكثير فالحرب انتهت ومعظم الاسلحة تم التعامل معها وسحبها ,فلم تعد هناك نفس الكميات التي كانت في السابق لولا ما حدث في ليبيا لكان اشتعال اسعار السلاح اكثر، والان تعتبر ليبيا هي اكبر الموردين للسوق وان كانت بعض القطع تأتي من اسرائيل وهي اما صناعة امريكية او اسرائيلية.

وماذا عن الاسلحة التي سرقت من اقسام الشرطة.

فاجأه سؤالي واجاب عليه بحدة: نحن لا نتعامل مع اسلحة مسروقة من الشرطة. وهذه لا قيمة لها عندنا مهما كانت،و من يتعاملون بها هم الحرامية والتجار الصغار فمشاكلها لا توازي المكسب من ورائها ايا كانت قيمته وسوف تكون الهدف الاول للداخلية عندما تعود بكامل قوتها. ولا نسعي لمزيد من المشاكل معها كان السلاحان اللذان قدمهما لنا احد رجال التاجر عبارة عن اليان احدهما روسي والاخر شيشاني كما قيل لي اما السعر فكان25 الف جنيه للروسي و18 الف جنيه للشيشاني.

تركنا المكان علي وعد من الصديق- الذي من المفترض انه جاء للشراء وتوسط لتتاح لي فرصة تقديم عدد من الاسئلة بالتفكير في الأمر لانه يبحث عن سلاح معين غير متوافر الان، وبنفس الهدوء غادرنا بينما تغلق خلفنا البوابة الضخمة ليفاجئني رفيق الرحلة بأننا كنا نجلس فوق اكبر مخزن اسلحة يمكن الدخول اليه فكما قال: ب السلاح دائما يكون تحت الارض هم لا يخزنون الاسلحة فوق الارض ابدا مهما كانت التحصينات والاجراءات، حيث يتم تجهيز المخازن في حجرات مبنية تحت الارض ولا يمكن الوصول لمداخلها الا للرجال المقربين من التاجر الذين يتولون عرض البضائع علي تجار التجزئة وهم الوحيدون المسموح لهم بالاقتراب من تلك الاماكن، التي غالبا ما تكون مزارع او مناطق جبلية وبالمناسبة يفضل الكثيرون منهم وضع خزائن نقودهم تحت الارض ايضا .

الوسطاء سر العبور الآمن

لكنة الحاج(ر) التي تجمع بين لغة البدو وبعض من لهجة اهل الصعيد تؤكد المعلومات التي حصل عليها الاهرام عن تجار السلاح في مصر إن اغلبهم اما من البدو

سواء في سيناء او حتي الوادي او من ابناء الساحل الغربي من بدو أولاد علي وسكان الواحات، بينما يضم الصعيد فريقا اخر من كبار التجار والذين لهم ايضا اصول بدوية خاصة من العرب والهوارة. وبشكل عام فإن السؤال عن كبار التجار يستدعي رسم الخريطة الاساسية للتجارة والتي تكشف انها مثل اي تجارة اخري بها الرؤوس الكبيرة وهؤلاء حسب تأكيدات البعض لا يزيدون عن20 تاجرا ا فقط، وهم تجار الجملة الذين يتعاملون خارج الحدود وداخلها بمعني انهم يذهبون لدول المنبع سواء شمال السودان او حتي جنوبها حيث مناطق الصراعات او ليبيا الان ويتعاملون مباشرة مع التجار هناك ويدفعون كما نقول(عربون) الصفقات ثم يعودون لتبدأ مرحلة جلب الصفقة.

اغلب التجار الكبار لا يجلبون بضائعهم بانفسهم او بواسطة رجالهم، بل غالبا ما يتم الاتفاق مع اخرين مهمتهم احضار البضاعة من الدول الاخري وتسليمها للتاجر في مكان متفق عليه داخل مصر وهو النشاط الذي يعتبر الآن الاكثر رواجا بين ابناء الصحراء الغربية خاصة مرسي مطروح والسلوم، حيث يتولي هؤلاء بعد ابرام الصفقة جلب الاسلحة للتاجر في مصر هؤلاء وعلي حد قول احد المصادر المرتبطة بالتجارة اللاهرامب عبارة عن فرق من عائلات واحدة لديهم تسعيرة محددة لأجرة نقل كل قطعة، ومعروف إن اجرة ليبيا الف جنيه لقطعة السلاح مثلا ايا كانت بينما الطلقات يتم دفع20 الف جنيه لكل100 الف طلقة.

وغالبا ما يكون لهؤلاء مخازنهم الخاصة التي يتم وضع الاسلحة بها لصالح بعض التجار الذين يفضلون الاحتفاظ بالاسلحة في المناطق الصحراوية لحين ابرام صفقات البيع في الداخل لتجار التجزئة بعد فرزها وتصنيفها حسب النوع والقيمة وغيرها، ولذلك فإن بعض التجار الكبار ربما لا يتعاملون مع السلاح مباشرة لسنوات فهم لديهم التجار الكبار في الخارج وناقلي البضائع والتخزين لدرجة انه يصبح احيانا من الصعب جدا تحديد التاجر الحقيقي الذي يدير العمليات. فغالبا ما يكون له رجال هم من يقومون بتلك الادوار ومن المستحيل اثبات الجريمة، ويقوم بهذه الادوار بعض افراد القبائل في الجنوب في الصحراء الشرقية والغربية، ويعتبرون المسئولين عن نقل اغلب

الاسلحة التي تاتي من السودان سواء عبر الصحراء او عبر السفن في البحر الاحمر حيث يستقبلونها ويتولون تسلم البضائع وتخزينها.

تجارة التجزئة للصغار

في حي مزدحم حيث اكثر مناطق القاهرةعشوائية وخطورة كانت المرحلة الثانية من رحلة الاهرامب في هذا العالم الغامض حيث(س) احد تجار التجزئة ممن يتعاملون مباشرة مع الجمهورمن راغبي الشراء الذين زادوا تماما بعد الثورة وتغيرت نوعيتهم، فلم يعد راغبو الاقتناء من التجار او اصحاب المحال والمصانع بل ايضا المواطنون العاديون ممن يرغبون في قطعة سلاح للحماية الشخصية.

(داخل ورشة أصلاح السيارات والملحق بها مكان مخصص للانتظار) جلست بينهم كان منهم رجل كبير في السن عرفت انه كان يعمل في جهاز امني سابق وبعض الرجال من اصحاب الاعمال، وملاك المصانع قدمني الصديق باعتباري زبونة تريد الشراء لحماية مصنع أمتلكه، لم تستمر جلستنا طويلا نظرا لازدحام المكان وقلق الموجودين لوجود امرأة بينهم، وكان من الافضل ان نخرج علي اتفاق بتجهيز القطعة التي أردناها خلال ايام مع تأكيد التاجر علي وجود طبنجات متميزة جدا تم احضارها من ليبيا مؤخرا.

اثناء خروجي من المكان الموجود في شارع داخلي شبه مغلق يتفرع من احد الشوارع الرئيسية كنت قد وجدت تفسيرا لوجود تلك السيارات الفارهة علي مدخل وبداخل الشارع البسيط، احداها كانت تحمل لوحات احدي محافظات الوجه البحري فيبدو ان صاحب المكان وكما قيل لي من اشهر تجار التجزئة في القاهرة ولديه صلات خاصة بكبار التجار المعروفين.

صفقة على الطريق

المخاطرة هي الوصف الاكثر دقة فعلا لوصف هذا العالم المثير والمخيف، وهو ما شعرت به عندما رن الهاتف في المساء(بالمناسبة اضطررت لشراء خط تليفون بدون اسم ليكون وسيلة الاتصال المعتمدة طوال هذا التحقيق) كان المتحدث دليلي في

رحلتي السابقة قال بكلمات مقتضبة نلتقي غدا في السابعة صباحا انتظري علي احدي طرق القاهرة الرئيسية.

في السابعة كنت انتظر، تركت سيارتي وركبت سيارة الدليل، كان معه شخص اخر عرفه بأنه صديق له جاء لشراء سلاح وانه البائع يعرف بوجودي باعتباري شقيقة احدهما وانهما احضراني للتمويه، وان من سيقوم بالصفقة احد التجار المعروفين وانه جاء بنفسه علي غير العادة اتجهنا جنوبا ثم اتخذنا طريقا جانبيا فطريق رئيسي فجأة رن الهاتف طالبا منه الانتظار علي الجانب الاخر من الطريق، سألت دليلي من هذا التاجر؟ قال انه واحد من اهم التجار الجدد في هذا المجال واشطرهم خاصة في الجلب من ليبيا واصبح معروفا بأنه يجلب الأسلحة المتميزة من هناك واغلبها اسلحة جديدة تماما وربما لم تستعمل، عمره في التجارة حوالي15 سنة فقط وينتمي لاحدي القبائل الكبري، قطع الكلام رنين الهاتف الذي طلب منا التحرك للامام والسير خلف سيارة نصف نقل بدون ارقام. كانت قد ظهرت امامنا سيارة نصف نقل قديمة محملة بأعواد الذرة التي تستخدم كغذاء للحيوان، سرنا خلف السيارة حوالي2 كيلو متر ثم انحرفت فجأة لطريق جانبي يبدو كمدق صحراوي وتوقفت علي بعد حوالي500 متر من الطريق، (هبط رفقاء الرحلة) بينما طلب مني الانتظار في السيارة وخرج قائد السيارة النصف نقل كان رجلا في منتصف الاربعينيات يرتدي جلبابا بسيطا جدا وشالا ابيض ربما لم يحلق ذقنه منذ عدة ايام، مد يده في صندوق السيارة تحت اعواد الذرة وبمنتهي الهدوء اخرج سلاحا اليا ثم سلاحا اخر بينما كنت اراقب من مرآة السيارة الجانبية، بهدوء وكلمات مقتضبة تناول حقيبة بلاستيكية كانت بها النقود وصعد للسيارة واستدار ثم اختفي تماما. تمت الصفقة لم اتخيل ان الامور تجري بكل تلك البساطة، سيارتان علي جانب طريق سريع تبادلان سلاحا ومالا في اقل من ثلاث دقائق تنتهي الصفقة ربما تحت ابصار كل من يسيرون علي الطريق وهم لا يشعرون.

أسماء الرؤس الكبيرة.

محاولة حصر وتحديد الاسماء الكبيرة في تجارة السلاح، تبدو وكأنها محاولة لعد النجوم في السماء رغم وضوحها الا انها دوما تحمل خلافا حول عددهم الحقيقي، فمن بين العشرين إسما التي يردد الكثيرون انها تتحكم في عالم التجارة الخطيرة، وبين ما يزيد عن خمسين اسما كما يردد رجال الامن، تبدو دائما قائمة الكبار مفتوحة لاسماء جديدة دخولا وخروجا ووسط حالة الانفلات التي نعيشها الان تبدو محاولة الحصر صعبة بينما كتابة الاسماء بشكل واضح مستحيلة حتي لا نتهم بالبلاغ الكاذب.

ملامح القائمة شبه المؤكدة تحوي عدد من الاسماء الكبيرة وعلي رأسها:

ح.ا احد اكبر جالبي السلاح من ليبيا الان ورغم ان عمره في التجارة لا يزيد عن15 عاما إلا انه اصبح احد اباطرة السلاح رغم انه لا يعيش بعيدا عن القاهرة الا انه لم يتم القبض عليه او اعتقاله حتي الان م.ا تاجر قديم يعرفه الامن جيدا فقد سبق اعتقاله بعد اكتشاف انه تاجر سلاح رغم كونه من كبار المقاولين ولديه شركة مقاولات معروفة وله قصة هروب شهيرة عندما اعتدي علي ضابط الحراسة الخاص به امام المحكمة وتمكن من الهرب وصدر ضده حكم ولكنه حتي الان في عداد الهاربين ن. ا من كبار التجار المعروفين وهو بدوي من ابناء سيناء وان كان لا يعيش هناك ويفضل الاقامة في الوادي وهو من تجار الجملة الذين جلبوا كميات كبيرة من الأسلحة من السودان وكان من انشط التجار وقتها ولا ينافسه سوي الشيخ م والحاج ر الذين توجهوا الان بثقلهم الي ليبيا واغرقوا السوق بالاسلحة الليبية بخلاف اتفاقيات التوريد لحركة حماس التي يتعامل معها كل تجار السلاح بلا استثناء.

في سيناء تبدو الخريطة مرتبكة قليلا خاصة بعد الثورة فقد بدأت التجارة تنشط كثيرا رغم اكتفاء الكثيرين من العاملين في هذا المجال من ابناء المحافظة بدور الموصلين فقط والذين تنتهي عادة مهمتهم علي مداخل الانفاق ومن اشهر مهربي وتجار السلاح في سيناء(س أ)وهو ورفيقه(أ أ) لهما قضية شهيرة جدا عندما صدر امر

باعتقالهم من قبل الامن ولجأ بعض اقاربهم لحيلة تمكنهم من الهروب حيث قدموا ضدهم بلاغات في شيكات بدون رصيد في نيابة العريش، وتم استقدامهم من القاهرة للتحقيق معهم ليتم تهريبهم من سيارة الترحيلات بعد قتل الضابط المسؤل عنهم واصابة العديد من عساكر الحراسة وصدرت ضدهم احكام بالمؤبد وتمكنوا من الهرب مع احداث الهروب الجماعي من السجون والان يعيشون في العريش تحت حماية احد كبار رجال الاعمال حيث يرعون مصالحه ومصنعه الخاص. وبخلاف هذين هناك حوالي عشرة اسماء تتردد باعتبارهم ليسوا فقط تجار سلاح بل ايضا مهربين للبشر خاصة للافارقة ممن يذهبون لاسرائيل.

قانون ينظم ولا يمنع

قسم القانون الخاص بالاسلحة انواع الاسلحة المستخدمة كما نظم طريقة اقتنائها ايضا فمثلا قسمها اي الأسلحة الصغيرة: هي الأسلحة المصممة للاستعمال الشخصي، وتشمل الأسلحة الصغيرة المسدسات والمسدسات الذاتية التحميل والبنادق والرشاشات الصغيرة وبنادق الهجوم والرشاشات الخفيفة في حين أن الأسلحة الخفيفة هي الأسلحة المصممة بحيث يستخدمها عدة أشخاص يعملون علي هيئة طاقم.. وتشمل الأسلحة الخفيفة الرشاشات الثقيلة ومدافع الهاون والقنابل اليدوية وقاذفات القنابل والمدافع المحمولة المضادة للطائرات والمضادة للدبابات والقاذفات المحمولة لإطلاق القذائف.

وفي حين أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مصممة كي تستخدمها القوات المسلحة، فإن لها مزايا فريدة تجعلها ذات ميزة خاصة للحرب غير النظامية أو الأعمال الإرهابية والإجرامية. فمدافع الهاون والمدافع المضادة للطائرات، علي سبيل المثال، تسمح بعمليات متحركة إلي حد كبير كثيرا ما تتسبب في حدوث خسائر فادحة بين المدنيين إذا استخدمت استخداما عشوائيا الشخشنة عبارة عن بروزات أو أخاديد حلزونية تجري بطول الماسورة من الداخل، ويختلف عدد هذه البروزات أو الأخاديد باختلاف نوع السلاح وطرازه ومحل صنعه ,وفائدة الششخان هي خروج الرصاصة من فوهة الماسورة، وهي حركة حلزونية مما يزيد من دقة إصابة الهدف وكذلك من المدي الذي تصل إليه الرصاصة والأسلحة غير المششخنة هي ذات ماسورة ملساء من الداخل، وقد يكون لها ماسورتان، ويجري تعميرها بخرطوشتين في نفس الوقت.

وتنقسم هذه الأسلحة علي حسب طول ماسورتها إلي أسلحة قصيرة، وهي ما تسمي هذه الفردات وغالبا ما تكون من صناعة محلية وأسلحة طويلة هي بنادق الصيد ونوع ثالث بين المقياسين السابقين وهي أصلا بنادق قرطت مواسيرها إلي الثلثين أو النصف.

أجازت التشريعات المصرية للأشخاص حيازة وإحراز الأسلحة الصغيرة من المسدسات والبنادق المششخنة بشرط الحصول علي ترخيص من السلطة المختصة. بينما حظرت علي الأشخاص حيازة أو إحراز الأسلحة الخفيفة الرشاشات والمدافع والأسلحة الحربية الدفاعية والهجومية، كما للأفراد والشركات الاتجار في الأسلحة الصغيرة الفردية كالبنادق والمسدسات بشرط الحصول علي ترخيص من السلطة المختصة. كما وضعت شروطا لحمل السلاح ومنها الأهلية الكاملة ا وسن الأهلية هو21 عاما واللياقة البدنية والنفسية ،وأن يكون من مواطني الدولة.

الحلقة القادمة

الأحياء الشعبية سوق سلاح مفتوح ... ومدير الأمن يعترف بأن الأمن فى ورطة مع تجار السلاح

رئيس مجلس الادارة
لبيب السباعي



رئيس التحرير
عبد العظيم حماد

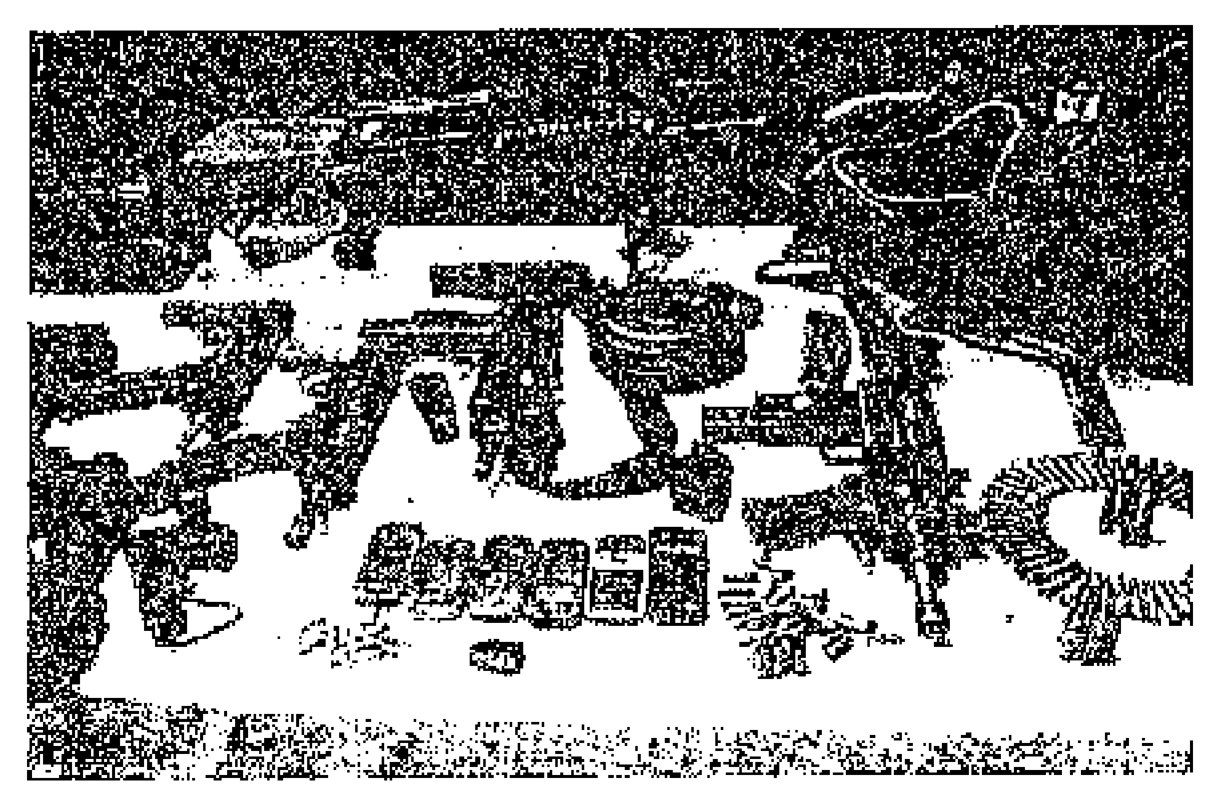
الخميس 28 من رجب 1432هـ 30 يوليو 2011 م السنة 135 العدد 45496

الرعب على الأرصفه والهيروين مقابل أسلحة الشرطه المسروقة

تحقيق استقصائي: حنان حجاج

!Error

يوم29 يناير عندما اصبحت حماية بيوت مصر وشوارعها مسئولية كل اسرة، خرجت اسلحة البيوت الكامنة والقليلة وبعد ايام قليلة كان السلاح في يد الجميع باحثون عن الامان المفقود وعاشون تمتعوا بحريتهم في شوارع بلا امن وبلطجية انتعشت مهنتهم وكثرت غنائمهم



وقائع حقيقية جاءتنا لما يحدث علي ارصفة الاحياء الشعبية التي استقبلت فرشات السلاح المحلي والمهرب ايضا: بينما المقاهي تحولت لاسواق اكثر هدوءا وشياكة عادت الارصفة لطبيعتها لكن التجارة لم تختف بل زاد نشاطها ومشتريها تجارها وبائعوها وتشابكت حلقات تجارة الموت السلاح والمخدرات، كان قانون القابضة يعني

السلاح مقابل المخدرات بينما اختفت قواعد الكبار وتحولت اسلحة الشرطة لجرامات حشيش وشمات هيروين.

الاهرام نزلت علي الارض الواقع لتسجل بمزيد من التفاصيل والحكايات والحقائق المدهشة قصة السلاح والشارع فكل الرؤوس الكبيرة التي تحدثنا عنهم في الحلقة السابقة هدفهم في النهاية واحد هو الوصول للشارع ومن فيه وان اختلفت تفاصيل اللعبة.

ارض اللواء سكانها الذين قدموا لهذا الحي الشعبي من كل مناطق الجمهورية لا زالوا يتذكرون الواقعة التي افزعتهم جميعا بعد الثورة ودفعتهم للتقدم ببلاغات للقوات المسلحة ضد احد البلطجية المعروفين الذي اصبح يحمل بندقية الية يهدد بها ابناء المنطقة بل وظهر بها في احد الافراح الشعبية وكان رد الفعل الطبيعي حضور قوات من الجيش للقبض عليه لكن رد فعل البلطجي وبعض ساعديه كان اعنف مما توقع الجميع ونجح تحت وابل من اطلاق النار في الهرب وانتهت المعركة سريعا لان اي رد فعل عنيف كان يمكن ان يؤدي بكارثة لابناء الحي وهو ما لم يكن مقبولا وقتها.

القصة ظلت عالقة باذهان ابناء الحي كلما لحوا وجه البلطجي ورجاله في طرقات المنطقة او سمعوا أصوات طلقات النار الليلية المعتادة وسمعتها منهم للمرة الثانية بعد اكثر من شهر ونصف من حدوثها عندما ذهبت للحي الشعبي المزدحم في بداية رحلتي في هذا التحقيق.

السلاح والناس

علي مقهي شعبي لا يخلو من اناقة جلست مع ثلاثة من ابناء الحي(أ) رجل في الخمسين يتخذ موقفا متشددا من الظاهرة... قال: قبل الثورة كان السلاح الذي يعرفه ابناء المنطقة لا يزيد عن المسدس المحلي سواء من المصانع او الذي يتم تصنيعه في الورش طبعا بالاضافة للمطاوي والسنج وغيرها من الاسلحة العادية وكان يحملها البلطجية والمسجلون، واختلف الامر تماما بعد الانفلات الامني التهديد الذي اصابنا، فالمنطقة تحولت فجأة لسوق لبيع السلاح واقتنائه ونشط تجار المخدرات الذين اصبحوا يلعبون دورا خطيرا، سواء في توفير السلاح لمن يرغب في شرائه، او مقايضة السلاح المسروق من اقسام الشرطة ومحلات بيع الاسلحة ومنها محل فتح الله الشهير بمنطقة المهندسين القريبة، الذي ظهرت اغلب الاسلحة المسروقة منه في ايدي لصوص وبلطجية ممن يترددون علي المنطقة.

(س) وهو احد شباب المنطقة اكمل لنا بوقائع تفصيلية: ليلة 29 يناير تم الاستيلاء علي كل الاسلحة الموجودة بمحل فتح الله في المهندسين وفوجئنا نهار يوم29 باسلحة غالية وطلقات وبنادق خرطوش تنتشر بالمنطقة ,وعرفنا ان اللصوص استولوا عليها من المحل وبدأوا يبيعونها للعائلات وايضا بدأ بعض الافراد من الخارج يحضرون للشراء خاصة من المهندسين والدقي، اصبحت المنطقة سوقا رائجة للسلاح حتي المقاهي تحولت لاماكن للبيع والشراء، فمن لديه قطعة سلاح يضع صورتها علي الموبايل والمشتري يري الصورة وتتم الصفقة في جلسة واحدة اما المدمنون من اللصوص فكانو' يذهبون لمنطقتين معروفتين وهما كوم السمن والغنادرة وبهما اكبر عائلات تجارة المخدرات حيث تتم مبادلة السلاح بالمخدرات وهي مناطق مشهورة منذ سنوات، ولكن لا يستطيع الامن الاقتراب منها.

يحكي(س) مزيدا من التفاصيل عن عائلات السلاح تلك فيقول: عندما حدث الانفلات الامني وحتي قبلها كان من تسرق منه سيارة مثلا يذهب الي هناك بعد توسط افراد معينين علي علاقة بتلك المنطقة حيث يذهب لدفع مبلغ معين مقابل استرجاع سيارته، ومنذ ايام حضر احد الاشخاص تعرض للسرقة ومن خلال وسيط ذهبنا لاستعادة السيارة فوجدنا المنطقة بالكامل محاطة بحاملي السلاح ,بينما وسط الزراعات توجد اربعة فلل ومن مدقات ضيقة جدا نصل الي تلك الفلل حيث تم دفع مبلغ معين مقابل السيارة.

هذا الوضع رغم انه لا زال موجودا، الا ان هؤلاء اصبحوا الان يميلون لشراء السلاح اكثر من اي شيء اخر خاصة من المدمنين الذين لا يعرفون قيمة السلاح ويكفيهم جرعات الهيروين أو المخدرات التي يأخذونها.

ونحن نتوقع ان يكون لدي هؤلاء اسلحة بكميات كبيرة جدا خاصة اسلحة الشرطة التي يخاف الافراد العاديون من شرائها، ولذلك تعتبر اسعارها رخيصة جدا بالمقارنة بالاسلحة الاخري فالميري يتراوح سعره بين200 الي500 جنيه علي اقصي تقدير، بينما مثيله لا يقل سعره عن خمسة الاف جنيه السلاح وحسب كلامهم انعش تجارة المخدرات كما انعش ايضا اللصوص الصغار والكبار، وجعل الهدف الاساسي لعملهم منذ بداية الثورة وحتي الان هو تجميع السلاح بقدر المستطاع وربما هذا ما دفع اللصوص لمهاجمة محل الاسلحة الشهير بالمهندسين في نفس ليلة انسحاب الشرطة الذي فقد وكما يقول صاحبه حوالي100 قطعة من السلاح بين مسدسات وبنادق خرطوش.

ورش خراطة وسلاح ايضا

علي مقهي ارض اللواء اعود لاسأل ولكن ماذا عن الورش التي تصنع السلاح المحلي الم يعد لها دور في زيادة المعروض من الاسلحة يجيب(م) وهو موظف سابق

باحدي الجهات الرسمية.. الورش موجودة بشكل دائم وكانت اسلحتها مطلوبة رغم رداءتها خاصة انها اسلحة رخيصة تناسب البسطاء او اللصوص الصغار، لكني لا اري ان دورها الان مهم فالاسلحة الجيدة انتشرت جدا خاصة تلك التي تم الاستيلاء عليها من الشرطة فهي رخيصة الثمن وذات جودة عالية، ومن يشترونها هم نفس الفئة ورغم ذلك فنحن لدينا عشرات الورش ولكن لا احد يستطيع الاقتراب منها لسبب بسيط انه لا احد يستطيع حتي الشرطة نفسها ان تثبت انها ورش لتصنيع السلاح، فهي مجرد ورش خراطة عادية جدا تعمل تحت هذا الغطاء وفي الخفاء يتم تصنيع الاسلحة بدون اي ضجيج واصحابها شديدو الحرص جدا حرص هؤلاء الذين تطوعوا لمساعدتي لم يمنعهم من الاعتراف لي بانهم احيانا يتوسطون لدي البعض في عمليات الشراء خاصة في فترة غياب الشرطة لان الناس علي حد قولهم كانت تخاف علي بيوتها واولادها.

سيناء والسلاح

نفس الخوف الذي تحدث عنه ابناء ارض اللواء حكي لنا عنه حسين القيم احد النشطاء من ابناء سيناء ليكمل تفاصيل الخريطة علي الجانب الاخر من مصر، فشبه الجزيرة المنزوعة السلاح سياسيا والمعبر الساخن لتجارة السلاح من الوادي والصحراء، باتت لا تكتفي بدورها القديم ودخلت دائرة التسليح الكثيف الذي اوصلها لحد الشراء ممن كانوا زبائن حتي وقت قريب..

يشرح القيم الراصد بشكل جيد جدا لخارطة السلاح في سيناء ما حدث بعد الثورة قائلا: يجب ان نعرف في البداية ان سيناء لم تكن يوما متورطة بالشكل الكامل في التجارة، فهي تلعب دور الموصل والخط الساخن بين التجار الكبار والمشترين الكبار خاصة حركة حماس وحزب الله، فحوالي95٪ من السلاح الذي يخرج منها عابر لها رغم أن هناك أسماء كبيرة لتجار من البدو ولكنهم لا يعيشون في سيناء اصلا، وانا اكاد اجزم انه حتي من يعملون في توصيل السلاح من ابناء سيناء لا يزيدون عن200 شخص فقط ويتوزعون علي القبائل التي يمر السلاح عبر اراضيها ولا يزيد نسبة من يشتغلون في هذا المجال عن2٪ من ابناء كل قبيلة، ورغم ذلك فالسلاح كان موجودا بشكل عادي لدي كبار القبائل والعائلات للحماية العادية وهو ما اصبح حميبعد الثورة. الامور خرجت تماما علي السيطرة وانتشر قطاع الطرق حتي علي الطرق الرئيسية يخرج اللصوص مسلحين ويستولون علي سيارتك ويقتلونك ايضا وحدثت حوادث كثيرة جدا بهذا الشكل.

الامور وصلت لحد خطير جدا وظهرت العصابات المسلحة بل واصبحت يد حماس داخل سيناء اطول مما يتخيل احد فالمنطقة بلا اي امن سواء شرطة او جنود قوات مسلحة ولم يعد امام الجميع سوي شراء السلاح للدفاع عن انفسهم، واصبحت حماس هي التي توفر السلاح عبر الانفاق وليس العكس خاصة لبعض التيارات الدينية التي بدأت تفرض سطوتها علي سيناء الخالية تماما من اي تواجد رسمي، وللاسف خرج الامر من يد زعماء القبائل. فلم تعد لهم السيطرة القديمة التي كانوا يتمتعون بها وهو ما يعني ان سيناء الان اصبحت قاعدة للتسليح المباشر لجماعات وتيارات معينة بعيدا عن اعين الامن.

مصر والسلاح أرقام مدهشة

مؤسسة Gun policy احدي المؤسسات المدنية المعنية بالاسلحة الشخصية التي يمتلكها الافراد باعتبارها احد اخطر واهم ادوات ممارسة الجريمة وفي تقرير اخير صدر عام2010 اعتمدت في الارقام الواردة فيه علي دراسات اكثر من جهة دولية معنية بالعنف وحقوق الانسان اشارت المؤسسة في تقريرها عن مصر الي:

- امتلاك المصريين لما يقارب مليون و900 الف سلاح شخصي للافراد لا تزيد اعداد المرخص بها عن132 الف سلاح وهو ما تؤكده ايضا تقارير الامن العام
- معدل امتلاك السلاح الشخصي في مصر يصل الي35 شخص لكل الف مواطن وهو ما يضع مصر في المرتبة السابعة والثلاثين بين178 دولة تدخل هذا التصنيف
- حسب تقديرات نفس المؤسسة فإن عدد الاسلحة الصغيرة التي يحملها رجال الشرطة في مصر يبلغ حوالي4 مليون و550 الف سلاح، بينما تستورد مصر بما قيمته15 مليون و900 الف دولار اسلحة شخصية ولم تحدد اذا كان هذا الرقم متضمنا للاسلحة التي تدخل بشكل غير شرعي ام لا..

وتجدر الاشارة الي انه وعلي مستوي العالم ووفقا لما جاء في التقرير الصادر عن معهد الدراسات الدولي من أجل السلام إلي أن التجارة في الأسلحة الخفيفة تشكل أحد أهم مكونات تجارة السلاح في العالم: حيث تستخدم منها اليوم600 مليون قطعة في مختلف بقاع العالم لتسبب في موت حوالي نصف مليون انسان سنويا بمعدل شخص واحد كل دقيقة.

أسعار السلاح المحلي والمستورد

تتعدد انواع الاسلحة المتداولة في السوق المصري حسب بلد الصنع وحسب السعر ايضا وتبدأ من الطبنجة الفرد او الخرطوش سعرها كان يتراوح حوالي200 الي-300 جنيه وهذه تعمل بطلقة واحدة، وصل سعرها الان الي اكثر من500 جنيه اما الطبنجات والتي كانت اسعارها قبل الثورة تبدأ من خمسة الاف للطبنجة حلوان وهي تصنيع محلي ووصل سعرها الان الي15 الفا بعد ان كان سعرها يتراوح من3 الي5 الاف بينما الطبنجات البلجيكي الـ FNفيصل سعرها الي13 الفا اما الـ ستار الامريكي فيصل سعره الي25 الفا والامريكي ايضا ماركة سميس يعتبر من اسلحة القمة حيث يصل الي35 الفا ولا يسبقه سوي السويسري ماركة سيج سيور sag Sauer والذي يصل سعر بعض موديلاته الي50 الفا الار بي جي؛ وتتعدد انواعه فهناك ذو الماسورة الواحدة وتسمي(الام) وثمن الماسورة حوالي10 الاف جنيه البنت؛ وهي الطلقة وثمنها حوالي2500 جنيه المدفع2 بوصة ثمنه120 الف جنيه والماسورة70 الف جنيه وهناك ايضا الار بي جي ذو الاربعة ماسورة ويسمي الرباعي وثمنه180 الف بدون العربة وحوالي240 الف بالعربة (هذا السلاح تستخدمه العائلات الكبيرة في الصعيد ويتم استخدامه بوضعه علي السيارات النصف نقل كما يتم تهريبه لغزة) من اشهر الاسلحة التي تستخدم في مصر الالي وهو نوعان روسي وامريكاني والروسي به ثلاثة انواع:

- الشيشاني
- الروسي الثقيل
- الكوري

اقلهم سعرا هو الشيشاني حيث يتروح سعره الان بين18 الي20 الف جنيه اما الكوري فيبلغ ثمنه حوالي25 الف جنيه ويظل الروسي القديم الاعلي سعرا والاحسن سمعه بحوالي30 الف جنيه المطواه يتراوح سعرها من10 الي20 جنيها وبالنسبة للذخائر فهي اكثر ما شهد ارتفاعا في الاسعار حيث ارتفع سعر الرصاصة9 ملي ليصل الي15 جنيها في ذروة الازمة وعاد للاستقرار عند10 جنيهات مؤخرا، وهي من اهم معايير قياس سوق الاسلحة.

المصري اليوم

«المصري اليوم» تثبت فى تحقيق استقصائى:

وزارة الداخلية استخدمت قناصة لقتل الثوار

الكاتب: أحمد رجب

<u>بعكازين وقدم مفتتة العظام، قطع «محمود» الشارع غير عابئ بالنظر يمينا أو يسارا، قطعه وهو يفكر فى أيام الثورة فى التحرير، بشكل يختلف عن معظم رفاقه الثوار، محمود لا يتذكرها حيث إن تاريخه معها لا يتعدى 18 يوما كما كانت، بل 6 أيام فقط، محمود لا يعرف على وجه التحديد من بتر قدمه، يقول متأثرا «أوقات بحس إن ذكرياتى ناقصة، لما كل الناس تتكلم عن 18 يوم وانا أتكلم عن 6 أيام فقط بدأتها من مسجد مصطفى محمود ظهر يوم 28 يناير، وكانت النهاية فجر اليوم السادس فوق كوبرى أكتوبر، فى نقطة مقابلة لميدان التحرير، برصاصة جاءت من بعيد من فوق بناية فندق هيلتون رمسيس، أصابتنى فى الفخذ ففتتت عظامى، وأنهت مسيرتى مع الثورة».</u>

<u>علامات استفهام كثيرة، لا يعرف «محمود» إجاباتها، ولا يعرف منصور عيسوى وزير الداخلية، أنه زاد الأسئلة حيرة بإجاباته التى قالها بحسم فى برنامج تلفزيونى يوم 9 يوليو، «معندناش قناصة طبعا» قبل أن يؤكدها كإجابة فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بوزارة الداخلية يوم 13 يوليو، عندما قال ردا على سؤال عن القناصة «أنا عايز حد يقول إن القناصة من وزارة الداخلية، عايز واحد فى الدنيا كلها يقول إن القناصة الموجودة فوق المبانى من وزارة الداخلية».</u>

«هل توجد قناصة فى وزارة الداخلية؟» سؤال بسيط من 6 كلمات يتردد يوميا فى عقل محمود عادل، الطالب فى الجامعة، والذى أصيب فى الساعات الأولى من صباح 3 فبراير، على كوبرى أكتوبر برصاصة، فى فخذه اليمنى، تجيب عنه وثائق حصلت عليها «المصرى اليوم»، تثبت خطأ إجابة عيسوى «معندناش قناصة طبعا»، فالمجلدات الفاخرة التى حصلت عليها الجريدة، والمزينة بكلمات «سرى للغاية.. غير قابل للنشر» وتعلوها كلمات «جمهورية مصر العربية.. وزارة الداخلية.. قطاع الشؤون القانونية» على

غلافها الذى يحمل صورة لبوابة الوزارة المهيبة فى شارع الشيخ ريحان، وعليها بخط أحمر «الأوامر العمومية»، تشمل أسماء مكافآت فرق القناصة التى صرفها وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى لأوائل الفرق، وأماكن التدريبات فى معهد التدريب التخصصى للأمن المركزى بالعمليات الخاصة، ومعهد التدريب التخصصى للأمن المركزى بالقاهرة، ومعهد التدريب التخصصى للأمن المركزى بالإسكندرية، وأسيوط والإسماعيلية والشرقية، وقيم المكافآت المالية التى تحصل عليها هذه الفرق وعدد الضباط المشاركين فيها.

يبدأ اللواء السابق محمد نصار أحد مؤسسى فرقة الإرهاب الدولى، حديثه لـ«المصرى اليوم» بإجابة حاسمة «لا توجد وحدة قناصة مستقلة فى وزارة الداخلية، ولكن توجد عناصر قناصة، ولا يمكن أن تخلو الوزارة من هذه العناصر فى وحدة مكافحة الإرهاب الدولى، أو أمن الدولة» ويشرح نصار عمل القناصة «يوزع عنصران داخل كل مجموعة عمل، ولا يعمل القناصة إلا فى ثنائيات، يقتسمان العمل بينهما، أحدهما «أوبزرفر» والآخر قناص، ويتبادلان المواقع، طوال فترة الحدث.

وبشكل عام تنص مدونة سلوك «المبادئ الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية» الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد فى العاصمة الكوبية «هافانا» من 27 أغسطس إلى 7 سبتمبر 1990 على أن «استعمال الأسلحة النارية تدبير أقصى وينبغى بذل كل جهد ممكن لتلافى استعمال الأسلحة النارية ولاسيما ضد الأطفال، وبوجه عام لا ينبغى استعمال الأسلحة النارية إلا عندما يبدى الشخص المشتبه فى ارتكابه جرماً مقاومة مسلحة أو تعرض حياة الآخرين للخطر بطريقة أخرى، وتكون التدابير الأقل تطرفاً غير كافية لكبح جماح المشتبه به أو لإلقاء القبض عليه، وفى كل حالة يطلق فيها سلاح نارى ينبغى تقديم تقرير إلى السلطات المختصة دون إبطاء».

بدأت علامات استفهام الثائر المصاب محمود عادل، تحصل على إجابات، يصفها هو بـ«نصف الشافية» قبل أن يستطرد مضيفا علامة استفهام «أمال كانوا بيقولوا مفيش قناصة ليه؟» سؤال ربما تحمل قدم محمود المصابة إجابة عنه، فاستأذناه وذهبنا سويا إلى الدكتور أيمن فودة كبير الأطباء الشرعيين السابق، لإجراء الكشف على إصابته، بعدما تبين أن مصلحة الطب الشرعى لم تقم بتشريح أى جثة خلال أحداث الثورة، واكتفت بكتابة تقارير المعاينة الظاهرية.

بعد اطلاع «فودة» على الأوراق الرسمية التى يحملها، والتى حسب «تقرير طبى لمريض عند الخروج» صادرة عن مستشفى قصر العينى، كتب فى تشخيصه المبدئى أن الإصابة «كسر مضاعف بالفخذ اليمنى برصاصة نتيجة مظاهرات التحرير» وينص تشخيصه النهائى على «أن المريض (محمود عادل) والذى دخل المستشفى يوم 3 فبراير، يعانى من كسر مضاعف بالفخذ اليمنى إثر طلق نارى، أدى إلى كسر بالفخذ مع إصابة بالعصب النسوى، وإجراء جراحة تثبيت بالمثبت الخارجى»، وبعد الاطلاع على صور الأشعة، بدأ كبير الأطباء الشرعيين السابق فى الكشف على الإصابة. فى تلاوة تقريره الطبى قال: عادة ما نحدد نوع الإصابة عن طريق تحديد مستوى واتجاه إطلاق المقذوف ومسافة إطلاق المقذوف، ونحدد المسافة بشكل تقريبى من رواية الشهود، ومن علامات قرب الإطلاق. ونحدد المستوى، من شهادة الشهود، ومن فتحة دخول المقذوف وفتحة خروجه، وأضاف: «ومن الكشف على قدم محمود عادل المصابة تبين إصابته بطلق نارى، وتفتت المقذوف وبالتالى أحدث نوعاً من التدمير شبه الشامل للعظام والعصب، ويبدو واضحا من الكشف أن مسافة الإطلاق، جاوزت حدود مدى الإطلاق القريب، وأن مستوى الإطلاق تم من أعلى لأسفل، لأن الكسر مائل، والشطف «مائل» وباطلاع «فودة» على شهادة محمود ومكان تواجده وقت الإصابة الموثق بمقطع فيديو التقطته قناة الجزيرة لحظة وقوع الإصابة، استطرد فودة: لما كان الشكل البيضاوى لأثر الإصابة مكان الدخول، يتجه إلى أسفل وبوحشية؛ فهذا يشير إلى أن إصابته من أعلى إلى أسفل، ويزيد ذلك شكل الكسر المتفتت الذى يتخذ شكلا مائلا، وبالتالى فإن إصابة المذكور جاءت من أعلى إلى أسفل، وجاوزت مدى الإطلاق القريب، وبما أن محمود كان وقت الإصابة فوق كوبرى أكتوبر، فاحتمالية إصابته من فوق فندق هيلتون رمسيس كما يدّعى كبيرة.

يدعم الاحتمالية، ويؤكدها نص ننقله من ملخص تقرير لجنة تقصى الحقائق بشأن «الأحداث التى واكبت ثورة 25 يناير» يقول: تبين للجنة أن رجال الشرطة- أطلقوا أعيرة مطاطية وخرطوشاً وذخيرة حية، فى مواجهة المتظاهرين أو بالقنص من أسطح المبانى المطلة على ميدان التحرير، خاصة من مبنى وزارة الداخلية ومن فوق فندقى النيل هيلتون ورمسيس هيلتون ومن فوق مبنى الجامعة الأمريكية.

ويقول عيسوى فى المؤتمر الصحفى نفسه الذى عقده بديوان الوزارة، وأعلن فيه عن

أكبر حركة تنقلات شهدتها الوزارة فى التاريخ، إن «ضباط الداخلية اختفوا تماما يوم 28 يناير» ويتساءل: «من صعد فوق أسطح العمارات المطلة على الميدان.. اللى يعرف، يجاوبنى».

اللواء مختار شلبى، نائب مدير أمن الجامعة الأمريكية، يجيب: «يوم 28 يناير مساء اقتحم بوابات المبنى المطل على شارع الشيخ ريحان أربع مجموعات من ضباط الشرطة فى البداية كانوا يطاردون ثواراً، كل مجموعة حوالى 4 عساكر وضابط، وعندما تفقدنا المبنى فيما بعد وجدنا آثار دم، ثم صعدوا فوق السطح، ولم ينزلوا، حاولنا نطلع لهم فوضعوا البنادق فى وجوهنا، وصعدت فوق مبنى مقابل، وكشفتهم، فوجدتهم جالسين فوق السور المطل على الشارع».

ويكمل الشهادة محمد عبدالرحمن، الأستاذ الذى يعمل فى الجامعة الأمريكية بعقد مؤقت: يوم 29 صباحا، كنت فى شارع محمد محمود، وكان فى أمن مركزى يسد الشارع، وكان يطلق نيراناً حية فى الهواء، ويغلق الشارع تماما بالعرض من ناحية الفلكى، وفوق العمارة كان يوجد اتنان، منهما واحد لابس جاكت أسود، شفته فوق، وكنت خايف منه وكنت بحاول دايما أقف فى جانب الشارع وليس وسطه، وكان فى واحد فى نصف الشارع، ومرة واحدة ظهر الثانى إلى جواره وسمعنا فرقعة آتية من أعلى، ووجدنا شاباً يسقط بطلقة فى صدره. يصمت محمد عبدالرحمن لحظات قبل أن يكمل «اختاره بالذات ونشن عليه وضربه».

ورغم نفى «عيسوى» وجود أى من عناصر الشرطة فى الميادين بعد 28 يناير، وتأكيده خلال المؤتمر الصحفى نفسه الذى عقده بديوان الوزارة، أن «وزارة الداخلية ماتت فى 28 يناير، ولم يكن هناك ضابط واحد فى أى من ميادين مصر» فإن وثيقة حصلت عليها «المصرى اليوم» من تفريغ النيابة لغرفة عمليات وزارة الداخلية أثناء الثورة، تنفى بشكل قاطع كلمات وزير الداخلية المصرى، فتنص الوثيقة بتاريخ 1 فبراير 2011، «البند 34 الساعة 12:55م إخطار من النقيب محمد أبوالعينين بانتظام عدد 2 قناصة + 1 متعدد أرضى»، كما تشمل الوثيقة نفسها نصاً آخر مكتوباً ببساطة المعتاد «البند رقم 56 أحوال الساعة 6.15 إخطار من السيد الرائد كريم فتح الله، وأثناء سير السيد فى طريق امتداد رمسيس اعترض الطريق حوالى 300 شخص بالعصى وتم التعامل معهم بالرصاص لمدة خمس دقائق.

وثيقة رسمية تثبت وجود قناصة أولا فى وزارة الداخلية ، ثانيا فى الشوارع حتى يوم 1 فبراير ، وشهادة من دكتور محمد ضياء الدين، معيد بقسم الجراحة وقسم الحوادث فى مستشفى قصر العينى، للنيابة، تلقى الضوء حول ما كان يفعله هؤلاء القناصة ، يقول الطبيب الذى تواجد بشكل دائم داخل قسم الحوادث فى مستشفى قصر العينى، منذ 27 يناير حتى 7 فبراير، وكان مسؤولا عن استقبال المرضى، يومى 28 و29 يناير «نعم يوجد عدد كبير من المصابين بطلقات نارية» ولا يستطيع تحديد أعداد المصابين الذين استقبلهم المستشفى خلال هذين اليومين لأنها ببساطة «مئات المصابين لا أستطيع تحديد العدد» ولكنه يتذكر تقريبا أعداد المصابين بطلقات نارية «فى عدد ضخم جدا.. حوالى 350 مصابا» ويبدأ فى الشرح: «معظم المصابين الذين دخلوا المستشفى أتوا من ميدان التحرير.. فى البداية من الساعة 3.30 وحتى 5 عصرا ، كان يتوافد عدد كبير من المصابين برصاص خرطوش.. ومن الساعة الخامسة وحتى السابعة بدأ المستشفى يتلقى مصابين بطلقات نارية ، ثم بعد السابعة مساء بدأت تأتى أعداد ضخمة من المصابين بطلقات نارية واستمر الحال حتى السابعة من مساء اليوم التالى».

ويكمل «هناك تعمد واضح حيث كان يتم إطلاق الرصاص على الصدر والمواضع القاتلة فى الجسم، وبالتالى يظهر ذلك رغبة من يطلق الرصاص فى قتل المتظاهرين».

شهادة خطيرة، يؤكدها الدكتور أحمد عبدالرحمن، الطبيب المقيم جراح مخ وأعصاب بمستشفيات جامعة القاهرة، لـ«المصرى اليوم» والذى تواجد فى مستشفى قصر العينى، بداية من جمعة الغضب، وحتى نهاية الثورة، وقال «الإصابات فى الصدر والرأس كانت لعدد كبير جدا ، وتم إثبات إصاباتهم بطلقات نارية فى الرأس».

يقف عبدالرحمن ليلتقط أنفاسه ، قبل أن يكمل « هناك علامات استفهام، تكونت لدى مشاهدتى للمصابين والمتوفين، أهمها أن الرصاصات التى اخترقت الرأس، خرجت من الجهة الأخرى، وهو الأمر المستحيل عمليا ، مع المسدسات العادية ، إلا لو أطلقت هذه الرصاصة من مسافة أقل من 5 أمتار» ويكمل: عادة لو أطلق الرصاص الحى من هذه المسافة القصيرة، سيترك آثاراً، ورائحة بارود على جسد المصاب، ولكن هذه الآثار لم تظهر فى الحالات التى كشفت عليها ، وهو ما يعنى بشكل واضح، أن الرصاص الحى المستخدم لقتل وإصابة هذه الحالات، كان باستخدام رصاص سريع جدا ومن مسافة بعيدة».

الملحوظة الذكية الثانية التى كشفها «عبدالرحمن» للجريدة، أن معظم الحالات التى كشف عليها شخصياً، والمصابة برصاصات فى الرأس، «كانت فتحات دخول المقذوف عادة فى منتصف الجبهة»، وهو ما يدل، حسب جراح المخ والأعصاب على «دقة التصويب فى منتصف الجبهة كحقيقة ثانية، توضع إلى جانب الحقيقة الأولى، وهى أن الرصاصات كانت سريعة جدا ومن مسافة بعيدة وهو ما يثبت تعمد عناصر الداخلية قتل المتظاهرين».

«عادة يستخدم القناصة فى وزارة الداخلية بنادق لا يتعدى مداها 800 متر، لتأتى الرصاصة سريعة وقوية ودقيقة، ولا يوجد نوع واحد من البنادق تستخدمه الوزارة» هكذا ختم اللواء «نصار» كلماته، وتركنا مع رصاصة قناصة ذهبت بنا إلى والد الشهيد شهاب حسن شهاب، طالب «النظم والمعلومات»، الذى تظاهر يوم 28 يناير مثل كثيرين، وعاد إلى منزله أيضا مثل كثيرين فى نهاية نهار الجمعة الغاضبة، لمّ أسرته حوله ليروى لهم ما رآه فى المظاهرات، وربما ليلقى عليهم سلامه الأخير، قبل أن يتبع نداءاته الخاصة، ويستجيب لنداءات حماية المتحف المصرى، التى انتشرت فى منتصف الليلة، ويعود إلى ميدان التحرير، ومن أمام المتحف- شهادة الوفاة- تجره أصوات صراخ إلى إمام مسجد عمر مكرم، ليظهر ربما فى عدسة بندقية قناص، فتجد إحدى الرصاصات رأسه هدفا لها، فتخترقها وتخرج من الجهة المقابلة.

تقرير نيابة مصر القديمة، للقضية رقم 730، إدارى يقول «تبين أن السيد شهاب حسن عبده عبدالمجيد شهاب، توفى أثناء وجوده فى المظاهرات السلمية، التى بدأت اعتبارا من 25 يناير بإصابته بطلق نارى بالرأس وأن مكان الوفاة فى ميدان التحرير، يوم 28 يناير، أمام مسجد عمر مكرم». ووالد الشهيد شهاب يكمل القصة «فى مساء نفس اليوم، عرفنا من أصدقاء شهاب أنه فى مستشفى قصر العينى وأنه أصيب برصاصة فى رأسه من الجانب الأيمن خرجت من الجانب الأيسر، وظل بالمستشفى حتى يوم الجمعة 4 فبراير ثم اختاره الرحمن ليكون شهيداً من الشهداء».

تاريخ النشر: Wed, 14/09/2011 - 23:34

المصري اليوم

بالفيديو.."المصري اليوم" تكشف:

أشهر مصنع لحوم فى مصر ينتج "لانشون" يحتوى على مواد مسرطنة

الكاتب: مروي ياسين

يوم جديد.. تستعد فيه "هاجر" ابنة السنوات العشر للذهاب إلى المدرسة. عقارب الساعة تشير للسابعة صباحاً، تحاول الأم أن ترسم على وجه الصغيرة ابتسامة قبل مغادرة المنزل، تمشط شعرها وتعقده بضفيرة صغيرة تلامس كتفها بالكاد. تتأكد أن كل شىء فى موضعه، تعانق الابنة التى تسرع باتجاه الباب قبل أن توقفها الأم لتوافيها بكيس بلاستيكى صغير يحوى شطائر صغيرة تضعه فى حقيبتها المدرسية وهى تطلب منها أن تتناول طعامها كله حتى تستطيع متابعة دروسها، والانتباه للشرح داخل الفصل، تبتسم "هاجر" وتلوح لوالدتها قبل أن تنطلق فى طريقها.

فى المدرسة تفتح "هاجر" كيس الشطائر وتلتهم ما فيه قبل أن تنتهى دقائق الفسحة، وما إن يدق الجرس معلناً بدء الحصص مرة أخرى حتى تشعر "هاجر" بآلام تهاجم معدتها، تنصحها زميلتها بالتوجه للعيادة المدرسية، لا تقوى على السير بمفردها فتعتمد على كتف زميلتها التى تحمل عنها عبء الحديث أمام الطبيبة "بطنها وجعاها أوى يا دكتورة وعايزة أى دواء". تسأل الطبيبة "هاجر" فى هدوء: "أكلتى إيه النهارده؟". بتلقائية شديدة ترد "هاجر": "ساندوتشات لانشون". تصف لها العلاج سريعاً "مسكنات للألم"، مع التنبيه على ضرورة إجراء تحاليل طبية حتى لا يتكرر الألم.

"هاجر" واحدة من عشرات التلاميذ بمدرسة المنيرة الابتدائية بالقاهرة الذين يطرقون باب العيادة الصحية بالمدرسة يوميا بحثا عن علاج لآلام المعدة، وهو ما أكدته الدكتورة سوزان قناوى، طبيبة المدرسة، فكما تقول: "شكاوى وجع المعدة كثيرة ومختلفة إلا أن غالبية الحالات المَرَضية تكون قد تناولت لانشون فى طعامها". تناول اللانشون صار أمرا محظورا بتعليمات الطبيبة لكل التلاميذ، غير أن حظر الطبيبة

يذهب أدراج الرياح، إذ إن رخص سعر اللانشون وسهولة تحضيره بإهلاله لأن يكون الأبرز في وجبات الإفطار بعيدا عن أي تحذيرات وهو ما أكدته والدة إحدى التلميذات، قبل أن تذيل كلامها بسؤال عفوي: «هو اللانشون ده بيتعمل من إيه؟».

سؤال الأم كان محركنا للحصول على إجابة له. فقط سألنا أنفسنا بدورنا: «من أين نبدأ؟» جاءتنا الإجابة مدونة على عبوة لانشون حصلنا عليها من أحد منافذ البيع «مصنع (ص.ع) لإنتاج اللانشون»، أسفل العبارة كان العنوان مدوناً بوضوح، وكان الطريق للمصنع معروفاً. هناك سوف نحصل على إجابة لسؤال الأم، هناك سوف يمكننا التعرف على طريقة صناعة اللانشون، وآلية العمل، وإدارة المكان، والأسباب التي تجعل طبيبة المدرسة تحظر على التلاميذ تناوله، وكيفية تلافي تلك الأسباب، غير أن السؤال الذي طرح نفسه بقوة: «كيف ندخل المصنع؟».

لم يكن الدخول إلى أماكن تصنيع اللحوم بالمهمة السهلة على الإطلاق. فالمسؤولون والعمال لن يكشفوا عن المخالفات إن وجدت، كما أنهم لن يسمحوا لصحفيين بالتواجد في أماكن التصنيع إذا كان هناك ما يشوب تلك العملية من تجاوزات، السبيل الوحيد هو التخفي للعمل داخل المصنع حتى نتمكن من الرصد الدقيق لعملية التصنيع بالصوت والصورة، كانت المهمة شاقة للغاية، غير أن الهدف في النهاية هو المصلحة العامة، وعلى ذلك قررنا خوض المغامرة.

البداية كانت أمام المصنع الشهير، مراقبة دقيقة لمواعيد دخول وخروج العمال والعاملات، كيفية تحركهم، أشكالهم، تصرفاتهم، من أين يأتون، وإلى أين يذهبون. لم تمض سوى بضعة أيام حتى كان الطريق إلى المصنع مفتوحاً بالنسبة لنا كعاملات باليومية. وفي تمام الثامنة صباحاً كنا نقف أمام باب المصنع، في نفس اللحظة يصل للمكان أتوبيس خاص قادم من محافظة المنوفية، تهبط منه ما يقرب من 20 فتاة تتراوح أعمارهن بين 14 و23 عاما، يتسلمهن مقاول الأنفار بمجرد وصولهن ليرشحهن لمسؤول العمل في المصنع للعمل باليومية، نندس وسطهن قبل أن نجد أنفسنا فجأة أمام المقاول الذي قلب عيونه فينا فلم يبد عليه أي ارتياب في هيئتنا، دقائق قليلة يشرح لنا فيها العمل الذي سنقوم به داخل المصنع، وبعد أن يتأكد من استيعابنا المهمة يسلمنا لمسؤول الأمن.

على مقعد خشبى صغير جلس الرجل الضخم وسط عدد كبير من العمال، راح كبار السن منهم يلبون احتياجات «الكبير» كما كانوا ينادونه، همس إليه أحدهم: «همه دول البنات الجديدة يا كبير». ركز بصره فينا بحدة قبل أن يسألنا باهتمام: «معاكوا بطايق؟»، جاء ردنا ممزوجاً بقلق ظاهر «أيوه معانا»، يدقق النظر فى البطاقات الشخصية ويقول بسرعة: «إنتوا طلبة وعايزين تشتغلوا.. طب إزاى؟» نتحجج بظروف المعيشة الصعبة، فيظهر الاقتناع على وجهه وينهى الموضوع بمنح الموافقة فندخل على الفور.

لا يخلو الأمر من مشاعر متضاربة تنتابنا فى تلك اللحظات التى ندخل فيها بأقدامنا إلى ذلك العالم المجهول، عما قليل سيبتلعنا المصنع بأسواره وأبوابه وآلاته ولا أحد يعلم عنا شيئاً، أسئلة كثيرة تجول بخاطرنا حول المصير الذى ينتظرنا لو حدث وتعرف أحد من العمال على هويتنا، إجابات كثيرة تطوف بخاطرنا، وساوس وظنون وسيناريوهات مرعبة ينسجها خيالنا، نحاول أن نطردها ونحن نتسلم مهام عملنا داخل مصنع اللانشون من مسؤول الأمن الذى يشير لنا بأصابعه إلى مكان تسلم العمل.

طابقان يفصلان بين غرفة الملابس ومكان تحضير اللانشون، والوصول إليها ليس صعبا فيمكن استخدام السلم أو مصعد نقل اللحوم المجمدة الذى يتقاسمه العمال مع «حلل العجين»، نقف فى انتظار هبوط المصعد لكى نصل من خلاله إلى تلك الغرفة، لكنه لا يأتى فنضطر إلى الصعود على السلم الذى من خلاله نمر بشكل عابر على طابق صناعة البسطرمة الذى تختلط فيه رائحة الثوم برائحة العفن، فنمر بعد أن نحبس أنفاسنا خشية أن تظهر علينا علامات الاشمئزاز من تلك الرائحة، المفروض علينا أن نعتادها بسرعة حتى نتمكن من الاستمرار فى العمل.

فى الطابق الأول تختلط أصوات ماكينات الفرم الضخمة وآلات العجن برائحة عفنة- لا يمكنُ تحديد مصدرها- بدرجة يستحيل معها استنشاق هواء نقى فى أرجاء المكان، فما بين رائحة مساحيق من النشا والمواد الحافظة والألوان ونكهات الطعم وبين رائحة المواد العفنة يختفى الأكسجين النقى. تنقسم صالة العمل الكبرى إلى أربعة أماكن فى الجانب الأيمن منها تتم أولى خطوات تكوين اللانشون، إذ تظل فتيات صغيرات السن وقليلات الخبرة يعملن فى تفتيح أكياس المجمدات بأنواعها المختلفة.

سعيدات الحظ هن من يقفن على تفتيح أكياس الحواشى البقرية وهى المهمة التى كُلفنا بها طوال فترة عملنا، وقليلات الحظ من يطلب منهن تفتيح أكياس جلود الدجاج المجمدة، فالأخيرة ينبغى تفريغها على الأرض لتبدأ مرة أخرى فى حمل كل الكميات التى تم تفتيحها ونقلها إلى ماكينات الفرم، المشهد لا يخلو من «كزلك» - حذاء بلاستيك برقبة طويلة- لفتاة فى الخامسة عشرة من عمرها، وآخر لشاب فى ربيعه الثانى يتجولان وسط أكوام جلود الدجاج الملقاة على الأرض والتى ينبغى نقلها إلى ماكينات الفرم مباشرة دون غسلها، أو وضعها فى مكان بعيد عن حركة الأقدام التى كثيرا ما تخطئ طريقها فتدوس على الجلود مرتين أو ثلاث على الأقل.

بجهد يفوق حجمها مرتين تدفع إحدى العاملات بيديها الصغيرتين «حلة» معدنية كبيرة ممتلئة بكميات الحواشى المجمدة وجلود الدجاج، تقترب نحو ماكينات الفرم، يتسلمها عامل آخر، وبقوة اعتاد عليها منذ ما يقرب من 8 أعوام هى فترة عمله بالمكان، يدفع عربة الخليط داخل المفرمة لتنتهى بذلك أولى خطوات صناعة اللانشون.. لا يقف دور عم حسن على وضع الخليط داخل الماكينة فعليه مهمة ثانية اكتسبها بمرور الوقت.. حيث يتناول بيده قليلاً من المفروم الناتج من الماكينة بين الحين والآخر ويقربه من أنفه ليشم رائحته، فإذا ما بدت له عفنة أخبر من حوله بما توصل إليه فى الخلطة، فتبدأ الاحتياطات المعروفة فى تلك الحالة وهى إضافة مواد حافظة ونكهات بكميات أكبر لتضيع تلك الرائحة.

المرحلة التالية لعملية الفرم هى «العجن» والتى تضاف فيها مساحيق تبدو للعاملين بالمكان هى سر الصنعة فعلى حد قول عم حسن: «لولا مادة الفريش سيل.. مكنش يبقى فيه حاجة اسمها لانشون»، واصفا إياها بـ«المادة الغريبة التى لا يمكن لأحد أن ينكر مدى أهميتها فى إكساب المنتج طعما ورائحة تخفيان مكونات الخليط الأساسية».

بعفوية شديدة تحرص «عفاف» يوميا مع بداية وقوفها على آلة «العجن» أن ترتدى نظارة طبية محكمة الغلق على العينين أثناء فترة عملها.. لعلها تحميها من رذاذ المساحيق المستخدمة لإتمام عمل اللانشون والتى توضع بشكل عشوائى بعيدا عن أى معايير مطلوبة، فيكفى أن يتراكم على قرنية العينين ما يتطاير من كميات النشا الكبيرة المستخدمة والتى تتسبب فى احمرارهما طوال الوقت وإصابتهما بأمراض

الحساسية المختلفة، إلى جانب ما يصيبها من تشققات في يديها بسبب إضافة كميات كبيرة من مكسبات الطعم أثناء العجن لإزالة رائحة العفن.

تظل الروائح الكريهة منتشرة بأرجاء المكان طيلة فترات العمل خاصة مع استخدام اللانشون المنتهي الصلاحية أثناء عملية التصنيع، حيث يهرب العمال بعيداً عنها تاركين تلك المهمة لـ«محمد» ذو التسع سنوات إذ يقتصر دوره على تجهيز اللانشون الفاسد وإزالة غلاف المصنع المحيط به ووضع القوالب العفنة في حلل الحواشي لإعادة تصنيعها من جديد داخل ماكينات الفرم، «محمد» لا يشكو الرائحة ولا يجد فيها أزمة قدر ما يجد في الكميات الكبيرة المرتجعة والتي ترهق جسده النحيل، فيقول «الواحد بيزهق من كتر ما بيشيل أغلفة من على اللانشون وده سلوك عام في المكان هما ما بيرموش أي حاجة خالص.. مهما كان شكلها، كله بيتصنع»، تلك الكلمات تتردد كثيرا بين العمال، ولكنهم في نفس الوقت لا يجدون حرجا في تناول اللانشون كطعام يومي على الإفطار أو العشاء، خاصة أنهم يتناولون نوعاً آخر يخرج من نفس المكان، يلقبونه باللانشون الصحي، يعنون بذلك العبوات التي ينتجها المصنع مطابقة للمواصفات، ليتسلمها مندوبو وزارة الصحة كعينات للتأكد من صلاحية منتجات المصنع، وهي العينات التي تصفها «نادية»- إحدى العاملات، طريقة تصنيعه بقولها «المواد المستخدمة في اللانشون الصحي، تختلف كثيرا عن تلك الأنواع التي ينتجها المصنع ويعرضها للبيع، فهي عبارة عن لحوم نظيفة تُغسل بالمياه جيدا وتصنع بطرق نظيفة، لتنتج في النهاية لانشون مطابقاً للمواصفات يذهب لوزارة الصحة».

في منتصف يوم العمل تمر مفتشة الصحة، تنظر إلينا وهي تتابع مراحل العمل في صمت، تكتفي بلفت نظر إحدى العاملات لرفع الحواشي المجمدة الملقاة على الأرض، تستمر جولتها بالمكان لبضع دقائق تخرج بعدها حاملة في يدها المنتج الصحي، المطابق للمواصفات.

آخر مراحل صناعة اللانشون هي التدبيس وفيها يتم تغليف اللانشون باسم المصنع آليا مدوناً عليه تاريخ الإنتاج والصلاحية.يسدل ستار اليوم على عمال المصنع وهم ينقلون ما يقرب من30 ألف كيلو هو إنتاج المصنع يوميا ليصل الإنتاج السنوي إلى10 ملايين كيلو من اللانشون، وتنقل الكميات عبر عربات نقل مفتوحة إلى منافذ البيع المنتشرة في جميع محافظات مصر.

ما تم رصده من مخالفات بيئية وصحية أثناء عملية التصنيع يعلق عليه الدكتور محمد عبد الله رئيس الإدارة العامة للرقابة على الأغذية التابعة لوزارة الصحة قائلاً: «إن عدم وجود الشهادات الصحية للعاملين بمصانع الأغذية تعتبر جنحة يعاقب عليها القانون للعامل ولصّاحب المصنع، ومثل هذه المخالفات يتم التعامل معها أولا بالتوجيه للعاملين وصاحب المصنع وإذا لم يستجب فإننا نوقع عليه غرامة مالية».

وحول القانون الذى يحكم الرقابة على مصانع اللحوم المصنعة ومنها «اللانشون» قال «عبدالله» القانون رقم 10 لسنة 66، يحدد العقوبة على المنتجات غير المطابقة للمواصفات والتى تصل إلى سنة سجناً، و10 آلاف جنيه غرامة كحد أدنى أو غرامة 100 ألف جنيه كحد أقصى، معتبراً أن دور وزارة الصحة فى مراقبة مصانع الأغذية هو التفتيش الروتينى من خلال الإدارة الصحية لكل منطقة ويقومون بزيارات قد تصل إلى مرة أو مرتين شهريا، مع سحب عينات بصفة دورية من المنتج والمادة الخام، ويتم تحليلها لمعرفة مدى صلاحيتها للاستخدام الآدمى.

وانتقد «عبدالله» استخدام المصانع أى مواد خارج المواصفة القياسية مثل «الحواشى البقرية»، و«جلود الدجاج»، معتبرا إياها مخالفة قد تجعل المنتج ضاراً بالصحة وأحيانا تصل لدرجة عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمى، مؤكدا أن دور وزارة الصحة التأكد من تطبيق المواصفة القياسية المصرية، والتى تدون على أغلفة اللانشون، وأضاف أن هناك عيوباً فى التصنيع خطرة منها وجود بكتيريا «إى كولاى» أو «بكتيريا عنقودية» وهى أنواع من البكتيريا عادة ترتبط بالتصنيع وليس التخزين ووجودها يعنى شيئاً واحد ألا وهو «المنتج غير صالح للاستخدام الآدمى».

وقال عبدالله إن صلاحية اللانشون لا تتجاوز بأى حال من الأحوال ثلاثة أشهر من تاريخ الإنتاج، لذلك فلا يجوز بأى شكل إعادة تدوير المرتجع لأنها تعتبر كارثة.

توجهنا إلى معامل وزارة الصحة لمعرفة تأثير مكونات صناعة اللانشون على المستهلك، وبمجرد طلبنا إجراء تحاليل للمنتج، بدأ المسؤولون سرد أسماء مصانع اللانشون، المعروفة وغير المعروفة، فى انتظار أن يحصلوا منا على اسم هذا المكان، لينتهى الحوار على رفض المسؤولين بالوزارة إجراء التحاليل باعتبارنا لسنا جهات متخصصة.

قررنا البحث عن معامل معتمدة أخرى نستطيع من خلالها الحصول على نتائج تحاليل موثوق بها، وانتهى الأمر بالحصول على موافقة «المركز الإقليمي لسلامة وجودة الغذاء» ومعمل آخر طلب عدم ذكر اسمه وكلاهما معتمدان تابعان لجامعة القاهرة.

باستشارة الدكتور محمد عباس، كبير أخصائى تحاليل دقيقة والذى رافقنا أثناء أخذ وتسليم العينات، قمنا بشراء ثلاث عينات مختلفة من اللانشون (بيف وزيتون وسادة)، وهو ما حصلنا عليه من أحد منافذ بيع المصنع المعروفة فى «العتبة».

كشفت تحاليل الميكروبيولوجى التى استغرقت 6 أسابيع كاملة عن احتواء العينات الثلاث على سم فطرى مسرطن وهو «الأفلاتوكسين»، الناتج من فطر «الإسبيراجيليس» و«الإسبيراجيليس فلافس»، و«الإسبيراجيليس فيوميجاتس»، وتجاوزت المستعمرات الفطرية بالعينات الحد الأدنى المسموح به طبقا للمواصفة القياسية المصرية لتصل نسبتها فى كل جرام 120 مستعمرة بدلا من 5 مستعمرات كحد أقصى.

وأسفرت التحاليل عن وجود بكتيريا بنسب مختلفة فى العينات الثلاث، ففى لانشون «البيف والزيتون» كانت نسبتها 9 مستعمرات بكتيرية لكل جرام، وبلغت نسبته فى «السادة» 40 مستعمرة وهو ما اعتبره التحليل نسبة كبيرة خاصة أن المواصفة القياسية تحذر من وجود أى بكتيريا بالمنتج.

وذكرت التحاليل أسماء البكتيريا الموجودة باللانشون، كان «الكوليفورم» أكثرها خطورة لأنه ناتج عن وجود فضلات برازية، وهو ما نص عليه التقرير، كما كشفت النتائج عن وجود بكتيريا «إى كولاى» المرضة والتى تسبب التسمم الغذائى، بالإضافة إلى توفر البكتيريا العنقودية التى يدل وجودها على احتواء المنتج على أحشاء لحوم بدرجة تجعله غير مطابق للمواصفة.

وجاءت نتائج التحليل الكيميائى للعينات لتكشف عن المكونات الداخلة فى صناعة اللانشون بملاحظات عدة أهمها أن العينات الثلاث احتوت على رائحة غير مستحبة وغير مقبولة، على حد وصف التقرير، وأشارت النسب التى وردت به إلى انخفاض نسبة البروتين عن النسبة المسموح بها إذ ظهرت نسبته 8٪ فى حين أن

المواصفة القياسية المصرية لصناعة اللانشون تشترط وجوده بنسبة 15٪ أي أنه أقل من المعدل المطلوب بما يعادل النصف، فيما أثبتت أن نسبة الدهن الموجودة بالعينات الثلاث بلغت في المتوسط 7٪ في حين أن المواصفة خصصت نسبته بألا تقل عن 35٪، ومن بين المواد التي يتم البحث عنها كيميائيا هي نسبة «الرماد» والتي تدل نتيجتها على نسبة المواد الداخلة في الصناعة وكانت نسبته متدنية لتصل إلى 2.9٪ مقارنة بالنسبة المطلوبة والبالغة نحو 3.5٪.

الدكتور عاطف حسين السيد، استشاري صحة الطعام بالمركز القومي للتغذية، وصف النتائج التي توصلت إليها التحاليل ومدى تأثيرها على صحة المستهلك بـ«الخطيرة»، وأشار إلى أن توفر هذا العدد من المستعمرات الفطرية تحديدا يجعل العينة «ساقطة» أي غير صالحة للاستهلاك الآدمي، معللا ذلك بأن نسبتها تفوق المواصفة القياسية المصرية لتصنيع اللانشون بأكثر من 5 أضعاف النسب المطلوبة، وكشف عن أن تناول المواطنين لـ«لانشون» يحتوي على فطر «الإسبيراجيليس» الذي ينتج السم الفطري «أفلاتوكسين» يؤدي مباشرة لحدوث أورام سرطانية على الكبد، ويتسبب في تنشيط خلاياه بدرجة مرضية، في حين أن بكتيريا «كوليفورم» تؤدي لحدوث أعراض الإسهال والقيء المسببين مباشرة للتسمم الغذائي، وذكر أن «الإشيريشياكولاي» والتي وجدت بنسب متفاوتة في اللانشون تتسبب في إصابة مستهلكيه بألم شديد في البطن يصاحبه إسهال حاد قد يؤدي إلى جفاف في بعض الحالات.

وكشف السيد عن أسباب وجود البكتيريا العنقودية والموجودة بنسبة كبيرة في عينات اللانشون إلى آثار بكتيريا دمامل بشرية أو جروح، موضحاً أن العاملين بالمكان لا يتمتعون بالنظافة المطلوبة أثناء العمل، وهو ما يجعل مثل هذه الأنواع من البكتيريا في الأغذية التي نتناولها، والخطورة هنا، على حد تعبيره، أن اللانشون منتج يؤكل بارداً ولا يتم تسخينه، مما يعني وصول كل أنواع الفطريات والبكتيريا إلى المستهلك بطريقة مباشرة دون أن يشعر بأن جسده يستقبل بكتيريا ضارة وفطريات بالغة الخطورة.

وفي محاولة لمواجهة أصحاب المصنع بنتائج التحاليل، في البداية رفض مسؤولو المصنع التعليق على الموضوع برمته، وبعد إلحاح شديد قاموا باختيار «ت.ا» سكرتير

صاحب المصنع الذى جاء رده قائلا «لا يوجد شىء مما تدعونه حول منتجنا وعدم صلاحيته للاستهلاك الآدمى، نحن نثق فى منتجاتنا وطالما أنه لا يوجد أى محضر رسمى ضدنا فكل ما يقال مجرد كلام لن نرد عليه إلا إذا اتهمنا رسميا من قبل النيابة».

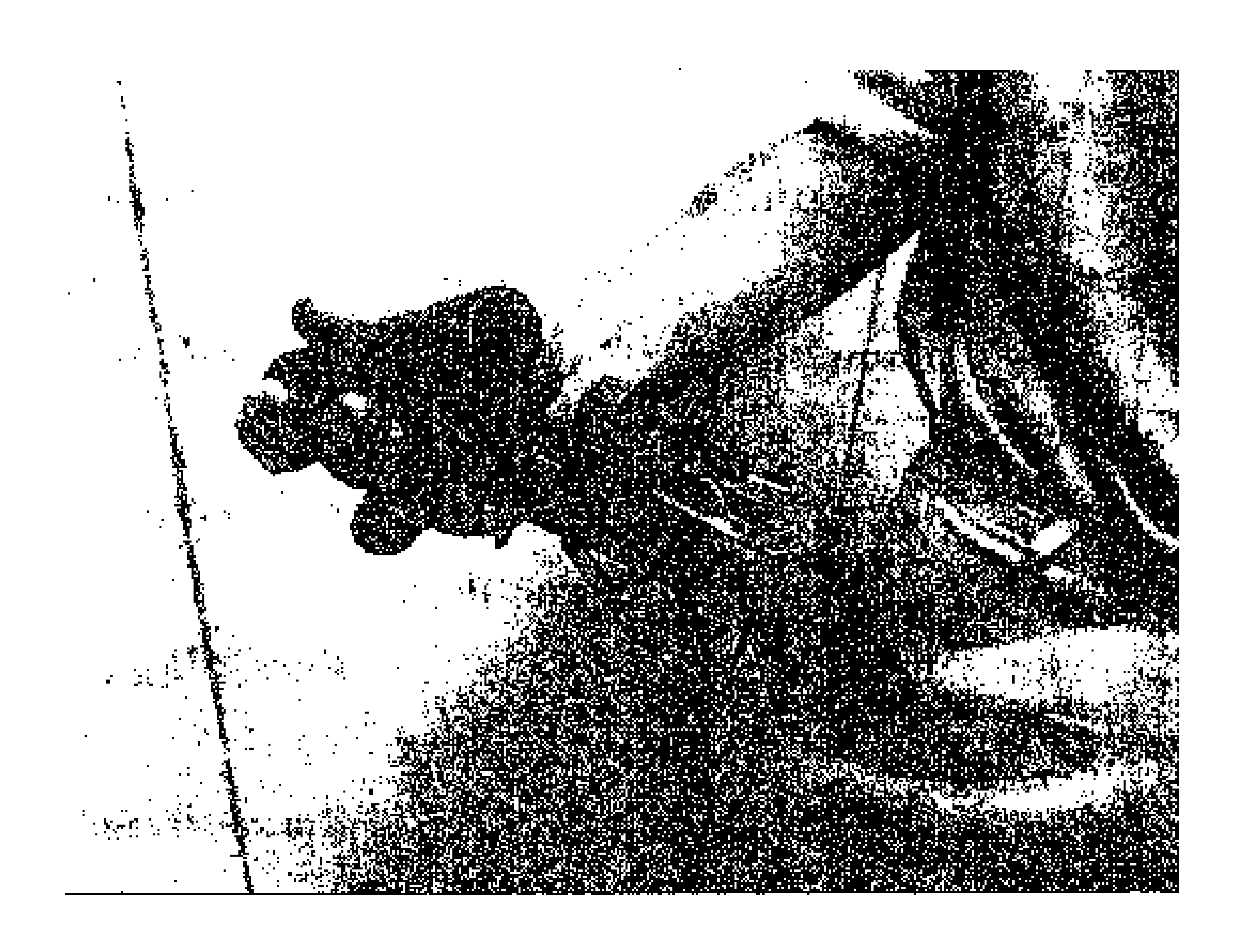
عدة أشهر استغرقها إتمام هذا التحقيق، لم تتوقف خلالها منافذ بيع لانشون (ص.ع) عن العمل، لتتسلل إلى الأسواق الشعبية فى جميع محافظات مصر، يقبل عليها الفقراء والأغنياء معا، تتناولها «هاجر» فى سندوتشاتها الصباحية، لا يشعر الجميع بما فيها من مكونات مسرطنة، يعتبرونها وجبة إفطار شهية يجلبونها يومياً إلى صغارهم، بعضهم يعتبرها بديلاً عن اللحوم فثمنها فى متناول اليد إذ لا يتعدى ثمن الكيلو 13 جنيهاً فى حين أن هناك من يستطيع شراء كميات قليلة منها بجنيه أو أقل ليصبح ذلك المنتج الأكثر انتشاراً.

تاريخ النشر: Sat, 08/10/2011 - 21:00

المصري اليوم

بالفيديو.. من ورش للخراطة إلى مصانع للسلاح (تحقيق استقصائي)

الكاتب: وائل ممدوح



صورتان يحملهما أينما حل، الأولى تعود إلى حفل زفاف ابنته الصغرى الذى أقيم قبل عدة أشهر، ويظهر فيها باسم الوجه، مهندم الملابس.. والأخرى حديثة التقطت له عقب الحادث الذى كاد يودى بحياته تاركاً على وجهه أثراً لن يفارقه أبدا، إنه طارق طلعت أمين، أو «عم طارق» كما كان زبائن المخبز البلدى الذى يعمل به ينادونه، ليحصلوا على حصتهم اليومية من الخبز، قبل أن يصاب بطلقة الخرطوش التى أقعدته

عن العمل، وحولته إلى متردد شبه دائم على عيادات ومستشفيات العيون والتجميل، بعد أن نجا من الموت بأعجوبة.

ابتسامة «عم طارق» التى تغطى وجهه الوقور فى الصورة الأولى، تحولت إلى إصابة كبيرة تلتهم نصف وجهه وإحدى عينيه فى الصورة الثانية، حيث أصيب بجرح تهتكى فى الخد الأيسر، مع فقدان تام للعين اليسرى والأنف، بالإضافة لإصابته بكسر فى عظام الوجنة اليسرى، وهو ما تسبب فى تشويه وجهه بالكامل، بحسب تقريره الطبى، كل هذا بسبب عدد من «بلى الرصاص» أو «الرش الخفيف» أطلق عليه من سلاح «محلى الصنع» حمله ثلاثة مسجلين خطر حاولوا سرقته ونجله بالإكراه، تحت تهديد أسلحة الخرطوش. أوضح تجسيد لمأساة مصابى الأسلحة النارية «محلية الصنع» يظهر بوضوح على أبواب مستشفى المنيرة العام، حيث يستقبل المستشفى القريب من مناطق وسط القاهرة الشعبية أكثر من 100 حالة إصابة بخرطوش أسلحة محلية الصنع شهريا، من بعد الثورة. لا تبدأ حكاياتهم مع الزناد الذى يضرب الخرطوشة لتخرج من ماسورة تحولت على أيدى أسطى ماهر فى ورشة خراطة عادية إلى سلاح يقتل، ولكن تبدأ من هناك، من الورشة، أو الورش التى انتشرت بشكل غير مسبوق، بحسب ما وصلت إليه «المصرى اليوم» فى تحقيق استقصائى استغرق ثلاثة أشهر، اخترقت خلاله الجريدة العالم السرى لتصنيع الأسلحة النارية، وكشفت تحول عدد من ورش «الخراطة» و«الحدادة» بمناطق مختلفة فى القاهرة الكبرى إلى مصانع لإنتاج هذا النوع من لأسلحة.

كما كشف التحقيق عن شبكة توزيع إنتاج هذه الورش، فضلاً عن كشفه عن أنواع جديدة من الأسلحة المصنعة محليا - بعضها يدوى الصنع - بحوزة أطفال لا تتجاوز أعمارهم الرابعة عشرة، بجانب انتشارها بين شريحة كبيرة من شباب المناطق الشعبية والعشوائية التى أصبحت تشهد مشاجرات عنيفة تستخدم فيها جميع أنواع الأسلحة النارية، وتستمر لأيام عديدة مخلفة عشرات الضحايا. «أول مرة أشترى سلاح كان بعد 28 يناير».. بهذه العبارة بدأ «أيمن هـ» كلامه وهو يشير إلى «فرد» الخرطوش الخاص به (الفرد هو مسدس يطلق طلقة واحدة). وأكد «أيمن» أن ظروف الحياة فى المنطقة الشعبية التى يعيش بها فرضت عليه حيازة السلاح ليتمكن من الدفاع عن نفسه وأهله فى ظل غياب الشرطة التام منذ بداية الثورة، ما أدى إلى انتشار

ظاهرة البلطجة بمنطقة سكنه، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على ترخيص سلاح رسمى، «محتاج سجل تجارى وبطاقة ضريبية، أو حيازة أرض، وقبلها واسطة كبيرة فى الداخلية، غير إن أسعار الأسلحة المسموح بحيازتها بالتراخيص ارتفعت بعد الثورة بسبب زيادة الطلب عليها».

تتبعنا خط سير قطع السلاح محلية الصنع بمنطقة بولاق أبوالعلا الشعبية بوسط القاهرة، وصولاً إلى مصدرها، بعد رصدنا انتشار هذا النوع من الأسلحة بالمنطقة، خاصة فى السوق التى تتوسطها «وكالة البلح»، التى أصبحت ميداناً للمشاجرات التى تستخدم فيها مختلف الأسلحة النارية، خاصة محلية الصنع منها، بشكل شبه يومى. وكانت محطة البداية مع شاب لم يتجاوز العشرين من عمره، لكن خبرته بالأسلحة النارية وبأنواع طلقات الخرطوش وعياراتها تفوق تلك السنوات كثيراً، والسبب كما يؤكد الشاب الذى يمكن أن نطلق عليه اسم «عماد» هنا، كان إصابته فى إحدى المشاجرات بشظايا، طلقات خرطوش فى مختلف أجزاء جسده، خاصة منطقتى الصدر والكتف، بالإضافة لإصابات رقبته التى لم يتمكن من إخراج الشظايا المنتشرة فيها، حتى لا تترك ندوبا تشوهه. «لو مقدرتش أحمى نفسى وأرد على أى حد يفكر يتعرضلى مش هيبقى ليا مكان فى السوق».. بهذه الكلمات يبرر «عماد» حرصه على حمل السلاح «غير المرخص»، إضافة إلى صغر سنه، الذى يمنعه من الحصول على ترخيص سلاح بشكل رسمى، فضلاً عن ارتفاع سعر الأسلحة الرسمية، بينما سعر الفرد المصنوع داخل الورشة يتراوح بين 400 و1600 فقط، ولتعقيد إجراءات الترخيص- على حد قوله- لهذه الأسباب مجتمعة أقدم على شراء أول قطعة سلاح «فرد خرطوش 16»، فى إشارة لمقاس الطلقة، ثم تبعها بعدة قطع من مقاسى «16» و«12»، بالإضافة إلى «فرد روسى» مصنع محليا أيضا، ويطلق رصاصات من النوع المخصص للبنادق الآلية عيار 9 مم، وسبب تعدد القطع التى يملكها قيامه ببيع بعضها للأصدقاء والمعارف، بعد أن كان يعيرها لهم فى البداية لاستخدامها فى «قضاء الواجب» الذى يمكن أن يكون «فرحا شعبيا»، أو مشاجرة، أو حتى مجرد استعراض يتطلب دعماً بالأسلحة النارية.

هكذا تحول «عماد» إلى واحد من أشهر حائزى وتجار الأسلحة النارية بمنطقة بولاق أبوالعلا، خاصة الأنواع المصنعة محليا، الرائجة بسبب رخص أسعارها، وانتشار

ذخائرها «طلقات الخرطوش»، فضلا عن خروجها من دائرة التجريم الجنائى التى تقع فيها الأسلحة «المشخشنة» التى تصنف حيازتها كجنايات لا تقل عقوبتها عن السجن المشدد خمس سنوات، وقد تصل إلى السجن المؤبد فى بعض الحالات- الشخشنة عبارة عن حلقات حلزونية دائرية تفرغ داخل ماسورة السلاح لتعطى قوة دفع أكبر للمقذوف النارى فتزيد خطورته- فى حين تقل عقوبة حيازة فرد الخرطوش عن السجن والغرامة كونه من الأسلحة «غير المشخشنة»، بحسب قانون العقوبات المصرى رقم 394 لسنة 54 المعدل بعدة قوانين آخرها القانون رقم 97 لسنة 1992. من بولاق إلى إمبابة حيث يعيش «كريم»، الذى ساعدنا فى التعرف على أنواع مختلفة من الأسلحة محلية الصنع، قبل ان يخبرنا بأنه قام بتصنيع «كباس»- وهو نوع بسيط من الأسلحة التى تطلق الخرطوش، بنفسه وأنه احتاج فقط إلى لحام بعض الأجزاء فى النهاية، فلجأ إلى صاحب ورشة حدادة قريبة من منزله، لينتج قطعة السلاح بدائية الصنع التى انتشرت على نطاق واسع بين شباب منطقته فى الفترة الأخيرة. فكرة «الكباس» بسيطة وتشبه إلى حد كبير «النبلة» التقليدية، فهو يتكون من ماسورة حديدية مناسبة لحجم طلقة الخرطوش، بالإضافة لجزء متحرك يضم «سوستة» و«إبرة حديدية» يتم تركيبها فوق الطلقة عقب تثبيتها. ولا يتطلب إطلاق «الكباس» أكثر من سحب الإبرة الحديدية للخلف، ثم تركها لترتد إلى مؤخرة طلقة الخرطوش بفعل «السوستة»، وهو الدور التى تقوم به «إبرة ضرب النار» فى المسدس أو البندقية، لتنطلق طلقة الخرطوش عبر الماسورة التى يتم تدعيمها بذراع حديدية لضمان التحكم فيها وقت خروج طلقة الخرطوش. ولا تختلف فكرة «فرد الخرطوش» كثيراً عن «الكباس»، وإن كانت أكثر تعقيداً، ما يتطلب وقتاً أطول، ودراية بآلية عمل الأسلحة بشكل عام. عن طريق «كريم» التقينا «م» صاحب ورشة الحدادة الذى قام بلحام قطع «الكباس» الخاص به، فى إحدى المناطق القريبة من أرض المطار بإمبابة.

استقبلنا «م» فى ورشته الصغيرة بترحاب تبدد عندما اخبرناه بأننا أتينا لشراء «فرد خرطوش عمولة»، أى مصنع بمواصفات معينة داخل ورشته، فرفض مؤكدا أنه لا يعمل فى «الشمال»، إشارة إلى الأعمال غير المشروعة، وأخبرنا بأنه سيبحث عمن يقوم بذلك العمل بين معارفة من أصحاب «الورش»، أو يملك قطعة سلاح «مخدومة»، أى جيدة الخامات والصناعة، واتفقنا على أن يبلغنا بالرد عن طريق «كريم». وبالفعل تلقينا اتصالاً من كريم، أخبرنا فيه أن «القطعة» التى طلبناها جاهزة ويمكننا

معاينتها، فاتجهنا إلى منزله، ومنه إلى منزل شخص آخر «أبوعلاء» الذى قدم نفسه إلينا باعتباره صديقاً مشتركاً بين «كريم» و«م» صاحب ورشة الحدادة، وبعد حديث قصير عرض علينا أبوعلاء «فردى خرطوش»، مؤكداً أنهما «عمولة» تم تصنيعهما من أجله خصيصاً، وأخذ يشرح لنا أهمية الماسورة فى «فرد» الخرطوش، وضرورة أن تكون «محملة» ومصنوعة من قطعة واحدة بلا لحامات، حتى لا تنفجر بسبب السخونة. ثم عرض علينا قطعة ثالثة غير مكتملة التصنيع، ليؤكد على متانة وقوة أجزاء القطعتين كاملتى التصنيع. سألنا «أبوعلاء» عن كيفية اكتسابه كل هذه الخبرات، فأكد أنه مهتم بالسلاح بشكل عام، فضلا عن تلقيه «فرقة صيانة أسلحة» أثناء قضائه فترة التجنيد بالقوات المسلحة، ما أكسبه معرفة تفاصيل عمل وتركيب معظم الأسلحة. أعادنا اتصال هاتفى إلى منطقة بولاق أبوالعلا، حيث أحد المصادر الذى رتب لنا مقابلة مع أحد بائعى أسلحة الخرطوش بالمنطقة، على أن يبدو اللقاء عفوياً ودون ترتيب مسبق، وهو ما كان. فالتقينا بـ«ر» الذى يعد حلقة الوصل بين بعض ورش الأسلحة وبولاق أبوالعلا، وفاجأنا بالصراحة التى يتحدث بها عن الأسلحة التى يبيعها، والمشاجرات التى استخدمت فيها. خرجنا من هذه المقابلة باتفاق على زيارة «ورشة سلاح» بإحدى المناطق الشعبية لنشاهد مراحل تصنيعه، فى مقابل التزامنا بعدم الكشف عن أى تفاصيل خاصة بموقع الورشة أو هوية أصحابها. وبعد أسبوع تقريباً توجهنا بصحبة «ر» إلى إحدى المناطق الشعبية بضواحى القاهرة، وبين شوارع ضيقة وأزقة متداخلة وصلنا إلى وجهتنا التى كانت ورشة حدادة بسيطة، استقبلنا صاحبها ودعانا للدخول، وهو يوضح لنا أن نشاطه الأساسى هو تشكيل المعادن «باب وشباك»، قبل أن يشير إلى أنه بدأ فى تصنيع الأسلحة بعد الثورة، بناء على طلب بعض معارفه بسبب «وقف الحال» الذى عانى منه لفترة عقب أحداث الثورة وبحثاً عن لقمة العيش، ما دفعه للموافقة على تصنيع أول «فرد» بمعاونة صنايعى له خبرة سابقة فى ذلك، لكنه لا يملك «عدة التقطيع واللحام لإتمام العمل وحده، لكنه أكد فى حزم: «لا اتعامل مع البلطجية».

وأضاف صاحب الورشة، الذى يمكن أن نرمز له باسم «عيد»، أن تصنيع الفرد الأول لم يستغرق أكثر من يومين، تعرف خلالهما على الآلية التى يعمل بها، وأفضل الخامات ملاءمة لتصنيعه، «أهم حاجة الماسورة وسوستة الزناد، لو الماسورة محملة وسوستة الزناد صلب متين يبقى الفرد فى الأمان، ومفيش منه خوف».. هكذا أكد

وهو يشير إلى قطع حديدية متفرقة، قبل أن يضيف: «فى البداية بشتغل على أكثر من فرد فى وقت واحد، بظبط المواسير مع بعض، وبعدين باقى جسم السلاح، وفى الوقت دا محدش ممكن يعرف إن الشغل دا يخص سلاح، وقت التركيب بتبان ملامح الفرد، علشان كده لازم أقفل على نفسى الورشة وقتها لحد ما أخلص الشغل وأصرفه». تركنا ورشة «عيد» إلى منطقة توزيع إنتاجها من أسلحة الخرطوش المختلفة، لنتتبع مسار قطع السلاح التى تخرج من ورشته والورش المجاورة بنفس المنطقة، عن طريق الوسيط الذى يتولى توزيع قطع الأسلحة بمنطقة بولاق أبوالعلا، وبخاصة سوق وكالة البلح، لنفاجأ بأن الشريحة الأكبر من زبائن الوسيط «ح» من «صبيان» الوكالة الذين يفترشون أرصفتها ببضائع يبيعونها لحساب بعض أصحاب المحال، وتتنوع الأسلحة التى يحملها هؤلاء الصبية الذين لا تزيد أعمارهم على 15 عاما بين الأسلحة البيضاء وصولاً إلى أسلحة الخرطوش المصنعة محليا، بدءاً من «الكباس» وحتى الفرد و«المجوز»، وهو قطعة سلاح لها ماسورتان متجاورتان، ومن هنا جاءت تسميتها، إضافة إلى بعض الأسلحة «المقلوبة»، وهى عبارة عن طبنجات صوت يتم تعديلها لتطلق رصاص 8.5 مللى، أو يتم تعديل طلقاتها بإضافة قطع حديدية صغيرة إلى مقدمتها «رولمانْ بلى»، لتنطلق عبر ماسورتها بعد تعديلها وتوسيع فتحتها، وجميع هذه الأنواع يتم تصنيعها وتعديلها يدوياً داخل ورش المعادن بأدوات بسيطة كالتى رأيناها داخل ورشة «ح». وهى الورشة التى تعتبر قضية متكاملة يعاقب عليها قانون الأسلحة والذخائر بعقوبات تتراوح بين الغرامة والأشغال الشاقة المؤبدة، المادة 28 من القانون «يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من تاجر أو استورد أو صنع أو أصلح بغير ترخيص سلاحا ناريا من الأسلحة غير المشخشخنة والأسلحة النارية ذات الماسورة المصقولة من الداخل، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان السلاح مسدسات فردية الإطلاق، أو الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان السلاح بنادق مشخشخنة ذات التعمير اليدوى والتى تطلق طلقة طلقة.

أو البنادق المشخشخنة نصف الآلية والآلية سريعة الطلقات أو المسدسات سريعة الطلقات». يأتى ذلك فى الوقت الذى تشير فيه أرقام وزارة الداخلية الرسمية إلى ارتفاع حوادث العنف خلال عام 2011، والأشهر الأولى من عام 2012 بدرجة كبيرة، قبل أن تتراجع نسبياً فى الأشهر الأخيرة مع بدء عودة الأمن للشارع، حيث وصل عدد حوادث السرقة بالإكراه المسجلة إلى نحو 2622 حادثاً فى عام 2011، مقابل 733 حادثاً فقط فى عام 2010، فيما بلغت حالات الخطف التى سجلها عام 2011، 258 حالة

فى مقابل 107 حالات فى عام 2010، بحسب تأكيد اللواء عبدالفتاح عثمان، مساعد رئيس قطاع مصلحة الأمن بوزارة الداخلية، خلال اجتماع لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى مطلع شهر سبتمبر 2012. من جانبه، أكد الدكتور محمود سعيد، مدير الطوارئ بمستشفى المنيرة العام، ارتفاع نسب الإصابة بطلقات الخرطوش خلال العام السابق بدرجة كبيرة، مشيراً إلى أنه كان من النادر أن يستقبل قسم الطوارئ حالة إصابة بطلق خرطوش قبل الثورة «مرة أو مرتين فى الشهر بالكثير»، قبل أن يشير إلى أن الأمر تطور كثيراً بعد الثورة كماً ونوعاً، نتيجة لانتشار أسلحة الخرطوش بشكل كبير، الأمر الذى أصبح قسم الطوارئ يستقبل فيه حالتى إصابة بطلقات الخرطوش يومياً على الأقل، بخلاف الإصابات الجماعية التى تصله فى حالة المشاجرات الكبيرة، والتى يمكن أن تتخطى 20 حالة إصابة فى المرة الواحدة، وقدر عدد الإصابات التى يستقبلها مستشفى المنيرة شهريا بنحو 100 حالة إصابة.

ولفت مدير طوارئ المنيرة إلى التعديلات التى يقوم بعض مصنعى أسلحة الخرطوش بإجرائها على الطلقات، ليضيفون إليها قطعاً من الزجاج الصغير، أو المسامير، والقطع المعدنية الصدئة، ما يضاعف من خطورة الإصابة، ويتسبب فى تلوث الجروح، وقال إن معظم الإصابات التى يستقبلها المستشفى الآن تحدث خلال مشاجرات على عكس إصابات ما قبل الانفلات الأمنى التى كان معظمها يحدث عن طريق الخطأ، نتيجة لخروج طلق نارى بشكل غير مقصود أو عن طريق الخطأ، مشيراً إلى أن معظم الإصابات الحالية تحدث بشكل متعمد خلال مشاجرات. من جانبه، ألقى العقيد محمد الألفى، الخبير الأمنى، مسؤولية انتشار الأسلحة النارية على عاتق الجهاز الأمنى، مشيراً إلى أن ذلك نتيجة طبيعية لحالة الانفلات التى عاشت فيها البلاد أكثر من عام ونصف، وأشار إلى أن تعامل «الداخلية» مع الوضع الأمنى بنفس الأسلوب القديم هو السبب الرئيسى فى عدم عودة الاستقرار للشارع، وقال إن الأمر يتطلب تغييرات جذرية فى بنية وفكر الجهاز الأمنى، تبدأ بهيكلة حقيقية للشرطة تقوم على استبعاد القيادات الفاسدة، ووضع الأمن العام على رأس أولويات وزارة الداخلية. وأكد «الألفى» أن معادلة انتشار الأسلحة مركبة، فالشارع يعانى انفلاتا كبيرا بسبب غياب الأمن، بالإضافة إلى حالة فقدان الثقة فى الجهاز الأمنى نفسه بسبب أحداث الثورة وإفلات معظم المسؤولين عن قتل المتظاهرين من العقاب، فضلاً عن عدم إحساس

المواطنين بالأمن، وعدم خوفهم من العقاب، لأن خوفهم على أمنهم الشخصي وحياتهم أكبر من خوفهم من أى شىء آخر. وحاولت «المصرى اليوم» الحصول على رد وزارة الداخلية باعتبارها الجهة المسؤولة عن الأمن وتطبيق القانون، فضلاً عن كونها طرفاً متهماً بالتقصير ومسؤولاً عن تطور الوضع إلى الصورة الحالية، وذلك منذ بداية العمل على التحقيق قبل ما يزيد على ثلاثة أشهر، وبالطريق الرسمى عن طريق إدارة العلاقات العامة والإعلام بالوزارة، ومكتب العلاقات العامة بإدارة الأمن العام، لكن محاولاتنا قوبلت بالمماطلة بدعاوى عديدة، بدأت بالاستعداد لانتخابات الرئاسة التى لم تكن قد أجريت وقتها، وانتهاء بانشغال جميع ضباط الوزارة فى العمل على استعادة الأمن بالشارع.

«التهريب» ومخازن «الداخلية» ومحال بيع الأسلحة الذخائر مصادر طلقات الخرطوش المتداولة فى الشارع

طلقات الخرطوش هى المحرك الأساسى لصناعة وتجارة الأسلحة المحلية، ودونها لن تصبح لهذا النوع من الأسلحة قيمة، خاصة أن النشاط الخاص بتداول طلقات الخرطوش محدد بأسلحة الصيد المرخصة، التى ينظم القانون أعمال تداول ذخائرها بحيث لا يتم دون ترخيص رسمى من وزارة الداخلية، لكن الواقع يؤكد تداول طلقات الخرطوش بشكل غير رسمى وعلى نطاق واسع، وفى جميع أنحاء الجمهورية..

رحلة شراء طلقات الخرطوش من إحدى المناطق الشعبية

«المصرى اليوم» خاضت تجربة شراء طلقات الخرطوش من منطقة مختلفة عن المناطق التى حققت فيها، للوقوف على الوقت اللازم لحصول الشخص العادى على الطلقات. ووقع الاختيار على منطقة الطالبية التابعة لحى العمرانية بمحافظة الجيزة، وبدأت الرحلة من مقهى بلدى بأحد الشوارع الموازية لشارع الهرم، حيث جلسنا بأحد جوانبه غير المكشوفة للشارع، وتعرفنا على أحد العاملين فيه «قهوجى»، ثم أخبرناه برغبتنا فى شراء «بلح» لإطلاقه فى فرح أحد أقاربنا، فطلب عامل المقهى إمهالنا دقائق «علشان يشوف الجو» كما أخبرنا، بعد أن سأل عن الكمية المطلوبة..

«الطُفشجية».. مهندسو صناعة الأسلحة النارية «المحلية»

بداية تصنيع الأسلحة المحلية تعود إلى فنيى مصانع الأسلحة التى أنشأها محمد

علـى، بحـسب اللـواء رفعت عبدالحميد، خبير العلـوم الجنائيـة، الـذى أكـد أن هـذا النشاط الذى أصبح أقرب لـ«الصناعة» بدأ كحرفة، كان يطلق على العاملين بهـا اسـم «الطفشجى»، هو الشخص الذى يعمل فى خراطة الأجزاء الدقيقـة للأسلحة، مثل إبرة ضرب النـار، ودائرة الزنـاد: «الزنـاد، وقنطرة التتك، والسوستة الموصلة بينهمـا»، وهـى الأجزاء التـى لم يكـن مـن الممكن لغير المتخصصين صناعتها أو معرفة آليـة عملها، لولا «الطفشجية» الذين احترف بعضهم إصـلاح الأسلحة، فيما اتجه البعض الآخـر إلى العمل فـى ورش «الخراطة» وتشكيل المعادن مـع تراجع صناعة الأسلحة، وعن طريق هـؤلاء خرجت أسـرار تصنيع الأجزاء الدقيقة فـى الأسلحة، ما سـهل تصنيعها خـارج المصانع المخصـصة لـذلك، حتى أصبح الأمـر أقـرب لحرفة مرتبطة بأعمـال الحـدادة وتشكيل المعادن.....

* تاريخ النشر Fri, 19/10/2012 - 21:06



اليوم السابع

ملف خاص

وحدات الغسيل الكلوى بوابة العدوى بفيروس «سى»

الفيروس الكبدى ينتقل لمرضى الغسيل الكلوى من الماكينات و80% من المستشفيات لاتتبع المواصفات الطبية

اليوم السابع» تكشف في أول تحقيق استقصائي.. تفاصيل سرقة أعضاء الأفارقة المتسللين إلى إسرائيل عبر سيناء.. عصابات من البدو تحتجز المتسللين في مغارات بسيناء وتساومهم على حياتهم وسرقة أعضائهم

الإثنين، 31 أكتوبر 2011 - 11:20

تحقيق - أمل صالح



في الحياة كلنا هاربون نسعى لتحقيق حياة أفضل لنا ولأطفالنا، منا من يهرب لبناء وطن ومنا من يهرب من وطنه سواء بطرق شرعية أو غير شرعية، بحثا عن لقمة خبز في أرض مجهولة هذه كلمات شاب سوداني يدعى «ياسر ابراهيم هارون» يبلغ من العمر 22 سنه، جاء من إقليم دارفور قاصدا التسلل لإسرائيل، جسده الضئيل يحمل حروقا خطيرة وتقيحات لا يزال يعالج من آثارها داخل مستشفى العريش العام، «ياسر» نجا من موت محقق بعد تعرضه للتعذيب والتهديد بسرقة أعضائه وهو ما يكشف عنه هذا التحقيق الاستقصائي الذي يخترق عالم عصابات تهريب الافارقة وقتلهم ونزع أعضائهم بهدف الاتجار داخل وخارج مصر وبيعها بآلاف الجنيهات، وإلقاء الجثث في الصحراء لتلقى مصيرها أما بتحللها أو نهش الحيوانات المفترسة لها، أو العثور عليها ووضعها داخل مشرحة مستشفى العريش العام لتشريحها والتعرف على سبب الوفاة.

دخول مشرحة مستشفى العريش العام يتطلب النزول عبر أربع درجات من السلم، لترى بداخلها ثلاجات الجثث يوجد بكل منها درجين أو ثلاثة أدراج، والتي تضم حاليا

خمسة جثث لأفارقة منهم الجثث الثلاثة التى تم العثور عليها منذ عدة أيام، مما يتسبب فى رائحة العفن تدل على استقبال قريب لجثث متحللة .

ووفقا لشهادة عامل بالمشرحة طلب عدم ذكر اسمه – أكد أن المستشفى أحيانا كثيرة تستقبل حالات من الافارقه لا تقوى المشرحة على تحمل عددهم، لذا تضطر الى وضع أكثر من ثلاثة جثث فى درج ثلاجة واحد، وتتنوع الاصابات مابين جثث مقتولة برصاص الحدود أو ممزقة الجسد قبل التشريح الاستكشافى، وهو ما يعنى أن تلك الجثث تعرضت لفتح وسرقه أعضاء .. أحيانا يصل عدد الجثث إلى 10 حالات كما قال لنا «ع.ب» أحد الأطباء بمستشفى العريش العام، مؤكدا أن طاقة المشرحة أحيانا لا تتسع لعدد الجثث التى تستقبلها .

و نظرا لعدم وجود هذا العدد الضخم من الجثث وقت دخولنا المشرحة، استطعنا الحصول على صور لجثث أفارقة منزوعة الأعضاء والأغشية، داخل المشرحة، وبعضها بدون أعين وو بعض الجثث تحمل جروح عميقة فى منطقة الكلى تدل على سرقتها، بالإضافة إلى وجود جثث بلا قرنية وبعضها الأخر بلا قلب.. أخرى مشوهة لدرجة لا تتضح معها هل تم سرقة أعضائها أم لا.

نساء ورجال تلقى جثثهم ممزقه فى صحراء شمال سيناء بدون بعض الأعضاء وذلك اثر حقنهم بالبنج حتى لا يفسد العضو، ثم تحمل أعضائهم فى ثلاجات صغيرة ويتم تهريبها عبر الحدود» هذه هى شهادة الطبيب «ع.ب»، مشيرا إلى ان معظم الأطباء يتجاهلون كتابة تقارير طبية عن حاله الجثث المزقة هربا من المسئولية، ويكتفون بوصف سبب الوفاة فى تصاريح الدفن بانه «لازال قيد البحث»، وهو ما يعد مخالفة صريحة للوائح والقوانين المنظمة لعمل الأطباء.

بالعودة إلى قصة ياسر الشاب السودانى؛ نتعرف أكثر على تفاصيل رحلته من السودان حتى وصوله إلى قسم الحروق والجراحة فى الدور الثالث بمستشفى العريش؛ قبل ان يبدأ ياسر كلامه ظلت عيناه المنكسرتين معلقتا على باب الحجرة فى توتر كأنه يخشى دخول شخص ما، فخرجت كلماته مرتعشة من الخوف الذى انتابه من جراء التعذيب الذى تعرض له على يد عصابات تهريب الأفارقة من سيناء إلى إسرائيل، مما جعل جسده الضئيل ملئ بالتقيحات والحروق، حالته الصحية الرثة أعجزتنا عن فهم ما يقول لدرجه أجبرتنا على أعاده التسجيل معه ثلاث مرات... تذكر ياسر

تفاصيل رحلة تهريبه من السودان إلى الحدود المصرية، قائلا « احد الأشخاص يدعى ياسين وعدني بالسفر إلى لبنان على أن يكون السفر مجانا وان يدفع لي نفقات السفر بمجرد وصولي إلى سيناء.. فوجئت فور وصولي مصر انه سيتم ترحيلي إلى إسرائيل ورغم هذا استسلمت لقدره دون اعتراض فإسرائيل أهون ألف مرة من رصاص الهَرب«

تعذيب ياسر بدأ عندما فوجئ بطلب من « جماعات التهريب المسلحة من البدو» بمضاعفة المبلغ الذي اتفق على دفعه من 8 الاف دولار إلى 16 الف دولار، وهو أمر كان خارج الاتفاق الذى ابرمه فى السودان مع الجماعات التى تسهل هروبه من هناك، حيث كان الاتفاق ينص على أن الانتقال سيكون مجانا على أن يدفع 8 الاف دولار عند الوصول للحدود المصرية، فى رحلة تستغرق ثلاثة ليالي ويتنقلون خلالها من ثلاث إلى أربع عربيات «لاندكروزر» ، مغطاة بخيم لا تسرب شعاع شمس ولا نسمة هواء على حد تعبيره، وأحيانا يستقلون مركب صغير عن طريق قناة السويس، الا ان ياسر عندما اكد لهم انه لا يستطع دفع كل هذا المبلغ تعرض للتعذيب عن طريق رش جسده الشحيل بماء النار وكية بالجمر وكسر ضلوعه ..

وقال ياسر محاولا إلتقاط أنفاسه خاطفا نظرة سريعة على باب الغرفة « البدو قالولى لازم تدفع فلوس كتير.. قلتلهم ماعندي، جابوللى تليفون وقالولى كلم اهلك يدفعولك وإلا سنقتلك ونأخذ أعضائك...، احد أفراد الأمن وصف لنا وضع ياسر قائلا «ينام كالمولود فى بطن أمه منكمش فى أخر السرير وجسمه كله بيترعش» ليقاطعنا ياسر قائلا « انا أسف كان نفسى اخلق حياة جميلة لى ولأطفالى «... ياسر تمكن من الهرب من البدو بعدما القوه فى الصحراء لأسباب لايعلمها إلى الله حتى عثرت عليه قوات حرس الحدود لتسلمه لمستشفى العريش العام.. قصة ياسر تتشابه مع قصص الكثيرين من الأفارقة النازحين بقصد الهرب إلى اسرائيل فى رحلة هجرة غير شرعية عبر الحدود المصرية.

رباب عبد الغنى سليم ناشطة حقوقية تعمل تطوعا فى غسل وتكفين جثث الأفارقة أكدت أن 50٪ من الجثث التى تأتى تكون منزوعة الأعضاء، خاصة « الكبد والكلى والقرنية وأحيانا القلب » يتم وضع تلك الاعضاء فى ثلاجات صغيرة بعد استخراجها فى غرفة مجهزة لانتزاع الأعضاء أو فى عربة صغيرة أشبة بعربيات الإسعاف وتنقل عبر الحدود أو إلى بعض المستشفيات الاستثمارية التى سحب منها الترخيص أكثر من مرة.

و تضيف رباب «الافارقه يعتقدوا أن إسرائيل هى ارض النعيم مايعرفوش أن الفتيات يغتصبن من عصابات البدو وإذا نجحوا فى العبور لإسرائيل يمتهن الدعارة والرجال يعملون فى الجيش الإسرائيلى واغلبهم يصبح «جواسيس».

حادث سيارة وقع منذ عدة ايام فى طريق « المهدية»، كشف النقاب عن استمرار تجارة الأعضاء بشمال سيناء رغم نفى جميع السلطات الأمنية، حيث فوجئ اهالى قبائل «الشيخ زويد» وفقا لرواياتهم إن السيارة التى توفى فيها طبيب يدعى «س.ع »، كانت تحمل ثلاجة صغيرة تحوى مجموعه من الأعضاء .

تهريب الأعضاء او الأغشية المنتزعة من جسد الأفارقة عبر الحدود إلى إسرائيل امر سهل حيث يتعاون ضباط الجيش الإسرائيلى مع بدو من سيناء من منطقتى القسيمة ووداى الجمر، ووفقا لتقرير مركز الدراسات السودانية فإن ثمن الكلية فى مصر يصل إلى « 30 الف دولار »و «40 الف دولار للخصية الواحدة » و«40 ألف دولا ثمن الرحم » ويبلغ طاقم الأسنان السودانى «15 ألف دولار » وكذالك تعرض العيون والأجهزة الداخلية حتى القلب للبيع.

اللافت ان كل هذه الممارسات تحدث على الرغم من ان المادة السادسة من قانون مكافحه الاتجار بالبشر رقم 64 لعام 2010، تنص على معاقبة كل من ارتكب جريمة الاتجار بالبشر بالسجن المؤبد والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنية .

المفاجأة الأخرى تكمن فيما كشفه الشيخ محمد رشيد شيخ قبيلة التياها – الذى أكد أن أشهر الأشخاص المتاجرين بالأفارقه والمتعاملين مع إسرائيل هو شخص يدعى (س.. ن)، هارب من حكم بالمؤبد ويعرف نفسه «بالسلطان» يعرف بأنه مقتدر يملك كثير من المال والسلاح، ويضيف الشيخ ان (س.. ن) يقوم بتخبأة الأفارقة فى كهف سرى يبعد 40 ك تقريباً عن مدينة « نخل» طريق نفق «نويبع» ويبعد عن العريش 155 كيلو متر مشيرا إلى انه مكان نائى لايوجد به احد، يقول الشيخ « كنا نرى لديه احيانا سيارة بيضاء كبيرة أشبة بعربية الإسعاف تأتى له عند منزله، وفى إحدى المرات وجد بعض الشباب لديه طبيب تقريبا فى الخامسة والثلاثون من عمره، اعتقدنا وقتها انه مريض، إلا أننا عرفنا فيما بعد انه طبيب ثم فوجئنا بوجود عدد كبير من الافارقه عنده، وفى احدى الجلسات العرفية اقر انه يتاجر فى الرقيق فقط كوسيلة للمعيشة

على اعتبار انه كغفيرة من أهل سيناء بلا عمل، إلا أن خوف أهل القرية من احتمال تحويل الأمر لمافيا جعلنا نجبره على الرحيل وبالفعل هاجمناه منذ شهرين إلا انه هرب، وبعدها اكتشفنا مقبرة جماعية على بعد 500 متر من منزله، بها العديد من الجثث الممزقة وكثير من الهياكل العظمية».

وهنا التقط طرف الحديث ضيف الله من قبيلة التياها احد الشباب الذى شارك فى عملية اقتحام منزل (س.ن) الرجل الذى يعرف عنه انه من اكبر المشتغلين بتجارة الأعضاء المنتشرة فى شمال سيناء، ليقول «عندما اقتحمنا منزلة منذ 30 يوم تقريبا وجدنا ورق يدل على تحويل اموال للرجل من اسرائيل، مشيرا انهم عثروا على المغارة السرية التى يخبئ بها الافارقه بعد تتبع دليل إطار العربة على الرمال، ليؤكد أنهم حينما اكتشفوا المكان وجودوا بقايا جثث وما يقرب من 80 شخص لا يزالون على قيد الحياة، وقاموا بعدها بتسليمهم لقسم شرطة نخل .

كان من الضرورى التحقق من المعلومات التى أدلى بها أفراد قبيلة التياها، وهو ما دفعنا إلى زيارة المنطقة التى يوجد بها منزل « س. ن »، وهو عبارة عن منزل بسيط كغيره من المنازل المتطرفة فى شمال سيناء، يقع فى منطقة خالية تماما من البشر، يتكون من 4 حجرات، وبالفعل على بعد ما يقرب من 500 متر، يوجد كهف ومغارة تبلغ مساحتها تقريبًا 1000 متر، فى أرضية المغارة تُلقى على الأرض بعض علب الطعام واشولة من البصل وعلب العصير وبجوارها بقايا هياكل عظمية وجثث مضروبة العنق وأخرى فى تحلل كامل الشيخ رشيد أوضح ان معظم تلك الجثث يؤخذ منها كل شىء حتى دمائها، ليشير بقولة لا ينجو من هؤلاء الأفارقة إلا من رحم ربى... وحاولنا كثيرا التصدى لهذا المجرم، إلا انه هرب بمعاونه اتباعه من اهل عشيرته والى الأن لانعرف مكانه.

فى اتصال تليفونى مع شاب اريترى يدعى «وليد داوود» من داخل «سجن رمانة» قرب العريش تحدث «اليوم السابع» مع الشاب ابن الثلاث وعشرون عاما، والذى وصف رحله النازحين من اريتريا إلى السودان ثم إلى سيناء، مؤكدا ان البداية كانت مع احد المنظمات الدولية فى السودان المختصة بشئون دارفور، والتى تحصلت على اموال منه ومن اصدقائه تتراوح بين «1000 - 2000 دولار »، مشيرا ان بعض الهاربين لا يلجأون إلى هذه المنظمات ويكتفون بعلاقاتهم مع بعض السماسرة، ممن هم على علاقة ببدو

فى شمال سيناء، يقول داوود « فى مدينة «كسلا » اتفقت مع احد الأشخاص على الهرب لإسرائيل على أن يكون النقل مجانا وان ادفع 10 آلاف دولار عند الوصول لسيناء عن طريق عربات لاند كروزر تحمل مابين 15- 17 شخص، ولو حاول احدنا التحرك من السيارة يطلق عليه الرصاص مباشرة.. نحن لم نكن نعرف أين نحن أو إلى أين سنستقر حتى نذهب لإسرائيل كل مانعرفه هو أننا سنذهب إلى سيناء، داوود اشار إلى أنهم اثناء احتجازهم لدى البدو فوجئوا بمضاعفة المبلغ، ومن لايدفع يعطوهم تليفونات اهله للتواصل معهم بعد تلقيهم لجرعة تعذيب بوسائل متنوعة كالضرب بالسوط والخراطيم وإلقاء المياه الساخنة على جسدهم... وبعد صمت دام لفترة حاول داوود أن يصف مشهد قتل صديقة أمام عينه بيدى البدو قائلا «قتلوا زميلى «روزانى برهانى» أمامنا واخذوا جثته وألقوها بالصحراء ليؤكدوا على تنفيذ تهديداتهم فى حاله عدم دفعنا للفلوس».

حمدى العزازى رئيس جمعية الجيل الجديد لحقوق الإنسان بشمال سيناء، اكد أن عدد القتلى الأفارقة زاد بعد ثورة يناير نظرا لزيادة معدل الانفلات الامنى فى المنطقة، وهو ما يتفق بالفعل مع التقرير الصادر من مركز دراسات السودان والذى يؤكد الأحداث السياسية فى مصر عقب انشغال العالم بمجريات ثورة 25 يناير، أدت إلى ممارسة المهربون أعمالا أكثر خطورة إذ يتم حبس المتسللين كرهائن فى الشقق فى سيناء او المزارع ولا يطلقون سراح احدهم إلا عقب قيام ذويه بدفع فدية تصل إلى 10 آلاف دولار .

ويؤكد عزازى ان المقابل الذى تحصل عليه عصابات البدو هو إما شحنة من الأسلحة أو اموال، فى حين تقوم إسرائيل ببيع تلك الأعضاء المهربة بثلاث اضعاف المبلغ للحالات الحرجة لجميع أنحاء العالم، مشيرا إلى أن بعض المنظمات السودانية المهتمة بملف دارفور تحصد أموالاً من الأفارقة الراغبين فى الهروب مقابل حصولها على مبلغ يتراوح من «1000- 2000 دولار» لتساعدهم على الهرب من السودان لإسرائيل على أن يتم تجنيدهم فى الجيش الإسرائيلى .

وعن تلك العصابات أكد عزازى بأنها متعددة الإجرام قائلا « تلك العصابات ليس لها اختصاص محدد، فهى جماعات مسلحة تتاجر بالمخدرات والسلاح، وأحيانا يستغلون الافارقه لزراعة الحشيش، ناهيك عن الاستغلال الجنسى لبعض النازحات

الأفريقيات فكثير من الفتيات يتعرضن للاغتصاب والحمل سفاحا من العصابات بعد عجزهن عن دفع الفدية».

تقرير الاتجار بالبشر الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية العام الماضى، جاء فيه أن مصر تحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم فى الاتجار بالبشر، كما أن مصر تعد محطة انتقالية هامة فيما يخص الاتجار فى النساء بين أوروبا الشرقية وإسرائيل بشكل اساسى، كما أشار التقرير إلى تراوح أسعار الأعضاء المباعة والتى تم سرقتها من الأفارقة بعد قتلهم، لتباع داخل إسرائيل بمبالغ تتراوح من 100- 150 الف دولار .

سعيد العتيق ناشط سياسى بشمال سيناء يؤكد أن عمليه تسهيل هرب الأفارقة من القرن الأفريقى تتم عن طريق كوبرى السلام أو نفق الشهيد احمد حمدى ويكون فى ساعات متأخرة من الليل، تحديدا فى آخر ساعتين من خدمة الضباط أو المجندين بتلك المناطق حتى لا يكتشف أمر من يقوم بتسهيل تلك العملية المحرمة دوليا .

بينما يؤكد الدكتور عماد الدين الشحات رئيس مصلحة الطب الشرعى فرع بورسعيد والمسئول الأول عن تشريح الجثث بشمال سيناء، يؤكد أن هناك بعض الجثث لا يتم تشريحها لأسباب غير معروفه، يقول الطبيب « أحيانا لا نرى جثث معينة وعندما نسأل عن السبب نسمع عن صدور قرارات بمنع تشريح بعض تلك الجثث، وأحيانا يقال لنا أن السفارة التى تتبع لها الجثة تأبى تشريحها وتطلب إيفاده لهم فورا، مؤكدا أن من افضل الأعضاء التى يمكن تهريبها، هى قرنية العين حيث حفظها فى ثلاجات معينة، ويمكن استخدامها خلال 24 ساعة من يوم استخراجها بالاضافة إلى انها ليست من العمليات المعقدة ولاتحتاج لمعدات كثيرة».

معلومات التى كشفنا عنها عبر رحلة طويلة لا تزال لها تفاصيل وأبعاد اخرى سنكشفها فى الفترة القادمة، بهدف التخلص من تلك العصابات التى تبث مشاعر الخوف على هذا البلد من داخليا وخارجيا.

اليوم السابع» تكشف فى تحقيق استقصائى عابر للحدود مافيا دولية لتهريب المبيدات المحرمة لمصر.. المبيدات تدخل البلاد بأسماء مزورة ويعاد تعبئتها بماركات محلية وعالمية فى مصانع بير السلم

الأحد، 25 ديسمبر 2011 - 11:46

تحقيق استقصائى اجراه - كمال مراد



يكشف هذا التحقيق الاستقصائى خفايا مافيا دولية تستغل ضعف الرقابة على المنافذ الجمركية لإدخال مواد محظورة من الصين ودول جنوب شرق آسيا عن طريق وزارة الصحة، استمر العمل فى التحقيق عامًا كاملاً حتى يرى النور، تتبع خلالها كاتب التحقيق شركة مصرية تدخل مواد خامًا من الصين عن طريق وزارة الصحة المصرية، ثم تستخدمها فى تصنيع مبيدات زراعية مقلدة، مغشوشة ومحرمة دوليًا.. فى الجزء الأول يضىء كاتب التحقيق مسارات البضائع المحرمة من بلد المنشأ وصولاً إلى مقصدها النهائى فى مصر.. وهكذا تتبع الشركة الصينية المصدرة للمواد الخام وأوهمها برغبته فى عقد صفقة معها لإدخال شحنة مبيدات لمصر. كشفت هذه المراسلات الأساليب التى تتبعها الشركة الصينية فى إدخال المبيدات المحرمة والمحظورة إلى مصر، ووجدت أن هذه الشركة لا تمتلك شهادات تسجيل لإنتاج هذه المبيدات داخل الصين. حصل كاتب التحقيق فى نهاية هذه المراسلات على دعوة لحضور المعرض الدولى للمبيدات بالصين الذى يقام فى مدينة «شنغهاى» خلال أكتوبر فى الجزء الثانى يتتبع كاتب التحقيق خيوط الشركة المحلية داخل مصر ويتمكن من

الحصول على محاضر قضايا وأوراق رسمية تثبت قيام الشركة بإنتاج مبيدات مقلدة ومغشوشة ومحرمة دوليًا تستخدم فى الزراعة داخل مصانعها ، وذلك عن طريق وزارة الصحة المصرية التى تمنح الشركة موافقات استيراد لإدخال المواد الخام المستخدمة فى تصنيع المبيدات بعيدًا عن وزارة الزراعة. وهذا يؤدى لإصابة مصريين بأمراض خطيرة ويؤثر على البيئة بكل عناصرها.

عندما تدوى صافرات السفن العملاقة معلنة وصولها إلى الموانئ المصرية تكون حمولتها «المحرمة دوليًا» من المبيدات والمواد الخام القادمة من الصين والهند قد أنهت رحلتها البحرية فى ظروف غامضة يشوبها تحايل فى بيانات أوراق التصدير ومانفيست البضائع، على ما سيكشف هذا التحقيق الميدانى.

بعد ذلك تبدأ المواد الخام - التى تدخل خطوط إنتاج محلية تحت مسميات غير محظورة - رحلة أخرى داخل مصانع سرية تنتج مبيدات مقلدة ومغشوشة يتم توزيعها فى الخفاء على الفلاحين المصريين كاتب هذا التحقيق تتبع رحلة المبيدات المحرمة من الموانئ الصينية حتى وصولها إلى الموانئ المصرية؛ ورصد عمليات غش وتقليد تقوم بها «مصانع بيرالسلم» التى تعمل فى سرية تامة بعيدًا عن الجهات الرقابية يتتبع هذا الجزء من التحقيق مسارات رحلة استيراد المواد المحرمة دوليًا من الصين، التى تتهم شركاتها - إلى جانب الهند - بتصدير هذا النوع من المواد الخام بعيدًا عن رقابة السلطات المحلية فى مصر ودول أخرى، وأحيانًا بالتواطؤ مع مسؤولين فى هذه الدول بداية الخيط فى مصر كانت بداية تتبع الشركة المصرية وعلاقتها بالشركة الصينية من معرض «صحارى للزراعة والغذاء» السنوى، الذى أقيم من 25 إلى 28 سبتمبر 2010 خصّص ذلك المعرض عدة أجنحة لشركات تجارة المبيدات، من ضمنها إحدى شركات مجموعة «icm» وهى من كبريات الشركات المصرية العاملة فى مجال تصنيع مبيدات «الصحة العامة». كانت هذه الشركة قد واجهت اتهامات بالاتجار غير الشرعى فى المبيدات الزراعية المقلدة والمحظورة، وذلك بعد أن ضبط بأحد مصانعها كميات ضخمة من هذه المبيدات، وفق محضر الدهم رقم 686 لسنة 2007، الذى أثبت فيه قيام الشركة بتقليد وتصنيع مبيدات محرمة دوليًا بمصنعها فى مدينة بدر الصناعية، ولا تزال القضية متداولة أمام القضاء المصرى رغم قرار المحكمة استمرت الشركة فى نشاطها. فطبقًا لأوراق القضية رقم 3913 لسنة 2009

جنح وادى النطرون وجهت لمدير الشركة تهمة ضبط مبيدات محرمة بمخزن فى طريق مصر إسكندرية الصحراوى عثر بداخله على مبيد «التيمك» المحرم دوليًا بالإضافة لمبيدات مقلدة ومغشوشة ومواد مجهولة المصدر وفى عام 2010، قدمت الشركة نفسها بصفتها إحدى شركات مجموعة «i.c.m» المتعددة المجالات فى مصر فضلاً على دورها فى بعض الدول العربية، بحسب المعلومات المدرجة فى دليل المعرض وعلى موقع الشركة الإلكترونية، أنشئت شركة «icm» عام 1991، وهى تنشط فى مجالات مختلفة مثل تصنيع المبيدات الحشرية والفطرية والأسمدة الزراعية ومبيدات الصحة العامة وتنسيق الحدائق والرشاشات الزراعية وماكينات الضباب الحرارى والرذاذ. وتعد الشركة وكيلاً لكبريات الشركات العالمية التى تعمل فى هذه المجالات وتدرج الشركة فى منشور المعرض وموقعها الإلكترونى قائمة منتجاتها من المبيدات الزراعية ومبيدات الصحة العامة. وتذيل اللائحة بأسماء عدد سبع شركات أجنبية تؤكد الشركة المصرية أنها وكيل حصرى وموزعة لمنتجات هذه الشركات من المبيدات. من خلال تصفح مواقع هذه الشركات «الأجنبية» المتعاملة مع الشركة المصرية تبين أنها شركات «صينية وهندية».

كانت هذه الشركات ومواقعها الإلكترونية بداية الخيط الذى تتبعه كاتب التحقيق لتقصى خط سير المواد الخام المحظورة والمقلدة - بدءًا من خروجها من مصانع هذه الشركات وحتى دخولها مصر. وكذلك الكشف عن الوسائل التى تتبعها الشركات المصرية، لتمرير هذه المواد المحظورة عبر الموانئ بعيدًا عن الجهات الأمنية والرقابية داخل مصر: مصلحة الجمارك والضرائب المصرية والمعمل المركزى للمبيدات التابع لوزارة الزراعة وشرطة المسطحات المائية والتموين التابعة لوزارة الداخلية، والجهات الرقابية فى وزارات الصحة والبيئة والتجارة والصناعة وحماية المستهلك عجزت هذه الجهات مجتمعة عن التصدى لمافيا تجارة المبيدات المهربة، ومصانع «بير السلم» التى تنتشر فى محافظات مصر، وتقوم بغش وتقليد المبيدات ثم توزعها فى الخفاء على الفلاحين المصريين الذين يستخدمونها فى الزراعية، مما ينتج أضرارًا بيئية وصحية خطيرة تصيب المواطن المصرى وقع الاختيار على شركة «nanjing essence-fine chemical» وتعنى بالعربية «الزهرة الجميلة»: إحدى الشركات التى ورد اسمها فى المنشور الدعائى لشركة «i.c.m» وعلى موقعها الإلكترونى يقع مصنع الشركة الصينية فى مدينة «نانجينغ»، عاصمة مقاطعة «جيانغسو» شرق

الصين، وهى من أكبر المدن المتخصصة فى صناعة المبيدات بالصين. يضم المصنع مجموعة مخازن ومبنى إداريًا، وقسمًا للأبحاث والتطوير، بالإضافة للمصنع الذى يقع على مساحة 16 ألف متر مربع، بطاقة إنتاجية 10 آلاف طن مبيدات سنويًا، واستثمارات تبلغ 137000000 يوان أى ما يساوى 21 مليونًا و750 ألف دولار، تصدر الشركة مبيدات لعدة دول فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، ومنها دول عربية كالسعودية والأردن واليمن ومصر رحلة المخاطبات خاطب كاتب التحقيق الشركة الصينية على بريدها الإلكترونى بتاريخ 31 / 3 / 2011 على أساس أنه ممثل لشركة مصرية تحت اسم «الزهراء للصناعة والتجارة» تعمل فى مجال تعبئة وتصنيع المبيدات المستخدمة فى مجال الزراعة. وطلب من الشركة الصينية أسماء منتجاتها من المبيدات وعوض أسعارها فى اليوم التالى وصلت رسالة على بريد «شركة الزهراء» من موظف التسويق بالشركة الصينية ويدعى «Michael Shu» تحتوى على قائمة بها ما يزيد على 150 نوعًا من المبيدات الحشرية والفطرية ومبيدات الأعشاب والنباتات، طلب موظف التسويق تحديد أنواع المبيدات التى نحتاج إليها تم تحديد تسعة أنواع من المبيدات «سيبرميثرين، ديكوفول، دايميثويت، الأترازين» وهى مبيدات يحظر استخدامها فى مصر بموجب القرار رقم 719 لسنة 2005، وأيضًا أنواع مبيدات أخرى مصرح باستخدامها فى مصر «الملاثيون، دلتامثرين، امدا – سيهالوثر، الكلوربيريفوس، ديازينون» أرسل قائمة بهذه المبيدات للشركة الصينية وطلب فى هذه الرسالة عروض وتفاصيل عملية الدفع والتسليم فى اليوم التالى وصلت رسالة الجانب الصينى، طلب فيها موظف الشركة تحديد الكميات المطلوبة لوضع السعر النهائى وحجم العينات المطلوب إرسالها تم تحديد حجم الكميات بـ 500 كيلو من كل نوع و2 كيلو أو لتر لكل عينة من المبيدات، وطلب فى هذه الرسالة أن ترسل الشركة جميع الشهادات والتراخيص الخاصة بهذه المبيدات.

بعد يومين جاء رد موظف الشركة الصينية فى رسالة مختصرة، جاء فيها أن إرسال العينات عن طريق شركات النقل «دى إتش إل أو فيديكس أو يو بى إس» سيكون بأسماء مواد كيميائية أخرى غير المبيدات، حتى يسمح لهذه المواد بالعبور من الجمارك دون مشاكل. كشفت هذه الرسالة عن الطريقة التى تستخدمها الشركة الصينية فى إدخال المبيدات إلى مصر، وذلك عن طريق أسماء مواد كيميائية أخرى جاء الرد على ذلك بأنه لا توجد أى مشكلة فى دخول المبيدات بأسماء مواد كيميائية

آخرى مادام هذا يضمن دخولها لمصر دون مشاكل، وهو ما أكسبنا ثقة الجانب الصيني وفي رسالة أخرى من موظف الشركة الصينية، أخبرنا بمعلومة غاية في الأهمية، وهي أن الشركة الصينية لا تمتلك شهادات التسجيل في «ICAMA» وهي اختصار «معهد مراقبة المواد الكيميائية الزراعية» التابع لوزارة الزراعة الصينية والمنوط به مراقبة وتسجيل منتجات الشركات الصينية. وهو ما يعني أن الشركة الصينية لا تمتلك شهادات تسجيل لمنتجاتها داخل الصين، وتقوم بتصديرها لدول العالم، ومن ضمنها مصر، وهي مبيدات محرمة دوليًا ومحظور تداولها كما ورد بقائمة الشركة حاول كاتب التحقيق معرفة تفاصيل أكثر عن طريقة دخول المبيدات المحرمة دوليًا والممنوعة عبر الموانئ المصرية. فطلب من موظف الشركة الصينية المساعدة في إدخال المبيدات غير المصرح بها لمصر، وأخبره في نهاية الرسالة بأن صاحب الشركة المصرية «الزهراء» سيزور الشركة الصينية في أقرب فرصة للاتفاق على التفاصيل.

رد موظف التسويق بالشركة الصينية على هذه الرسالة بمجموعة من الأسئلة حاول من خلالها استكشاف وضع شركة الزهراء القانوني والتجاري مثل خطة التسجيل؟ وهل سبق أن قمنا بتسجيل مبيدات قبل ذلك أم لا؟

وكان رد كاتب التحقيق على هذه الأسئلة بأن هناك شركة أخرى لديها بعض شهادات التسجيل داخل مصر ستساعدنا في إدخال المبيدات بسهولة وفي نهاية هذه الرسالة سألنا موظف الشركة الصينية عن المعرض السنوي للمبيدات الذي يقام في الصين للشركات الصينية العاملة في مجال تصنيع المبيدات؟ وطلبنا منه مرة أخرى معرفة السعر النهائي للكميات المطلوبة من المبيدات وتكلفة إرسال العينات من الصين إلى مصر.

بعد يومين أرسل موظف التسويق بالشركة الصينية تكلفة إرسال العينات: 1025 دولارًا أمريكيًا، وقال في رسالته إن معرض المبيدات في الصين يقام مرتين كل عام في شهر مارس في مدينة «كانك» والثاني في شهر أكتوبر في «شنغهاي» القريبة من مدينة نانجينج، مقر مصنع الشركة. وبمنتهى الود وجه لنا دعوة للسفر للصين لحضور المعرض ومشاهدة مصنع الشركة الصينية.

طلب كاتب التحقيق من الجانب الصيني أن يرسل رقم حساب الشركة الصينية

لتحويل ثمن العينات وتحديد ثمن شحنة المبيدات المطلوبة فى حال الاتفاق حسب الكميات التى تم تحديدها مسبقًا، وفى ذات الرسالة حاول كاتب التحقيق معرفة تفاصيل دخول «المبيدات المحرمة والممنوعة» إلى مصر عبر الجمارك المصرية بعيدًا عن الجهات الرقابية. فأخبر موظف التسويق بالشركة الصينية أن الشركة المصرية «الزهراء» كانت تحصل على هذه المبيدات من بعض الشركات المصرية التى تستورد من الصين فى عبوات بدون أى بيانات، وطلبنا منه مساعدتنا فى هذه العملية بعد مرور أربعة أيام رد موظف التسويق بالشركة الصينية برسالة جديدة ورد بها رقم حساب الشركة كما يلى:

«ESSENCEFINE-CHEMICA (U.K) LIMITED» على بنك « SHENZHEN DEVELOPMENT BANK CO., LTD. NANJING BRANCH»، وعنوانه شارع تيودور، كارديف، جانب النهر، ويلز طلب موظف الشركة الصينية فى هذه الرسالة تحويل المبلغ المتفق عليه 1025 دولارًا، وقال «إذا كنت فى حاجة لتأشيرة لزيارة الصين أخبرنا بذلك، عندما تحضر إلى الصين ستشاهد مصنعنا» وردًا على أسئلتنا حول دخول المبيدات بأسماء أخرى قال: «لا توجد مشكلة فى تغيير الأسماء لمساعدتك فى استيراد سهل، نحن نعرف أن مصر تعتبر سوقًا كبيرة، لدينا خطة جيدة وسيكون تعاونًا آمنًا وسلسًا». وفى نهاية الرسالة أرفق موظف الشركة الصينية قائمة بالأسعار النهائية، للمبيدات التى طلبناها على أساس 500 كيلو أو لتر، من كل نوع فوب من ميناء شنغهاى بالصين. الملاحظ فى رسالة موظف الشركة الصينية أنه أخبرنا عن خطة لدخول المبيدات بأسماء أخرى، ولكنه لم يفصح عن تفاصيل أكثر عن هذه الخطة.

قرر كاتب التحقيق إرسال الرسالة الأخيرة وسؤال الجانب الصينى بطريقة مباشرة عن آلية دخول المبيدات إلى مصر والأسماء الكيميائية التى ستدخل بها والمنافذ الجمركية الآمنة لتنفيذ هذه العملية؟

جاء رد موظف التسويق بالشركة الصينية على هذه الرسالة بمجموعة أسئلة تكشف عن مدى قلقه من إبداء أى تفاصيل أخرى. فسأل كيف توصلنا لشركته؟ هل يوجد لدينا موظف صينى بالشركة «المصرية»؟ وفى النهاية أخبرنا بأن العينات ستصل خلال 4 - 5 أيام، وسيخبرنا بالأسماء التى ستدخل بها قبل إرسالها لمصر

وكان رد كاتب التحقيق على هذه الرسالة بأننا لن نجازف بأموالنا ويجب أن نعرف كل التفاصيل قبل بداية أى تعامل.

وبعد مرور أربعة أيام جاءت رسالة من موظف التسويق بالشركة الصينية يخبرنا فيها بأن العينات جاهزة وسترسل لمصر عن طريق شركة «فيدیكس» للنقل السريع وستصل بعد 3 أو 4 أيام من تاريخ تحويل المبلغ المالى المحدد للعينات وهو 1025 دولارًا عند هذا الحد قرر كاتب التحقيق التوقف عن مراسلة الشركة الصينية حتى لا يتورط فى عملية استيراد لمبيدات محرمة دوليًا وممنوعة من الدخول لمصر الغريب أن كاتب التحقيق تلقى دعوة لاحقًا من الشركة الصينية بتاريخ 12 سبتمبر لحضور المعرض الدولى للمبيدات الذى يقام سنويًا فى أرض المعارض بشنغهاى خلال الفترة من 20 إلى 22 أكتوبر 2011.

من خلال هذه المراسلات نبش كاتب التحقيق مسارات رحلة خامات المبيدات المحرمة من بلد المنشأ إلى مصانع «بير السلم»، قفزًا فوق حواجز الجمارك ومعايير الدولة المصرية.

فى الجزء الثانى غدًا، يتتبع الكاتب مراحل تصنيع وتوزيع المبيدات المغشوشة والمقلدة، وصولاً إلى الفلاح البسيط، ومنه إلى المستهلك المصرى فى ورشة عمل بحضور ممثلين عن الجمعيات الرقابية والحكومية وإلى أن تصل غداً لتتبع مراحل وتصنيع وتوزيع المبيدات المغشوشة فى مصر نتوه إلى أنه نظرًا لخطورة هذه المبيدات عقدت أواخر 2010 ورشة مغلقة بنادى شرطة المسطحات المائية بعنوان «مكافحة الاتجار غير الشرعى والغش فى المبيدات»، بحضور ممثلى ست جهات حكومية. وقد نشرت حوارات الورشة على موقع المعمل المركزى للمبيدات التابع لوزارة الزراعة المصرية، كما نقلت الصحف القومية تصريحات لمسؤولين تثبت وجود مبيدات مغشوشة ومقلدة فى السوق المصرية تصنع فى مصانع «بير السلم» وتوزع فى سرية على الفلاحين.

وأثناء المناقشات التى دارت خلال الورشة كشف الدكتور منير محمد الماظ مدير المعمل المركزى للمبيدات بوزارة الزراعة أن المعمل رصد خلال عام 2009 مبيدات مهربة ومغشوشة فى عدة محافظات. وتصل نسبة هذه المبيدات فى محافظة الإسكندرية 19٪ وفى الإسماعيلية 10.9٪ وفى المنيا 63.2٪ وفى الدقهلية 19٪، وهو

ما يدل على تفاوت نسبة المبيدات المغشوشة والمهربة من محافظة لأخرى

ويرى سعيد ناصر مدير عام التهرب الجمركى أن للمهربين طرقًا متعددة فى إدخال المبيدات المغشوشة، حدد منها استخدامهم لوثائق مزورة تحمل شهادات جمركية لمواد غذائية توضح أن ما بداخل الحاويات عبارة عن بضائع للاستهلاك الآدمى.. ويوضح ناصر أن هناك مهربين يستخدمون وثائق جمركية وإجراءات سليمة، لكن غرض الاستخدام يتغير فى السوق المحلية مثل مركبات الصحة العامة أو الكيميائيات الصناعية وتستخدم فى تحضير المبيدات، وهى عبارة عن مذيبات ومواد استحلاب غير مسموح بها للاستخدام الزراعى. بعض المهربين يدخلون براميل للمبيدات مغلقة ويكتب على إطارها مواد دباغة للجلود ومواد كيميائية، على ما يضيف ومن خلال فاعليات الورشة أرجع د. نبيل صابر مسؤول الوحدة الرقابية بالمعمل المركزى للمبيدات زيادة عمليات غش وتهريب المبيدات إلى ضعف الرقابة على بعض المنافذ الجمركية، والبيع فى محلات غير مرخصة وأيضًا من خلال باعة جائلين على عربات أو دراجات لا تخضع للرقابة، بالإضافة إلى ضعف المستوى التقنى لطباعة البطاقات الاستدلالية للمبيدات الأصلية مما يسهل غشها. وقال: «الحملات التى نفذها المعمل كشفت وجود مصانع الكارتون الخاص بالمبيدات والشركات التى تجمع عبوات المبيدات الفارغة وتعيد تعبئتها».

وأثناء انعقاد الورشة أعلن عن ضبط مصانع للمبيدات المغشوشة داخل عمارات سكنية فى محافظتى الإسماعيلية والبحيرة، بالإضافة إلى انتشار مطابع غير مرخصة فى تلك المناطق تطبع بونات المبيدات ذات الماركات العالمية على أنها استيراد دولة السعودية أو تونس، أو إنتاج شركة النصر، وتسجل عليها أرقام تليفونات مجهولة يصعب الوصول إليها.

وبعد انتهاء الورشة أعلن العقيد عادل سامى مدير إدارة المسطحات المائية بالدقهلية عن تورط المدير السابق للرقابة على المبيدات بمحافظة الدقهلية فى «الاتجار غير الشرعى للمبيدات المغشوشة وعن ضبط ست شركات وهمية» متخصصة فى إنتاج وتجارة المبيدات المغشوشة والمهربة، منها شركة «بغداد الدولية» وحرر لها المحضر 1311 جنح لسنة 2010 و«جرين ستار» وحرر لها المحضر رقم 1276 لسنة 2010 و«الوطنية الوسيطة» وحرر لها المحضر رقم 1635 لسنة 2010 وفى محافظة الدقهلية أيضًا تم ضبط 15 طن مبيدات مغشوشة فى تسعة مخازن على

طريق المنصورة – دكرنس وحرر المحضر رقم 13096 لسنة 2010 تخص نائبًا برلمانيًا. وفى محافظة طنطا تم ضبط 3518 عبوة مبيدات مغشوشة، وحرر المحضر رقم 7351 قسم أول طنطا لسنة 2010.

ورغم الإجراءات التى اتخذتها الجهات الرقابية والأمنية لمحاربة مصانع «بير السلم» ووقف تجارة المبيدات المقلدة والمغشوشة، أعلنت وزارة الداخلية على موقعها الإلكترونى فى نشرة إعلامية صدرت فى 24 / 9 / 2011 عن قيام إدارة المسطحات المائية والبيئية برفقة لجنة فنية من وزارة الزراعة بضبط سبعة أطنان من المبيدات المغشوشة داخل مصنعين فى محافظة الشرقية بكامل خطوط إنتاجهما – معدات الخلط والتعبئة وتغليف المبيدات الزراعية المغشوشة والمقلدة. وكان المصنعان ينتجان مبيدات ويغلفانها باسم شركات وهمية عالمية ومحلية.

تكشف هذه القضايا وكميات المبيدات المقلدة والمغشوشة المضبوطة عن حجم انتشار مصانع المبيدات السرية فى محافظة مصر مؤسسة دولية ترصد تهريب المبيدات من الصين لدول العالم، وعلى الصعيد العالمى نبهت مؤسسة «كروب لايف» الدولية، وهى اتحاد عالمى يهتم بصناعة علوم النبات، وتدعم شبكة من الجمعيات الإقليمية والوطنية فى 91 دولة، إلى خطورة استخدام المبيدات المغشوشة والمقلدة فى الزراعة، ورصدت عملية تهريب المبيدات مقلدة من الصين إلى عدة دول: «إسبانيا وأوكرانيا والبرازيل وباراغواى وروسيا وبولندا».

تتم عملية التهريب عن طريق وثائق مزورة وشركات وهمية، ففى عام 2006 تضررت زراعة الذرة والبطاطس والطماطم، فى إيطاليا وإسبانيا وفرنسا بسبب استخدام مبيدات الأعشاب المقلدة، وفى نهاية نفس العام مُنى محصول الفلفل بخسائر فادحة بسبب استخدام مبيدات مقلدة أيضًا وفرض الاتحاد الأوروبى حظرًا على تصدير الفلفل الإسبانى لدول الاتحاد، وفى عام 2007 تمكنت السلطات فى إسبانيا من إلقاء القبض على شبكة إجرامية لتهريب المبيدات المقلدة والمغشوشة إلى إسبانيا قامت كروب لايف برصد ضبط الشرطة فى باراغواى بأمريكا اللاتينية، لمخزن ضخم يحتوى على كميات كبيرة من المبيدات المقلدة، وقد أكدت التحقيقات أن هذه المبيدات دخلت البلاد بطريقة غير شرعية، عن طريق وثائق مزورة وباسماء شركات وهمية، وقد كانت الكميات أكبر من حجم استهلاك باراغواى من المبيدات بـ 50

مرة تقريبًا ، وقد كشفت التحقيقات أن هذه المبيدات المقلدة كانت تعد للتهريب للدول المجاورة، ومنها البرازيل، والتى اتخذت إجراءات حماية صارمة لمنع دخول هذه المبيدات إلى أراضيها.

وفى أوكرانيا تم ضبط مخزن ضخم للمبيدات عام 2007، احتوى على 560 طنًا من المبيدات المقلدة والمغشوشة قادمة من الصين، وكانت العصابات التى جلبت هذه المبيدات تستعد لتهريبها لدول الاتحاد الأوروبى، ولم تستطع حكومة أوكرانيا تدمير هذه المضبوطات لأنها لا تمتلك الميزانية لذلك تحاول كروب لايف الدولية منع عمليات تهريب المبيدات المقلدة بالتعاون مع «ICAMA» معهد مراقبة المواد الكيميائية الزراعية التابع لوزارة الزراعة الصينية، عن طريق إرشاد مستوردى المبيدات من الصين، إلى ضرورة التأكد من أن الشركات الصينية التى يتم الاستيراد منها معتمدة لدى «ICAMA» ومصرح لها بإنتاج المبيدات فى الصين، ونبه المسؤولون فى كروب لايف إلى ضرورة التعاون الدولى بين سلطات الجمارك فى البلدان المختلفة، والتأكد من أن وثائق الشحن سليمة.

المراجع

1-Rosemary.Armaeo: **public perceptions of investigative reporting**, in M. Greenwald and J. Brent (eds) the big chill: investigative reporting in the current media environment (Iowa: Iowa state university press, 2000).

2-Rebort.Miraldi: **the Muckrakers-evangelical crusaders** (Westport, Connecticut, London: praeger publishers, 2000).

3-K.Brady: Remembering Ida Tarbell,the IRE Journal,31,2008.

4 – James L. Aucoin: IRE and The evolution of Modern American Investigative journalism 1960 – 1990, **unpublished Dissertation Doctoral,** University of Missouri. Columbia , 1993.

5-Marilyn, Greenwald and Joseph .Bernt:**Enterprise and investigative reporting in metropolitan newspapers :1980 and 1995 compared,** in the big chill: investigative reporting in the current media environment (Iowa: Iowa state university press, 2000).

6- David. Protess , et al : **the journalism of outrage : Investigative Reporting and agenda a building in America** (new York : Guilford press , 1991).

7- Andrew D. Kaplan: Investigating the Investigators Examining the Attitudes, perceptions, and Experiences of Investigative journalists, in the Internet age, **unpublished Dissertation Doctoral**, university of Maryland, college park, 2008.

8-Martin, Linsky: Impact-**How the press affects federal policymaking** (New York:w.w. Norton company,1986).

9-Russell A.Mann: investigative journalism in the gilded age: A study of the detective journalism of Melville E. Stone and the Chicago morning news, 1881-1888, **unpublished Dissertation Doctoral,** university of Southern Illinois University, 1977.

10- Laura McCreery: Queen of Muckrakers: Jessica Minford's contributions to American journalism, **unpublished Master these**, Faculty of journalism and Mass Communication, San Jose state university, 1995.

11-42-James.S.Ettema, Theodore.L.Glasser: **Custodians of conscience: investigative journalism and public virtue** (New York: Columbia university press, 1998).

12- J. Altschull. Herbert: **from Milton to mcLuhan : the ideas behind American journalism** (new York: Longman,1990).

13-Frank.E.Fee.Jr: Reconnecting with the body politic: toward disconnecting Muckrakers and public journalists, **American Journalism**, vol, 22, no, 3,2005.

14- Louis Filler: the muckrakers (Stanford ,CA :Stanford university press,1993).

15-See:

- Justin Kaplan: **Lincoln stiffens: A Biography** (New York: Simon and Schuster, 1974).
- Patrick E.Palermo: **Lincoln stiffens** (Boston: Wayne publishers, 1978).

16- William David .Sloan: **Perspective on mass communication history** (hillsdale,NJ: Lawrence Erlbaum associates,1991).

17- B. Shapiro: **Shaking the Foundations: 200years of investigative journalism in America** (New York: thunder's mouth press, 2003).

18-James W.Carey: the problem of journalism history, **journalism history,** spring1974

19- Michael G. Powell: The emergence and Institutionalization of regimes of Transparency and Ant – Corruption in Poland, **unpublished Dissertation Doctoral**, Rice University, Houston Texas, 2006.

20-**See:**

- Michael. Schudson: **Watergate in American memory: how we remember, forget .and reconstruct the past** (New York: basic books, 1992).
- Michael. Schudson: notes on scandal and the Watergate legacy, **American behavioral scientist**, vol,(11)47,no,9,2004.

21- Edward Jay. Epstein:" **Did the press uncover Watergate?** " Commentary, 58, 1974.

22- William E. Leuchtenburg:" **All the president's** men (new York: Holt,1995).

23-Peter Benjaminson and David Anderson: **investigative reporting** – second edition (Ames, Iowa: Iowa state university press, 1990).

24- Hugo De Burgh: **investigative journalism** (London: routledge, 2008).

25- James L. Aucoin: **The evolution of American investigative journalism** (Columbia, mo: university of Missouri press, 2005).

26- **SS:**

- Margaret .Defleur, Hanus: The Development and Methodology of computer – Assisted Investigative reporting, **unpublished Dissertations Doctoral**, Syracuse University, 1994.
- Margaret .Defleur, Hanus: **computer- Assisted Investigative reporting: Development and Methodology** (New jersey: Lawrence Erlbaum associates, 1997).

27- Leonard Downie and Robert Kaiser: **The news about the News: American journalism in peril** (New York: Alfred A.Knopf, 2002).

28- Paul. Williams: **Investigative reporting and editing** (Englewood, N.J: Prentice-Hall, 1978).

29- Clark R .Mollenhoff: **Investigative reporting: from court house to white house** (New York: Macmillan publishing Co,Inc, 1981).

30- David. Protess , et al : **the journalism of outrage : investigative Reporting and agenda a building in America** (new York : Guilford press , 1991).

31-Charles H.Raphael: investigated reporting: political –economic, representational and regulatory struggles over television documentary, 1960-1975, **unpublished Dissertation Doctoral**, northwestern university, 1997.

32-Gladys Lang and Kurt Lang: **the Battle for public opinion** (New York: Columbia university press, 1983).

33-Robert W.Green: **foreword in investigative reporters and editors**, the reporters' handbook (New York: martin press, 1983).

34- Bill. Kovach, T, Rosenstiel: **The elements of journalism** (New York: Three Reverses Press, 2007).

35- V.D. Fielder and D. H, Weaver: public opinion and investigative reporting, **newspaper research journal**, vol, 3, 1982.

36- عيسى عبد الباقي موسى : معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد- دراسة تحليلية ميدانية ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي بقنا 2004.

37- Judith Bloch, Kay Miller: **investigative and Depth reporting** (New York: Hosting house publishers, 1978).

38- William L .Reveres, **the other government power: the Washington media** (New York: universe books, 1982).

38- D. Spark: Investigative **reporting: A study in technique** (oxford: focal press, 1999).

39-Gwen .Ansell,et al: **investigative journalism in Africa" walking through a minefield " reporters without borders,**(C P J)2002.

40- Michael. Schudson: **discovering the news: A social history of American newspapers** (New York: basic books, 1978).

41- John Hohenberg; new patterns in public service, Columbia **journalism review, summer** 1992.

42-James H.Dygert, the **investigative journalist: folk heroes of a new era** (Englewood cliffs, N.J: Prentice-HALL, 1976)

43- John C.Behrens **: the type writer Guerrillas: close-ups of 20 Top Investigative reporters** (Chicago: nelson-hall).

44- Leonard Downie, Jr: the **new muckrakers** (New York: mentor, 1976).

45- Clark.Mollenhoff" investigative reporting : the precarious profession", **nieman reports**,summer,1976.
46-Carey McWilliams: its muckraking coming back ?, **Columbia journalism review**, fall, 1970.
47-Bruce. Itule andDouglas. Anderson:**news writing and reporting for today,s media** (new york:McGraw Hill ,2007).
48- Nwabueze.Chinenye: **Reporting: Principles, Approaches , Special Beats** (Owerri ,Imo: Top shelve publishers,2006).
49- Jeniefenwhitten- Woodring: watchdog or lapdog? Media freedom ,regime type,and government respect for human rights,**International studies Quartely** ,vol,53,2009,p.595-625.
50- Douglas M, Mcleod: watching the watchdog:antecedents of media perceptions,**paper presented at the annual meeting of the association for education in journalism and mass communication** ,washington ,dc,agust 10-13,1989,p-1-39.
51- Marsha A.Ducey:newspaper journalism a time.of industry change : an evaluation the current state of the watchdog role of print journalists, , **unpublished Dissertation Doctoral**,the university at buffalo-state university of new york ,2011.
52- Stephen Holmes: "**liberal constraints on private power? Reflections on the origins and Rationale of access regulation" In mass media and democracy**, ed. Judith Lichtenberg (New York: Cambridge university press, 1990).
53-Patrick Lee Pleasance and Elizabeth A.SKewes: personal and professional dimensions of news work: exploring, values and roles, **Journalism and Mass communication Quarterly**, vol, 80, No, 4, winter 2003.
54 – Julianne. Schultz: **Reviving the fourth estate .Democracy, Accountability and the media** (Cambridge: Cambridge universitypress, 1998).
55- Greta K .Weiderman: The watchdog role of newspapers: newspaper coverage of Sinclair broadcasting's announcement to air a one –sided documentary right before the 2004 presidential election, **unpublished Master these,** southern Illinois university Carbondale,2009 .
56- G.A, Donohue,P.J,Tichenor and C.N,Olien : A guard dog perspective on the role of media **,journal of communication** ,vol,45,no,2,1995.
57- Gerald c stone Mary K O'Donnell , Stephen Banning : public perceptions of newspaper's watchdog role , **Newspaper research Journal** , vol , 18 , No , 1-2 , 1997.

58- C. Glowaki ,T.J,Johnson and K.E. Kranenburg : use of newspaper political ad watches from 1988-2000, **newspaper research journal** ,vol,25,no,4,2004.

59-D. McQuail : **Mass communication theory** (thousand oaks, a: sage publication ,2000).

60-L. Levy: **The emergence of a free press** (new York: oxford university press, 1985).

61 –Garcia- Dicken ,H: **Journalistic standers in nineteenth** –Century America .Madison ,Wis: the university of Wisconsin press,1989.

62- JR.Powe,L: **The Fourth Estate and the constitution: freedom of the press in America** .Berkeley, a: university of California press,1991.

63- Rem. Rieder: Toothess watchdogs: the news Media, .WMD and Abu-ghraib, American journalism review, 2004.

64 - W. Francke : the evolving watchdog : the media's role in government ethics , **annals of the American academy of political and social science** ,vol,537,1995.

65- Bob Giles: reporting clashes with government policies, **Nieman reports,** 55(4), 2001.

66-J.kinsella: **Covering the plague: AIDS and the American media** (New Brunswick: Rutgers university press, 1989).

67-K.F, Kurtz: **the Reagan years A to Z** .Lowell, MA: Lowell house books, 1996.

68-L. Flee son: Were the watchdogs? **American journalism review,** vol, 23, no,6 ,2001 .

69-Maxwell E.McCombs and Donald Shaw: the agenda setting function of mass media, public **opinion quqrterly**, vol,36,1977.

70- David. protess , etal : **the journalism of outrage : Investigative Reporting and agenda a building in America** (new York : Guilford press ,1991).

71- Chad Raphael. et al: who is The Real target ? Media Response to controversial Investigative repotting on corporations, **journalism studies,** vol , 5 , No , 2 , 2004.

72- Mark Feldstein: Dummies and Ventriloquists- models of how sources set the investigative agenda, **Journalism**, vol, 8, no,5,2007 .

73 - Gladys Lang and Kurt Lang: **the Battle for public opinion** (New York: Columbia university press, 1983).

74- S.J. Barren and D.K .Davis: **Mass Communication theory: found Tim, ferment and future** (California: wads wrath publishing company 2000).

75- James w. tankard, Werner Joseph sever in: theories, origins method uses in the mass media (network: Wesley Longman, 1997).

76 - Norma Owens: press responsibility and public opinion transition, **Africa media review**, vol 8 ,No,1, 1994.

78 -أميرة العباسي ، رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية ، **المؤتمر العلمي السنوي التاسع : أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق** ، (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، الجزء الأول ، مايو 2003) .

79- عادل عبد الغفار ، أبعاد المسئولية الاجتماعية للقنوات الفضائية المصرية الخاصة : دراسة تطبيقية على برامج الراي المقدمة بقناة دريم ، **المؤتمر العلمي السنوي التاسع : أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق** (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ، الجزء الأول ، مايو 2003) .

80- Dennis Elliott: Social Responsibility representation and reality, "Responsible **journalism**; Beverly Hills, 1986", PP. 101 – 106.

81- Voakes P.S,Right and responsibilities : Law and ethics in newsroom, **journal of mass media ethics** ,vol,15,issue,1,2000.

82- J.H. Altschull, Agents of Power: **The Role of the News Media in Human Affairs**,(New York: Longman,1984).

83- Xinkun Wang: media Ownership and objectivity, **unpublished Master these,** faculty of the Louisiana state university, 2003.

84- Mark St. John: **Investigative journalism** techniques. Evaluation guide number 6, northwest regional educational lab, research on evaluation program, Washington, dc,1985 .

85-Curtis D. MacDougall and Robert D.Reid: **Interpretative reporting** (new York: Macmillan publishing company, 1978).

86- Judith Blotch and Kay Miller: **investigative and in-depth reporting** (new York: hosting house, publishers,1978).

87- Frank.E.Fee.Jr: Reconnecting with the body politic: toward disconnecting Muckrakers and public journalists, **American Journalism,** vol,22,no,3,2005.

88-Justin Kaplan, Lincoln Stiffens: **A Biography** (new York: Simon and Schuster,1974).

89- William David Sloan: **perspectives on mass communication history** (Hillsdale, N.J: Lawrence Erlbaum associates, 1991).

90- Thomas Leonard: **did the Muckrakers muck up progress**? In Miraldi, the Muckrakers: evangelical crusaders (Westport, ct: praeger, 2000).

91-Will Irwin: **the American newspaper, reprinted in the American newspaper** (Ames: Iowa state university press, 1969).

92-James.S.Ettema, Theodore.L.Glasser: **Custodians of conscience: investigative journalism and public virtue** (New York: Columbia university press,1998).

93- Silvio ,Waisbord: **watchdog journalism in south America ,news, accountability and democracy**(new York: Columbia university,2000).

94-Carl Bernstein and Bob Woodward: **all the presidents' men** (new York: Simon and schnster, 1974).

95- Bill. Kovach, T, Rosenstiel: **The elements of journalism** (New York, Crown, 2001).

96-Derek.Forbes: **Watchdog's guide to investigative reporting** ,a simple introduction to principles and practice in investigative reporting (Johannesburg: konrad A denauer stiftung media programme,2005).

97-D.Weaver,L.Daniels: public opinion on investigative reporting in the 1980s,**journalism Qaurtirly**,vol,69,no,1,spring 1992.

98- J.Boylan: punishing the press, **Columbia journalism review**, vol, 35, no, 6, march /April, 1997.

99- Susan k. opt and timothy A. Delaney : Investigative reporting : Reconsidering the public view , **The New Jersey Journal of communication** , vol , 9 , No , 1 , spring 2001.

100- V.D.Fielder and D.H,Weaver: public opinion and Investigative reporting , **newspaper research journal** ,vol,3,1982.

101-L. Willnat,D. Weaver: : public opinion on investigative reporting in the1990s: has anything changed? **Journalism and mass communication Quarterly**, vol,75 ,no,3,1998.

102- S.Opt,T.Delaney: **public perceptions of investigative reporting** ,in.M. Greenwald and J. Bernt (eds) the big chill: investigative reporting in the current media environment (Ames , IA: Iowa state university press,2000).

103 - David L. protess and et al : The Impact of Investigative Reporting on public opinion and policy Marking targeting taxis waste , **The public opinion quarterly** , vol , 51 , No , 2 , summer 1987 .

104- Fay lomox , cook and et al" Media and agenda setting : effects on the public , Interest group leaders , policy Makers , and policy, **public opinion quarterly** , vol , 47 , 1983 .

105- David L. protess and et al : The Impact of Investigative Reporting on public opinion and policy Marking targeting taxic waste , **The public opinion quarterly** , vol , 51 , No , 2 , summer 1987.

106 –Jack. Walker: **setting the agenda in U.S, senate**: A Theory of problem selection"4.7", 1977.

107- James Curran:" **Mass media and democracy: A reappraisal** "in **mass media and society**, (ed) James Curran and Michael Gurevitch (London: Edward Arnold, 1991).

108- Dirk C. Gibson and Mariposa E. Padilla:"Litigation Public Relation Problems AND Limits", **public Relations review**, vol, 25, 1999.
109-J.C. Busterna: Competitive effects of newspaper chain deep pockets, **newspaper research journal**, vol, 31,1988 .
110-C.N. Olien .P.J.Tichenor and G.A. Donohue: Relation between corporate ownership and editor attitudes about business, **journalism quarterly**, vol, 65,1988 .
111- D.C. Coulson: Impact of Ownership on newspaper quality, **journalism quarterly**, vol, 71, 1994.
112- D.C,Coulson: impact of owenership on newspaper quality, **journalism quarterly**,vol,71,1994.
113- Rebert.**McChesney:rich media,poor democracy**(new york: the new press,1999).
114- Ben.Bagdikian:**the new media monopoly** (Boston: Boston press,2004).
115- Jane.Kirtley: **Is it a crime? An overview of recent legal actions stemming from investigative reports** ,in : marilyn,greenwald and joseph ,bernt (eds) the big chill: investigative reporting in the current media environment (Ames , IA: Iowa state university press,2000).
116- Eileen Wirth : Impact of state shield laws on Investigative Reporting , **News paper research Journal** , vol , 16 , No , 3 , 1995 .
117- SilvioR. Waisbord,"Why Democracy Needs Investigative Journalism" **Global Issues, Media and Ethics**, vol,6, no,1,April 2001.
118- Bettina Peters: The media's Role: Covering or Covering up Corruption? **The Global corruption report, 2003,** Available At: http://www. Transparency.Org/ publications/Gcr/ download Gcr / download/ gcr 2003.
119- جين سيتون، العام والخاص ووسائل الإعلام، ترجمة صفاء روماني، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد، 125، الكويت، يوليو – أغسطس، 2004.
120-J.K. Burgoon, J.M Bernstein and M.Burgoon: public and journalist perceptions of newspaper functions, newspaper **research journal**, 1983.
121- P.M,Poindexter,D.Heider and M.McCombs: watchdog or good neighbor?: the public,s expectaions of local news,**the harvard international journal of press/ pollitics**,vol,11,no,1,2006.
122- D.H,Weaver,R,A,Beam,B.J,Brownlee,P.S,Voakesa nd G.C.Wilhoit: **the american journalist in the 21stcentury,u.s.news people at the dawn of a new millenium** (new jersey: lawrence erlbaum associates,2007).
123-Walter. Lippmann: **public opinion** (newYork:free press,1997).
124-Bernard C. Cohen : **The press and foreign policy** (princeton: princeton university press,1963).

125-Everett. Rogers, and James. Dearing: agenda setting research : where has it been ,where is it going ?,**communication yearbook**,vol,11,1988.
126-Roger. Cobb,Charles D.Elder: **Participation in american politics: the dynamics of agenda –buuilding** (boston: allyn and bacon,1972).
127- Jon Marshall: The transformation of Investigative journalism in The Digital Age, paper presented To the Newspaper Division of the **Association for Education in journalism and Mass communication,** August 2010.
128- David. Glenn: The (Josh) Marshall Plan, **Columbia journalism review,** 2007.
129 - Charles Lewis: Nonprofit news, **Columbia journalism review,** 2007.
130- Justin. Mayo, Gleen. leshner: Assessing the Credibility of computer. Assisted Reporting, **Newspaper research Journal**, vol, 21, No, 4, 2000.
131- Jin grong tong and Colin sparks: Investigative journalism in china today, **journalism studies**, vole, 10, No, 3, 2009.

فهرس المحتويات

يعتمد النجاح المستمر للصحف بدرجة كبيرة على قدرتها وعزمها فى ممارسة دورها الرقابى والنقدى على مؤسسات الدولة وهيئاتها المختلفة، والعمل على مساعدة الجهات الرقابية فى التعرف على أوجه الخلل والقصور لدعم عملية الإصلاح والتغيير فى المجتمع، كما تعمل على دفع القادة السياسيين إلى التجاوب السريع مع أية مشاكل اجتماعية ، واتاحة الفرصة للمواطنين لكى يعبروا عن أرائهم ، ومن ثم المساهمة فى بناء نظام اجتماعى أكثر انفتاحا وشفافية وادراكا للمسئولية، وتعزيز حكم القانون .

ويؤكد العديد من الباحثين فى حقل علوم الإعلام والاتصال أن استمرار صناعة الصحافة المطبوعة حتى الآن بالرغم من المنافسة الشرسة مع البدائل الإليكترونية المستحدثة ... يرجع فى الأساس إلى قدرتها على توسيع هامش دورها الرقابى والنقدى وقيامها بالتعبير عن احتياجات الجماهير وهمومها فى مواجهة السلطة السياسية ، وأن زيادة توجه الصحف نحو توسيع هذا الدور وتحول الصحف من نمط تيار الصحف السائدة maertsniaM إلى نمط صحافة المواطن msilanruoJ nezitiC يعد الضمانة الأساسية للحفاظ على صناعة الصحافة التقليدية، وتطويرها وتعميق قدرتها على المنافسة فى مواجهة البدائل المستحدثة.

ويأتى هذا الكتاب ليقدم دراسة شاملة لهذا التوجه فى أدوار ووظائف الصحافة. ويجيب على مجموعة من التساؤلات، تتعلق بمفهوم الصحافة الإستقصائية ، وكيف تختلف عن الأشكال الأخرى من الصحافة ، وتقنيات الصحافة الإستقصائية، والبيئة المهنية الملائمة لنموها وتطورها ، وخصائص الكتابة الإستقصائية القائمة على الأسلوب السردى، حيث يقدم الكتاب دراسة شاملة لهذا الموضوع من كافة جوانبه، الأمر الذى يضيف جديداً إلى مكتبة الدراسات الإعلامية المتخصصة.

الناشر

دار العلوم للنشر - القاهرة
www.dareloloom.com